

عَصْرُ إِسْمَاعِيلَ

بقلم
عبد الرحمن الراجحي بك

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م

محتويات الكتاب

(الجزء الأول) يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل
(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر إسماعيل

(حقوق الطبع محفوظة)

تتم الجزء الثاني
٣٥

مطبعة المستشرقين
مكتبة النهضة المصرية
أسيوط

طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

- ١ - الرجعية في عهد عباس الأول
 - ٢ - النهضة الوطنية في عهد سعيد باشا
 - ٣ - عصر إسماعيل . سياسته الخارجية
 - ٤ - قناة السويس
 - ٥ - السودان
 - ٦ - الجيش
 - ٧ - البحرية
 - ٨ - حروب مصر في عهد إسماعيل
 - ٩ - التعليم والنهضة العلمية والأدبية
- ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من « عصر إسماعيل »

الفصل العاشر

أعمال العمران

بذل الخديوى إسماعيل جهوداً كبيرة فى إقامة أعمال العمران التى عادت على البلاد بالمزايا الجمّة ، ولقد ذكرنا فى الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحربية التى تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى فى ميادين الري والزراعة والصناعة وتعمير المدن

منشآت الري والزراعة

كان من أول ما وجه إليه همته العمل على إنماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير فى زيادة إنتاج الأراضى المزروعة وإحياء موات الأراضى القابلة للزراعة

الترع

فشق كثيراً من الترع فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، وبلغ عدد ما حفر أو أصلح فى عهده نحو ١١٢ (اثنى عشرة ومائة) ترعة^(١) ، وأهمها التربة الإبراهيمية والتربة الإسماعيلية

التربة الإبراهيمية

هى أعظم الترع التى أنشئت فى عهد إسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الري فى العالم قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسقوط ، وتنتهى عند (اشمنت) بمديرية بنى سويف ، ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات^(٢) ، وهذا يدل على عظم شأنها واتساع مداها ، وهى تروى مديريات أسقوط والمنيا وبنى سويف^(٣)

(١) مصر كما هى Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan من ٢٤٦

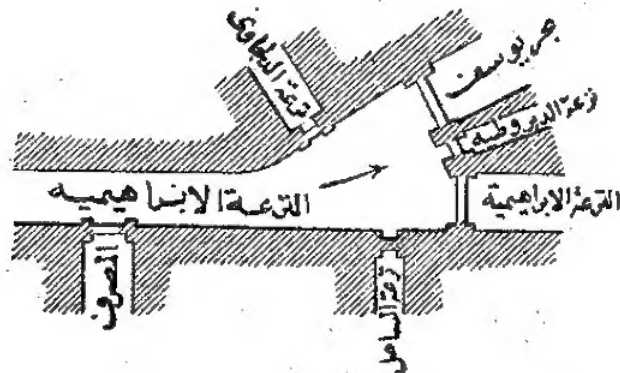
(٢) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ١١٤

(٣) هامش الطبعة الثانية — بفضل هذه التربة تحول نظام الري فى المديريات المذكورة من ري الحياض إلى الري الصينى ، فتوافرت زراعة قصب السكر وتيسرت زراعة القطن بها ، ونمت الصناعات المتصلة بالقصب

ويرجع الفضل في وضع تصميمها وإنشائها إلى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشاً لهندسة الوجه القبلى ، وقد بدى بإنشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل في حفرها نحو مائة ألف نسمة بطريق السخرة (العونة) ، وتم حفرها سنة ١٨٧٣ ، أى أن إنجازها اقتضى ست سنوات تقريباً ؛ وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقاً للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل في خلال العمل إلى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا ، الذى تولى إنشاء قناطر الترعة ، ثم خلفه إسماعيل باشا محمد ، وكان في عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول فيه من النيل وصار يستمد ماءه منها عند « قناطر التقسيم » المقامة عليها . وأنشئت أيضاً ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلى من أسيوط إلى بنى سويف ، إذ زاد خصبها وتحول الرى فيها من رى الحياض إلى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسيم » بدروط عند تقاطع الترعة وبحر يوسف ، وقناطر المنيا ، ومطاي ، ومغاغة ، وبيا وأعظمها شأنًا « قناطر التقسيم » التى أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلو متراً من



قناطر التقسيم بدروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

فم الترعة ، وهى مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة

الترعة الإبراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التي تصرف المياه إلى النيل وتستعمل للتخفيف

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الري في الدنيا ، وهي من تصميم المهندس الكبير يهحت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم إسماعيل باشا محمد ؛ ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها : محمد بك أبو السعود ، يوسف بك الحكيم رجب بك سرى ، أحمد بك سميد ، على بك برهان ، محمد بك فهمى ، حسن بك وصفي . وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتمامها سنة ١٨٧١ م (١٢٨٨ هـ) . وقد نظم الشعراء القصائد تاريخاً لهذا العمل العمرانى الجليل ، فما قاله في هذا الصدد السيد على أبو النصر المنفلوطى أحد شعراء ذلك العصر :

أحييت عناية الخديوى ملكه	فما بطالع سمعه التنظيم
وأفاد بحر النيل حسن تصرف	حتى ارتوى بالراحة الإقليم
وأراد ثروته فأحكم ترعة	أبدى على عنوانها إبراهيم
وبنى بديروط القناطر مورداً	تقسيمها قد زانه التصميم
فكانها جبل بذروته بدت	آثار مصر حادث وقديم
وبرسم (إسماعيل) بعد (سلامة)	وافى (بهجة) شكلها التعميم
فملك (إسماعيل) فى إنشائها	فضل يدوم لربه التعظيم
عمت منافعها فقلت مؤرخاً	إن القناطر نفعها التقسيم ^(١)

٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١

سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدوها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسى مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها ، وتولوا إقامتها ، دون أن يرجعوا إلى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية فى الفن والإبداع ، وقد شاهدها المستر (فولز) المهندس الإنجليزى فى ذلك العهد ، وقال عنها مامعناه : « يحسن بالسياح الذين يجيئون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهى ترعة الإبراهيمية وقناطرها »

(١) عن كتاب تحفة الخديوى إسماعيل لصعيد وادى النيل (الترعة الإبراهيمية) لمحمد بك إسماعيل حب الرمان مهندس الترعة الإبراهيمية سنة ١٩٠٠

الترعة الإسماعيلية

هي الترعة التي تبدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل إلى قناة السويس عند الإسماعيلية ، ثم تتفرع إلى فرعين أحدهما يسير إلى السويس والآخر إلى بورسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلو متر (تسعة وعشرون ومائة كيلو متر) من فيها إلى « نفيشة » ، و ٨٩ كيلو متر من نفيشة إلى السويس^(١) ، وقد احتفرت شركة قناة السويس جزءاً منها وأكمل إسماعيل حفرها طبقاً لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك في الفصل الرابع (ص ٩١ ج ١)

وهذه الترعة تروى بمديرتي القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

الترع الأخرى

ومن أهم أعمال الري في ذلك العهد إصلاح رياح المنوفية الذي أنشئ في عهد سعيد باشا وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين ، وتم حفره من الفم إلى التقائه ببحر شبين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) في مدة ستين يوماً^(٢) ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التي كانت تأخذ مياهها من النيل ، فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للري في مديرتي المنوفية والغربية وفي سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها ، فصار في مقدورها تغذية ترعة الحمودية يومياً بمائتة ألف متر مكعب من المياه^(٣)

وأنشئت ترع ناطورة ، والسكسر ، وجنايبية السكة الحديد ، وجنايبية أبي كبير ، والعصلوجي (بالشرقية)

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقية ، وتمديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة)

وتحول كثير من الترع القديمة إلى ترع صيفية ، كالرساوية ، وخليج عشا ، والسسمية ، والموانية ، وترعة الثعالب ، وترعة قطور ، وترعة سبطاس ، وجنايبية القرشية

(١) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ٤٢

(٢) الخطط ج ١٩ ص ٧

(٣) كتاب الري في مصر المسبو باروا ص ١٦٣

وبحر دمخيش ، وترعة نوري أغا ، وترعة الألفي ، وترعة الساحل ، وترعة الخط ، وترعة
بجبرم ، وترعة قويسنا ، والمطف ، والخضارات ، وترعة حسن ، وميت خلف الخ
(وجميع هذه الترعة بالمنوفية والغربية)

وترعة القرطامية ، والفليفل ، ومصرف العموم (بالقليوبية)

وترعة مصطفى افندي ، وبحر الرمل (بالشرقية)

ووسعت ترعة الساحل^(١) بالدقهلية ، وجرى امتدادها إلى البوهية ، وأعيد حفر ترعة
الدينيطية ، والشافورية ، وجعلت كلاهما صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصار تعميقها
وتوصيلها بالبحر الصغير ، فعم منها النفع الكبير

ومن الترعة التي جُمعت صيفية بالدقهلية : ترعة جصفه ، والغفارة ، ومصرف المقدام ،
وترعة الأفندية ، والخزان الجديد ، وترعة معاند ، والبزاري ، وبحر طناح ، وميت سويد ،
وميت يعيش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترعة في مختلف المديرية

القناطر

وأنشئ من قناطر الترعة والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ في الوجه القبلي و ٢٧٦ في
الوجه البحري^(٢) وعينت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترعة

إصلاح القناطر الخيرية

وقد ظهر خلل في بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧^(٣) بسبب ضغط المياه ،
فوجه إسماعيل عنايته إلى ملافاة هذا الخلل ، وعهد بذلك إلى فطاحل المهندسين في عصره ، وهم :
موجيل بك (وكان قد غادر مصر إلى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر
المهندس الإنجليزي ، وأنجز هذا الإصلاح في عهد إسماعيل

(١) هي التي أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيان ذلك بالصيغة ٢٦٩ من الجزء الأول ، وصارت الآن
(الرياح التوفيق) في الجزء المار بالدقهلية

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٣) لبنان باشا — مذكرات عن أم أعمال النبعة العامة في مصر ص ٤٧٤

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر إنشاء مجالس بالأقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحرى وثلاثة بمجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى^(١) ، والغرض منها البحث فى الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وإعانتها وتوزيع مياه الري ، وكان تأليفها تنفيذاً لقرار مجلس شورى النواب وأنشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

التوسع فى زراعة القطن والقصب

وعنى الخديو بالتوسع فى زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأهلية الأمريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الأرباح العظيمة ، وجلب من أوروبا العدد الوفير من آلات الري لتوفير المياه وتحسين طرق الري ، وأمدت الحكومة المزارعين بالبزور التى يحتاجون إليها ، وازداد الناتج من القطن فى ذلك العهد كما سيجىء بيانه بالفصل الخامس عشر

ووجه الخديو همته إلى الإكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة فى أملاكه بالوجه القبلى ، وازدادت عنايته به بعد أن تراجعت أسعار القطن وهبطت إلى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الأمريكية ، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بإنشاء معاملته الكبيرة ، ولكى تجدد البلاد محصولاً آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن

زيادة مساحة الأقطان المزروعة

كان لأعمال العمران التى قام بها إسماعيل فى ميادين الزراعة فضل كبير فى ازدياد مساحة الأقطان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر عهد محمد على ٨٥٦٠٠٠ فدان^(٢) ، فبلغت فى أواخر عهد إسماعيل ٨١٠٠٠٠ فدان^(٣) ، أى أنها

(١) انظر لائحة هذه المجالس فى قاموس الإدارة والقضاء لفيليب جلاد ج ٤ ص ١٣ طبعة

سنة ١٨٩٢

(٢) إحصاء كلوت بك فى كتابه (لحة عامة إلى مصر) ج ٢ ص ٢٦٤ (من الأصل الفرنسى)

(٣) إحصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها الذى قدمته عن حالة مصر المالية فى أبريل سنة ١٨٧٩

والمنشور فى الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩)

ص ٢٢٢

زادت في هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريباً ، ويدخل في هذا الإحصاء ما زاد من الأطنان في عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الإصلاحات الزراعية التي سبق الكلام عنها بالجزء الأول ص ٢٤^(١)

منشآت الصناعة

معامل السكر

أنشأ إسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر في الوجه القبلي^(٢) ، وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه إليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الأطنان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملاً أنشئت في المدن الآتية :

في مديرية بني سويف

معمل بيا

في مديرية المنيا

معامل الفشن . مغاغة . أبا الوقف . مطاى . المنيا . أبو قرقاص . الشيخ فضل .

سمالوط . بني مزار

في مديرية أسيوط

الروضة

في مديرية قنا

الضبعية . أرمنت . المطاعنة

(١) جاء في خطبة العرش التي تليت مجلس شورى النواب في يناير سنة ١٨٦٩ أن ما صار لإصلاحه وزراعته في عهد الخديو إسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧٤٥٨ فدان كما سيبيح بيانه بالفصل الثاني عشر . وجاء في تقرير بعثة « كيف » الإنجليزية التي سبرد الكلام عنها أن مساحة الأطنان المزروعة في عهد سعيد باشا ٥١٠٠٠ ر٠ فدان ، أى أن زيادتها في عهد إسماعيل بلغت ١٨ ١/٢ في المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هي لماك كون)

(٢) هامش الطبعة الثانية. — ذكرنا في كتاب عصر محمد علي (ص ٥٦٥ من الطبعة الأولى و ٤٦٠ من الطبعة الثانية) إنشاء محمد علي ثلاثة معامل للسكر في الوجه القبلي ، ولكن إنتاج هذه المعامل كان محدوداً ولم تقو على مزاحة السكر المكرر الوارد من معامل أوروبا لجودته ورخص أسعاره

في مديرية الفيوم

سنورس . أبو كساه . وكان بأبو كساه مصنعان مصنع (أبو كساه) ومصنع (الدودة) وكانت هذه المامل تابعة للدائرة السنية ، أى ملكا خاصا للخديو ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتمطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات والارتباك المالى ، وسوء الإدارة . وبذل إسماعيل فى إقامة هذه المامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المامل لمناسبة كلامه عن البلاد القائمة بها ، وإنا نأقول هنا ، على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعية^(١) بمركز قوص (الآن بمركز الأقصر) ، قال : « وفى الضبعية للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصباً ، وتسقى بالوابورات ، وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين ، وآلات كاملة لمصره وعمل السكر منه . وينقل إليها القصب بسكك حديد زراعية معموله هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتمصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج فى اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر حبا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقعا ، وينقل منها العسل نمرة ٣ إلى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبرتو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصله من السكر بأنواعه اثنين وعشرين قنطارا ، ثم إن الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل الآلات التى تأتى بطريق البحر »

معامل النسيج

وعاد النشاط إلى معمل الطرايش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما المنشآن من عهد

محمد على

وأنشئ مصنعان لعمل الجوخ ، أحدهما ببوراق ، والثانى بشبرا ، وكانا يصنعان الأجواخ

التي تلزم لجنود البر والبحر

معامل الطوب واللباغة والزجاج والورق

وانشىء معمل لضرب الطوب فى قلوب ، ومصنع لدبغ الجلود بالإسكندرية ، ومعامل للزجاج ، ومعمل للورق فى بولاق وهو الذى أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٥١ ج ١ طبعة ثانية)

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت لإدارة السكك الحديدية بعد أن كانت محتلة فى أواخر عهد سعيد ، وبذل إسماعيل جهداً كبيراً فى مد السكك الحديدية فى أنحاء القطر ، فقد كان طول ما أنشىء منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعين ومائتى ميل) ، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل « خمسة وثمانين وألف ميل » (١)

وبحسب إحصاء بعثة « كيف » الإنجليزية ، بلغ طول السكك الحديدية التى أنشأها إسماعيل ١٢٠٠ ميل ، وقدرت البعثة نفقات إنشائها بمبلغ ١٣٢٠٠٠٠٠ ر. جنيه ونيف ، بواقع الميل ١١٠٠٠ ر. جنيه (٢)

وهاك بيان أهم الخطوط التى أنشئت فى ذلك العهد وتاريخ إنشائها وطولها بالكيلو متر (٣)

الخطوط التى أنشئت فى عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التى أنشىء فيها	طوله بالكيلو متر
من القبارى (الإسكندرية)		
إلى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا إلى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة إلى السويس رأساً	١٨٥٨	(ثم ألتى سنة ١٨٦٩ بعد إنشاء خط مصر - الاسماعيلية - السويس)
من طنطا إلى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨

(١) الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بعثة كيف Cave المنشور ذيل لكتاب (مصر كما هى) لملك كون ص ٣٩١ و ٤٠٤

(٣) من مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت لمؤتمر الملاحة الدولى سنة ١٩٢٦

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من القاهرة إلى قليوب	١٨٦١	١٤
من بنها إلى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها إلى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا إلى محلة روح	١٨٥٧	١٤
من محلة روح إلى سمند	١٨٥٩	٢١

الخطوط التي أنشئت في عهد إسماعيل

من دمنهور إلى القبارى	١٨٦٤	٦٤
من بنها إلى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات إلى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليوب إلى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة إلى سراى القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة إلى المحطة	١٨٦٥	١٣
خط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المكس إلى محاجر الدخيلة	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر إلى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من المعمورة إلى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليوب إلى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم إلى طنطا	١٨٦٦	٢٨
من محلة روح إلى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق إلى الإسماعيلية	١٨٦٨	٧٨
من نفيشة إلى السويس	١٨٦٨	٩١
من الزقازيق إلى بنها	١٨٧٠	
من قليوب إلى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق إلى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من أبو كبير إلى الصالحية	١٨٦٩	٣٤

الخط	السنة التي أنشئ فيها	طوله بالكيلو متر
من سمهود إلى طلخا	١٨٦٣	١٧
من طلخا إلى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح إلى طنطا	١٨٧٦	
من قلين إلى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح إلى زفتى	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور إلى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل إلى اتياى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور إلى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا إلى ملوى	١٨٧٠	٤٨
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل بيا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل إلى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواسطة إلى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى أبو كساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق إلى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحه إلى محطة الباب الجديد بالإسكندرية سنة ١٨٧٦ ، وخصصت محطة القبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى الميناء ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلو مترا كما تقدم بيانه (ص ١٦٢ ج ١)

التلغرافات

وعملت الخطوط التلغرافية التي بدى إنشاؤها في عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، ومدت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة في الأقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص ١٦٥ ج ١)

وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول أسلاكها ١١٩٥١ كم^(١)

وهاك أهم هذه الخطوط في مصر

الخطوط	عدد الأسلاك	طول الخط بالكيلو متر
من مصر إلى الإسكندرية	٦	٢٢٣* ^(٢)
من مصر إلى ضواحيها	٢	٨٠*
من القاهرة إلى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة إلى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة إلى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة إلى المنصورة بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة إلى السويس رأساً	٤	١٤٤*
من بنها إلى سراي ميت بره	٢	١٤
من بنها إلى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا إلى طلحاً قديمياط	٢	١١٥
من طنطا إلى زفتى	٢	٥٣
من طنطا إلى دسوق	٢	٧٤
من طنطا إلى شبين الكوم	٢	٣٠
من الإسماعيلية إلى بور سعيد	١	٧٤
من القنطرة إلى بور سعيد	١	٤١
من دمنهور إلى العطف ورشيد	٢	٩٠*
من القاهرة إلى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا إلى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط إلى قنا	٢	٢٢٥
من قنا إلى أسوان	٢	٢٥٧

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٣٧ من ١٨٥

(٢) هذه العلامة * تدل على أن الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الأسلاك	طوله بالكيلو متر
من قنا إلى القصير	٢	١٨٨
من أسوان إلى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عدا خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر والسودان سنة ١٨٧٨ : ١٥١ مكتب ، منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و ٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و ٢١ مكتباً بالسودان وأنشأت الشركة الإنجليزية الشرقية في عهده خطاً تلغرافياً بحرياً من الإسكندرية إلى مالطة وصقلية فأوروبا ، وخطاً آخر من الإسكندرية إلى السويس إلى عدن فالهند ، ويتصل بخط الشرق الأقصى وأستراليا ، فانصلت مصر بأوروبا بخط الشركة الإنجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية إلى غزة ومنها إلى الاستانة

البريد

استمر البريد في عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة في عصر محمد على ، فكان يحمل برأ على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن في النيل (انظر عصر محمد على ص ٥٦٧)

وكان للجاليات الأوروبية مكاتب للبريد بالإسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الأفراد يقولون أصراً إرسال الخطابات إلى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى السيو موتسى Muzzi فكان له شبه إدارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعتزم إسماعيل إنشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشتري إدارة البريد التى أنشأها السيو موتسى ، وصارت إدارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى السيو موتسى مديراً لها ، بعد أن أنعم عليه بلقب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد في مصر

واعتزل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه المستر كايار Caillard الإنجليزي وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكايار باشا المسمى باسمه الشارع الذى به دار مصلحة البريد العامة بالإسكندرية (نقلت إلى القاهرة)

وقد نظمت إدارة البريد وأنشئت لها المكاتب في الإسكندرية والقاهرة والأقاليم ، وبلغ عددها في عهد إسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتى مكتب)

المتحف المصري

تقدم القول في كتاب « عصر محمد علي » (ص ٤٦٢) أن محمد علي أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، وبالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار بجهة الأزبكية بمنزل الدفتردار ، ونضيف إلى ذلك أن هذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد إلى الآثار والعاديات القديمة ، فكان الإفرنج ينهبون منها ما يصل إليه أيديهم ، وينقلون منها إلى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ما تزدان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة في عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار إلى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاعفت مجموعة العاديات التي جمعت في دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها إلى القلعة ، فنقلت إليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوق ماكسمليان النمساوي زائراً ، فأعجبت تلك الآثار ، فطلب إلى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لا يقدر قيمتها الفنية أو التاريخية ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يقورع عن التفريط في تلك الكنوز القومية الثمينة

وفي غضون هذه المآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير في الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسي الميسو « مارييت » Mariette الذي اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بمارييت باشا

جاء الميسو مارييت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمة حتى كشف مدفن العجول (الميرايوم) ، وكان يعمل في التنقيب منفرداً ، دون أن تكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات واللوحات الأثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جملة سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لأعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك بسعى الميسو فرديناند دالسبس صديق سعيد الحميم ، وقد بذل مارييت جهوداً موفقة في التنقيب عن العاديات والآثار ونقلت إلى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سعيد لقي مارييت من إسماعيل تعظيماً كبيراً ، فأمره الخديوي بإصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها في حفلة رسمية حافلة يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات في تقدم مستمر بفضل مباشرة مارييت ومؤازرة إسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقي مارييت مشابراً على تعهد متحف الآثار حتى توفي سنة ١٨٨١ ، وقد نقل المتحف إلى الجزيرة سنة ١٨٩١ ، ثم إلى مكانه الحالي بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ، ودفن جثمان مارييت باشا في تاووس بمدخل المتحف

8

دار الآثار العربية

وأصدر إسماعيل أمراً بإنشاء دار الآثار العربية سنة ١٨٦٩ ، وعهد بإنقاذ المشروع إلى المسيو فرانس بك (باشا) كبير مهندسي الأوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً في المساجد من الآثار العربية والإسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق في عهد إسماعيل وإنما نفذ في عهد توفيق باشا

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانه (دار الرصد) بالعباسية وعهد برآستها إلى إسماعيل بك (باشا) الفلكي العالم المشهور الذي تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٦٨)

مصلحة الإحصاء

وأنشئت مصلحة الإحصاء تولاها المسيو دي ريني بك ، ثم عهد برآستها إلى المهندس الإيطالي المسيو امتشي Amicci ، ولها إحصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جديد للسكان في أواخر عهد إسماعيل ، ولكنه لم ينفذ إلا في أوائل عهد توفيق باشا ، وعرف بإحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) في أواخر عهد إسماعيل ، وهي من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملكية الزراعية ، وعهد بإدارتها إلى السير كلفين والسيو كليجور ، ثم أسندت إدارتها في أبريل سنة ١٨٧٩ إلى الجنرال إستون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري

الأعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية إسماعيل ، وشاركه في هذه العناية نواب الأطباء في مصر وأعضاء مجلس شورى النواب ، فقد وجهوا همهم جميعاً إلى تحسين أحوال البلاد الصحية ، وكان للإدارة الصحية فضل كبير في مقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة ، وخاصة وباء الكوليرا الذي حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ ، وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الأوبئة في ذلك العصر

وأنشئت مستشفيات عدة ، وهالك بيان المستشفيات التي كانت موجودة بمصر والسودان في ذلك العهد: (١)

عدد الأمرة	المستشفيات
١١٥٣	القاهرة — المستشفى الأميرى
١٥٠	» » » الأوروبى (٢)
٣٥٠	الإسكندرية — المستشفى الأميرى
١٥٠	» » » الأوروبى (٣)
٦٠	» » » اليونانى (٤)
٨٠	» » » مستشفى الديا كونس (٥)
٥٠	رشيد
٤٥	بور سعيد
٣٤	الإسماعيلية
٤٠	السويس : المستشفى الأميرى
٥٠	» : المستشفى الأوروبى (٦)
٢٥	القصر
٤٠	سواكن
٤١	مصبوع
٥٠	دمهور

(١) عن كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ من ٢٣٤
(٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦) مستشفيات أوروبية

عدد الأسرة	المستشفيات
١٥	العطف
٣٠	طنطا
٢٥	المحلة الكبرى
٢٥	شبين الكوم
٥٥	الزقازيق
٥٠	المنصورة
٢٥	بنها
٢٥	الجيزة
٣٠	القناطر الخيرية
٥٠	بنى سويف
١٠	الفيوم
٣٠	أسيوط
٢٥	سوهاج
٢٥	قنا
٢٥	إسنا
١٥	دقنة
٣٨	كسلا
٢٢٠	بربر
٣٥	الابيض (كردفان)
٦٠	سنار
٧٠	الخرطوم

عمران المدن

كان إسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا إلى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله إلى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته في هذا الصدد إلى القاهرة والإسكندرية

في القاهرة

فن أعماله في القاهرة إزالة تلال الأتربة التي كانت تحيط بها ، والتي بدأ محمد علي وإبراهيم في إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشارع الفجالة الجديد ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد علي ، وشارع عبد العزيز ، وشارع عابدين وأنشأ أحياء بأكملها ، كحي الإسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الأوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجزيرة ، بعد أن أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجزيرة^(١)

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير في توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقي وتدير الوسائل الصحية للسكان ، وارتقاء قيمة الأراضي والمباني وازدهار العمران

وأهم الأحياء التي أنشأها حي (الإسماعيلية) ، وقد سمي باسمه ، لأنه هو الأمن بإنشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضي خربة تحتوي على كثبان من الأتربة وبرك للمياه ، وأراضي سبخ ، فحطتها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت في أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لإنارتها بغاز الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج أخطاط القاهرة وأعمرها ، وسكنها الأسماء والأعيان »^(٢)

وبنى مسرح الكوميدي ومسرح الأوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقاً جميلاً وأنشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم إنشاؤه على يد شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ ، وتكلف ١٠٨٠٠٠ جنيه ، والكوبرى المسمى الكوبرى الإنجليزى أو كوبرى البحر الأعمى (كوبرى الجلاء الآن) لوصل الجزيرة بالجزيرة ، وقامت بإنشائه شركة إنجليزية وتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه وتم إنشاؤه أيضاً سنة ١٨٧٢

(١) هامش الطبعة الثانية — وقد بقي منها الآن حدائق الحيوان الحالية وجزء من حديقة الأورمان ، وأنشأ حدائق الجزيرة التي بقي منها الآن حدائق الزهور والأشجار
(٢) الخطط التوفيقية ج ٣ ص ١١٨

وردم بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة
وأنشأ الطريق المعبد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالأحجار ، وكان إنشاؤه سنة
١٨٦٩ بمناسبة زيارة الإمبراطورة أوجيني مصر لحضور حفلات افتتاح قناة السويس
ومد أنابيب المياه في أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة في البيوت بعد أن كان يحملها
السقاةون في القرب

وعنى بتعميم الكنس والرش في شوارع القاهرة ، وأدخل فيها نظام الإنارة بغاز
الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالا وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ
الأمّن ليلا

وهو أول من شرع في إقامة تماثيل العظماء في الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر
بصنع التماثيل الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والإسكندرية ، الأول لمحمد علي ،
وقد نصب في الإسكندرية ، والثاني لإبراهيم باشا وقد نصب في القاهرة سنة ١٨٧٣
وعمر المسجد الحسيني ، وأصلح ميدان الرميّة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسعه وغرس
به الأشجار وأوصله بشارع محمد علي فصار من أفسح ميادين القاهرة
وأمر ببناء حمامات حلوان ، لما تبين من مزايا مياهها المعدنية الكبرى ، وعنى بعمران
هذه المدينة وشيد بها قصراً فخماً وهو المعروف بقصر الوالدة على النيل ، وخطط طريقاً
معبداً من النيل إلى حلوان ، ورغب إلى السراة سكناها ، وأنشأ السكة الحديدية التي تصلها
بالقاهرة وبلغ عدد سكان العاصمة في ذلك العهد ٣٥٠.٠٠٠ نسمة

في الإسكندرية

تكلمنا عن عمران الإسكندرية في عهد محمد علي (عصر محمد علي ص ٣٤٠ و ٤٦٢) ،
وقد ازدادت عمراناً في عهد إبراهيم وعباس ، ثم في عهد سعيد الذي كان يحب الإقامة فيها ،
ويؤثرها على عاصمة البلاد ، وقد جدد بها مسجد البوصيري بالميناء الشرقى ، وبلغ عدد سكانها
في عهده نحو مائة ألف من السكان

وازداد عمرانها في عهد إسماعيل ، فاخط فيها شوارع وأحياء جديدة ، كشارع إبراهيم
المتد من مدرسة السبع بنات إلى ترعة المحمودية ، وشارع الجمرات ، وشارع الجمودية ، وفتح
سنة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرق والطريق الحربي الذي كان يحيط بالمدينة
وأبهرت أحيائها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية ، وأنشئت بلديتها للاعتناء

بتنظيم شوارعها وللقيام بأعمال النظافة والصحة والصيانة فيها ، وتم تبليط كثير من شوارع الإسكندرية ، وعملت المجارى تحت الأرض لتصريف مياه الأمطار وغيرها ، وعهد الخديو إلى إحدى الشركات الأجنبية^(١) توصيل المياه العذبة من المحمودية إلى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الإسكندرية

وعمرت جهة الرمل في عهده عمراناً كبيراً ، واتصلت بالمدينة بخط حديدى ، وأنشأ بها الخديو عدة قصور له ولذويه للإقامة بها في الصيف ، وإليه يرجع الفضل في جعلها مصيف القطر المصرى ، وفتح شارعاً عظيماً يبتدى من باب رشيد وينتهى إلى حدود الملاحة بزمام (المنذرة) ماراً بالسراى الخديوية بالرمل ، طوله من باب شرق إلى السراى ٤٠٠ متر فى عرض ١٢ متراً ، ومن السراى إلى الملاحة ٤٠٠٠ متر فى عرض ثمانية أمتار ، ومد طريقاً من الملاحة إلى ترعة المحمودية

وأنشأ حديقة الزهرة على ترعة المحمودية ، وجعلها متنزها عاماً ، وبني سراى الحقانية التى أنشئت بها المحكمة المختلطة ، وأصلح ميناء الإسكندرية ، كما يبناء فى الفصل السابع ، وبلغ عدد السكان المدينة فى عهده ٢١٢٠٠٠ نسمة^(٢)

القصور

وأنشأ عدداً كبيراً من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقراً للحكم ، وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا . وسراى الجزيرة . وسراى الجزيرة . وسراى بولاق الدكرور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الإسماعيلية . وسراى الزعفران بالعباسية . وسراى الرمل بالإسكندرية . وجدد القصر المالى ، وقصر الزهرة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) ، وسراى المسافر خانة ، وقصر النيل ، وسراى رأس التين بالإسكندرية وأنشأ عدة قصور أخرى فى مختلف البنادر كالمنيا ، والمنصورة ، والروضة

(١) تأسست هذه الفكرة وأبرم العقد الأول معها فى عهد سعيد ثم تحرر العقد الثانى فى عهد إسماعيل

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ صفحة ٢٠

الفصل الحادى عشر

مأساة الديون

مسألة الديون هى الجانب المظلم من تاريخ إسماعيل ، لأنها المأساة التى انتهت بتصدع بناء الاستقلال ، وتدخل الدول فى شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الواجب أن نوفى الكلام عنها فى شىء من الإيضاح والبيان

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، وبدأت حكومتها تمعدها إلى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضا مقداره ٣٢٤٢٨٠٠ جنيه إنجليزى ، واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١٦٠٠٠٠ ر ١١٦٠٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٦٦)

أما الخديو إسماعيل ، فكانت آفته الإسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الأجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبل البلاد حكومة وشعبا بالقروض الفاحشة وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده :

ديون مصر فى عهد إسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥٧٠٤٢٠٠ ر جنيه إنجليزى	
» ١٨٦٥	٣٣٨٧٣٠٠ ر »	
» ١٨٦٦	٣٠٠٠٠ ر »	
» ١٨٦٧	٢٠٨٠٠٠ ر »	
» ١٨٦٨	١١٨٩٠٠٠ ر »	
» ١٨٧٠	٧١٤٢٨٦٠ ر »	
الديون السائرة	٢٥٠٠٠٠ ر »	
سنة ١٨٧٣	٣٢٠٠٠٠ ر »	
سنة ١٨٧٨	٨٥٠٠٠٠ ر »	

يضاف إلى ذلك المبالغ الآتية التي تلحق بالقروض وترد في سياقتها وهي :

المتحصل من المقابلة ١٣٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي

دين الرزنامة ٣٣٣٧٠٠٠٠ » »

تمن أسهم مصر في قناة السويس ٤٠٠٠٠٠٠ » »

ما أخذ من الأوقاف الخيرية

وبيت المال ٥٣٧٠٠٠٠ » »

مطلوبات من الحكومة لم

تدخل في تسوية الدين العام

سنة ١٨٧٦ ٦٢٧٦٠٠٠ » »

المجموع ١٢٦٣٥٤٣٦٠ جنيه إنجليزي

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر في حاجة إليها ؟

ونريد الآن أن نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية إسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملاساتها وأسبابها ، وفيما أنفقت ، لنعرف هل كانت البلاد في حاجة إليها ؟

— ١ —

قرض سنة ١٨٦٤

٥٧٠٤٢٠٠ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو أحد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو في الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر في ذلك العصر

وقد ندد إسماعيل حينما تبوأ عرش مصر بإسراف سلفه سعيد ، واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الافتصاد والتدبير ، ونوه بذلك في خطبة ألقاها^(١) بحضور وكلاء الدول ، أوضح فيها برنامج الذي اعتزم اتباعه في الحكم ، فهي بمثابة (خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والأمانى الحسان

(١) في ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣

قال فيها : « أن أساس الإدارة هو النظام والاقتصاد في المالية ، وسأبذل كل جهدي في اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عازمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أتجاوزها أبداً ، وسأعمل على إبطال السخرة التي اعتمدت عليها الحكومة في أعمالها ، وآمل أن تؤدي حرية التجارة إلى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة »

تلك عهود الخديو في خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد ولكن لم تكد تضي عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها إثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية .

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم ، وتستطيع إذا هي وجدت إدارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والممران دون أن تحتاج إلى القروض ، وعلاوة على ذلك فإن ما نشأ عن الحرب الأمريكية الأهلية من ارتفاع أسعار القطن في أوائل حكم إسماعيل ، قد جعل البلاد في حالة يسر ورخاء

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة في الدخل على الخرج ، فلم يكن ثمة حاجة إلى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالي) الذي عاش في ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن إسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتذرع لتسويفه بحاجة الحكومة إلى المال لمقاومة الطاعون البقري الذي انتاب البلاد في ذلك العهد ، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالي) « ص ١٨ » إن مقاومة الطاعون البقري كانت حجة واهية ، لأن الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما أنفقته الحكومة في هذا الصدد سوى ١٢٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من أن الحكومة تلجأ إلى الاقتراض على ما في ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على الخرج ^(١)

وقال إن السبب الحقيقي لقرض سنة ١٨٦٤ أن إسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التي قطعها على نفسه ، بل سار سيرة بذخ وهوى وإسراف ، واستكثر من شراء الأطيان والأماكن لنفسه والإنفاق عليها ، فهذه الأسباب هي التي جعلته يعقد القرض الأول ،

وما كان سداد ديون سميد ولا الإنفاق على مقاومة الطاعون البقري ، إلا ذريعة شكلية
لذر الرماد في العيون .

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتجربى الحقائق والاعتدال
فى الرأى ، وليس فى كلامه مبالغة ، لأن المعروف عن إسماعيل باشا أنه كان بطبعه ميالا إلى
الاستكثار من المال والمعار ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار
أملأكه ومفتشوها يفتشون فى حمل الفلاحين على بيع أطيائهم أو التنازل عنها للخديو ، حتى
صار مالكا لمئس أطيان القطر المصرى

كتبت مدام (أولب إدوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديو إسماعيل : إنه لم
يكن يهتم إلا بجمع الملايين ، وكان يقتنى الأطيان فى كل ناحية قدر ما يستطيع ، ويلجأ إلى
السخرة لزرعها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ، تاركا لمن يخلفه فى
الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده^(١)

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء إسماعيل
العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الأولى ، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى
لم تكن البلاد فى حاجة ما إلى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الأطيان والمعار

استدان القرض الأول فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن
Fruhling and Goschen الإنجليزى ، وقيمتة ٢٠٠ر٧٠٤٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة ٧ فى
المائة لمدة ١٥ سنة ، وبلغت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، وهى كما ترى فائدة
فاحشة ، ولذلك لقي القرض إقبالا عظيما من المكتتبين فى سنداتة ، وقد رهنّت ضرائب
الأطيان بمديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

— ٢ —

قرض سنة ١٨٦٥

٣٠٠ر٣٨٧٣٠٠ جنيه

لم ينفق إسماعيل شيئا يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة ، بل أنفق
معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملأكه ، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون)
على ضفاف البوسفور ، ليتخذ مقرأ له عند ما ينزل الاستانة ، ولم يكن لولاية مصر قصور

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام أولب إدوار ص ٤٩

خاصة بهذه المدينة ينزلون بها من قبل ، ولكن إسماعيل رأى من استكمال مظاهر البذخ أن يكون له قصر نخم لا يقل بهاء ورواء عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة في توسيعه وزخرفته

وفي ذلك المهد بدأ يبنى القصور الفخمة في مصر ، فشرع في إقامة سراي الجزيرة الشهورة ، وكان التصميم على أن تكون داراً أنيقة ، ثم اتسعت فصارت قصراً نخمًا ، وتعددت المباني حولها ، وامتد الطرق الجميلة بين الجزيرة والجزيرة ، وأنفقت الأموال جزافاً في سبيل إنشائها

فهذه النفقات الباهظة جعلت إسماعيل يفكر في قرض آخر ، ولما تمض ثمانية أشهر على القرض الأول

وليس من خير أن يمتنى ولي الأمر ما شاء من القصور والسرايات ، ولكن إذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المباني ، ولا سبيل إلى إقامتها إلا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض ، لأنه لا يجوز أن تقرض حكومة رشيدة قرضاً ما لإنفاق قيمته على مثل هذه الكاليات

وقد جدّ سبب آخر دعا إسماعيل إلى عقد القرض الثاني ، وهو الأزمة المالية التي عقت هبوط أسعار القطن ، ذلك أن انتهاء الحرب الأمريكية الأهلية في أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الأسواق أمام القطن الأمريكي ، فتراجعت أسعار القطن المصري إلى مستواها القديم ، وقد حل الضيق بالأهالي من الفلاحين والملاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة ويستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين^(١) ، على أمل سداده من ثمن القطن في الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩ ، والتاريخ يعيد نفسه) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا في أزمة شديدة عرفت بأزمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم ، فاعتزم إسماعيل أن تتدخل الحكومة في هذه الأزمة ، فخصرت ديون الأهالي وسددتها عنهم للدائنين والمرابين ، على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ وخصص لهذه العملية ١٤٠٠٠٠٠ ر. جنيه

والفكرة في ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف إسماعيل على الشعب ، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك في أن إسماعيل لو اتبع

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر المال من ٣٣ أن الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ في الشهر الواحد أي بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ في السنة ، وهذا من أغش ما سمع عن الفوائد الربوية

التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة في حاجة إلى هذا القرض الجديد ، ولا الذي سبقه ، فضلاً عن الديون السائرة التي لم يكن يعرف مقدارها ، وهي الديون التي كان الخديو يقترضها بسندات على الخزانة كما سيجيء بيانه

اقترض إسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الأنجلو ، وقدره ٣٨٧٣٠٠٠ ج ولم يقبض منه سوى ٣٠٠٠٠٠٠ ج ، ورهن في مقابله ٣٦٥٠٠٠ فدان من أملاكه ، ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنوية الأول)

— ٣ —

قرض سنة ١٨٦٦

٣٠٠٠٠٠٠ جنية

هو القرض الذي استدان إسماعيل من بنك أوبنهايم في ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٣٠٠٠٠٠٠ ج ، ورهن في مقابلة إيرادات السكك الحديدية^(١)

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع في معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض أوبنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طالت ، فلم يطق إسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الأنجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض أوبنهايم ، فأتم صفقته أيضاً

واستدان إسماعيل في تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن في حاجة إلى هذه القروض ، واسكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فقد كان ميالاً إلى الاستكثار من الأملاك بكل الوسائل كما أسلفنا ، وامتدت أطباعه إلى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصري ، وكان يحقد عليهما لمنافسة إياه على العرش ، واشتد عداؤه لهما لما ومتهما إياه في تغيير نظام التوارث ، وقد أسلفنا أن إسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذي جعل وراثته العرش في بكر أبنائه (ج ١ ص ٧٣)

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التي بذلها للسلطان ولحكام الاستانة للحصول على هذا فرمان ، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريباً ، ودفع ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الأمير مصطفى

فاضل في نوفمبر سنة ١٨٦٦ بثمان بليون ٢٠٨٠٠٠٠٠ جنيه ، مقسطة على خمس عشرة سنة وبلغت السمسرة في هذه الصفقة ٨٠ ألف جنيه

واشتري أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمان مقدار ١٢٠٠٠٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنوية بضمانة الحكومة ، وتمهد بأداء القرض الذي استدان الأمير من قبل^(١)

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لا ينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكان لإسماعيل اقترض هذه الديون لكي تتسع أملاكه ، وتحقيقاً لأطماع شخصية ، وإرضاء لحزازات عائلية لاشأن للبلاد فيها

— ٤ —

قرض سنة ١٨٦٧

٢٠٨٠٠٠٠٠ جنيه

اقترض إسماعيل سنة ١٨٦٧ قرضاً جديداً قيمته ٢٠٨٠٠٠٠٠ جنيه ، ولم يعرف سبب ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء في تعليله ، ولكن التعليل الصحيح أن الخديو علاوة على القروض السابقة كان لا يفتأ يستدين ديوناً سائرة من المرابين الأجانب المقيمين في مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ما عرف عنها أنها كانت ذات فوائد فاحشة جداً ، وكان العمل في ذلك الحين قائماً على قدم وساق لتجديد حديقة الأزبكية ، وبناء دار التمثيل ، ومضمار لسباق الخيل ، وبناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجيزة والقصر العالي وسراي مصطفى باشا برمل الإسكندرية ، فكل هذه المباني كان ينفق عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لأن ميزانية الحكومة ما كانت تسمح بإقامتها وقد بلغت الديون السائرة إلى ذلك الحين نحو عشرة ملايين جنيه ، وهو مبلغ باهظ

(١) تاريخ مصر المالي ص ٤٤ ، والمعروف أن الخديو اشترى أطيان الأمير محمد عبد الحليم وحقوقه وما يحتمل أن يؤول له بالإرث وألا يرجع للقطر المصري بمقتضى حجتين ، أحدهما في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، والثانية في ١١ يولييه سنة ١٨٧٠ ، وبمقتضى الحجة الأخيرة تمهد الخديو والحزاة المصرية بالتضامن أن يدفعوا للأمير كل سنة ٦٠٠٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بفرط أن يتسلم من خزانة مصر ثمانين سنداً على المالية ، قيمة كل سند ٣٠٠٠٠ جنيه ، وهي المسماة (بونات حليم باشا) وبمجموع ذلك ٢٠٤٠٠٠٠٠ جنيه .

يثقل كاهل الخزانة ، وفوائد تبتلع جزءاً كبيراً من الإيراد ، فتذرع الخديو إلى عقد قرض سنة ١٨٦٧ برغبته في سداد فوائد هذه الديون التي لا يعرف لها أول ولا آخر ، وفي تحويل الديون السائرة جميعها إلى دين ثابت ، على أن الديون وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت وفائدها ، ولا تم تحويلها .

ظهور إسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملت في القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كإلية كانت البلاد في غنى عنها ، لأنها أنفقت في الجملة فيما لا يهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكنك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لها تجدها أقل منها مقداراً وأخف عبئاً

ذلك إنه حدث في سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير في زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد إلى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية إلى إسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش) كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ إسماعيل راغب باشا ، فعزله الخديو بحجة عدم خبرته في المسائل المالية ، وعين مكانه إسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل في ذاته من الكوارث التي حلت بمصر في عهد إسماعيل

نشأ إسماعيل صديق نشأة بؤس وعوز ، ثم صار موظفاً في الدائرة السنية ، ولكنّه نال عطف الخديو لأنه أخوه من الرضاعة ، فما زال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الأقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذي لازمه وصار علماً له ، فلما عزل الخديو راغب باشا عين مكانه إسماعيل صديق ، فتسلم خزانة مصر ، وظل يتصرف فيها نحو ثمانى سنوات طوال ، إلى أن لقي مصرعه في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشؤمة هي التي جرت الخراب المالى على البلاد ، وهي أتمس فترة في تاريخ مصر الحالى

بقى المفتش متقلداً وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا فترة وجيزة تولاهها عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت إلى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين حاكماً لرضا الخديو وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لافتنانه في جمع المال من القروض ، أو من إرهاب الأهلى بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديو يجد ما يطلبه من المال كلما أراد ، وكان هو أيضاً يقطع نصيبه في الغنيمة ، فأرى إرءاء فاحشاً ، وقلد مولاه في عيشة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأماكن والجوارى والحظايا ، وإليه يرجع السبب في استئانة الحكومة نحو

ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها بسدى ، أو ذهبت إلى جيوب الأجانب ، وكان لنيله رضا الخديو حائزاً سلطة واسمة المدى في إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهى بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مرء أقوى رجال الدولة نفوذاً في مصر بعد الخديو وسرى في ما يلى مبلغ تأخير اصطفاء الخديو لمثل اسماعيل صديق في تضخم الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد إلى حالة الإفلاس

- ٥ -

قرض سنة ١٨٦٨

١١٨٩٠٠٠٠٠ جنيه

اشترك الخديو في المعرض العام الذى أقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالألباب ، فأنفق في هذا السبيل وفي رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وغرضه من هذا الإسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الأجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين في الرشا والهدايا التى بذلها في الاستئانة ليحصل على لقب (خديو) ، وقد نال فرمان الذى منحه هذا اللقب في ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (ج ١ ص ٧٦)

فلهذه الأسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديو إلى الاستئانة من جديد

واقترض فعلاً سنة ١٨٦٨ قرضاً جديداً قدره ١١٨٩٠٠٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهايم^(١)

وحقيقة هذا القرض ، أى صافى ما دخل منه خزانة الحكومة ٧١٩٥٣٨٤ جنيه ، أى أن سعر القرض ٦١ فى المائة ، فحلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لسداد أقساطه السنوية إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى وإيراد المصلح (الملح) ومصايد الأسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه فى السنة ، وكان من شروط هذا القرض أن يكف الخديو عن الاستئانة مدة خمس سنوات

أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض فى الاستئانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ولرجال المايين

وأنفق جزءاً منه في إتمام بناء قصوره في عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالاسكندرية وتأثيثها بفاخر الأثاث والرياش ، ومن هذا القرض أيضاً أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليوناً ونصف مليون جنيه تقريباً

فانظر كيف أن نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديو في هذا الموقف شبيهاً ببعض الدوات والأعيان في الاستدانة للانفاق على إقامة الحفلات والولائم ، والظهور بمظهر الفخفخة والبذخ ، أمام قوم ليس في قلوبهم ذرة من الإخلاص لمضيفهم ، فإن ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرءوس المتوجة ، وأصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات ، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغاً كبيراً فى الخزانة ، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية ، لقرب المواعيد المضروبة لأداء أقساط الديون ، ولم يكن فى خزائنها ما يبقى بذلك ، فاضطر الخديو تفريعاً للضائقة ، وكتباناً لأسرارها ، أن يستدين من أحد معارفه ٣٠٠.٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المالية أن تخصم البنوك سنداتهما بفائدة ١٤ فى المائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديهي أن قبول هذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت إليه الحالة من الضيق والإعسار

وكان الدين السائر يزداد يوماً بعد يوم ، بسبب حاجة الحكومة إلى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه فى أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة ، وهو مبلغ قادح تنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من قادح الأضرار ، ومع أن الخديو كان قد وعد أن ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، إكباراً لشأنها ، فإن البلاد وحدها هى التى احتملت نفقاتها

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) فى كتابه ص ٩٥ : « إن بهر هذه الحفلات قد أنسى الناس إلى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكد تنطق شعلة الحماسة التى أثارته ، حتى بدأ الناس يشعرون بأن هذه الأخطار آخذة فى ازدياد ، وأن هذه الحفلات ذاتها لم تكن إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونية لا فائدة منها ، فإن البلاد لم تنل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التى بذلت فيها »

أما الخديو اسماعيل فإنه لم يظن إلى الأخطار التي استهدفت لها البلاد ، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادت غروراً وإمعاناً في عدم التبصر ، فاستمر ينحدر في طريق الإسراف والاستدانة

الحصول على المال باستعمال الحيلة

لم تكند تنتهي حفلات القناة حتى أخذ معين المال يفضب في الخزانة ، وكان اسماعيل مقيداً بما اشترطه في القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلاً عن أنه خرج من حفلات القناة وقد ألقى في روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفي الواقع أن مظاهر هذه الحفلات وما أنفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالاً للشك في ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائق أن يمد يده إلى البيوت المالية ويطلب قرضاً جديداً

ولكنه كان في حاجة إلى المال ، فابتكر له وزيره المفتش طريقة خطيرة اتبعها في صيف سنة ١٨٦٩ ، وهي أنه باع إلى التجار الإفرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، تربي على خمسمائة ألف أردب ، قبض ثمنها نقداً ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أي بعد جني محصول القطن الجديد

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه الفضيحة بأن طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشاً ما اشتروه منها بسعر ٧١ ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة بإفادات مالية تسري عليها فوائد ١٢ ٪ سنوياً ، أي أن ربحهم بلغ ١٨ ٪ سنوياً

وتكررت هذه العملية غير مرة في سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الأجانب غلالاً ليست في حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتتسلم الثمن فوراً ، فإذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذي باعتها إياها ودفعت ثمنها أوراقاً وسندات على الخزانة ، مع فوائد لا تقل عن ١٨ ٪ أو ٢٠ في المائة ، ولا تحتسب الفوائد على المبلغ الأصلي الذي أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالي المقدّر ثمناً للغلال ، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة

قرض سنة ١٨٧٠

(دين الدائرة السنية)

٧٨٦٠ و ١٤٢٢ ر ٧ جنيه

كان اسماعيل مقيدا بعدم الاقتراض طبقا لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها أنظار الباب العالي ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديو بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقرض إلا بإذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ، فلم يبدأ من أن يعقد قرضا لحسابه الخاص

فاستدان في أبريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنساوى المصرى ٧٨٦٠ و ١٤٢٢ ر ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطيانه الخاصة ، عدا الأطيان التى رهنها سابقا ، ولذلك سمي هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى ، وصدر بواقع ٦٧ فى المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولة والمتعة^(١) ، فكانت النتيجة أنه لم يدخل منه إلى خزائن الخديو سوى ٥٠٠٠٠ ر جنيه ، ولكنه يسدد على القيمة الاسمية وهى ٧٨٦٠ و ١٤٢٢ ر جنيه فى عشرين سنة ، وبلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنويا لأداء هذا الدين ٦٦٨ و ٩٦٠ جنيه أى ١٣ فى المائة تقريبا من رأس المال المدفوع

وكانت حجة اسماعيل التى تذرع بها لعدم هذا القرض أنه احتاج إليه لإنشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لأطيانه التى خصصها لزراعة القصب ، وقد أنشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضعاف ما تستحقه ، فضلا عن أن أرباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض دين جسيم بهذا المقدار لإنشاء مصانع فى الوقت الذى تنوء فيه الخزانة بالقروض السابقة

الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذي يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررّة ، وبسدد في مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمانّة معينة ، وبشرط إتمام استهلاكه في مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذي ينشأ عن الإستعجرات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعاً آخر من الدين ، وهو ما يعرف بالإفادات أو البونات (الأذون) المالية ، أو بونات الرزنامة ، أو بونات الدائرة السنوية ، والبونات عبارة عن كمبيالات تكتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن ، موقعا عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء في الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ، ويتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ويأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان الخديو كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من الرايين الأجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء في تقديرها لأنه لا سبيل لحصرها

فؤلف (تاريخ مصر المالي) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء في (الوقائع المصرية)^(١) أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون جنيه ، وهو الإحصاء الذي اعتمدناه

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، فالسيو جليون دنجلار يقول في رسائله^(٢) إن الدائرة الخاصة وهي دائرة الخديو اسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠٪ و ٢٤٪ في السنة ، وأن الحالة المالية في السنة التي كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

(١) العدد ٥٠١ — أول أبريل سنة ١٨٧٣

(٢) رسائل عن مصر ص ٦٦

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيت مما تقدم مبلغ مابهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابة التي عقدها اسماعيل ، ومقدار الارتباك الذي وقعت فيه الحكومة وأوصلها إلى حالة سيئة من فقدان التوازن

على أن هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن إنقاذ البلاد من الكوارث المالية التي وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً لإسرافه وأهوائه ، لسار بالبلاد في طريق مأمون ، وأمكنه مع الزمن إعادة التوازن إلى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر في خطته ، وتلت القروض قروض ، حتى فقدت البلاد استقلالها المالي

ويؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالي) أنه كان يمكن في سنة ١٨٧٠ تلافي الحالة إذا عدل اسماعيل عن خطته وتنبك سبيل الإسراف الذي جعله يقترض في أقل من سبع سنوات مبالغ تربي على ثلاثة وثلاثين مليون جنيهه ، على حين كانت البلاد في حالة رخاء وسلم لا تستدعي هذه القروض (١)

ولكن من عيوب اسماعيل أنه كان من الناحية المالية لا ينظر في العواقب ، ولا يحفل إلا ببيومه ، ومن هنا جاءت أخطاؤه التي أودت بعرشه ونصدها لها بناء الاستقلال ، ففي كل القروض التي استدانها لم يكن يبحث مطلقاً كيف يؤديها ؛ بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض ، وكيف يحصل على المال ، ويدع ماعدا ذلك من غير بحث أو تفكير

ومما جعل اسماعيل يتأدى في الإسراف والاستدانة أنه لم تكن في البلاد هيئات نيابية تراقب تصرفات الحكومة ، وتحاسبها على الأموال التي تبدها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفي بالبيانات الملفقة أو المبهمة التي يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق في كل انعقاد ، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسؤولية يدفع أعضائه إلى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرته من الخراب على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضاً جدياً على تلك السياسة ، أو يبصر الخديو بعواقبها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديو وحاشيته على هذه السياسة المحزنة

قانون المقابلة

٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١

في سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا وألمانيا ، وهي الحرب المشهورة بالحرب السبعينية ، فاضطربت الأسواق في أوروبا ، وقبضت البيوت المالية يدها عن الإقراض ، وكان الخديوى في حاجة إلى المال ، فعمد وزير ماليته إلى زيادة الضرائب ، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته ؛ فابتدع الفتنش طريقة تعد بمنزلة قرض إجبارى يجبي من الأهالى ، أوضريبة جديدة تفرض على أطيانهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ (١)

يقضى هذا القانون بأنه إذا دفع ملاك الأعيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣) ، ولكي يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية ، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع $8\frac{1}{2}\%$ (مادة ٤)

وأساس هذا المشروع على حسابان اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات ، فإذا دفع الأهالى الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست ، سدد الدين كله ، وفي مقابل ذلك تعفيهم الحكومة إلى الأبد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهم وتمهدت الحكومة في هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزداد سعر الضريبة على أطيانهم في المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بأنه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة إصدار سندات على الخزانة أو استئانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة قاهرة كحرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جعل هذا القانون دفع المقابلة اختيارياً ، ولكن الحكومة لجأت في تنفيذه إلى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الأعيان ، وإلى الضغط والإكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر

(١) الوقائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والأعداد التالية ، وتجد نص القانون أيضاً في قاموس جلادج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الاهلين ، ولولا الإكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة في المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة إجبارية زادتهم إرهاباً وضنكا

وقد استطاعت الحكومة أن تجبي من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١ ، وبلغ مجموع ما جبته منها نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفاً لغاية سنة ١٨٧٧ (١)

وعنى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين في الدين العام ، ثانياً كان أو سائراً ؛ بل ابتلعها هاوية الإسراف التي ابتلعت القروض الأخرى ، وعلاوة على ذلك فإن وزير المالية نقض عهده الذي أعلنه في الوقائع المصرية (٢) ووعد فيه بامتناع الحكومة عن إخراج بونات (سندات) على الخزنة ، فإنه رغم هذا العهد أصدر إفادات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثني عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالي (٣) ، ونقضت الحكومة عهدها أيضاً فزادت الضرائب على ذات الأطيان التي دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتاً بالرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ووعدت الحكومة برد المبالغ التي حصلت من أصحاب الأطيان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضاً يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن إيرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت « المقابلة » طريقة معوجة في الاستدانة ، لأنه معلوم أن معظم إيرادات الحكومة السنوية في بلاد زراعية كمصر تجبي من الضرائب على الأطيان ، فإنقاص نصف الربوط من الضرائب إلى الأبد في مقابل سداد ضعف الضريبة مقدماً عن ست سنوات يؤدي إلى نضوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا يقع الحكومة في الضيق المالي الشديد ، وليس من القواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لأن الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزيد وتنقص بحسب تطور الأحوال ، هذا فضلاً عن أن الحكمة التي تذرعت بها الحكومة لوضع قانون المقابلة وهي وقاء الدين العام لم تتحقق البتة

(١) تقرير وزير المالية المقدم في يناير سنة ١٨٨٠ تمهيداً لإلغاء قانون المقابلة . قاموس الإدارة

والقضاء ج ١ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ أكتوبر سنة ١٨٧١)

(٣) ص ١٤١

ولم يسدد شيء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكان المقابلة كانت وسيلة لاقتناص الأموال من الأهاليين وتبديدها

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذى أصدره الخديو توفيق باشا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ بأن ما دفع منها يخص منه ما عساه يكون مطلوباً للحكومة من متأخرات الأموال أو الديون أو غيرها ، والباقي يرد إلى أصحابه مقسطاً على خمسين سنة ، وخصص لهذه الأقساط كل سنة ١٥٠٠٠٠٠ جنيه

- ٩ -

القرض المشتوم سنة ١٨٧٣

٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التى حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفه سنة ١٨٦٨ ، وسمى جهده فى الاستانة وبذل فيها الأموال الطائلة من الرشا والهدايا ليلنى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على فرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة إلى إذن الحكومة التركية ، فنال فى سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٧٩)

فلم تكد تنتهى هذه المدة ويشعر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد ، حتى عقد قرضاً جديداً من بيت أوبنهام المالى قدره ٣٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وهو أكبر القروض من جهة القيمة وأسوؤها من جهة الشروط ، وقد دعا المليون « القرض الكبير » ، وهو حقيق بأن يسمى « القرض المشتوم »

وكانت حجته فى هذا القرض أنه اعتزم سداد الديون السائرة ، ولكنه فى الواقع لم يخصص شيئاً منه لهذه الغاية ، وبقيت الديون السائرة كما كانت

عقد هذا القرض بفائدة ٧ ٪ وقيمة مسداته ٨٤ فى المائة ، وبلغ ما دخل الخزانة منه بعد استبعاد النفقات والخصم والسمرة ٢٠٧٧٠٠٠٠٠٠ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الاسمية ، فخرت الحكومة من أصل القرض نيفاً واحداً عشر مليون جنيه ، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢٦٧١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، ثم إنها لم تقبض

المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط أحد عشر مليون جنيه ، والباقي وقدره تسعة ملايين جمعت
سندات للخزانة المصرية^(١)

ومن هذا يتبين أن قرضاً ألقى على عاتق البلاد عبثاً جسيماً مقداره اثنان وثلاثون مليون
جنيه ، بلغ صافي ما تسلمته الحكومة منه نقداً أحد عشر مليون جنيه فقط ، وليس في تاريخ
القروض ، في العالم قاطبة ، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية ،
كما أنه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل
هذه الشروط

وقدرهن اسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الإيراد التي لم تخصص كلها
أو بعضها للقروض السابقة وهي :

أولاً — إيرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ ألف جنيه في السنة

ثانياً — الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه

ثالثاً — عوائد الملح وقدرها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه

رابعاً — مليون جنيه من ضريبة المقابلة

خامساً — كل الموارد التي خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة^(٢)

ومن تهكم الأقدار أن السنة التي عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هي ذات
السنة التي نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذي خوله أقصى ما حصل عليه من الزايا ،
أو بعبارة أخرى إن اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمي في علاقته مع تركيا في الوقت الذي
أشرفت فيه البلاد على حالة من الإفلاس أفقدتها استقلالها المالي ثم السيامي

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقت الديون ، وعجزت الموارد العامة عن أداء أقساطها المتراكمة ، وثقلت وطأتها على
الخزانة ، واشتد شعور الخديو بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن الدائنين لا بد أن
أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر إلى التصرف فيها إلى أولاده
وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين في تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها

(١) مصر كما هي Egypt as it is المستر ماك كون Mac Coan ص ١٣٦ ، وتقرير لجنة كيف

ص ٣٩٣

(٢) انظر تاريخ مصر المالي ص ١٤٣ . وتقرير لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب « مصر كما

هي » للمستر ماك كون

ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التي كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو
مائة ألف فدان

— ١٠ —

دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل إلى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يقترض
بها من الأهالي ديناً سمي (دين الرزنامة)

كانت مصلحة « الرزنامة » تودع فيها رؤوس أموال للمستحقين مقابل دفع معاشات
لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهي أن يستثمر الأهالي أموالهم في مصلحة
الرزنامة ، بأن يودعوا فيها المدخر من هذه الأموال على أن تستثمرها المصلحة في مشروعات
صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات لإيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من
الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهين
ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحسب ٩ ٪

وقد أوجس الأهليون شراً من هذه الطريقة في ابتزاز أموالهم ، لأنهم عالمون بمصيرها ،
ولكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التي اتبعتها في تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه
الأهالي من سندات هذا القرض الإجمالي ٣٣٣٧٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزانة منها سوى
١٨٧٨٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الأولى

— ١١ —

ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديو وبطانته ، بل استولوا أيضاً على ما في خزائن
بيت المال والأوقاف الخيرية من الأموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والأيتام
وبلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧٠٠٠ جنيه^(١)

(١) لإحصاء لجنة التحقيق العليا في تقريرها المقدم إلى الخديو إسماعيل بتاريخ ١٩ أغسطس
سنة ١٨٧٨ من ٦٢ و ٦٧ (طبعة مورييس)

واستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة المالكية من المرايين الأجانب ، فيزداد الدين
السائر تضخمها

— ١٢ —

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨
٦٢٧٦٠٠٠ ر جنية

هي ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم
تدخل في الدين العام الذي صارت تسويته في نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهي مطلوبات لتجار
ومقاولين ودوائر ، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب
المعاشات^(١)

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٦٢٧٦٠٠٠ ر جنية^(٢) أضيفت إلى
الدين السائر

مقدار ما دخل خزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم أن الفائدة الاسمية للقروض كانت تتراوح بين ٦ و ٧ ٪ ، ولكن
فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ و ١٨ و ٢٦ و ٢٧ في المائة ، وكان الخديو كلما أعوزه
المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه الفوائد الربوية في أواخر سنة ١٨٧٥
وأوائل سنة ١٨٧٦ ، لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتراكمة وفوائدها ،
فكانت تتحارب للحصول على المال بأية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة السندات على
الخزانة بفوائد فاحشة ، بالغة ما بلغت ، فكانت سائرة في سبيل الخراب لا محالة
ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة إلى الخزانة ، بل كان أصحاب البيوت المالية
والمرايون يخصصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ، وما إلى ذلك ،
ولم يكن اسماعيل يدقق أو يمارض في الحسابات التي يقدمها له المليون والسماصرة
فالقرض المشثوم الذي عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الإسمي ٣٢ مليون جنية لم يدخل

(١) بلغ المتأخر من رواتب الموظفين والعمال ومن المعاشات ٧٧٣٨٦٠ ر ج . لإحصاء لجنة
التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المتقدم ذكره .
(٢) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

منه الخزانة سوى ٧٠٠.٠٠٠ ر ٢٠ جنيه ، منها إحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً ،
والتسعة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذى عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله
سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقى القروض

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها
الحقيقية ، وفى بعض الأحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض المالىين مقدار ما تسلمه الخديو من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من
الجنيهات تقريباً فى حين أن قيمتها الرسمية ٩٦ مليوناً

وقال المسيو جابريل شارم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن
محررى جريدة (الدنيا) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر فى عهده : « إن اسماعيل باشا
قد اقترض فى الثمانية عشر عاماً التى تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات
(١٢٠ مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع أن نصف هذا المبلغ على الأقل بقى فى يد المالىين
وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام »^(١) ، وهذا
هو الخراب بعينه

الخلاصة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل ، وأن الاقتراض كان
له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، ويتبين أيضاً أنه كان يقترض المال بشروط
خاسرة ، وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة إليها ، ومعظمها كان الغرض منه
سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح
البلاد سوى النزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تديرها كانت تفى بنفقاتها
المعتدلة ، وتبقى بأعمال العمران دون حاجة إلى الاستدانة

وفى ذلك يقول المستر « كيف » الذى عهد إليه اسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ :
« إن المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت
٤٠٠.٨٢١ ر ٩٤ جنيه ، وإن مقدار المنصرف فى هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية

المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٦٦ر٢٤٠ر٩٧ جنيه ، ومعنى ذلك أن إيرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التي قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها ، فيما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المقرضة والديون السائرة ضاعت في سبيل القوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذي أنفق على العمل الضخم السابق ذكره ^(١)

وقد استنفدت قوائد الديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت إيرادات الحكومة (سنة ١٨٧٧) ٩٥٨٩٠٠٠ر ج ، خصص منها لخدمة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات ^(٢) ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية ، وظهر في ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١٣٨٢٠٠ر ج ^(٣) ، نشأ عن فداحة مخصصات الديون ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة المخيفة

إسراف اسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هي التي دعت إلى اقتراض تلك الملايين فقيم كانت تنفق إذن ؟ إن الجواب لا يحتاج إلى عناء كبير ، فإن إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

إن الجانب السيئ من شخصية اسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب ، وهو بلا مرء مضرب الأمثال في هذا الصدد ، فقد كان متلافا للمال ، وظهر هذا العيب في حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر في بناء قصوره ، وتأثيرها ، وتجميلها ، كما ظهر في حياته الخاصة ، في حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ، وزحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته

أمثلة من إسراف اسماعيل

بنى الخديو اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم الرغبة في التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التي يبنيها

(١) تقرير المستر كيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور ذيلاً لكتاب (مصر كما هي) للمستر ماك كون ص ٣٩٥

(٢ و ٣) التقرير النهائي للجنة التحقيق العليا ص ٢٠٦ من الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ — ٧٩

لا يكاد يتم بناؤها وتأنيثها حتى يعرض عنها ويهبطها لأجد أنجاله أو حاشيته
ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجزيرة : « أنهما من أعظم المباني
الفخيمة التي لم يبن مثلها ، وتحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة
والفروشات ، وما فى بساطتهما من الأشجار والأزهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر
والجبلانيات الى مجلد كبير »^(١) ، وذكر عن أرض سراى الجزيرة أن مساحتها ستون فداناً ،
وأن ما صرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجزيرة ، وكانت هذه
السراى فى منشئها قصراً صغيراً وحماماً بناها سعيد باشا ، ثم اشتراها اسماعيل من ابنه
طوسون مع ما يتبعهما من الأرض ومساحتها ثلاثون فداناً ، ثم هدم القصر وبناء من
جديد ، وأضاف إليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والعمال من الأفرنج لبناء القصر
وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الأورمان ، وبلغت مساحة الأرض التى شغلها
سراى الجزيرة وسراى الجزيرة وحدائقهما ٤٦٥ فدان (خمسة وستين وأربعمائة فدان)
وذكر (ص ٨٥) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجزيرة بلغ ١٣٩٣٣٧٤ ر ١ ج

وسراى عابدين	٥٦٥٠٥٧٠ جنيه
وسراى الجزيرة	» ٨٩٨٠٦٩١
وسراى الاسماعيليه (الصغيرة)	» ٣٠١٠٢٨٦
وباقى القصور	» ٢٣٣١٠٦٧٩
من ذلك سراى الرمل	» ٤٧٢٣٩٩

وبالرغم مما وصلت إليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى
سنة ١٨٧٦ ، فإن الخديو استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجزيرة الفخمة التى لم تتم
إلا قبيل خلعها^(٢)

وتكاف تجميل هذه القصور وتأنيثها ما لا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش
والرسوم فى قصور الجزيرة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفاً ، وبلغت تكاليف السقارة
الواحدة الف جنيه ، أما الطنافس والأرائك والأبسطه والتحف والطرف والأوانى الفاخرة ،
فلا يتصور العقل مبلغ ما تكلفته من ملايين الجنيهات

ومن أسباب إسراف اسماعيل ميله إلى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئياً من المسائل

(١) الخطط النوفيقية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوروبا ، للقاضى المختلط فان بلمان Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

الشخصية ، التي لا يصح التعرض لها ، ولكن إذا تعدى أثرها إلى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج من الخوض فيها ، وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل ، ويلوح لنا أنها كانت من العيوب التي أخذت عليه وهو بعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر المسيو فردينان دلسبس أنه رآه في عهد سعيد قبل أن تؤول إليه ولاية المهدي ، وكان عمره وقتئذ خمسا وعشرين سنة ، وقال عنه إنه على جانب عظيم من الذكاء والحصافة والجاذبية ، وأنه إذا لم ينهمك في ملذاته بمقدار ما هو عليه الآن (سنة ١٨٥٤) فإنه سيعرف قدر نفسه ويأتي منه النفع الكبير (١)

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التي كانت تتدفق ذات اليمين وذات الشمال لم يكن ينال الوطنيين منها إلا النزر اليسير ، بالنسبة لما ينال الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته ورعايته ، قال المسيو جارييل شارم في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتا يديه لا ليرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسدّ بهم الطامعين الملتفتين حوله ، فكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز كانوا تمسأ في بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديو مستمدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمتح (البقاشيش) ، أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض الصور أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقروا في القاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين ، حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين » (٢)

وقد فحصت لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والمعجز في ميزانية الحكومة ، فكشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الإسراف والتبذير ، فمن ذلك أن إحدى الأميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها لخياط فرنسي ١٥٠ ألف جنيه ، وأن مبالغ طائلة ضاعت في الاستانة دون أن تعرف أبواب إنفاقها ، وأن الخديو كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق في مضاربات البورصة ، وأن الحكومة أرادت

(١) ذكريات أربعين سنة ، للمسيو فردينان دلسبس ج ٢ ص ٥٨

(٢) مجلة العالمين عدد ٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

يوما أن تؤدي بمض ما عليها من الدين لأحد البنوك المحلية ، فأعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ ألف جنيه بحساب السند ٣١٨ ج ، أو بمباراة أخرى لكي تسدد دينها قدره ٧٢ ألف جنيه حملت البلاد دينها مقداره ٢٣٠.٠٠٠ ر. جنيه^(١)

وكان الإسراف قاعدة اسماعيل المتبعة ، حتى في أعمال العمران ، فقد اتفق مع شركة جرنفلد الانجليزية على إصلاح ميناء الاسكندرية في مقابل ٢.٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه في حين أن أعمال الإصلاح لم تتكلف سوى ١.٤٤٠.٠٠٠ ر. جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر^(٢)

التدخل الأجنبي في شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليماً مع بلوغ القروض الحد الذي شرحناه ، لأن هذه القروض هي أموال أجنبية ، دفعها مال يون ومرابون ينتمون إلى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن إلى التدخل في شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالي ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتي إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه ، والقروض التي استدانها الخديو صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يمطيك فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الأجنبي في شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل مالياً ، ولكنه كان يطوى في ثناياه عوامل التدخل السياسي ، فكان تدخلاً مزدوجاً

بيع أسهم مصر في قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً لافتاً للأنظار سنة ١٨٧٥ ، حين اشترت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس

تكلّمنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠١) ، والآن نمود إليها في شيء من التفصيل ، إذ يجب علينا أن نتعرف أصول الكوارث التي حلت بالبلاد ، ولا شك أن شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر في القناة كان كارثة على مصر ، إذ كانت أول خطوة خطتها إنجلترا نحو الاحتلال

(١) مصر الحديثة Modern Egypt لورد كرومر ج ١ ص ٥١ و ٥٢ (من الأصل الإنجليزي)

(٢) في كتابه مصر الحديثة ج ١ ص ٥١ (من الأصل الإنجليزي)

كانت الحكومة في سنة ١٨٧٥ على شفا الإفلاس ، فقد ركبها الديون ، ورهن اسماعيل موارد الدولة موردا بعد آخر في سبيل القروض المتلاحقة ، وفوائدها الباهظة ، وكان عليه أن يؤدي في ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات (سندات) على الخزنة تستحق في هذا الموعد ، فإما الوفاء ، وإما إعلان الإفلاس ، وكان معين المال قد نصب بين يديه ، فبحث في خزان الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يرهن بعد ، فرأى أن لمصر في أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٦٠٢ سهم لا تزال ملكا خاليا من الرهن ، وهي توازي $\frac{1}{4}$ من رأس مال الشركة ، أي أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر في أن يقرض بضماتها عدة ملايين من الجنيهات ، كي يؤدي قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها إذا تعذر الاقتراض بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل في أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان بياريس في ذلك الحين أحد الماليين الفرنسيين واسمه ادوار درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية في مصر ، ويعرف ارتباطك الخديو واضطراره إلى المال ، فأرسل إلى أخ له في الاسكندرية يدعى المسيو أندريه درفيو André Dervieu وهو أيضاً من رجال المال ، يطلب إليه أن يمرض على الخديو ببيع أسهم مصر في القناة ، وأنه مستعد إذا قبل الخديو البيع أن يجد المشتري لها في باريس ، فذهب أندريه درفيو إلى القاهرة ، وهناك تلقى تلغرافاً من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الأمل في نجاح الصفقة ، فقابل على أثره اسماعيل باشا صديق « المفتش » ، وزير المالية في ذلك العهد ، وضاحب الخطوة الكبرى عند الخديو ، وعرض عليه الفكرة ، فلقيت منه قبولا ، إذ كان المفتش يبغي تدبير المال اللازم بأية وسيلة ، ولو بتفحيز تلك الذخيرة العظيمة ، لأداء المبالغ المستحقة في ديسمبر ، وبادر إلى تقديم الرسول الفرنسي إلى الخديو ، فقص عليه نبأ مهمته ، فأراح الخديو إلى الفكرة ، وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك^(١)

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة في عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بأدائها نفاذا للاتفاقات البرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهي في سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصما مما عليها للشركة ، وكان مفهوما بالطبع أن من يشتري هذه الأسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ، فلا يأخذ ربحا عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه المسيو أندريه درفيو أن يدفع

(١) انظر بحث المسيو شارل لياج Charles Lesage في (شراء أسهم قناة السويس) المنشور في مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشرة (١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥) ص ٣٢٥

الحديد المشترين فائدة سنوية مقدارها ١٢٪ عن مبلغ الثمن ، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الحديد أن تكون الفائدة ٨٪ بضمانة اراد جبرك بورسعيد ، وترك المسيو درفيو خيار القبول لغاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو إلى أخيه بباريس بنتيجة المفاوضة الأولى ، فبادر هذا إلى السعي الحثيث لدى جماعة من المالىين الفرنسيين لإعداد الثمن ، وإتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق المالىين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخيار ، فمده الحديد ثلاثة أيام أخرى ، فتنتهى في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت المفاوضة الأولى بين درفيو والحديد في طي الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة في القاهرة ، وخفى نبؤها على قنصل إنجلترا العام في مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولسكن عين السياسة الإنجليزية في لندن وباريس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبيرة من الأمور وصغيرها ، فبلغها نبأ المساعي التي يبذلها أدوار درفيو في باريس ليجمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد دربي Derby وزير خارجية إنجلترا إلى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية :-

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من المالىين الفرنسيين عرضت على الحديد شراء أسهمه في قناة السويس ، وأن الصعوبات المالية التي تكثف سموه تجعل قبوله في حيز الإمكان ، فالرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — دربي »

وصلت هذه الرسالة إلى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطاني إلى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ، فأخبره بالواقع من الأمر ، فأبدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكاشف حكومة إنجلترا بنبأ هذه الصفقة ، وقال إن الحديد يجب أن يعتقد أن تنازله عن أسهم مصر في قناة السويس لا يمكن أن تقابله إنجلترا بعدم الاكتراث ، وأنه إذا كان الحديد راغبا حقا في بيع هذه الأسهم ، فمن الحق أن إنجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا أن الحكومة المصرية في حاجة ملحة إلى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك (أربعة ملايين من الجنيهات) ، ولكن ليس ثمة ما يضطرها إلى بيع هذه الأسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الأسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا ضديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، إلى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الإنجليزية في مسألة القرض بضمانة الأسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة ، فتنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الحديد في اليوم

نفسه ، وأفضى إليه بمحدثه مع نوبار ، فلم يخرج حوات الخديو عن جواب وزيره ، غير أنه طلب إلى القنصل شروط الحكومة الإنجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، استمهل الخديو إلى أن ينتهى الموعد الذى حددته نوبار باشا

وفي اليوم التالى (الأربعاء ١٧ نوفمبر) قابل القنصل البريطانى نوبار ثانية ، فعلم منه شدة اضطرار الحكومة إلى الخمسة والسبعين أومائة المليون من الفرنكات ، لتدفع السندات التى تستحق في ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إثبات بيع الأسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن تمه أمل في أن تؤدى الحكومة ما تقترضه ، وأن الأسهم في حالة الرهن مآ لها حتما إلى الضياع ، فأبرق القنصل نبأ هذا التحول في رأى إلى حكومته

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الإنجليزية ، وفيها يطلب اللورد دربي « إبلاغ الخديو قبول حكومته شراء الـ ١٧٧٦٤٢ سهم بشروط معقولة » ، فذهب القنصل من فوره إلى الخديو ، وأبلغه الدأ ، فشكر الخديو الحكومة الإنجليزية على ما عرضته ، ولكنه اعتذر عن القول ، قائلا إنه يفتى تحويل الديون السائرة إلى دين ثابت ، وإنه في حاجة إلى تقديم هذه الأسهم ضمانا لهذا التحويل ، على أنه إذا عدل عن رأيه وآثر البيع فإنه يفضل الحكومة الإنجليزية على سواها

هذا ما صرح به الخديو القنصل البريطانى مساء ١٨ نوفمبر ، على أنه في بضعة الأيام التالية لهذا الحديث ، رجحت عنده كفة البيع على الرهن ، فأبرق القنصل البريطانى إلى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر يذنبها بأن الخديو رضى بأن يبيع الـ ١٧٧٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك (أربعة ملايين جنيه) ، فجاءه الرد في اليوم ذاته بطريق البرق بأن الحكومة الإنجليزية قبلت الثمن المطلوب ، وأن بنك روتشيلد بلندن تعهد بأدائه للخديو فوراً

وصل هذا الرد ليلا ، وتلقاه القنصل في صبيحة اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) ، فذهب مبكراً إلى سراى الخديو ، حيث قابل نوبار باشا واسماعيل باشا صديق ومهر دار الخديو ، وأنبأهم بفحوى الرسالة ، فامقد الاتفاق على البيع والشراء ، وفي يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع ، ووقع عليه كل من اسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية ، والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الإنجليزية^(١)

(١) نمر نمى العقد في كتاب (قناة السويس) للسيو فوازان بك Voisin Bey ج ٢ ص ٢٨٨

وتبين قبل إبرام العقد أن الأسهم لم تكن ١٧٧٦٤٢ سهم كما كان مفهوماً بل هي ١٧٦٦٠٢ ، أي أنها تنقص ١٠٤٠ سهم (أربعين وألف سهم) ، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الأسهم الناقصة ، فصار صافي الثمن ٣٩٧٦٥٨٢ رجبها انجليزية ، بعد أن كان أربعة ملايين ، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك في أول ديسمبر ، والباقي خلال شهر ديسمبر ويناير الذي يليه ، في الواعيد التي تحددها الحكومة المصرية ، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن ، والتزمت الحكومة المصرية بأن تدفع للحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ عن قيمة الثمن ، أي ١٩٨ و ٢٩ ج سنوياً ، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الأسهم طوأل هذه المدة ، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمض عشرة أيام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديو في البيع ، ففي هذه المدة الوجيزة فحصت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لإتمامها ، وفازت بها ، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديو والدوائر الفرنسية واستمجت الحكومة الانجليزية تنفيذ العقد ، فاشتطت فيه أن لا يدفع الثمن إلا بعد تسليم الأسهم ، ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق في صبيحة ٢٦ نوفمبر ، أي غداة توقيع العقد بتسليم القنصلية البريطانية جميع الأسهم ، مودعة في سبعة صناديق كبيرة ، وانتهت عملية التسليم في ذلك اليوم ، بأن بصمت الأسهم باختمام كل من اسماعيل صديق ، والقنصلية البريطانية ومحرمة القنصلية ، واعتمدت الحكومة البريطانية بأمر نقائها إلى إنجلترا ، فأصدرت وراة البحرية أمرها في أوائل ديسمبر إلى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الاسكندرية في منتصف هذا الشهر ، وإذ علم الجنرال ستانتون باجتياز الباخرة قناة السويس استقل من القاهرة قطاراً خاصاً ، سار به إلى الاسكندرية وحمل معه الأسهم محفوظة بعناية تامة في أربعة صناديق مصفحة بالزنك ، ولما رست الباخرة في ميناء الاسكندرية نقلوا إليها الصناديق ؛ ثم أقلمت رأساً إلى بورسموث ، فبلغتها يوم ٣١ ديسمبر ، وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة ، وأودعت الأسهم في اليوم نفسه بنك إنجلترا

كانت هذه الصفقة فوراً عظيماً للسياسة الانجليزية ، ويرجع هذا الفوز إلى التلكؤ الذي بدا من المالبين الفرنسيين في الشراء ، فقد اختلفوا في أن تكون الصفقة شراء أو قرصاً ، وكان لا بد من تضامن عدة مالبين لتقديم مبلغ المائة المليون من الفرنكات ، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات الى تولاهها الميسو درفيو ، وبلغ الميسو فردينان دلسبس نبأ هذا

التسكوت ، فطلب إلى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دي كاز Decazes ، أن يبذل نفوذه لإتمام الصفقة ، وفي خلال المفاوضات انعمد الاتفاق بين درفيو والحديو على أن يقتض هذا من نقابة المالكين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الأسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة إذا لم يردها في ثلاثة أشهر ، وهذا معناه البيع المستتر وراء الرهن ، وتحرر بذلك العقد الابتدائي ، ولم يكن بافياً لنفاذه إلا قبول المالكين الفرنسيين ، وكان في مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل في الأمر ويتمجل القبول قبل أن تفوز إنجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثببت عزمته ، ذلك أنه خشي إذا آلت الأسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما ، سواء بالبيع أو بالرهن ، أن تؤدي إلى تكدير علاقات الود بين الدولتين ، وكان فرنسا وقتئذ في حاجة إلى صداقة إنجلترا بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفاً لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه الدولة لا تفتأ تهددها وتوعدها بالحرب ، وتبغى الغارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن إبرام الصفقة لحساب المالكين الفرنسيين ، وراد في إحجامها أنها في خلال المفاوضات استطلعت رأي وزارة خارجية إنجلترا فيما يكون لإبرامها من الأثر في العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة إنجلترا في أبولوة الأسهم المصرية إلى أيدي المالكين الفرنسيين ، فثبط هذا الجواب عزيمة الدوق دي كاز ، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها ، وانتهزت إنجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء ، وكان لمهارة دسراييلي (لورد بيكنسفيلد) رئيس الوزارة الانجليزية ، وعظيم كفاءته ، وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير في إبرام العقد ، فإنه لم يكذب يتصل بعلمه سعى المالكين الفرنسيين في شراء الأسهم حتى يادر إلى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطهما صداقة قديمة ، فضلاً عن اتفاقهما في الدين لأن كليهما إسرائيلي ، على أن يقدم لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الأسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، في الوقت الذي كان المليون الفرنسيون مختلفين في أن تكون الصفقة شراء أو ارتهاً ، وقد لجأ دسراييلي إلى روتشلد لأن الفرصة عرضت في غيبة مجلس العموم ، ولم يكن في مقدور الحكومة فتح اعتماد بمبلغ الثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فتغلب دسراييلي على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل سمسرة $\frac{2}{3}$ ٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥ ٪ سنوياً تحسب له من يوم أدائه المبلغ إلى الحكومة المصرية إلى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية

أذاعت الصحف نبأ هذه الصفقة غداة إبرام عقدها ، فكان لها دوى كبير في الدوائر السياسية الدولية ، فقبلت في فرنسا بالألم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية وقابلتها ألمانيا بالسروور لأنها رأت فيها سبباً لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وإنجلترا ، واستاءت روسيا منها ، إذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسة الإنجليزية لتحقيق أطاعتها في المسألة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الإنجليزي في فبراير سنة ١٨٧٦ أملت خطبة العرش إلى شراه الأهم ، فقبل العمل من المجلس بالإنهاج والاستحسان العام ، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة في شركة القناة ، وجعل استقلال مصر هدفاً للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين في إنقاذ الخزانة من الهاوية التي انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة في بيع أسهمها ، فقد اشترتها إنجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات ، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥ ؛ ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ؛ هذا فضلاً عما فقدته مصر من أرباح هذه الأسهم كما بيناه في موضعه (ج ١ ص ١٠٢)

وإن المرء ليدعش كيف تصل الحالة بالخدو اسماعيل إلى حشد التفريط في هذه الذخيرة القومية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التي جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين ؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولي الحكم : « إنى أريد أن تكون القناة ملكاً لمصر لا أن تكون مصر ملكاً للقناة » ؟

لا شك أن تلك الأسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعلياً للملكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر في أن تكون القناة على عهده ملكاً لمصر

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضرراً ، فإن إنجلترا إنما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فعلاً صوت مسموع في التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الأرض التي تحتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يلحوا الخطر المائل في هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade في « مجلة العالمين » الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول : « إن هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فإذا لم يكن في ذاته احتلالاً

لمصر ، فإنه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد أصبح لـانجلترا عميل يحتاج إلى أن تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهي لن تتركه وشأنه ، بل ترأب ماليته ، وتقرضه وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعا ضمانات وتأمينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض في إنشاء القناة تحولت سياستها إلى العمل لامتلاكها ^(١)

كُتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الأسف هذه النبوءة ، فان انجلترا أخذت تحقق أطامعها في التدخل في شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢ ، أى قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها في القناة ، فالعوامل المالية للاحتلال الانجليزي ترجع إذن إلى قروض اسماعيل ، ومنها الأربعة الملايين من الجنيهات التي اشترت بها انجلترا أسهم مصر في القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

بعثة « كيف » CAVE الانجليزية

لفحص مالية مصر - ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما ساءت حالة الخزانة ، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الأوروبية قد تزعزت ثقمتها في كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهانا على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد ، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به إلى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالي كف يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على إصلاح الخلل الذي يعترف به في هذه الوزارة

وكان تقدير اسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير إرشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والإكرام ، وما يلوح به أمامها من مظاهر البذخ والإسراف ، لا تلبث أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكن على هذا التقرير ، لكي يقنع البيوت المالية الأوروبية بإقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لأنه على فرض أن هذه البعثة تنساق إلى إرشاداته ، فإن اقتراضه من جديد لم يكن علاجاً ناجماً لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذي أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا في طلب هذه البعثة ، لأن فرنسا كانت قد خرجت مضمضة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فان هزيمتها في تلك

الحرب جعلته يدير شراعه نحو إنجلترا ، فطلب إليها إيفاد تلك البعثة
لبست الحكومة الانجليزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في
شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برئاسة المستر «استفن كيف»
أحد المايين الممدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها «بعثة كيف»
كانت هذه البعثة وما خولها اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلال الذي
أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الأجنبي في شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع
هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية في القناة ، وكانتا ضربتين قاصمتين ،
أصابتا مصر في استقلالها المالي وكيانها القومي

جاءت البعثة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت
تقريرها ، ولم يجزى كما يروم اسماعيل ، فإنها عيّنت أولاً بمصالح الدائنين الإنجليز خاصة ،
والأوروبيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه إلى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه إلى
فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، وإلى الإسراف في إنفاق مبالغ حسيمة
في وجوه معدومة النفع ، وفي حملات حرية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطماع الآفاقيين
السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لإيفاء الديون القصيرة الآجال
(التي اقترضت في سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧) وبتحويل جميع الديون الأخرى
إلى دين موحد قدره ٧٥٠٠٠٠٠ ر. ٧٥٠٠٠٠ جنيه يسدد في مدة خمسين سنة بفائدة ٧٪ (١)

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضروري
لإصلاحها أن تخضع للمشورة الأوروبية ، بأن تنشئ الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها
برئاسة شخص ذي ثقة أشارت تلميحاً بأن يكون إنجليزياً ، واشترطت أن يحترم الخديو
قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضاً إلا بموافقتها

وهذا الاقتراح يدل على أن إنجلترا لم توفد بعثة (كيف) للسبب الذي يطلبه اسماعيل ،
بل جعلت لها مهمة سياسية وهي تمهيد السبيل للتدخل الإنجليزي

التنافس في النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) إلى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الانجليزية إليها
أنها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن إنجلترا ترمي إلى النفوذ إلى فقط ، بل

(١) تقرير لجنة «كيف» المنشور في لاكتاب (مصر كما هي) للمستر ماك كرون ص ٤٠٠

كانت تقصد إلى ما هو أبعد من ذلك ، وهو التدخل السياسى ، فنشط التنافس بين النفوذ
الإنجليزى والنفوذ الفرنسى ، ووصل هذا التنافس إلى حاشية اسماعيل وبلاطه ، ففريق كان
ينقاد إلى النفوذ الإنجليزى ، وفريق آخر كان يميل إلى النفوذ الفرنسى ، وهذا يدل على مبلغ
الضعف السياسى الذى تغلغل فى كيان الحكومة بسبب الارتباك المالى ، ولا غرو فالحال
هو عصب النفوذ السياسى

وقد اعترفت الحكومة الفرنسية أن تعارض مسمى الحكومة الإنجليزية بمسمى مثله ،
فأوقفت هى أيضاً أحد موظفيها ، وهو الميسوفيليه Villet ليمارون اسماعيل على تنظيم ماليته ،
وكانت ترى بذلك إلى أن لا تنفرد الحكومة الإنجليزية بالتدخل فى شؤون مصر ، فقدم
مشروعاً أبدى اسماعيل ميله إلى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الإنجليزية من رجحان كفة
النفوذ الفرنسى ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك أنها كانت على اتفاق معه
أن لا تذيب تقرير لجنة (كيف) ، حتى لا يسوء مركزه المالى ، فلما رأت منه ميلاً إلى اتباع المشورة
الفرنسية لوثت بأنها ستنشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت إلى أحد نواب
البرلمان البريطانى أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرايلى رئيس الوزارة أنه
لا يعارض فى نشره وأن الحديو هو الذى يمانع فى ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة
من نشر التقرير ، لأنه ترك الأذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك إلى نزول
أسعار السندات المصرية نزولاً هائلاً

التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية فى طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لأداء أقساط
الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الحديو مرسوماً فى ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل
دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن
تحديد هذه الثلاثة الأشهر إلا لمحافظة على الظواهر ، وكان الغرض هو التأجيل إلى ما شاء
الله ، وأعلن هذا المرسوم فى بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذاناً بالتوقف
عن الدفع ، أو بمباراة أخرى بالإفلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر إلى
الأسواق المالية الأوروبية ، واستهدف اسماعيل لمطاعن المالىين والمرايين الأجانب ، وانقلبوا

يهددون ويتوعدون ، بعد أن كانوا حتى أمس يداهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون
بوجوب خلع الخديو

إنشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الأجنبية على مصر

شعر الخديو بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار ، وما يجز إليه سخط
المالين الأوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء
ديونهم ، فطلب إلى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذي يرتضونه ، فقدم وكلاء المالين
الفرنسيين مشروعا بإنشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما المالئون الإنجليز فإنهم لم
يشتركوا في هذه المفارضات ، انتظارا للخطوة التي ترسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، وأصدر مرسوما في ٢ مايو سنة
١٨٧٦^(١) بإنشاء صندوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم
المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص له إيرادات مديريات الغربية ، والمنوفية ،
والبهيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية في القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الإسكندرية
والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وإيراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ،
وإيراد المصلح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الكبارى ، وعوائد
الملاحة في النيل ، وإيراد كوبرى قصر النيل ، وإيراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص
لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية أنشئت لفرض التدخل الأجنبي في شؤون
مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغل سلطة الحكومة المصرية في شؤونها المالية
والإدارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى ، لأنه بمثابة حكومة أجنبية ،
داخل الحكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص الرسوم الصادر بإنشائه
على أنه يختص بتسليم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى إدارته مندوبون أجانب ،

(١) نص المرسوم منشور في القاموس العام للإدارة والقضاء لفيليب جلاد ، جزء ٢ ص ١٤٤

تفديهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديو وفقا لهذا الانتداب ؛ وقضت المادة الثانية بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الإيرادات المتقدم ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لا إلى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التي خصصت لإراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضي إلى إنقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لاتعقد الحكومة أى قرض جديد ولا تصدر إقادات مالية على الخزانة إلا لأسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على أنه قد حُفِظ للحكومة الحق في أن تقتض بالحساب الجارى مبلغا لا يزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص المرسوم على أن المحاكم المختلطة تختص بنظر كل الدعاوى التي يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمة لمصالح أصحاب الديون ولا نزاع في أنه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الأجانب أن يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، وبذلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستثمار ، وغلبة القوى على الضعيف ، هي التي أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليها

مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديو مرسوما ثانيا^(١) بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة إلى دين واحد ، سمي (الدين الموحد) قدره ٩١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه أنجليزى ، بفائدة سبعة في المائة ، يسدد في ٦٥ سنة ، والقرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الأجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فتستبدل بسندات جديدة من الدين العمومى بحساب المائة مائة ، وأن أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهى القروض القصيرة الأجل) يعطون سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لكل خمسة وتسمين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل سدادها ، أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع إضافة ٢٥٪ إلى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل

(١) نعه في قاموس جلاذ ج ٢ ص ١٣٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

ثمانين جنبها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل إطالة أجل السداد
وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الوارد المينة في مرسوم صندوق الدين ، وقد
مجموع الإيرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٢٥٦٧٥٠٠٠ ر ٦٤٧٥٠٠٠ من الجنبات الانجليزية
سنويا ، بما في ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنوية ومقداره ٦٨٤٠٠٠ ر ٦٨٤٠٠٠ ج ، وتقرر أيضا
وقف جباية المقابلة

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولسكى بطمئن الدائنون على حسن إدارة وزارة المالية ، أصدر الخديو في ١١ مايو
سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا^(١) بإنشاء مجلس أعلى للمالية ، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة
منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يعينه الخديو ، ويقال هذا المجلس من ثلاثة
أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثاني بمراقبة الإيرادات والمصروفات
(وهي غير المراقبة الثنائية التي سيرد الكلام عنها) ، والثالث بتحقيق الحسابات ، ويبدى
المجلس رأيه في ميزانية الحكومة السنوية التي يضمها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة
أشهر ، وعين السنيور شالوي Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الإيطالي رئيسا لهذا المجلس

الرقابة الثنائية

١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن إنشاء صندوق الدين ، وإنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ، وتوحيد الديون ، كل هذه
الوسائل ، على ما في معظمها من افتئات على سلطة الحكومة ، لم تقنع الحكومة الانجليزية
ولم ترفيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتدعت عن تعيين مندوب عنها في صندوق
الدين ، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو المسيو دي بلينيير De Bligneres
واختارت النمسا فون كريمر Kremer ، وإيطاليا السنيور بارافلي Baravelli ، وجاهرت
انجلترا بأن من الواجب وضع تسوية أخرى لسكفالة مصالح الدائنين

والواقع أن هذا لم يكن غرضها الحقيقي ، بل كانت ترى إلى وضع نظام جديد يمكنها
من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، ويجمل مصر أكثر خضوعا للدول الأجنبية
في سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولسكى تمهد إلى وضع هذا النظام ، أوفدت إلى فرنسا أحد

(١) نصه في قاموس جلد ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠

أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن^(١) Goschen ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم إجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لإكراه الخديو على قبول هذه التعديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها السيوجوير Joubert ، مندوباً عن الدائنين الفرنسيين ليشارك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديو

جاء جوشن ثم جوير إلى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦^(٢) ، وطلبوا إلى اسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت إدارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا إنجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بإيعاز من دولتهما للضغط على الخديو وإكراهه على الإذعان ، فتردد اسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديو خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيراً على إرادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى سيأتى بيانه

مقتل اسماعيل باشا صديق (الفتش)

نوفمبر سنة ١٨٧٦

وفى خلال المفاوضات بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر السالى ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا كان جوشن ، مع مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة المالية ، كشرط جوهرى لإصلاحها ، فقبل الخديو مضطراً تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، وإذعان الخديو ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفاً له

ولم يكتف جوشن بذلك ، بل اعترم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن المعجز الواقع فى الميزانية ، متهما إياه بتبديد هذا المعجز إضراراً بحقوق حملة الأسهم ، فاضطرب

(١) كان جوشن وزيراً سابقاً فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد إلى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهنج وجوشن بإنجلترا وهو البك الذى أقرض مصر قروضها الأولى

(٢) كما ورد فى كتاب « مصر كما هى » Egypt as it is للسير ماك كون ص ١٤٠

الخديو من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، أنه لا يبق على ولائه لولاه في سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم المحاكمة فإنه سيشرك الخديو معه في تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقى عبء المسؤولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل في التخلص منه ، ودبر مشروع محاكته بتهمة التآمر على الخديو ، وإثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعترم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وإنفاذاً لهذا الغرض استدعاه إلى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهذا روعه ، وتلطف في محادثته ، ثم اصططحبه إلى سراى الجزيرة ، مظهراً أنه رضى عنه ، ولكن لم تكد العربة التي أقلتهما تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديو ، وبادر إلى إصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله في ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو إلى أتباعه بقتله ، فقتلوه ، وألقوا جثته في النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ولم يعلم الناس بادی الأمر بما حلّ بالمفتش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية في سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصى بنفيه إلى دنقلة وسجنه بها ، في حين أنه لقي ختفه قبل أن تم المحاكمة

ولعمري ان هذه الوسيلة في التخلص من الرجل ليست مما تسيغه الشرائع ، ولا النظم والأحلاق ، فإن اغتيال الناس غدرًا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء ، بسله الملوك والأمراء ثم ماذا كان يتقدم اسماعيل من المفتش ؟ إنه لم يكن ينفذ إلا السياسة التي وضعها الخديو ، أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) : « يجب أن نعطي ما القيصر لقيصر ، فإذا كان المفتش هو الأداة التي نحضر وتنفذ ، فإن الرأس الذي كان يبتكر وينظم هو الخديو ^(١) »

ومهما يكن من رأى في مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة المفزعة حياة رجل فاقد الذمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصايرها ثمانى سنوات طوال ، جرّت الخراب المالى على البلاد

اعتقد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أسرار اشتراكه وإياه في تبديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف الممدوين الأوروبيين جوشن وجوبير في مطالبهما منه ، وقد حقق اسماعيل الغرض الأول ، فإنه بمقتل المفتش ، وإلقاء جثته في قاع اليم ، قد غُيّبت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزانة العامة ، أما الغرض الثانى

فلم يتحقق ، لأن اسماعيل صار تحت رحمة المندوبين الأوروبيين وتدخلهما المستمر في شؤون الحكومة

وبعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضي بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وتسوية الدين العام

إن المرسوم الذي أصدره الخديو في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذي قرره الدولتان الإنجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ،^(١) وهو :

(أولا) التعديلات التي ارتأى جوشن وجوير إدخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦ (ثانياً) فرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية

أما التعديلات التي قررها مرسوم ١٨ نوفمبر تخلاصتها ما يأتي .

(١) إخراج ديون الدائرة السنوية وقدرها ٨١٥٠٠٠٠ ر ٨ ج ، من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها (المادة الأولى)

(٢) إخراج قروض سني ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تمتد بواقع ثمانين في المائة من إيرادات المقابلة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون في مواعيدها بمد أن كان مرسوم ٧ مايو يدمجها في الدين الموحد ويطيّل أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٢٩٣ ر ٤ ج

(٣) تخفيض الملاوة المقررة لأصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين إلى عشرة في المائة (٤) ما بقي من الدين المصري جعل قسمين ، قسم سمي (الدين الممتاز) ومقداره ١٧٠٠٠٠ ر ١٧ جنيه إنجليزي ، صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فأئدتها خمسة في المائة ، وتسد في مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الإيرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من إيرادات مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطي بالأفضلية لحاملي سندات القروض المعقودة في سني ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٣ (الطويلة الأجل) (مادة ٢) ، والقسم الباقي سمي (الدين

(١) نصه في قاموس جلال ج ٢ ص ١٣٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

الموحد) ، وقد صار تخفيضه إلى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي ، وإبقاء الإيرادات المبينة بالرسوم الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ، وجعلت فائده الإجمالية ٧ ٪

(٥) إعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢)

(٦) إبقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين العام بأكمله (مادة ١٨) وإتماماً لهذه التسوية عقد في ١٢ و ١٣ يولييه سنة ١٨٧٧ اتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنوية والدائرة الخاصة

نظام الرقابة الثنائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الأجنبية على المالية المصرية . وأن يتولاها رقيبان (مراقبان) بوظيفة « مفتشين عموميين »^(١) ، أحدهما انجليزي ، والآخر فرنسي ، فالأول لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، ويسمى مفتش الإيرادات ، والثاني لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار الحكومتان الانجليزية والفرنسية الرقبين المذكورين

ووظيفة رقيب الإيرادات كما تنص المادة ٨ هي تحصيل جميع إيرادات الحكومة ، وتوريدها للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأموري التحصيل جميعهم ، ماعدا مأموري تحصيل الرسوم القضائية في المحاكم المختلطة ، وهو الذي يرشحهم لوظائفهم ويقفهم ، وله أن يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهي لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقبين الأجبيين ، أي أن الكلمة فيها لهذين العضوين

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومي) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفقد حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لنظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمرؤا بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أي مبلغ يراه

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدي في ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة المخولة لمفتشي الأقاليم ، فإنها أكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالمفتش ، وكان لمفتشي عموم الأقاليم سلطة تزيد أحيانا عن سلطة النظار (الوزراء) ، ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والأمراء الذين نالوا ثقة الخديو ، فكلمة « مفتش عمومي » الواردة في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تؤدي معنى السلطة المطلقة المخولة للرقبين الأوروبيين

قد تجاوز المربوط في الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الأخرى المقررة في الميزانية ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالي بوزارة المالية (مادة ٩) ، ومن هنا جاء منصب المستشار المالي الذي انفرد به الإنجليز بعد الاحتلال ، وللرقيبين الاشتراك في تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠) وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة في هذا الصدد ، فهي كلمات تؤدي معنى السيطرة التامة .

وتنص المادة (١١) بأن جميع الاتفاقات التي يترتب عليها إنفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوي في الميزانية ، أو تستلزم إنفاق مبالغ على جملة سنوات يجب الإقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

إدارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره أن الإيرادات المخصصة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة إلى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨) ، ولأعضائه أن يتسلموا الإيرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأساً إلى بنكي إنجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم

لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأُسند المرسوم إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهي التي رهنّت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، إلى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليزيان واثنان مصريان ، وواحد فرنسي ، ويكون أحد المديرين الانجليز رئيساً للجنة (مادة ٢٣) ، أى أن الغالبية والرياسة للعنصر الأوروبي ، ويتولى المديرون إدارة السكك الحديدية والميناء ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع إيراداتها إلى صندوق الدين .

وعمل بهذا المرسوم عين الرقيبات الأوروبيان ، وهما المستر رومين Romaine رقيباً (مراقباً) انجليزياً على الإيرادات ، والبارون دي مالاريه De Malaret رقيباً فرنسياً على المصروفات ، وعين الماجور إفلن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضواً انجليزياً في صندوق الدين ، والمسيو دي بلنير عضواً فرنسياً ، وبقي المندوبان النمساوي والإيطالي المينان من قبل وهما فون كرمير Kremer ، والسنيور بارفالي Baravelli ، وعين الجنرال ماريوت Maraiott

الانجليزى رئيساً لقومسيون (لجنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد خول الرقيبين سلطة مطلقة في إدارة الحكومة المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الأفراد : فإن قرارات الوصاية أو الحجر التى تصدر من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تغل سلطته عن التصرف فى أمواله ، وتنصب وصياً أو قياً عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الأوروبيين قواماً على الحكومة المصرية ، واقتربت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة فى أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فى يد إدارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام انما هو من النظام الاستعمارية الجائرة ، التى تدل على جشع المالىين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيتهم نحو مصر ، فإن توقف الحكومة عن الدفع لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية المهيبة ، وتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت فى ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للمالىين الاوروبيين ، ومع هذا لم تستهدف دولة منها إلى مثل تلك الشروط الجائرة فى تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لاتعرف حقاً ولا إنصافاً ، وقد اندفعت فرنسا إلى وضع هذه القيود والاغلال متوهمة أنها تستخدم مصالحها المالية ، على أنها فى الواقع انما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ، فإن النظم الثنائية محكوم عليها دائماً بالإخفاق ، ومآلها حتماً الى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، اعتبر ذلك فيما صار إليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحالت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيجىء بيانه ، وفى ذلك يقول المسيو دى فريسينييه Freycinet الوزير الفرنسى المشهور ما خلاصته : «إننا ارتكبنا فى هذا الصدد خطأين ، أولهما اننا جعلنا التدخل فى مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل المثوى هو فى ذاته عمل متعب ، وخاصة إذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولا بد فى مثل هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، وتتخذ فى هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذى حدث فى انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية ، والخطأ الثانى أننا أسرفنا فى جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فإنه وإن كان يحسن بالحكومة أن تحمى مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف إذا كان أصحاب الديون لا يكتفون ما تنطوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة ، وفى هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل فى شؤون الدول الأخرى إلى هذا الحد ، فنحن لم نحارب تركيا

أو البرتغال أو البلاد الأخرى التي توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قساة نحو مصر ؟ مع أنها كانت أقل إخلالا بتمهدهاتها المالية من تلك الدول ^(١) »

وقد بقي نظام الرقابة الثنائية معمولاً به إلى أن تألفت الوزارة المختلطة برئاسة نوبار باشا ، في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنيبيان ، أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي ، فاستغنى مؤقتاً عن الرقيبين الأجنيبيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التي انتهت بخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية في أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الإنجليزي ألغيت الرقابة في أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالي الإنجليزي ، وبذلك تحولت الرقابة الثنائية إلى سيطرة إنجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقي الجنرال مريوت يتولاها إلى أن توفي ، ثم صدر مرسوم في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ في أوائل عهد توفيق باشا بتمديد تأليف اللجنة المختلطة الموكولة إليها تلك الإدارة بأن جمعت من ثلاثة مديرين أحدهما إنجليزي وله الرئاسة ، والآخر فرنسي ، والثالث مصري ، ثم تسلم الإنجليز إدارتها في عهد الاحتلال

لجنة التحقيق العليا الأوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيبين الأجنيبيين مراعاة مصالح الدائنين الأجانب ، وتدير المال اللازم لوفاء الأقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيئ إلى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، وبالرغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجنيبيان من ابتزاز أموال الأهالي بطرق القهر والمسف ، فقد عزيا الى اسماعيل أنه يقيم العقبات في سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لا جرم أن هذا الطلب وما ينطوي عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل في شؤونها الداخلية ، يدل على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة المصرية ، ولكن الخديو اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية الى الإذعان لهذا الهوان ، وأصدر مرسوماً في ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ،

(١) دي فريسينيه De Freycinet — المسألة المصرية La Quest on d'Egypte ص ١٦٨

ومهمتها تحقيق المعجز في أبواب الإيرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن الرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزوما لسماعه لجمع البيانات التي تطلبها .

وكان هذا الرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الإيراد ، دون المنصرف ، فلم يرض الدائنون بذلك ، وتدخلت الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وأضرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الإيراد والمنصرف معاً ، فأذعن اسماعيل إلى طلباتهما ، وأصدر في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوماً آخر بعميم اختصاص اللجنة ، وجعله شاملاً حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها ، أي أنه يشمل الإيرادات والمصروفات ، وفرض الرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التي تطلبها منهم وتقديعها إليها رأساً من غير إبطاء .

تألفت اللجنة طبقاً لهذا المرسوم من المسيو فردينان دلسبس (فآخ قناة السويس) رئيساً ، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين ، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بليينير . وبارافلى . وبارنج (كرومر) وفون كرىمر .

وتم هذا التعميم تنفيذاً لما اقترحتة الدولتان الإنجليزية والفرنسية ، وعين المسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة ، والمسيو كولون Coulon المحامي المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمحاضر جلساتها

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحي الإدارة المالية ، وتستدعي من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها الى الاقاليم لتحقيق ما ترى لخصه ، وظهرت بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارتي الحقانية والخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول في شؤون مصر بهذا الشكل المهيمن ، ولا عن إذعان الخديو لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت إليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فرفض عليها أن يجيب على ما تسأله كتابة ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإباء أن يطأطأ الرأس أمامها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إباءه ، انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الأكبر في اللجنة ، وتولى رأسها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فردينان دلسبس في باريس ، وبعد أن

قطعت اللجنة المرحلة الأولى ، من أعمالها وضعت تقريراً مبدئياً ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها ، وما تقترحه لإصلاحها ، وأحصت في تقريرها الديون غير المسجلة التي لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهي قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٢٧٦٠٠٠ ج ، بخلاف الدين العام ، واعتبرته مجزاً في ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز في ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٥٨٦٠٠٠ جنيه ، وفي ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٢٦٣ ج فبلغ مجموع العجز ٩٢٤٣٢٦٣ ج اعتبرت أن الخديو مسئول عن قيمته ، وطلبت اسد هذا العجز أن ينزل عن أطيانه وأطيان عائلته ، فعرض الخديو أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨٧٦٢ فدان من طيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة في ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطياناً أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الأمراء والأميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنّت فيما بعد ضماناً لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديو تغييراً في نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاء لمسئوليته في المستقبل عن المجز في ميزانية الدولة

« إن بلادى لم تعد في إفريقية »

رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديو ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتناقى منه رأيه في الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على التقرير ، ومع أن هذا التقرير يحتوى على بيانات وتهم موجهة إلى شخصه ، فإنه اضطر إلى الإذعان ، وقبل مطالب اللجنة ، وأدلى بالبيان الآتى في حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق ، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية ، ولئن أعوزكم الوقت للتعلم في بعض المسائل ، فهذا لا يقلل من جزيل شكري لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم ، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى ، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى الجمة

» وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التي انتهيم إليها ، فإنى أقبلها ، وطبيعى أن أفعل ذلك فإنى أنا الذى رغبت في هذا العمل لصالح بلادى ، وعلى الآن أن أنفذ هذه المقترحات ، وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزمًا جدياً ، إن بلادى لم تعد في إفريقية ، بل نحن الآن قطعة من أوروبا ، فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية ، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية

وسترى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون ، وقوامها وضع الأمور في نصابها ، واحترام القانون ، ومن الواجب أن لا نكثر من الكلام ، وأنا من جهتي قد اعزمت أن أتوخى الحقائق العملية ، وإني بادىء عملي بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لي وزارة لكي أفتتح العهد الجديد ، وأظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

« وقد يبدو أن هذا التغيير ليس من الأمور الهامة ، ولكن سترون أنه إذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزاري ، وليس هذا بالأمر الهين ، فإنه أساس نظام جديد في الحكم ، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم ، وأريد أن تعتقدوا أنكم إذا كنتم قد واجهتم عملاً شاقاً متعباً فإن مجهوداتكم لن تذهب عبثاً ، لأن كل عمل ينتج ويؤتي ثمره في تلك الأرض الأزلية التي تظلمها سماء مصر (١) »

هذا ما أجاب به الخديو على تقرير لجنة التحقيق الأوروبية

ففي هذا المرض إذن قال اسماعيل كلمته المشهورة : « إن بلادى لم تعد في أفريقية الخ » ومن تهكم الأقدار أن تصبح مصر على ما يقول اسماعيل قطعة من أوروبا ، في الوقت الذي فقدت فيه استقلالها المالي وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها ، ولعمري ليس مما يفخر به صاحب العرش أن يجعل بلاده جزءاً من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة

وهذا الجواب في ذاته يدل على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فإن تدخل لجنة تحقيق أوروبية في شؤون مصر المالية والسياسية ، وإملاءها إرادتها على ولي الأمر ، واضطرار ولي الأمر إلى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل ، والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثنائية من قبل ، كل هذه الظواهر المحزنة تنم عن الضعف الذي أصاب مصر في ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التي اتبعها اسماعيل ، والديون الباهظة التي اقترضها ، والتي جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

(١) عن الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ — ٧٩ من ١١٥) ، عدا الفقرة الأخيرة فقد ذكرها السيو جابريل شارم ، ووردت أيضاً في جريدة (المونيتور اجيسيان) عدد ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٨

مرامي السياسة الإنجليزية

وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال في لجنة التحقيق ، والوحي بالفكرة الأساسية في التقرير الذي انتهت إليه ، وهو الذي وجه اللجنة إلى حيث يخدم المطامع الاستعمارية الإنجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الإنجليزية أن تزداد تدخلها في شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهراً مع فرنسا ، على أن ترحلها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر هي بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذي يحل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما إنجليزي لوزارة المالية ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقداً قبل انقضاء لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان منتظراً أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الإنجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة المصرية من المؤتمر ، وأن يكون أمر تسويتها موكولا إليهما دون سواهما ، وقد فازتا ببغيتهما ، إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضاً على أن يكون حظ كل منهما مساوياً لحظ الأخرى في التسويات المالية والسياسية التي تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ في الوزارة المصرية على النحو المتقدم ، وأوعزتا إلى الخديو باختيار نوبار باشا لرئاسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانهما إلى ميوله الأوروبية ، وخاصة الإنجليزية ، كي يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق

لم يخدم هذا الاتفاق في الواقع سوى المطامع الإنجليزية ، لأن إنجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هي بالنفوذ في الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفي ذلك يقول البارون دي ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام في مصر : « إن السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن في مصر موظفين أكفاء سوى مواطنيه ، وأن من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الأهاليين تحت حماية أجنبية (يقصد إنجليزية) ، قال وفي خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت إشاعة في القاهرة بأنه بعد الانتهاء من عملها ستظهر في الأفق فكرة تعيين وزير أجنبي ، وأن هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهذه الأعراض وغيرها جعلتني قليل الثقة في مقاصد حلفائنا ،

فإن المسألة موضع النظر ليست في الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر بأكملها ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أمامي في صورة تدعو حقاً إلى أشد القلق » (١)

وكان البارون دي ميشيل يرى أنه بعد إلغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبي مشترك ، قال في هذا الصدد : « إن الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدي إلى اتفاق سعيد ولكن مادام الضعف قد وصل بنا إلى ترك الانحلال يتطرق إليها ، وكل الدلائل تدل على أن الإنجليز عادوا إلى مطامعهم الذاتية واستثنائهم بالمنافع ، فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانباً ، وننظر إلى الأمور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلي الدول المجتمعين الآن في مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية » (٢)

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع إلى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها في ذلك الحين سياسي ضعيف الرأي مشهور بميوله الإنجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية إلى حيث خدمت الأطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير في الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين ، وهما السير ريفرس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الإنجليزي وزيراً للمالية ، والمسيو دي بليغنيير De Blignières العضو الفرنسي بصندوق الدين وبإلجنة التحقيق وزيراً للأشغال ، مع بيان اختصاص كل منهما ، حتى يعرف كل وزير حدوده في الفئمة ، وهذا من أغرب ما سمع في تاريخ النهب الاستعماري

إنشاء مجلس النظار

أصدر إسماعيل في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بإنشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وعهد إلى نوبار باشا في ذات الأمر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الأمر هو أساس نظام الحكم في مصر من ذلك الحين ، فقد رأينا أن نشبته هنا لما له من الشأن الكبير في تطور هذا النظام

(١) دي فريسنيه De Freycinet — المسألة المصرية La Question d'Egypte ص ١٦٦

(٢) المرجع السابق ص ١٧٩

قال الخديو مخاطباً نوبار باشا^(١)

« وزيرى العزيز

« إنى أطلت الفكرة وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الأحوال الأخيرة ، وأردت فى وقت مباشرتكم للأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها إليكم أن أوكد لكم ما توجه قضدى إليه ، وثبت عزمى عليه ، عن إصلاح الإدارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضاً من الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه وعلى هذا الترتيب أرى أن إجراء الإصلاحات التى نهيت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلاً ، فإن ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الأمور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجع رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، وبالتصديق عليها أقرر رأى الذى تكون عليه الأغلبية

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى للإدارة المنوطة به

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالداولة بين الناظر التابعين هم لإدارته وبين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه رأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراءات وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لإدارتهم وأن يعرضوا

(١) كتب أصل الأمر بالفرنسية ، وهو منشور فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ثم ترجم إلى العربية ضمن وثائق الحكومة ، وقد أبقينا الترجمة كما هى لأنها من الوثائق الرسمية

ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجرى في الأمور التي تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون في كل فرع من فروع الإدارة لا يتلقون الأوامر إلا من رئيس المصلحة التي هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره

» يفقد مجلس النظار تحت رياستكم ، لأنني فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وجعلت مسؤوليته عليكم

« وإنني أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لأرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء ، وبتمميم ترتيب محاكم الحاقانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية ، والمساعدة على تميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

« وإنني معتمد عليك في إجراء الإصلاحات التي صممت عليها ، مؤملاً أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التي لها الحق في انتظارها والحصول عليها من حكومتنا »

« ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اسماعيل »

وأهم ما في هذا الأمر (١) أن مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولي الأمر ، تشاركه في الحكم وتحتمل مسؤوليته (٢) إن أعضاء مجلس النظار متضامنون في المسؤولية (٣) إن قراراته بالأغلبية (٤) رئاسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس ، فلا يرأسه الخديو

وقد بقي هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديو توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظاراً منفصلين تحت رأسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بتشكيله رياض باشا تأليف الوزارة في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه في كتابه إلى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس النظار وتولي رأسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برئاسة ولي الأمر وطوراً برئاسة رئيس النظار (الوزراء)

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التي عهد إليها تأليفها على النحو الآتي (بعد التعديل الذي

دخل عليها)

نوبار باشا رئيسا لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو دي بلينير للأشغال . علي باشا مبارك للمعارف والأوقاف

وعرض نوبار باشا على شريف باشا أن يشترك في الوزارة متوليا الحربية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان جنوبيان مهزلة لا يليق أن يشترك فيها ، وحسنا فعل تولى الوزيران الأوروبيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الإنجليزية ، والثاني يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية

وصار حكم البلاد فعلاً في يد الوزيرين الأوروبيين ، لانحياز نوبار باشا ورياض باشا إلى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتاً بنظام الرقابة الثنائية ، لأن في تعيين الوزيرين الأوروبيين ما يغني عنهما وزيادة ، واتفق الخديو والحكومتان الإنجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حتماً إذا فصل أحد الوزيرين الأجانب من منصبه من غير موافقة حكومته

١٣

قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة « الأوروبية » أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد الإنجليزي مقداره ٨٥٠٠٠٠٠ ر. من الجنيهات ، وهو الذي عرف بقرض الدومين ، أو دين روتشلد ، ورهنت في مقابله الأملاك التي نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٧٢٩ فدان^(١) وعهد بإدارتها إلى لجنة دولية تسمى قومسيون الأملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصري واثنان أجنيبيان أحدهما إنجليزي والآخر فرنسي

وقد خسرت البلاد في هذا القرض خسارة فادحة لا تقل عن خسائرها في قروض اسماعيل السابقة ، فإنه وإن كانت قيمته الاسمية ٨٥٠٠٠٠٠ ر. من الجنيهات الإنجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٢٠٥٠٠٠ ر. ٦٣ ج ، لأن أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪ فخسرت مصر ٢٩٥٠٠٠ ر. ٢٩ ج من هذا الباب وحده ، وبلغ صافي القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٩٩٢٥٠٠ ر. من الجنيهات ، وهذا يدل على أن الإدارة الأوروبية لم تكن تعني بمصلحة مصر ،

(١) المادة ٣ من الرسوم الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

بل بالمصالح المالية الأجنبية ، وقد وصف القاضي الهولاندى فان بملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معانى الكلمة (١)

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون ، ولم تمعاً بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الأهلىن ، فلم تسدد ما كان متأخراً للموظفلىن من الرواتب ، ولم تخصص شيئاً لمرافق البلاد العامة

ثم عمدت بحجة الاقتصاد إلى إنقاص عدد الجيش وإحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستىداع ، فكان هذا العمل من أسباب هىاج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

ختام النزاع بين الخديو والدائلىن

استقال نوبار باشا من رئاسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعىن اسماعىل خلفاً له ، وأبدى مىله إلى أن يتولى بنفسه رئاسة مجلس الوزراء

وبعد مفاوضات لم تدم طويلاً أعلن اسماعىل مضطراً أن الاتفاق تم على أن لا يرأس الخديو مجلس الوزراء ولا يحضر مداولاته ، وأن يتولى الأمير محمد توفىق باشا رئاسة المجلس ، ويكون للوزىرىن الأوروبىىن حق (الفىتمو) أى المعارضة فى كل ما لا يوافقان عىله ، وكل أمر لا يقرانه لا ىنفذ ، فقلد الخديو ابنه توفىق باشا رئاسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ ، ولم تدم وزارته طويلاً ثم استقالت إجابة لمطالب الأحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شرف باشا المعروفة بالوزارة الوطنىة ، وفى عهدھا اشتدت أزمة الخلاف بين الخديو والدول وانتهت الأزمة بخلع اسماعىل كما تراء مفصلاً فى الفصل الثالث عشر

الفصل الثاني عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن في مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشارك في مظاهر الحكم حين ولي اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس الشورى » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت في عهد الأسرة الحمديّة العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس في كتاب (عصر محمد على) ص ٤٦٦ (طبعة ثانية) ، وانتهينا إلى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر في معظم عهد محمد على

إنشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس الشورى أو مجلس يشبهه ، فلما تولى اسماعيل الحكم فكر في إنشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب) إن فكرة إنشاء هذا المجلس في ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل إلى تقدم الشعب وتمويده الاشتراك في الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره عن عهد سعيد وعباس

نظام المجلس

أُنشئ هذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديو اسماعيل نظامه في لائحتين عرفت الأولى باللائحة الأساسية ، وهى مؤلفة من ثمانى عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية (نظامنامه) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين^(١) نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته ، وإنا موزون هنا القواعد التى استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين :

(أولا) إن المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وإن كان

(١) هامش الطبعة الثانية — نشرنا نص هاتين اللائحتين فى قسم الوثائق التاريخية

يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا أن هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع إلى الحديو ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدي رأيه فيها ، بل عبر عنها بأنها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشار في بعض المواد إلى أنها المسائل المتعلقة « بالمنافع الداخلية » ويبدي رأيه أيضاً في المقترحات التي يتقدم بها الأعضاء

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضواً ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها في المديرية ، وجماعة الأعيان في القاهرة ، والإسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد فينتخب واحداً أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الإسكندرية ، وواحد عن دمياط

(ثالثاً) يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية باللبان أو من المحكوم عليهم بالإفلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط في العضو العلم بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع ، أى بعد مضي ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لأن مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك أن النواب كانوا يعفون من هذا الشرط في الانتخابات الستة الأولى

ولوحظ في هذا التمييز أن هذه المدة تكفى لانتشار التعليم في البلاد ، بحيث يشترط في الأعضاء بعد انقضاءها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط في الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة في الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية في عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب ببلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى^(١) وقاضى المديرية

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين في كل سنة ، من ١٥ كيمك لغاية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير) ، أما المجلس الأول فيجتمع من ١٠ هاتور إلى ١٠ طوبه (نوفبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه في القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديو جمع المجلس

أو تأخيرها أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) وإجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الأساسية)

(سادساً) تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديو دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح في هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية)

(سابعاً) يفتتح الخديو المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشيء من الأمور التي يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية)

(ثامناً) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجاناً تسمى (أقلاماً) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الأعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض أسماؤهم على الخديو ليمطى كل واحد منهم « البيرولى » أى الأمر باعتماد عضويته (تاسعاً) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الأعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(عاثراً) يتمتع الأعضاء أثناء انعقاد المجلس بشيء من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) في أثناء الانعقاد إلا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) إدارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للمعضو أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم إلا وهو في موضعه ، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالأغلبية

وعلى المجلس احترام رأى الأقلية ، والإصغاء لأقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابى)

(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون إلى المجلس بملابس « الحشمة اللائقة » وجلوستهم فيه يكون « بهيئة الأدب » (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها إلا بإذن من الرئيس ، وإلا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هى القواعد الجوهرية التى على أساسها أنشئ مجلس شورى النواب ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون

ولا ريب في أن المجلس النيابي الذي يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عملياً في سياسة الحكومة ، ما لم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقاً ومزايا جديدة ، ولو جعل اسماعيل باشا المجلس سلطة قطعية في شؤون الحكم ، وخاصة في مسألة الضرائب والقروض ؛ لبعث فيه روحاً من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فإن تصرفات الحكومة المالية كانت في حاجة إلى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التي تلاحقت في عصر اسماعيل وأفضت إلى التدخل الأجنبي في شؤون مصر

الحياة السياسية في عصر اسماعيل

إن الحياة النيابية في كل أمة تتبع أولاً النظام الذي تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية في عصرها ، وقد بينا القواعد الأساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبلغ تأثيره من الحياة السياسية في عصره

كان عهد اسماعيل في الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من عصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديو اسماعيل ميله إلى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالأمر والنهي ، ويدل منطق الحوادث ، على أنه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعتزم التخلي عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تريد من رونق الحكم وبهائه

ثم إن تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الأمة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ، ونفوذه يكاد يكون شكلياً ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ في تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب في العمدة والشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمدة وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بأن يسمى « مجلس الأعيان »

فهذه الطبقة من الأمة هي التي كانت ممثلة فيه تمثيلاً واسماً ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذي لا يؤثر في طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التي تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد علي ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لأن نظام الانتخاب في ذاته لا يجعل لهم حظاً في عضوية المجلس ، أضف إلى ذلك أن هذه الطبقة كانت إلى ذلك العصر منصرفه إلى مناصب الحكومة ، ولم تتجه إلى الحياة

الحرية ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، وبذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التي ترسل إلى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال في الرأي ، وتبعث فيها روحاً من الشموخ بالواجب ، والشجاعة الأدبية ، والتطلع إلى المثل الأعلى

ولم تكن في البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الأفكار ، وترشد النواب إلى واجباتهم ، وتبصرهم بحقائق الأمور ، وتنشر مداوولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولائمة جمعيات سياسية تبث أفكارها ومبادئها القويمة في نفوس النواب ، ويتألف منها ومن الصحافة رأي عام يراقب المجلس ويوجهه إلى الوجهة التي ينشدها ومن ناحية أخرى لم تكن في البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمي حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها في تضيق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخططه وأعماله

الانتخابات الأولى للمجلس

يهمنا أن نذكر هنا أسماء الأعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الأولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابي في عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا في الحياة النيابية^(١) ، وتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود العطار

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميلي . السيد عبد الرزاق الشوربجي

نواب روضة البحريين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اترابي بك أبو العز . علي كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة

(١) راجع أعضاء (مجلس الشورى) في عهد محمد علي بالجزء الثالث من « تاريخ الحركة القومية » ص ٤٦٧ ، وأعضاء الهيئات التمثيلية التي تألفت على التعاقب في عهد الحملة الفرنسية بالجزء الأول ص ٧٨ والجزء الثاني ص ١٥ و ١٧ و ١٨٤

أبي مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد أحمد رمضان عمدة قسطا . عبد الحميد زهرة عمدة
حانوت . علي أبو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان اللواني عمدة ميت حبيش القبلية . أحمد
الشريف عمدة ايمار

(النوفية) الحاج علي الجزار عمدة شبين الكوم . محمد افندي شمير عمدة كفر عشنا .
موسى افندي الجندي عمدة منوف . احمد أبو حسين عمدة كفر ربيع . حماد أبو عامر عمدة
جنزور . علي أبو عمارة عمدة ملبج . محمد الانبأبي عمدة جزى

نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفي عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد دحوس عمدة
نكلكه العقب . الحاج علي عمار عمدة بيبان . الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قايوب . الامام الشافعي أبو شنب عمدة الخانكة .
علي حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربي (قليوب) . احمد افندي أباطه (منيا القمح) .
الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصنافين . المعلم سليمان سيدهم عمدة
بندف . بركات الديب عمدة القرين . محمد افندي عفيق عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة
كفر عياد

نواب الدقهلية

هلال بك . سيد احمد افندي نافع عمدة دندبط . محمد بك سعيد (نوسا البحر) .
اسماعيل افندي حسن عمدة تمي الامديد ، الشيخ محرم علي عمدة السنبلاوين . الشيخ العدل
احمد عمدة جزيرة القباب

نواب الجيزة

عامر افندي الزمر عمدة ناهية . ابراهيم احمد المنشاوي عمدة زاوية دهشور . عبد الباقي
عزوز عمدة الرق (الرقة)

نواب بني سويف والفيوم

حزبن الجاحد عمدة المعجميين . علي سيد احمد عمدة الزربي . زايد هندي عمدة جزيرة
بيا . محمد حسن كساب عمدة النويره . جرجس برسوم عمدة بني سلامة

نواب الدنيا وبني مزار

ابراهيم افندى الشريعى عمدة مهالوط . اسماعيل احمد عمدة بنى احمد . احمد على عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفنت . ميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبة . حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة .

نواب أسيوط

سليمان افندى عبد المال (ساحل سليم) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح . يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تقي . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة الشغبة . عبد المال موسى عمدة دروه .

نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفورة . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات . عثمان أبو ليله من الكتكتانه . عطيه مهران من فاحية نزه . احمد سلطان عمدة بNDAR .

نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيى عمدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم عمدة حجازة . احمد افندى عبد الصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية .

نائب دمياط

على بك خفاجى

افتتاح المجلس وخطبة العرش

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الأحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣) ، إذ اجتمع الأعضاء بمكان انعقاده (بالقلعة) برئاسة اسماعيل راغب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى دور انعقاده الأول ، وحضر الخديو حفلة الافتتاح ، يصحبه من أركان حكومته شريف باشا (الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا غرت رئيس

مجلس الأحكام ، وإسماعيل باشا صديق مفتش الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم) ،
وأحمد خيرى بك كاتب الخديو

وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من العلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار العمار ، ووجد
أهلها مسلوبي الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدين البلاد بإيجاد
الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عمارية
الأقطار المصرية ، وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية
افتقى أثر أبيه فى إتمام تلك المساعي الجليلة ، بكلال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لأكملها
على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر بعدها ، إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة
حكومتها إلى يدي ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعي واجتهادى فى إكمال
ما شرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعاننى الله على ذلك ، وكثيراً
ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسئلة التى لا ينكر نفعها
ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو مصرى فى أكثر الجهات ،
ويكفيها كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الأمر » وبقوله تعالى « وأمرهم
شورى بينهم » فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تقديراً لفيه المنافع الداخلية ،
وتبدياً به الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبة من منتخبى الأهالى ، ينعقد بمصر فى
كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحة فى هذا اليوم المبارك على
يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وإنى أشكر الله على ما وفقنى لهذا
الأمر المبرور ، وواتق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع
الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى
كل الأمور ^(١) »

وتعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى مجموعها
سديدة المعانى ، وجيزة العبارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحكم ،
واستندت فى تقريرها إلى القرآن الكريم ، مما يجعلها قاعدة لا محيص عنها ، ويثبتها فى
نفوس الشعب ، وفيها تمجيد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، وإعلان بأن الغاية من

الحكم هي منعمة الجمهور ، فورود هذه المبادئ الهامة في النطق الخديوي هو خير دعاية لها وإعلان عنها

لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديو إسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء . وهم أتربي بك أبو العز . هلال بك . محمد افندى عفيفي . محمد افندى شمير . الشيخ محمد الصيرفي . سليمان افندى عبد المال . إبراهيم الشريمي . عمر افندى أبو يحيى . حسن افندى شعراوي . الشيخ علي سيد احمد وفي اليوم التالي (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة إلى السراي الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا إلى الخديوي جواب المجلس على الخطبة

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل ، صيغ في قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من المعبودية ، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من الجهد والسؤدد في سالف المصور ، وما آلت إليه من الاضمحلال والتقهقر ، إلى أن تولى زمامها محمد علي باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، وثوه بفضل إبراهيم باشا لمؤازرة أبيه في أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرهما من وقوف نهضة التقدم ، إلى أن تولى الخديو إسماعيل الحكم ، فاستأنف العمل نهضتها ، وأفاض الجواب في ذكر ما أثر إسماعيل ، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديو من تعديل نظام وراثته العرش وإليك نص الجواب ، نثبته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التي تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة في ذلك العصر ، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والتملق البالغ لولي الأمر . قال الأعضاء

« بعد ما تشرفنا بالإصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلم الجليلة . نبادر إلى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكال الارتياح . ونقول إن مما قطفناه من زواجر الأخبار التاريخية وعرفناه من سواف آثار الديار المصرية . أنها كانت في الأعصار الخالية رافلة في حلال المفاخر الحالية . وأن بقية الأفطار كانت تستمد من نبيل معارفها الوافر . معترفة بأنها مغترفة في الأصل من نبيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدي من لم يحسن

تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوبتها نواب الزمن . وتناولتها أيدي الحن . حيناً بعد
 بعد حين . فاندurst معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدي
 الدهور وتكاثرت فيها الحروب والشور . حتى رجعت القهقري . وأصبح غيرها من الممالك
 في أنواع التمدن متقدماً وملكها متأخراً . وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة ما صاروا به في
 غاية الحقارة والمهانة . إلى أن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم . ويجدد ما كان من بنيان
 محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلها من هذه الممالك . وينظمها في سلك أحسن الممالك . فشرعها
 بجدة العزيز جنتم كان محمد علي باشا . فأعاد لها من المارية ومحاسن الآثار الأصلية ما كان
 ثلاثي . وأفرغ قلبه وقالبه في إصلاح حالها . وأعمل سديد رأيه وشديد عزمه في إعادة
 جمالها وكاملها . حتى أزاح عنها تلك الوخامة ، وألبسها حلل الشهامة والفتخامة . وأحكم معالم
 الأحكام . وأقام بها دعائم العدل بين الأنام . ودون فيها دواوين المعارف المتسقة . وجمع بها
 أصناف المآثر المفرقة . وجدد فيها القوانين العسكرية . وأنشأ دواوين المدارس العلمية
 والحكومية حتى ظهرت بعد الخفا . وأزهرت أفنانها بزهور الصفا . وعاد إليها من البهاء
 والبهجة ما كانت فقدته في سالف الأيام وانتظمت مصالحها الأهلية والملكية بحسن تدبيره
 أحسن نظام . مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفائقة . ومجائب الآثار الرائقة . مما شوهد
 لنا جميعاً . وتبوأنا به بيتاً من العز رفيعاً . فضلاً عما أورثها من الغنى الأتم . والفتخار الأعم .
 من الاستحكامات الملكية . وإحكام العمليات الوطنية المائدة بعظيم النفع على عموم الرعية .
 حتى بذلك حسدت مصرنا الأمصار . وصرنا بحمد الله متقدمين في درجات العمار . وقد كان
 والد العزيز الأكرم عوناً لوالده ، وهو الجد الأجد في حال حياته ممضياً الطرق الموصلة إلى
 التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت إليه الحكومة سلك سبيل أبيه .
 وبني على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه . وأخذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن .
 ويجدد من المارية والآثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن ، من إنشاء المجالس الحقانية ، وتكثير
 الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، وأضمرته طويته ،
 فحسدنا الأيام عليه ، فلم نتمتع بمر حكومته إلا قليلاً حتى نقله الله إليه ، ثم تولى على الأقطار
 المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ،
 وضعفت حركة تقدمها الفائقة ، إلى أن نفحتنا النفحات الإلهية ، وأسعفتنا العناية الربانية ،
 بالخرصة الاسماعيلية ، وأعطى القوس بارياً ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها ، وتولاها
 العزيز بن العزيز ، ذلك الجنب الأنخم ، والداوري الأكرم . فقام في تنظيم أمورنا على ساق

وقدم ، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد في تجديد ما انهدم وإحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد أبيه من الخلل ، وسمى في مقاصد أبيه وجده ، باذلا في موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ، شاغلا باله بأقصى أنواع المهارية ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الأطفار كمال الرفاهية ، فأبدي من ذلك ما لم يكن في الحساب ، وزادها من البهجة وأسباب الثروة ما لم تره في سالف الأحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده في سلك غريب بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين أن ألهم سلطاننا الأعظم ، ولا غرو لأن الملوك من الملهمين ، حصر وراثته الحكومة على التأيد في نسل اسماعيل بأن يقولها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيألفها من فكرة جليلة رائقة ، أسست في هذه الديار ، من دواعى الممار الأسباب الفائقة ، واستلزمت تحسینا لأحوالها ، وتأميناً لحالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب (الصواب المهيّب) وذلك دعاء إن شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت الهمم الامماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، ويرقى انتظام حاله على أسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتتمام رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتتمام رفاهيتهم اقتضت إرادته العلية إنشاء مجلس شورى أهلية وطنية لما يعلمه من أن جمع الآراء في أمور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين . من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الائتنام ، وتتمام راحة الأنام ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الأهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الأمور بواقع ما لو فهم ، وعرض جميع ذلك إلى حضرة الوالى ، تبرؤاً من غوائل المفدورية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات^(١) ، وإذ كان إنشاء هذا المجلس الأنيق من أجل المساعى الحميدة ، وأتم نعمة أسداها ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الأهم التشكر لملك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا آناء الليل وأطراف النهار بالدعوات ، فى أجل الأوقات ، وسائر الحالات أن يخلد عز قطرنا هذا بدوام سمود أفندينا الأنخم ، وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الأعز الأكرم ، وكذا بقية الأنجال الفخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن أنظارهم ، ونفائس محاسن أفكارهم ، بجاء خاتم الرسل الكرام عليه أفضل الصلاة وأتم السلام^(٢) »

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخديو اسماعيل

(٢) عن المضبطة الأصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة المنشورة

لجان المجلس

اجتمع الأعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ في مكان انعقاد المجلس (بالقلمة) ، واشتغلوا بانتخاب لجانه وكانت تسمى (الأقلام) ، وعددها خمسة طبقاً لما تقضى به المادة ٨ من اللائحة النظامية ، فوزع الأعضاء أنفسهم على اللجان الخمس وتألقت كل لجنة من خمسة عشر عضواً ، أى أن اللجان (أو الأقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، ونذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها .

لجنة المدائن (المواصم) ورئيسها موسى بك العقاد

لجنة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ورئيسها آتربى بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغربية في الدور الثاني

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية

لجنة المنيا ، ورئيسها إبراهيم أفندى الشريشى

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندى عبد العال

والمهمة الأولى لهذه اللجان (الأقلام) تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، فنظرت كل لجنة في تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الأخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة إقرار صحة نيابة جميع الأعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس إلى مهردار الخديو لى تعرض على الاعتبار الخديوية لإعطاء تذكرة الاعتماد (البير ولدى) للأعضاء

والأقلام مهمة ثانية ، وهى انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوماً لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قلم من الأقلام الخمسة ، عضواً واحداً من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

اعتماد عضوية النواب

ولإليك نص أمر الاعتماد (البير ولدى) الذى أصدره الخديو للنواب بعد تحقيق صحة نيابتهم

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والأعيان المنتخبين » فلان من بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا « زيد إقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل الفطن والتميز ، دوام شغف فؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها في مدارج التمدن ، ويصعد بهم في معارج التمكن ، وقد علمت أن ترتيب

مجلس الشورى الوطنية، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزبه، كما جرت في سائر المدن المتمدنة وشوهد بين جميع الملل المتمكنة، فإن تلاحق الأفكار، وتصادق الآراء والأنظار، يستنتج ثمرات الأبواب من أغصانها، ويستخرج محسنات الصواب من أفنانها، وقد رأيت في أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك، من مزيد الأهلية والاستعداد، ما يكون عوناً على حصول هذا المراد. فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وإنشائه، وأصدرت لائحة مخصوصة في كيفية انتخاب أعضائه، بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا، لينوبوا عن سائر أهالي مدائننا وبلداننا، وقد كل أمر الانتخاب الآن، ممن يصلح لهذا الشأن، وأنت ممن انتخبوا لهذا الخصوص، وصدق عليهم في قرار القومسيون المخصوص، وعرض ذلك بواسطة سعادة رئيس المجلس إلينا، فقبل بقبوله واستحسنه لدينا. فأصدرت هذا إليك إعلاماً بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية، في ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية، وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية. حسبما تقرر في اللائحة الانتخابية، وكلكم أصحاب روية وأهلية، وأرباب فطنة جليلة، وكلال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية، فأمل في سمو أفكاركم، وعلو أنظاركم، أن يكون في اجتماعكم هذا ما يزيد أوطاننا به فلاحاً وتمديناً، وتجارى غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحاً وتحسيناً. فتعاونوا في النظر الصائب، وتبينوا الفكر الثاقب، وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية، والمواد التي ترى الحكومة أنها من خصائص هذه الشورى الوطنية، وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها، وأبدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها، وتبصروا لما فيه اعتلاء أقدارنا بأقطارنا، واجتلاء أوطاننا بأوطارنا، ومزيد الرفاهية لأهاليها وساكنتها على وفق المطلوب، وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على أحسن أسلوب. نسأل الله دوام التوفيق وبلوغ الآمال، وحسن الحال والمآل، فهو مولى الخير ومولى الكمال.

في رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس، وإنما بدأت الجلسات بعد تأليف الأقسام، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة، أما القرارات فيوقع عليها رئيس المجلس وجميع الأعضاء.

طريقة المداولة في المجلس

كان المجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحكومة من الشؤون ويبدى رأيه فيها ، وله أن يتداول في الاقتراحات التي يقدمها أحد الأعضاء ، فإذا تقدم عضو بأى اقتراح ، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لبحث أولا في هل تنظر فيه أم لا ، فإذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته إلى المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ليحاط به علماً ، ثم يطرح على بساط البحث ، ويتداول الأعضاء فيه ، ويحيلونه في الغالب على لجنة تنتخبها الأقسام ، فإذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريراً يطبع ويوزع على الأعضاء ، ثم يتداولون فيه ، وإذا استقر رأى المجلس على قرار فى موضوعه يرسل القرار إلى اللجنة السنوية لعرضه على الحديو ويقرر فيه ما يراه ، وإذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهة نظر الحكومة يحضر اوزير (الناظر) المختص أو الموظف الفنى ، فيبدى بالإيضاحات المطلوبة ، ويكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحكومة .

ونذكر ممن حضروا فى الدور الأول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية ، ومحمد حافظ باشا وزير المالية ، ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الأشغال ، ومحمد نقيب باشا مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامه بك (باشا) إبراهيم مفتش هندسة الوجه البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة المية السنوية ، وإسماعيل صديق باشا مفتش عموم الأقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الأعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصراً على المداولة فيها ، وإنما موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (١)

(١) أول المقترحات التي تقدم بها الأعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية فى بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الأعضاء عدة جلسات فى

(١) راجعنا هذه المضابط فى « الوقائع المصرية » التي كانت تنشرها فى حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سنوات بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة فى دار الكتب ، أو بالدقراطية المصرية بالقلعة ، وفقدان أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع إلى المضابط الأصلية المحفوظة كاملة فى مكتبة البرلمان ، ويجدر بنا فى هذا المقام أن نتوه بالجهود المحمودة التي بذلها الأستاذ محمد خليل صبحى رئيس قلم مكتب مجلس النواب فى جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد أن كانت مشتتة فى مختلف المصالح والدواوين ، وما بذله من البحث والتنقيب لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والتناء .

هذه المسألة ، ثم أحيلت على اللجنة (قومسيون) سميت لجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن أفندي شعراوي ، ويوسف محمد ، والسيد أحمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفي .

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها في البحث اسماعيل باشا صديق وسلامة بك إبراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان إيقاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الري والهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولاً خلاصته تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ، وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٥٠ سنة من أهل البلاد التي تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الأهلين (والمساواة في الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل إحصاء للأشخاص تطبيقاً لهذه القاعدة حتى يؤخذ الأنفار للسخرة بالدور

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة ، وكان المجلس في غنى عنها ، وهي وضع ضريبة على المواشي ، وحجتها في ذلك أن أعمال المنافع العامة التي تنفذ بواسطة السخرة تقتضي مهمات وأدوات يجب شراؤها بالثمن ، ولما كانت المواشي الموجودة بالأقاليم مخصصة لأعمال الزراعة ، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفي ثمن هذه المهمات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً في السنة على كل رأس من مواشي الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشي المدن والبنادر

(٢) اقترح إبراهيم أفندي الشريفي رئيس لجنة النيا ، النظر في مسألة تقسيط الأموال الأميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها تسهيلاً لسدادها ، فأحيلت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة أعضاء : وهم محمد أفندي شعير ، ونصر الشواربي ، وميخائيل أثناسيوس ، ومحمد عفيفي ، وحامد أبو ستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد لسداد في أوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الأهالي في دفع الأموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية إلى المجلس بعد أن قدمت اللجنة تقريرها في هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهي أن رأى المجلس في محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لأنها مرتبطة بدفع فوائد ديونها في المواعيد المحددة لسداد الأموال ، واستحسن تأجيل النظر في هذه المسألة إلى السنة المقبلة ، إذ ينظر المجلس في مسألة الديون ومسألة التقسيط معاً ، فأقر المجلس ذلك .

(٣) اقترح اترى بك أبو المز أحد نواب الغربية ، تعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة في كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحيدوه ، وظهر منهم الميل الشديد إلى تعميم التعليم بين طبقات الأمة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر أفندى أبو يحيى ، ومحمد حمودة ، وعلى سيد أحمد ، والسيد محمود المطار ، وأحمد أفندى أباطة ، وانتهت اللجنة في تقريرها إلى وجوب إنشاء مدرسة في كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجانا ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير أنه طلب تأجيل إنشاء المدارس في السويس والقصور والعريش حتى يتم إنشاء المدارس في المديرات والمحافظات الأخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا في بيانه بالجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل نشر التعليم ، وأنهى إلى المجلس أن الخديو وقف على المدارس جميع الأتبان التي يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديو (٤) اقترح سليمان أفندى عبد العال من نواب أسيوط النظر في وضع نظام لسندات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى إلى المجلس أن الحكومة مشغولة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وأن المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكتمل المجلس بذلك

(٥) اقترح ميخائيل أفندى اثناسيوس من نواب المنيا إلغاء نظام المهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة في عهد محمد على باشا كانت تعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زبامها أومتأخرين في سداد مالها ، فكان المتهمدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص إذا لم يجبوها من الأهلين ، وقد أدى هذا النظام إلى إرهاب الفلاحين لأن المتهمدين كانوا يسخرونها لمصالحهم الخاصة فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ إذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتهمدين ثم عاد العمل به في أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرر إن قوبل اقتراح ميخائيل أفندى اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، إن الأصل في إعطاء البلاد عهدة هو مساعدة الأهالي على سداد الأموال لعدم اقتدارهم على زراعة أطيانهم وسداد أموالها ، ولكن المتهمدين كانوا يفتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الأهالي وأخذ بعضهم لعهدتهم أراضي لا تزرع لمجرد الرغبة في تسخير الفلاحين للعمل في مزارعهم الخاصة ، وطلب

فك العهد جميعها لأن الأهالي في مقدورهم سداد ما عليهم من الأموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين

وحبذ الأعضاء فك العهد وإعادة الأطيان إلى أصحابها ، ثم قرروا إحالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل أحمد ، وأحمد علي ، والحاج شقا يوسف ، وأحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة في الموضوع بأن قرر المجلس بجلسته ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ هـ ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

(٦) اقترح محمد افندي حمادي من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الأموال في المديرية لمنع العبث في قيد المتحصلات ، وذكر أن الأهالي في الوجه القبلي يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيد ما يدفعونه في ورق عادة ويبقى التحصيل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وإنه لطول المدة وعدم القيد بالدفاتر المعتمدة يحصل «لخبطة ومغشوشية في الإيراد»

وأحيلت هذه المسألة على لجنة «التفسيط» وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل ممول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الأهالي ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق اسماعيل باشا صديق على ما رآه اللجنة ، ووعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندي الملواني من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربي بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الأفراد ، وأن يرفع من القانون النص الذي يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الأعضاء طويلاً في هذه المادة ، ثم صرح رئيس المجلس بأن القانون الذي تجرى الحكومة وضمه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتمل المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر في الأطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة وبور ، وإضافتها بالمال إلى أصحاب الأطيان المتداخلة فيها أو الملحق بها

وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسته ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ إضافة أطيان الجزائر بثمن يساوي قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيطان فتمطى أيضاً بالثمن بواقع إيجار ثلاث سنوات ، ويربط عليها مال الخوض ،



اسماعيل راغب باشا

رئيس مجلس شورى النواب في دور انعقاده الأول
(من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ إلى ٢٤ يناير ١٨٦٧)

والأطيان البور التي يرغب الأهليون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، أما أطيان الأخراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المأثلة عنها بعد مدة لا تتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتبقى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحي والبنادر وأطرافها ، لأنها تعد من الأراضى القابلة للبناء ، وزاد الخديو مدة الإعفاء من الضريبة بالنسبة لأطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

(٩) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وإزالة ما بها من السدود لتجرى المياه في ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنبلوين من الرى

(١٠) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . إعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من فم الذى كان على ترعة المنصورة لسهولة وصول مياه الرى إلى البلاد الواقعة عليه .

(١١) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية إلى البلاد السكائنة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل أحمد إن هذه الترعة واصله في ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) إلى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الرى

(١٢) واقترح كل من حميد أبو نسيبت . ومحمد سحلي من نواب قنا ، إصلاح الري بحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور وأحيلت هذه الاقتراحات الأربعة على لجنة العمليات ، وبحث فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولمناسبة بحث هذه المقترحات في لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الري والهندسة ببلادهم ؛ فبحثتها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ؛ واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الري وراحة الأهلين ، وصدق المجلس على قراراتها في هذا الصدد

انتهاء الدور^(١)

وفي جلسة الأربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٨ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن التشكر للخدو على منشأته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الأخص إنشاء هذا المجلس ، وشكر الأعضاء على سديد أفكارهم التي أبدوها في المسائل التي عرضوا لبحثها كانشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتقسيم الأموال وفك العهد وإصلاح الأقطان وإجراءات صيارف القرى ، وسندات المعاملات ، وألمع إلى ما ذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس في هذه المسائل حلت محل القبول لدى الخديو « ولي النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله في أن تنال البلاد مزيد التقدم بما يبديه الأعضاء في السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالدعاء للذات الخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الأعضاء ومداولاتهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة في خدمة المصالح العامة ، وإصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الأهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الآثار في الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التي تباحثوا فيها ، وكان يعوزهم إلى حد ما — الاستقلال في الرأي ، والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية ، أما الحكومة فكانت تعنى بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها في بعض الجلسات ، للاتصال بالأعضاء في مباحثهم ، وإطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الأعضاء والحكومة ، وأكثر رجال الحكومة عملا في هذا الصدد اسماعيل باشا

(١) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن الهيئة النيابية بسنواتها الثلاث ، ولكننا رأينا انبعا للمصطلحات الحديثة أن نقصر كلمة (دور) على الانقضاء السنوي

صديق مفتش عموم الاقاليم وقتئذ ، وصاحب الخطوة الكبرى عند الخديو اسماعيل ولم يتناول الأعضاء في مباحثهم بالدور الأول إلا الإصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الأفكار في ذلك الحين فإنهم لم يعرضوا لها ، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تطلعهم إلى البحث فيها إلا في دور الانعقاد الثاني كما سييجي بيانه

وصفة القول إننا إذا لاحظنا نظام المجلس الأساسي وملايسات المصر الذي اجتمع فيه ، نجد أن أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلماني لا بأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد اسماعيل

رواية لا أصل لها

ولا يسمنا أن نختم هذا البحث قبل أن نشير إلى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب في أول أدوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا ، وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أفهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة والآخر يعارضها ، وأنه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد اليمين ، ونواب المعارضة يجلسون في مقاعد اليسار ، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد اليمين ، فأفهمهم شريف باشا أنه لا بد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فلم يكن من الأعضاء إلا أن تحولوا إليها جميعاً .

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الأوروبيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سنداً من أقوال شاهد عيان ، ولا جاء ذكرها ولو تلميحاً في مضابط المجلس ، على أن الرواية في ذاتها لا يسيئها المنطق ، فإن نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملايساته ، كل ذلك لا يدع مجالاً لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالأحزاب الموالية والمعارضة إنما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلاً ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون دنجلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥ ، وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب ،

فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار إليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع ببطلانها ، وكل ما ذكره السيو دنجلار عن موقف المعارضة في المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبدى رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديو باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام^(١)

فهذه الرواية يسيئها العقل ويؤيدها المنطق ، فإن نزعة الحكومة الاستبدادية تأتي أن يقف نائب في ذلك العصر موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة إلى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريشان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف في أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شوزي النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمنية ، ولم تتبين نواب المعارضة إلا في أدوار انعقاده الأخيرة كما سيجي بيانه

دور الانعقاد الثاني

١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤) في مكانه المعتاد (بالقلمة) وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا ناظر ديوان الأوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الأعضاء برآسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً للمجلس في هذا الدور

وقد تأخر المجلس عن مواعده المحدد في اللائحة الأساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ، وأشار الخديو عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشئ عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك ب تلاوة خطبة العرش (مقالة الافتتاح) فتلاها

وهي خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التى قررها المجلس في العام الماضى ، وما أنفذه الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الأسباب ، فذكر مما نفذ لإنشاء مدرستى بنها وأسيوط

(١) رسائل عن مصر الحديثة للسيو جليون دنجلار . الرسالة السابعة المؤرخة يونيه سنة ١٨٦٨

« والباقي تحت الاجراء » ، وفك العهد ، وإضافة الاطيان الزائدة في المساحة ، وضم الاراضى القابلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلىن ، وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب فى الأدوار الآتية

- (١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨
(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩
(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ — ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
(٤) ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦
(٥) ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

وذكر أن ترتيب الأنفار للسخرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على إتمام تعداد الأنفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على إصدار قانون الرهون الذى كان موضع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أقساط الأموال الأميرية ، إن إجراء هذا التعديل لا يخلو من صعوبة « والحكومة لا تقصر عن إجرائه حسب الإمكان » ووعد باطلاع أعضاء المجلس على الأسباب التى أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة فى هذا الموضوع لتقريره على « صورة مستحسنة »

وأشار إلى مشاريع الإصلاح التى اعتمدت الحكومة لإجرائها وقررت عرضها على المجلس للمدولة فيها ، كتحصين الأحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، وإتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى « إلى تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة وبسببها تزداد عمارة بلاد كثيرة ، فالأسراع إلى إتمامها من أهم الأمور »

وختم الخطبة بقوله « والواجب علينا الاجتهاد في تدارك الأسباب الموصلة إلى عمارة الوطن ، والله المرشد إلى أقوم طريق ومنه المنابة والتوفيق »

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح إستأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم :

الشيخ مصطفى جميعي ، الشيخ محمد الصيرفي ، ابراهيم افندي الشريعي ، الشيخ على سيد احمد ، محمد افندي شمير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندي عبد المال ، عمر افندي ابو يحيى ، هلال بك ، محمد بك سعيد

وقدمت اللجنة إلى الخديو جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة في تقديم فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنويه بمشاريع الاصلاح التي جاءت في خطبة العرش ، وابتهجت لما أذن به الخديو من اطلاع الأعضاء على أحوال المالية للوقوف على الأسباب التي أخرت تعديل أقساط الأموال الأميرية

لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضي كما هي من غير انتخاب جديد

تغييرات في الأعضاء

توفي من الأعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد محمود عبد عبد المعطي ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله هام حمادى من المنشاة ، ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ ابراهيم الوكيل عمدة سمخراط .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة المدائن في الدور السابق فقد انتخب لرأسها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة

قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات في عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته : إنشاء مجلس زراعى في كل مديرية يسمى (مجلس تنظيم الزراعة) ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمدة بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر في الشؤون الزراعية وتحسينها وتقديمها ، وإنشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، وإجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البديل النقدي للاعفاء من

الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيه ، وقرر أيضاً إتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من منشآت الري ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدري وزيادة عدد أطباء الصحة في الأقاليم ، وإنشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجات ترتيب الضرائب التي تعمل في كل مديرية بمعرفة مندوبي الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان ، ونفذت فعلاً

ومن حضر من الوزراء وكبار موظفي الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا ، وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً للمعارف والأشغال ، وإسماعيل باشا صديق ، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلي ، وسلامة بك (باشا) مفتش هندسة الوجه البحري ، والدكتور كلوتشي بك ، والدكتور محمد علي البقلي بك ؛ والقي كل منهما بياناً هاماً في الإصلاحات الصحية

المناقشة في المسألة المالية

عين إسماعيل باشا صديق في خلال هذا الدور وزيراً للمالية ، مع بقائه مفتشاً لعموم الأقاليم ، فعظمت سلطته ، إذ انتهى إليه زمام الشؤون المالية وشغلت المسألة المالية أفكار الناس في ذلك الحين لتلاحق قروض الخديو إسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التي اقترضها سعيد باشا نحو أحد عشر مليوناً من الجنيهات ، فبدلاً من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان في سنوات ١٨٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه

وتحركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التي كانت أسرارها محجوبة عن الأنظار ، وانقضى دور الانعقاد الأول دون أن يعرضوا لهذه المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بحثها في الدور الثاني ، وألفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه الأعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دقائقها ، ثم عادوا إلى المجلس ، وأفضوا إليه بيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من إسماعيل باشا صديق الذي كان معروفاً عنه أن كل ما يذكره من الأرقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل وذكروا أن الباقي من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه ، وهو رقم خيالي دون الحقيقة بكثير ، لأن الديون بلغت في ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه ، وقالوا إن الحكومة تفكر أيضاً في عقد قرض جديد

ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ — ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتي بالجنهيات :

٧٢٩٠٠٠٠ ر جنييه

الإيرادات

٤٧٠٦٠٠٠ ر جنييه

المصروفات

٢٥٨٤٠٠٠ ر »

الزيادة المزعومة في الإيرادات

وهذه الأرقام لا حقيقة لها ، ونخالف الواقع من كل الوجوه ، فإن مصروفات تلك السنة زادت عن إيراداتها بنحو عشرة ملايين جنييه ، استدانها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يقم في المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالي الذي تشعر به ويستدعي عقد سلفة جديدة إذا كانت الإيرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذي يظهر في الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم إليهم أعضاء اللجنة الأولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملاحظات على أنه موعز به من الحكومة ، وخلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الأتليان بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلي

وحضر اسماعيل صديق بجلسة ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يزعمه من زيادة الإيرادات عن المصروفات فإن الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلي بخمسة ملايين من الجنيهات ، لأداء الباقي من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة في المسألة المالية بنتيجتين سيئتين :

(الأولى) زيادة الضرائب على الأتليان بمقدار سدس المربوط من الأموال لمدة أربع سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة)

(الثانية) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخصص شيء منه لسداد الديون السابقة ، بل ابتلعتة سياسة الاسراف التي كان يقيمها الخديو وينفذها اسماعيل صديق

ولم يمتد القرض الجديد في داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة في الخارج من بيت أوبنهايم المالي ، ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقة وشروطه عن الأنظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق ، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ

٠٠٠ر ١٨٩٠ر ١١ من الجنيهاً ، وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدلك على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب ، وانفرادها بالتصرف فى المسائل المالية التى تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية وكان ختام الدور الثانى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ - ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

عين الخديو لرئاسة المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت الذى تولى الرئاسة فى الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنة ١٢٨٥) بالقلعة ، يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الأحكام ، وذو الفقار باشا وزير الأمور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الأقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، وأحمد خيرى بك حامل الختم

خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهى أطول خطب الخديو اسماعيل فى مجلس شورى النواب ، وأعزرها مادة ، لما جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولأهمية هذه الخطبة نلخصها هنا تلخيصاً وافياً

ابتدأ الخديو خطابه « بالسلام على أهل المجلس » ، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها ... من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للأهالى ، مع نقص النيل فى ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل لملاقة هذا النقص ، وتوفير أسباب الرى ، وأن هذه الوسائل أثمرت فى الوجه البحرى ، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة فى الوجه القبلى ، وحرمت بعض الجهات ماء الرى لعلو أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة الغلال على أهلها ساعدتهم فى مؤونتهم وأعطتهم تقاوى الزراعة ، وأعفتهم من أعمال السخرة ، وأجلت ميعاد جباية الأموال من كافة الأهلىين « وبهذه الوسائل لم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولا قيل بأن أحداً من أهالى القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعى ، بل

الجميع في غاية الراحة والمحتاج منهم متحصل على قوته » ، ثم ذكر أن الحكومة اعتمدت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الري في السنة التي ينقص فيها النيل مثل هذا العام

وتكلم عن المالية ، فقال إنه بفضل « حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها ، وما اقتصدته من المصروفات ، وما اقترضته من السلفة الأخيرة « قد توازنت إدارة المالية » ، وسددت مقداراً جسيماً من الديون « التي كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا) ، وصار الباقي الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريباً (كذا) بما في ذلك القرض الجديد »

أعمال العمران في عهد اسماعيل

وذكر الأعمال التي أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال إنها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ؛ وأعرب عن أمله في أن ما تكبده الأهالي من المشقة في تشغيلهم في حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا تضيق ثمرته ، فإن القناة ستفتح للملاحة في شهر أكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم الشركة تقريباً ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك باباً لا يرد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال إن ما أنشئ منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين ومائتا) ميل ، وأنشئ كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بخطوط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار إلى ما صرف على إصلاح ميناء السويس ، وكوبرين آخرين على ترعة المحمودية بقرب محطة السكة الحديدية وكوبرى ثالث شرعت الحكومة في إنشائه على رباح المنوفية

وعدد ما أنشأه من أعمال الري فبلغت ٢٠٧ قنطرة و ٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبرياً واحداً و ٥ هويسات و ٣٠ باباً للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و ٢٥ من البدالات والسحارات وما إليها

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفق في إصلاحه ، فقال إنه لما تولى العرش لم يكن موجوداً سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) ومائتا من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم في الأمور العسكرية ونقص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكناً تسليح خمسة عشر ألفاً أو عشرين ألفاً من

الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل الملابس والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التي اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد إلى ذكر الديون فقال إنها صرفت على الأعمال والمشروعات العامة المائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألمع إلى فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعها لسددت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازي ديون الحكومة » ثم قال :

« وأحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام هذه الحكومة بيدي ، وأنا صارف نيتي وأفكاري في إجراء ما يكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكامل العمران وازدياد رفاهية الأهالي وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى في خطبته لقناصل الدول مقاصده التي جعلها برنامجا وهي (١) رفع السخرة عن الأهالي (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومي (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب المحاكم ، واستعرض ما بذله في إتمام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة إن الحكومة تسكفت صرف مبالغ جسيمة في هذا الصدد « إنما قد تم أمرها بانضمام حسن همتمكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ماتم من الأعمال العظيمة كد السكك الحديدية وإقامة المباني والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الأراضي ، « وبلغ ما صار لإصلاحه وزراعته في عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٣٢٧٤٥٨ فدان »

السودان في خطبة العرش

وذكر أعمال العمران في السودان فقال « وأما الأقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدي في إصلاح أحوالها وترقي أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن في امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التي هي مركز تلك الأقاليم وإلى

سوا كن حتى قارب الانتهاء، وبالمثل صارت المباشرة في عمل خط تلغرافى أيضاً من سوا كن إلى مصوع، وعند نهو وإنعام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم، لأن كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل، وبواسطة ما صار إجراؤه هناك من التنظيمات والإجراءات النافعة حسب اقتضاء الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة، وتزايد إيراد الحكومة هناك أضعاف ما كان، فبعد ما كانت نظارة المالية تعد هذه الأقاليم بمبلغ ثلاثين ألف كيس (١٥٠.٠٠٠ جنيه) صارت هي الآن ترسل لخزينة المالية سنوياً مبلغاً وقدره ١٥٠.٠٠٠ كيس (٧٥٠.٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها الملكية والمسكرية «

التعليم

وقال عن « مادة التعليم التي هي أساس التمدن » إنه من وقت تأسيس مدرستى البتديان والتجهيزية بمصرو ظهور ثمراتهما تعددت المدارس التي أنشأها وأحصاها في الخطبة كما يأتي :

المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) — ١٢ مدرسة

بالقاهرة : مدرسة البتديان ، المدرسة التجهيزية ، المهندسخانة والأبنية ، الإدارة والألسن (الحقوق) ، المساحة والمحاسبة ، العمليات (الفنون والصنائع) ، مدرسة الرسم بالإسكندرية : المدرسة الابتدائية ، المدرسة التجهيزية ، المدرسة البحرية

بالأقاليم : مدرسة طنطا ، مدرسة أسيوط

المدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحربية) — ١٠ مدارس

مدرسة الطوبجية ، مدرسة السوارى (الفرسان) ، مدرسة البيادة (المشاة) ، مدرسة أركان حرب ، الطب البيطرى ، مدرسة قلفاوات الشيش ، المحاسبة ، الزراعة ، الجبخانجية ، العمليات

نم ذكر تنظيم المكاتب الأهلية

وقال عن المقصد الرابع : إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة في الميزانية منذ عدة سنين (١) وتكلم عن المقصد الرابع فألمح إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الأوروبية من أجل

(١) مقدارها ٦٠.٠٠٠ كيس أى ٣٠٠.٠٠٠ جنيه و ١٤٥ و ٢٢ كيس أى ١١٠.٧٢٥ ج للعائلة الخديوية كما ورد في الميزانيات السنوية ، ثم خفضت مخصصات الخديو والعائلة الخديوية في ميزانية سنة ١٨٧٨ إلى ٢٦٦.٠٠٠ جنيه ، منها ١٠٠.٠٠٠ للخديو وذلك بسبب العجز الذى نشأ عن الارتباك المالى وفداحة فوائد الديون (ملحق نمرة ٦ للتقرير الأول للجنة التحقيق العليا ١٤٣) .

إنشاء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس في العام الماضي والذي قبله ، وأعرب عن أمله في أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدي إلى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمستول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا إلى ما فيه الخير والإصلاح العميم »

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :
أحمد أفندي علي . الشيخ علي سيد أحمد . سليمان أفندي عبدالعال . عمر أفندي أبو يحيى .
أترى بك أبو العز . السيد أحمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد الشواربي ، السيد
محمود العطار ، الشيخ مصطفى جيمي
وقدموا جواب المجلس إلى الخديو ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على
لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ما حزنه ، والفخر كل الفخر ما حظيناه فوق ما أملناه ، لما
ترادف علينا من النعم الجليلة ، والمن الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس في ظل الساحة
الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الأهالي والمهارة ، ونهني أنفسنا بمحاسن التهانى
النيقة ، ونهيج أرواحنا لتشرفنا بالإصغاء إلى المقالة الشريفة »
وبهذا الأسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ومدح وإطراء للذات الخديوية ، وترديد
لما جاء في خطبة العرش من البيانات والأقوال

تغييرات الأعضاء

استعفى محمد أفندي شمير ، وانتخب بدله علي أفندي شمير ، وعين الشيخ محمد الصيرفي
(بك) وكيلاً لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلاً لمديرية الغربية ، وأحمد أفندي أباطة وكيلاً
لمديرية البحيرة ، ومحمد أفندي عفيفي وكيلاً لمديرية الشرقية ، وإبراهيم أفندي الشريمي وكيلاً
لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب أعضاء بدلهم
وانتخب محمد بك سعيد رئيساً للجنة الشرقية بدلاً من هلال بك ، وأحمد أفندي علي
رئيساً لقلم النيا بدلاً من إبراهيم أفندي الشريمي

المسائل التي تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس في هذا الدور مقترحات الأعضاء في المنافع العامة المحلية ، ومما قرره أن يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الأهالي ، وتكليف المديرين التحري عن سلوكهم ، وأن لا يعزل أحد منهم إلا إذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقرر ترغيب الأهالي في تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات المقارية ، والتصریح لكل مالك بإثبات ملكيته أمام القضاء سواء أكان بطريق التعاقد أم التوارث ، وأن تحرر له الحجة بذلك في المحكمة

ومما قرره تنظيم المباني بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مباني كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع في البنادر والقرى ، وإصلاح الطرق الزراعية ، وشق النرع والعناية بتطهيرها ، وتوفير وسائل الري

وقرر منع فرز الحصص في الأطيان الموروثة ، وكان الفرز حقاً مخولاً لكل وارث طبقاً للمادة الثانية من لأئحة الأطيان المعروفة بالأئحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق إدارة الملك المشترك وتقسيم صافي الربح على الورثة ، وبني المجلس قراره على وجوب « استمرار فتح البيوت ذوى العائلات » ، وبناء على هذا القرار ألغى النص على الفرز الوارد في اللأئحة السعيدية

وقرر أيضاً تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر في شؤون الأراضي والزراعات ، وإجراء ما يؤدي إلى توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحري مجلسان ، وبالوجه القبلي ثلاثة مجالس ، وذلك عدا (مجالس تنظيم الزراعة) التي قرر المجلس إنشاءها في الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة في إنشاءها وإنشاء حقول التجارب

الميزانية

وأحضر وزير المالية (إسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ - ١٨٧٠ بجلسة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتي :

جنيته

٧٣٣٥٠٠٠ مجموع الإيرادات

المصروفات وأقساط الديون

جنيته

المصروفات ٣١٧٥٠٠٠ ر

أقساط الديون ٢٥١٥٠٠٠ ر

ج مجموع المصروفات ٥٦٩٠٠٠٠ ر

٥٦٩٠٠٠٠ ر

١٦٤٥٠٠٠ ر ج الزيادة المزعومة في الإيرادات

ومن هذه الأرقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدل على مبدئياً على جسامته القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه في الفصل الحادى عشر ، ولم تجر مناقشة ذات بال في الميزانية ، واعتمدت كما هي وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس شكر فيها الأعضاء على ما أبدوه « من صائب الآراء » وأعلن ختام المجلس وانصرف الأعضاء

الهيئة النيابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الأول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ، وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية في أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عمدة البلاد ومشايخها طبقاً للألحة النظامية

وهاك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة (١)

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد . السيد أمين الدنف . السيد يوسف العقبي

نواب الإسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جيمى . السيد إبراهيم على جيمى

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجعنا فيه إلى دفتر قيد أسماء الأعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الأصلية لمجلس شورى النواب

نواب الغربية

أبو النجا دنيا (من مسهله) . سعد الجزار (من دماط) . الشيخ سليمان العبد عمدة
شبرا الخيمة . السيد عيسوى الشريف (ايبار) . محمد أبو حمد عمدة حليس . أحمد الديب عمدة
كفر الديب . عماره العشرى عمدة ميت بدر حلاوة . سيد أحمد القاضي عمدة مطوبس .
إبراهيم عامر عمدة تطاي .

نواب البحيرة

الشيخ حسين أمين عمدة شاور . الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ أحمد
على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الأنصارى
عمدة ادفيينا

نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بني هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلى .
الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون . حسن عامر عمدة العزيزية . المعلم موسى خليل
عمدة كفر الديب . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد أيوب سليمان عمدة كفر أيوب
سليمان . الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية

نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسنين سويلم عمدة مهرجت الصغرى .
محمد الأترى عمدة أخطاب . الإمام العشماوى عمدة الطرحة . أحمد أبو سمعه عمدة بدواى .
الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الأقلام

نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيومى عابد عمدة كفر عابد . الحاج قاسم منصور
عمدة كفر شبين . محمود زغلول عمدة ميت كفانه

نواب المنوفية

على افندى شعير عمدة كفر عشا . السيد الفقى عمدة كمشيش . شاهين أحمد الجنزورى
عمدة بلشط . رضوان إبراهيم بلال عمدة طوخ داسكه . الشيخ أحمد عبد الغفار عمدة تلا .
على محمود عمدة المصليحة

نواب مديرية إسنا

منصور حماد عمدة تجار أسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنة

نواب مديرية قنا

خليفة إبراهيم عمدة أبو مناع بحرى . أحمد افندى حسن عمدة حجازة . أحمد خلف الله
عمدة هو

نواب مديرية جرجا

أحمد حسين عمدة البلينا . حميد حمد عمدة ونيته . ضيف الله حسن عمدة شندويل .
عبد الرحمن همام عمدة أولاد إسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه . السيد
رفاعة عنبر (طهطا)

نواب سيوط

حسنيين النجدي عمدة المشايمة . حسن إبراهيم من بنى رزاح أبنوب . مهني يوسف
عمر عمدة الشيخ تمي . المعلم فرج إبراهيم عمدة ديرمواس . الشيخ محفوظ رشوان عمدة
الحواتكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبنى مزار

عبد الله مصطفى عمدة الفشن . حسن افندى عبد الرزاق عمدة أبو جرج . بديني افندى
الشريبي عمدة سمالوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة
ماقوسه . خليفه مرزوق عمدة بنى أحمد

نواب بنى سويف

محمد أبو المكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنفي العريف عمدة بوش . أبو زيد عبد الله الوكيل
عمدة اليمون

نواب الفيوم

على اليماني عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة أهريت الغربية

نواب الجيزة

حسنيين افندى الزمر عمدة طنناش . مراد افندى السمودي عمدة المحرقة . سالم افندى
حماد عمدة حلوان

نائب دمياط

على بك خفاجي

دور الانعقاد الأول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديو إسماعيل المجلس الجديد بالقلمة في الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء أول فبراير سنة ١٨٧٠ (غاية شوال سنة ١٢٨٦) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، وإسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الأقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأشغال والسكك الحديدية ، وأحمد خيرى بك مهردار الخديو

وكان رئيس المجلس في هذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه في الدورين السابقين وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضي والذي سبقه ، واقتصرت على الإشارة إلى مرور العام المنصرم « بكل خير وبركة » وأن الزروعات بالجهات كافة في غاية الخصوبة ، أما شؤون الحكومة في خلال العام فلم يشتر إليها الخديو ، وأحال بيانها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة في ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من إجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار » وأعرب عن أمله في أن تسفر مداولات المجلس في هذا العام عن المنافع الجليلة التي عادت من مداولات المجلس في الأعوام الماضية

وغير خاف أنه في أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديو جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره في دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوقون إلى سماع خطبة العرش لعلهم يرون فيها بارقة أمل في تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض وتضخم الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الإشارة إلى الدين العام باناً كان أو سائراً

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الإشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى طول عبارات الجواب فإنه اقتصر على صوغ قلائد من المديح والتلق للخديو وقدم هذا الجواب إلى الخديو لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بديني افندى الشريمى . حسن افندى عبد الرازق . وعلى افندى شمير . الشيخ عيسوى الشريف ، على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جيمى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ درشوان . الشيخ أحمد أبو سمعه . الشيخ شحاته شاش

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان وأسماء رؤسائها :

لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة وبعض نواب القليوبية والشرقية والجيزة ، ورئيسها السيد يوسف العقبي

لجنة الغربية ورئيسها على افندى شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية

لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة أسيوط ورئيسها الشيخ عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا

لجنة المنيا ورئيسها بديعى افندى الشريعى ، وتضم نوابا من المنيا وأسيوط وجرجا وبني سويف

ونظرت اللجان فى صحة نيابة الأعضاء فأقرت نيابتهم جميعا

تغيرات فى الأعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأمورا لضواحي مصر ، والشيخ محمد حجازى عمدة قرملة (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح الحوت

أعمال المجلس

واقترنت مباحثات الأعضاء على إبداء رغبات ، أهمها يتعلق بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الري والصرف ، والبحث فى مسألة الرياحات ، وإنشاء الجسور وتقويتها ، وتطهير الترع وما إلى ذلك ، وبعض الشؤون القضائية ، كزيادة عدد المحاكم (المجالس المحلية) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس محلى أى محكمة ابتدائية فى كل مديرية بعد أن كان لكل مديرتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء مجلسين استئنائيين (بدل مجلس واحد) فى الوجه القبلى ، أحدهما فى جرجا ويختص للفصل فى القضايا المستأنفة من أسيوط وجرجا ووقنا وإسنا ، والآخر فى المنيا ويختص بقضايا المنيا وبني سويف والفيوم ، وقد نفذت الحكومة هذا القرار

الميزانية

وقدم اسماعيل باشا صديق الميزانية ، وهي أرقام اجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها ، ذلك أنها قاصرة على ذكر أبواب الإيراد العمومي والأبواب الإجمالية للمصروف ، وليس فيها بيان تفصيلي لأقساط الديون ، ولا ثمة ذكر للديون السائرة التي كانت آخذة كل يوم في ازدياد وهذه خلاصة الميزانية :

جنيه

٧٣٤٧٠٠٠

الإيرادات

المصروفات وأقساط الديون

جنيه

٣٤٠٠٠٠ ج المصروفات

٢٤٨٥٠٠٠ ج أقساط الديون

٥٠٨٨٥٠٠٠ ج مجموع المصروفات وأقساط الديون

١٤٦٢٠٠٠ ج زيادة الإيرادات عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الأعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الأبواب التي صرف فيها القرض الأخير الذي عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٨٩٠٠٠٠ جنيه ، وفيه كانت زيادة الديون السائرة التي بلغت ١٢ مايو جنيه في أواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه والإسراف ، واقتصرت المناقشة في الميزانية على ملاحظات تافهة ، وانتهى الدور في ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦)

دور الانعقاد الثاني

سنة ١٨٧١

عين السيد أبو بكر راتب باشا رئيساً للمجلس في هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده المعتاد ، فإن اللائحة الأساسية تقضى باجتماعه في كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير ، أي من منتصف ديسمبر إلى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتداء يوم ٤ يؤونه ، أي ١٠ يونيو سنة ١٨٧١ ، في شدة الصيف ، فكانه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديو يصفطاف في الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصاً لافتتاح المجلس

ولا ندرى سبباً لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتراث ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال اسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولعله يكون لسبب منها أو لها مجتمعة

افتتح الخديو المجلس بالقلمة في الحفلة المعتادة ، يصحبه اسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رسمي باشا وزير الحربية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الأحكام ، ومصطفى رياض باشا خازن دار الخديو ، وأحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا التشرىفاتى وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة العبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات الحسنة ، قال فيها : « بعد التحيات اللاتقة لحضراتكم ، أنهى أنه تتضاعف مسراتى كلما تكرر اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع المائدة على الوطن وازدياد الثروة والرفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقاً من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضاً بفضلته تعالى ، أنه بما تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاه ، ينتج زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير المهارية والتقدم ، ونرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف علينا بما يزداد به وطننا عماراً وتقدماً ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والإصلاح إنه هو المعين » ولم تشر الخطبة إلى شىء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة الماضية ، ولا إلى ما اعترمت عمله فى السنة المقبلة ، مع أن البلاد كانت تنحدر فى ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى ، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى ألقاها إلى إصداره نضوب معين المال فى خزائنها

تغيير بعض الأعضاء

حدث تغيير فى بعض الأعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف الحكومة فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فار (قنا) بدل الشيخ خليفة ابراهيم ، وعلى افندى الزعفرانى بدل اسماعيل افندى سليمان (المنيا) ، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (بحيرة) بدل عبد الله ناصر ، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (بحيرة) بدل الشيخ حسين أمين ، والحاج على عمران عمدة سرسموس (منوفية) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندره (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور ، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القفطرة (غربية) بدل عمارة العشرى ، والشيخ أحمد أبو حجر عمدة كفر المنشى بدل محمد أبو حمد (غربية) ، والشيخ على الشامى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شاش ، والسيد

أحمد السرمى عمدة ادشاي (منوفية) بدل رضوان افندى بلال
وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيساً للجنة الغربية بدلا من على افندى شعير

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء ، وهم :
حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد أبو المسكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ أحمد أبو حجر .
الشيخ حسنين سويلم . الشيخ محمد الأترني . السيد مصطفى جيمى . السيد أمين الدنف .
هنى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد

وقدموا الرد إلى الخديو ، وهو لا يخرج عن المؤلف من أجوبة السنين الماضية ، ومما
ذكروه في الجواب أن النيل قد زاد زيادة غير عادية في هذا العام (١٨٧١) ، ولكن بفضل
تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر ، كما أن محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليوني
قنطار ، بما يزيد عن محصول السنة الماضية ، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول إلى درجة
ضارة ، ونوهوا بمساعي الحكومة في نشر التعليم وإنشائها ديوانا للمكاتب الأهلية لإصلاح
حالتها وترقيتها

أبحاث المجلس

اقتصرت عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما إليها ، وترتيب
المحاكم ، وبعض إيضاحات أبقاها الوزراء رداً على الأسئلة التي قرر المجلس قبولها
ومما قرره في هذا الدور إلغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى
وقرر أيضاً إلغاء ضريبة المواشى ، وذلك أن وزارة المالية كانت قد قررت في يناير
سنة ١٨٧١ زيادة عشرة في المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى ، فوجد المجلس مندوحة
لإلغاء ضريبة المواشى التي وضعت في الأصل للقيام بهذه النفقات ، وقد وافقت الحكومة
على هذا القرار

ونظر المجلس في تعديل النظام القضائي ، وذلك أن حكام الأخطاط ونظار الأقسام كانوا
يفصلون في القضايا فوق اختصاصاتهم الإدارية ، مما أدى إلى شكوى الأهالي من تعطيل
الفضل في الدعاوى ، فاقترح أحد الأعضاء زيادة عدد المحاكم ، وقرر المجلس تجارة الحكومة
لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهيلاً للقاضي ، فأجابت الحكومة طلبه وقدمت إليه
مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) بحضور
أربعة من أعضاء مجلس شورى النواب ، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها ، وهي

تقضى بأن ينشأ في كل بلد مجلسان ، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ويختص بأمور الإدارة ، والثاني (مجلس دعاوى البلد) للفصل في الدعاوى الصغيرة ، وإنشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية) ، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلي) أي المحكمة الابتدائية بالمديرية ، وهذه (المجالس) هي المعروفة بالمجالس الملغاة ، وقد بقيت قاعة إلى أن تقرر النظام القضائي الحالي

الميزانية

وطالب بعض الأعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ، وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس ، مؤلفة من بدوي افندي الشريبي والسيد عيسوي الشريف والشيخ محمد الفرماوي ، وأبدت ملاحظات عن الميزانية ، وقرى تقرير « اللجنة المالية » وحصلت مناقشات عديدة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هي وهالك خلاصتها :

جنيته

الإيرادات	٧٢٩٠٠٠٠
المصروفات	٦٤١٥٠٠٠
زيادة الإيرادات	٨٧٥٠٠٠

وانتهى دور الانعقاد في جلسة ٦ أغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الأولى سنة ١٢٨٨) ثم صدر قانون المقابلة في ٣٠ أغسطس أي بعد أن انفض المجلس ورجع النواب إلى بلادهم ، فكان أنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهذا التشريع الخطير ، أو يتسنى له النظر فيه ، وهذا يدل على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن

سنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديو دور انعقاد المجلس في ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذي القعدة سنة ١٢٨٩) ، يصحبه شريف باشا وزير الحقانية ، واسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية) ، وقاسم رسمي باشا وزير الحربية ، وعمر باشا لطفى (وزير المالية) ، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ،

ورياض باشا مستشار رئاسة المجلس الخصوصي (مجلس الوزراء) ، و احمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور كما كان فى الدور الماضى

وتليت خطبة العرش ، وهى أطول من خطب السنتين الماضيتين ، وقد أشار فيها الخديو إلى اعتزام الحكومة إصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من المهمة فى إنجاز رياح البحيرة ، وإنشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لإتمامها ثلاث سنوات أو أربع ؛ وذكر عن محصول القطن أنه رغم التحاربى وإصابته بالدودة فإنه لا يقل عن محصول العام الماضى

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

السيد أمين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ أحمد أبو حمر . الحاج على عمران . الحاج حسنين مويلم . الشيخ على الشامى . بدىنى افندى الشريعى . حسن افندى عبد الرزاق . مهنى افندى عمر . الشيخ أحمد أبو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمناً الشاء المستطاب على المسكارم الخديوية والإشادة بأعمال العمران التى أشارت إليها خطبة العرش

تغيير فى الأعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين مأمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور بدل الشيخ احمد عبد الغفار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز أشمون ، ومحمد افندى حسنين النجدى بدل أبىه الشيخ حسنين لوفاته (أسيوط) ، والسيد عبد الرزاق الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جيمى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل السيد ابراهيم على جيمى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف العقبى الذى عين بقومسيون المقابلة (مصر) ، والشيخ يوسف أبو شنب عمدة الخانكة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، وشرف الدين عياد عمدة منية السيرج بدل بيومى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بغدادى أباظه عمدة كفر أباظه بدل محمد افندى حجازى ، وعطيه عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن افندى عامر ، و احمد نصير بدل عبد الرحمن خالد (اسنا)

وانتخب السيد أحمد الدنف من نواب القاهرة رئيساً للجنة المدائن بدل السيد يوسف العقبى

مباحث الأعضاء

تداول الأعضاء البحث والنظر في مقترحاتهم الخاصة بمسائل الري والزراعة وما إليها . ومن المسائل الهامة التي عرضت في هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التي كان الخديو اسماعيل يعنى بإنشائها ، وأشار إليها في خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة إلى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الإنجليزي الذي عهد إليه الخديو منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتلى التقرير في جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع إليه دون إحالته على لجنة أو إبداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاع المجلس في العام المقبل (١٨٧٤) على ما تراهى للحكومة إنفاذه من المشروع ، وأن تبادر إلى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الأهمية والنفع العام ، واقترح مهنى افندى عمر إتمام الخط الحديدي من الروضة حيث كانت تنتهى السكة الحديدية في ذلك المهد إلى وادى حلفا لما يموذ منه على البلاد من النافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك

المسألة المالية

لم يرد في خطبة العرش ولا في الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التي وصلت إليها الحكومة بسبب طغيان سبيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى إيمان النظر فيها لتدارك الخطر الذي يهدد البلاد ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية في مقابل إعفاء أصحاب الأطيان من نصف الربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئا منها في استهلاك الدين العام ، بل ابتلعت هاربة الإسراف التي ابتلعت معظم القروض وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ - ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين جنيه في باب الإيرادات ، وإنما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على إعفاء المولدين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف الربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة الملايين المذكورة ؟ ولكن أحدا من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعا وثلاثين جلسة للبحث عن الأبواب التي ضاعت فيها هذه الملايين

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى في جلسة ١٨ المحرم ببيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهي غير القروض النابتة) ، فقال إنها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فإنه إلى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثني عشر مليون جنيه ، فكان هذا القانون الذي كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لا يتأخر ضرائب جديدة من الأهالي دون أن يخصص شيء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفاً وثلاثة عشر مليون جنيه !!

وجاء في هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والأرقام الخيالية ، لتسويق القروض ، وأهم ما ذكره أن صادرات البلاد في السنوات العشر التي ابتدأت بولاية الخديو اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التي سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر أن مجموع الصادرات زادت عن الواردات في عهد اسماعيل نيفاً وسبعين مليون جنيه ، زعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسم في أقساط القروض الخارجية ، والباقي نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقداً في البلاد ، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد « يعود نفعها على القطر »

وغنى عن البيان أن ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة في خزائن الأهالي « بلا منفعة » هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلته من المقابلة إلا بوسائل الإكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالأهالي إلى اضطرابهم للاستدانة من المراكبين الأجانب لسداد ما يطلب منهم

ويلوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الأرقام الكذوبة إلا ليبرر وسائل الضغط التي تدرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعي الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة وعرضت الميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتي :

جنيه	
الإيرادات	٦٩٦٢٣١٥
المصروفات	٦٣١٣٦٦٠
زيادة الإيرادات عن المصروفات	٦٤٨٦٥٥

ولا شك في مخالفة هذه الأرقام للواقع ، فليس ثمة وفر في الميزانية ، بل فيها عجز هائل

بعد بالملايين ، استنفدته الحكومة من الديون السائرة

وقد أنتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني افندي الشريبي ، وحسن افندي عبد الرازق ، والشيخ محمد الفرماوى ، للتوجه إلى وزارة المالية ومراجعة بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد في حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتا ما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن أنها راجعت في وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان ، فوجدت « قرن الصحة » ، ولم ترد على ذلك شيئا

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم ، ولم تحصل مناقشة ما في الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أبداه الشيخ أحمد أبوهر « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها على الأعتاب السنية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك »

ولا يخفى أن الحكومة كانت في ذلك الحين تفكر في عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشثوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذى جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس إطلاقا ، ولم تشر إليها لا صراحة أو ضمنا

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠)

إيقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية ، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الخديو الاستبدادية التى جعلته يفتقص الحقوق المتواضعة التى ارتضاها هو والمجلس ، ولا ندرى العلة فى تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تعليلا (من وجهة نظر الحكومة) إلا الارتباك السالى الذى وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى إلى عقد المجلس للتشاور مع النواب فى الوسائل الكفيلة بإنقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة فى تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة فى آرائها وقراراتها ، بل تضمن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية

ويبدو لنا غريبا أن نواب البلاد وأعيانها وذوى رأى فيها يسكتون عن تعطيل الحياة النيابية سنتين متواليتين ، دون أن يتحركوا للمطالبة بمعد المجلس احتراما لأحكام اللائحة الأساسية ، وخاصة لما وقع فى هذه المدة من تتابع الأحداث المالية بعد فض

الدورة النيابية الأخيرة (مارس سنة ١٨٧٣)

ففي (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشؤم كما تقدم البيلان ، ثم ابتدعت القرض الداخلي المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ ، وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استندت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفي سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصر في القناة إلى الحكومة الإنجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيهه ، وتحت تأثير العجز المستمر في الخزينة ، استدعت البمثة الإنجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون في أبريل سنة ١٨٧٦ ، فوقع التدخل الأجنبي الذي كان من نتائجه الأولى إنشاء صندوق الدين في ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الأحداث الجسام كانت تقتضي عقد المجلس للنظر في تداركها وتستدعى من النواب مطالبة الحكومة بعقده ، ولكن شيئاً من ذلك لم يحصل

أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ — ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصراً جديداً يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة في نفوس النواب ، وبدأت هذه الروح في مناقشتهم وأعمالهم ومواقفهم ، وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترسم في أفق المجلس يعد أن كان يخيم عليه في الأدوار السابقة شيء من الخمول والجمود

ويجدر بنا قبل أن نستعرض أدوار المجلس في هذا العصر الجديد أن نذكر العوامل التي أدت إلى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التي حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، وأثارت ما في نفوسهم من القلق والتدبر

فالتدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول ، وقبولها الوصاية الأجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات واللجان الأوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة في إرهاب الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لأنها حالة لم يعد في طاقة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت

نهضة عامة ، في أفكار الخاصة ، قوامها التطلع إلى إصلاح الحال ، وإنقاذ البلاد من الكوارث التي نزلت بها ، لتقبوا مكانها بين الأمم الحرة المستقلة

وساعد على تهيئة الأفكار لهذه النهضة انتشار التعليم في الطبقة الممتازة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإنارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الأمم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استنارت بصايرها ، وشعرت بسوء الحالة التي وصلت إليها البلاد ، فاستثار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة في الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها الحن والشدائد

وصف القاضي الهولاندى فان بلمن الذي تولى القضاء في المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « يخطئ الذين يظنون أن المصريين المثقفين لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فإنهم على العكس يكرهون الحكم التركي والحكم الاوروبى على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معاني الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التي لا نهاية لها ^(١) »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة في عهد اسماعيل (سنة ١٨٧٦) :

« إن شعور الولاء السياسى نحو الباب العالي قد تلاشى بسبب إحساس المصريين بفداحة الجزية التي تؤدى لتركيا دون مقابل ، وأصبح شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » ولا يشك في ذلك أحد ممن عرف حقائق الأمور في مصر ، ولو أن الخديو اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التمضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة ، على أن الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شيئاً من قوته ، بحيث إذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الإسلام أو دولة الخلافة ، فإنهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم في ذلك كمثل الأرلنديين في شعورهم نحو البابا ^(٢) »

وظهر في الميدان عامل له أثر كبير في نهضة الأفكار ، وهو مجيء السيد جمال الدين الأفغانى إلى مصر منذ سنة ١٨٧١ ، فقد كان يحمل أينما سار علم الحرية والاستقلال ، ويفيض على من يتصلون به من نوره ، وينفخ في نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال في الفكر ، والجهار بالرأى ، واستنكار الظلم ، وإيلاء الضيم ، والتعلق بالحرية

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بلمن Van Bemmelen ج ١ ص ٢٦

(٢) مصر كما هي للمستر ماك كون ص ٨٥

وجاء إعلان الدستور العثماني لأول مرة في تركيا سنة ١٨٧٦ ، عاملا آخر من عوامل النهضة ، وهو وإن لم يعتمد به العمر ، لكنه كان حادثا هاما نبه الأفكار إلى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦ ، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ ، فاسترعت أنظار المصريين ونبهتهم إلى تتبع أخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون إليه من هذه الشؤون ، وما تستتبعه من التحدث عن مطامع أوروبا في الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة إلى الحذر من مطامع المستعمرين ، فأتجهت الأفكار والعزائم إلى الأخذ بأسباب الرقي والتقدم ، والدود عن الاستقلال ، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل في مجتمعات الأحرار وتطور الأفكار في مجلس شورى النواب

جمال الدين الأفغانى



باعت نهضة الشرق

١٨٣٨ — ١٨٩٧

إن الأمم الشرقية جماء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية إلى الزعيم الكبير ، والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الأفغانى

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت نير الجود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، وبقى فى سبات عميق ، إلى أن قيض الله له الحكيم الأفغانى « جمال الدين » ، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن نهض وتتحرك ، وبالعقول أن تستيقظ ، وبالأمم والجماعات أن تتطلع إلى الحرية ، فسكانت رسالته إلى الشرق مبعث نهضته الحديثة وإذا أردنا أن نقبين فى كلمة عامة فضل جمال الدين ، ومدى الرسالة التى أداها ، فلنذكر

أنه كان في حياته مصلياً دينياً، وفيلسوفاً حكيماً، وزعيماً سياسياً، فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية، والسياسية، واضطلع بها معاً، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثلها مارتان لوثير للمسيحية، وأهاب بالأم الإسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته وترجع به إلى مبادئه الصحيحة، وفطرته الأولى، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أفضت إلى تأخر المسلمين

ومن الناحية الفكرية، أدى المهمة التي قام بها في أوروبا فلاسفة الفكر، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرها، فعمل على إنارة البصائر، وتوجيه الأفكار إلى البحث عن الحقائق، وتحرير العقول من قيود الجود والتقليد

ومن الوجهة السياسية، استنهض الحمم، واستثار في النفوس روح العزة والكرامة والتطلع إلى الحرية، وغرس بزور الحركات الوطنية في مختلف البلاد الشرقية، وقام بعمل العمل الذي اضطلع به زعماء النهضة السياسية في الغرب، كواشنطن، وجاريلدي، ومازيني، وكوشوت وغيرهم

فالذي يجمع بين هذه المهام الجليلة، ويضطلع بها معاً، في عهد اشتد فيه ظلام الجهالة، وتفرقت السكامة، وعزَّ النصارى، وتشعبت الأهواء، يجب أن يتسامى في قوة النفس والفكر والوجدان إلى مراتب العبقرية، ويقيننا أن الأمم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم، وسيظهر فضله على مر السنين

وإذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها إلى السيد جمال الدين، رأينا واجباً علينا أن نترجم له في سياق الحديث، وقد جعلنا معظم اعتمادنا في « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الأَكبر الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤ هجرية) ، في « أسعد آباد » إحدى القرى التابعة لخطه (كندر) من أعمال (كابل) عاصمة الأفغان ، ووالده السيد صفدر من سادات (كندر) الحسينية ، ويتصل نسبه بالسيد علي الترمذى المحدث المشهور ويرتقى إلى سيدنا الحسين ابن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسيني الأفغاني ولأسرته منزلة عالية في بلاد الأفغان، لنسبها الشريف، ول مقامها الاجتماعي والسياسي، إذ كانت لها الإمارة والسيادة على جزء من البلاد الأفغانية، تستقل بالحكم فيه، إلى أن

تزع الإمارة منها « دوست محمد خان » أمير الأفغان وقتئذ ، وأمر بنقل أبي السيد جمال الدين وبعض أعمامه إلى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه إليها ، وهو بعد في الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ما جرت به عادة الأسراء والعلماء في بلاده .

وكانت مخايل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والأفغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدي أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة في الكتب الإسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر إلى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الأوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا إلى الرحلات ، واستطلاع أحوال الأمم والجماعات ، فعرض له وهو في الهند أن يؤدي فريضة الحج ، فاعتزم هذه الفرصة وقضى سنة يتنقل في البلاد ، ويتمرف أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣ هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة

بدء حياته العملية

ثم عاد إلى بلاد الأفغان ، وانتظم في خدمة الحكومة على عهد الأمير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ؛ وكان أول عمل له مرافقته إياه في حملة حربية جردها لفتح (هراة) ، إحدى مدن الأفغان ، وليس يخفى أن النشأة الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات المالية ، التي امتاز بها جمال الدين ، وهي الشجاعة ، فإن من يخوض غمار القتال في بدء حياته تألف نفسه الجرأة والإقدام ، وخاصة إذا كان بفطرته شجاعا

ففي نشأة المترجم الأولى ، وفي الدور الأول من حياته ، نستطيع أن نتعرف أخلاقه ، والعناصر التي تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد ، ازدان بالشرف واعتز بالإمارة ، والسيادة ، والحكم ، زمنا ما ، وتربى في مهاد العز ، في كنف أبيه ورعايته ، فكان للورثة والنشأة الأولى ، أثرها فيما طبع عليه من غيرة النفس ، التي كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحزب التي خاضها أثرها أيضاً فيما اكتسبه من الأخلاق الحربية

فالوراثة ، والنشأة ، والتربية ، والمرحلة الأولى في الحياة العملية ، ترسم لنا جانباً من شخصية جمال الدين الأفغانى

سار المترجم إذن في جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة » ، ولازمه مدة الحصار إلى أن توفى الأمير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الإمارة من بعده ولى عهده (شير على خان) سنة ١٨٦٤ (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلاف بين الأمير الجديد وأخوته ، إذ أراد أن يكيد لهم ويعتقلهم ، فانضم انسيد جمال الدين إلى « محمد أعظم » أحد الأخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستعمرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لمحمد أعظم ، وانتهت إليه أمانة الأفغان ، فعمظت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الأمر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت أن تجددت ، إذ كان (شير على) لا يفتأ يسمى لاسترجاع سلطته ، وكان الانجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فأيدوه وناصروه ، ليجمعوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدى (شير على) الأموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الأمير محمد أعظم ، « فبيعت أمانات ونقضت عهود وجددت خيانات » ، كما يقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده . وانتهت الحرب بهزيمة محمد أعظم ، وغلبة شير على ، وخلص له الملك .

بقى السيد جمال الدين فى كابل لم يمسه الأمير بسوء : « احتراماً لعشيرته وخوف انتقاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوى » ، وهنا أيضاً تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد فى المرحلة الأولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداداه للاضطلاع بمظائهم المهام ، والتطلع إلى جلائل الأعمال ، فهو يناصر أميراً يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيتته فى الإمارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الأول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الانجليزية أن تعصف بالعرش الذى أقامه ، فيدال من أميره ، ويغلب على أمره ، ويلوذ بإيران لى لا يقع فى قبضة عدوه ، ثم عوت بها ، أما المترجم فيبقى فى عاصمة الإمارة ، ولا يهاب بطش الأمير المنتصر ، ولا يتملقه أو يسعى إلى نيل رضاه ، ولا ينقلب على عقبيه كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل بقى عظيماً فى محنته ، ثابتاً فى هزيمته ، وتلك لعمري ظواهر عظيمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها فى الاتجاه السياسى للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته السياسة الانجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس فى بلاد الأفغان ، وإشمال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الأولياء من بين أمرائها ، ولا مرأ فى أن هذه الأحداث قد

كشفت المترجم عن مطامع الإنجليز ، وأساليبهم في الدس والتفريق ، وغرست في فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الأوروبية عامة ، وقد لازمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه في أعماله وآرائه وحركاته السياسية

رحيله إلى الهند

لم ينفك الأمير (شير علي) يدبر المكائد للسيد جمال الدين ، ويحتال للغدر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الأفغان ، ليجد جواً صالحاً للعمل ، فاستأذنه في الحج ، فأذن له ، فسار إلى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته إلى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الإنجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحذره مجيئه إلى الهند من إثارة روح الهياج في النفوس ، وخاصة لأن الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من إخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل إلى الترخوم الهندية تلقتة الحكومة بالحفاوة والإكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الإقامة في بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون إليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، ويستمعون إلى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الأنفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مريديه وقصاده ، إلا على عين من رجالها ، فلم يبق هناك طويلاً ، ثم أنزلته الحكومة إحدى سفنها فأقلته إلى السويس

مجيئه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الإقامة بها ، لأنه إنما جاء ووجهته الحجاز ، فما إن سمع الناس بمقدمه حتى اتجهت إليه أنظار النابهين من أهل العلم ، وتردد هو على الأزهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فآنسوا فيه روحاً تفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاظهار) في البيت الذي نزل به بخان الخليلي ، وأقام بمصر أربعين يوماً ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر إلى الاستانة

سفره إلى الاستانة

ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين إلى الاستانة ، فلقى من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة وإكراماً ، إذ عرف له الصدر الأعظم « على باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من سياسة الترك الأفذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الأمراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تمض ستة أشهر حتى جعلته عضواً في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، وأشار بإصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لخطط شيخ الإسلام حسن فهمي أفندي ، إذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئاً من رزقه ، فأضمر له سوء ، وأرصد له العنت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب إليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطاباً للحث على الصناعات ، فاعتذر بأدى بدء بضمفه في اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطاباً طويلاً كتبه قبل إلقائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب العالية ، فأقروه واستحسنوه

والتقى السيد خطابه بدار الفنون ، في جمع حاشد من ذوى العلم والمكانة ، فنال استحسانهم ، ولكن شيخ الإسلام أخذ من بعض آرائه مغمزاً للنيل منه بغير حق ، ورميه بالزيف في عقيدته ، واغتنمها فرصة للإيقاع به ، وألب عليه الوعاظ في المساجد ، وأوعز إليهم أن يذكروا كلامه محفوفاً بالتنديد والتنديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الإسلام ، وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت إلى شيخها ، وأصدرت أمراً إلى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يمود إليها إن شاء ، ففارقها مهزوماً جفه ، ورغب إليه بعض مريديه أن يتحول إلى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد إليها

عودته إلى مصر وأقامته بها

جاء السيد جمال الدين إلى مصر في أول الحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧٢ م) ، لا على نية الإقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض باشا) وزير إسماعيل في ذلك الحين رغب إليه البقاء في مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتباً

مقداره الف قرش كل شهر ، نزلاً أكرمته به ، لا في مقابل عمل ، واهتدى إلى الترجم كثير من طلبة العلم ، يستوردون زنده ، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعية وعقلية ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوماً إلى الأزهر مدرسا ، وإنما ذهب إليه زائراً ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان أسلوبه في التدريس مخاطبة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه إلى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة والفلسفة في نفوسهم ، وتوجيه أذهانهم إلى الأدب ، والإنشاء ، والمخاطبة ، وكتابة المقالات الأدبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة في العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

وهنا موضع للتساؤل ، عما حمل الخديو اسماعيل إلى استمالة الحكيم الأفغانى للإقامة في مصر ، وإكرام مثواه ، فقد يبدو هذا العمل غريباً ، لأن لجمال الدين ماضياً سياسياً ، ومجموعة أخلاق ومبادئ ، لا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل الملوك والدهان ، فينال عطفهم ورعايتهم ، ويجرون عليه الأرزاق بلا مقابل ، ولكن الأمر لا يعسر فهمه إذا عرفنا أن في اسماعيل جانباً ممدوحاً من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته في نشره ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته في الفلسفة ، أقوى ظهوراً ، وخاصة في ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم المحقق ، الذي يفيض على مصر من بحر علمه وفضله ، وفي الحق أن اسماعيل لم يكن يقصر في اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية العلماء والادباء ، فترغيبه جمال الدين في البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحاً علمياً ، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التي أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية وكراهيته للاستبداد ، ونزعته الحرة ، فلم يكن مثل اسماعيل يخشاه أو يحسب لها حساباً كبيراً ، لأنه في ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته ونجمه ، فكان يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، يأمر ويهيى ، ويتصرف في أقدار البلاد ومصاير أهلها ، دون رقيب أو حسيب ، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة في يده ، والصحافة في بدء عهدا تكيل له عبارات المدح ، وتصوغ له عقود الثناء ، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الأجنبي ، لأن هذا التدخل لم يقع إلا في سنة ١٨٧٥ ، كما رأيت في سياق الحديث ، فليس نعمة ما يخشى منه اسماعيل ، على سلطته المطلقة ، من الناحية الداخلية أو الخارجية ، حين رغب إلى حكيم الشرق الإقامة والتدريس في مصر ،

وقد بدأت النهضة التي ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالي سنة ١٨٧٦ ، على أنها في طورها السياسي لم تتجه ضد اسماعيل بالذات ، بل اتجهت في الجملة ضد التدخل الأجنبي

وثمة اعتبار آخر ، لا يفوتنا الإلماع إليه ، ذلك أن جمال الدين قد بارح الاستانة ، إذ لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية ، والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أنباؤه ، ومالقيه في « دار الخلافة » من العنت والاضطهاد ، وكان اسماعيل ينافس حكومة الاستانة في المسكنة والنفوذ السياسي ، وينظر إليها بعين الزرارية ، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا ، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثماني ، وليس خافيا ما كان يبذله من المساعي للانفصال عن تركيا في ذلك الحين ، وظهوره بمظهر العاهل المستقل ، في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ ، وفي إغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩ ، وعزمه على اعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات ، لولا العقبات السياسية التي اعترضته ، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديو والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التي كادت تقطع الروابط بينهما ، وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذي أصدره السلطان منتقصا سلطة الخديو كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧٩)

ففي هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الاستانة ، فلم يفت ذكاء اسماعيل أن يقتحم الفرصة ليحجم العلم في شخص الفيلسوف الأفغاني ، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الأحدث ، إذ يرى الناس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء ، حين تضيق عنهم « دار الخلافة » وأن عاهل مصر العظيم أحق من السلطان العثماني بالثناء والتقدير لأنه يفسح للعلم رحابه ، ويوطئ له في وادي النيل أكنافه

وقد يكون لرياض باشا يد في إكرام وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرن إلا عن رأيه وأمره ، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي يفرد بهذا الصنيع نحو المترجم ، ومهما يكن من واقع الأمر فإن لرياض باشا فضل المشاركة في عمل كان له الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

أثره العلمي والأدبي

أقام المترجم في مصر ، وأخذ يثت تعاليمه في نفوس تلاميذه ، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان ، وارتوت من ينابيع الأدب والحكمة ، وتحررت عقولها

من قيود الجمود والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والوظفين والأعيان وغيرهم ، وهو في كل أحاديثه « لا يسأم » كما يقول عنه الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس إلى معالي الأمور ، أو يستلفت الفكر إلى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلبة العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم ، فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول ، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة »

وقال الأستاذ الإمام في موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم : « كان أرباب القلم في الديار المصرية القادرون على الإجابة في المواضيع المختلفة منحصرين في عدد قليل ، وما كنا نعرف منهم إلا عبد الله باشا فكرى ، وخيرى باشا ، ومحمد باشا سيد أحمد على ضيف فيه ، ومصطفى باشا وهي على اختصاص فيه ، ومن عدا هؤلاء فإما ساجعون في المراسلات الخاصة ، وإما مصنفون في بعض الفنون العربية أو الفقهية وما شاكلها ، ومن عشر سنوات ترى كتبة في القطر المصرى ، لا يشق غبارهم ولا يوطأ مضارهم ، وأغلبهم أحداث في السن ، شيوخ في الصناعة ، وما منهم إلا من أخذ عنه ، أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الإمام

فروح جمال الدين كان لها الأثر البالغ في نهضة العلوم والآداب في مصر ، ولا يفوتنا القول بأن البيئة التي نهض بها كانت مستعدة للرقى ، صالحة لغرس بزور هذه النهضة ، وظهور ثمارها ، أو بعبارة أخرى ، ان مصر بما فيها الأزهر ، والمعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمى الذى ابتدأ منذ عهد محمد على ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الأفغانى ، ولولا هذا الاستعداد لقضى على هذه الدعوة في مهدها ، ولأخفق هو في مصر كما أخفق في الاستانة ، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ، وسبقها الأقطار الشرقية في التقدم العلمى والفكرى والسياسى ، ويزيد هذه الحقيقة وضوحاً أنك إذا استعرضت حياة جمال الدين العامة ، وما تركه من الأثر في مختلف الأقطار الشرقية التى بث فيها دعوته ، وجدت أثره في مصر أقوى وأعظم منه في أى بلد من البلدان الأخرى ، وفي هذا ما يدل على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، إذا تهيأت لها أسباب العمل ، ووجدت القادة الحكماء

أثره الأخلاقي والسياسي

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية ، أنبتتها الوراثة والتربية الأولى ، وهذبها الحكمة والمعرفة ، ومحصتها الحياة الحربية التي خاض غمارها في بلاد الأفغان ، والتجارب التي مارسها ، والشدائد التي عاناها ، جاء وفيه من الشجعان والإباء ما صدقه عن أن يطأ طيء الرأس أو يقيم على الضيم ، وفيه من الثبات ما جعله يتغلب على العقبات التي اعترضته في أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقي على ولائه للأمير محمد أعظم ، رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير علي) ، ورحل إلى الهند ، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها وأقصته عنها ، وذهب إلى الاستانة ، فلم يعرف الملك والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الإسلام ، فلم يتراجع ولم ينفكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف بإقصائه عن الاستانة

فهذه الأخلاق التي جاء بها جمال الدين كانت بلا صراء أقوى مما عرف عن المجتمع المصري ، في ذلك العهد ، من خفض الجناح ، والصبر على الضيم ، والخضوع للحكام ، وليس يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبي على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة ، فالسيد جمال الدين بما انصف به من الأخلاق العالية ، أخذ يثبت في النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ، فكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذي بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة إلى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول في شؤون البلاد أسرفت حكومة اسماعيل في القروض ، وبدأت عواقب هذا الإسراف تظهر للعيان رغم ما بذلته الحكومة لإخفائها بمختلف الوسائل ، وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذ أحست صرامة الاستبداد وهالتها فداحة القروض التي كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

ويمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥ ، وأوائل سنة ١٨٧٦ كمبدأ للتدخل الأوروبي ، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء إنجلترا أسهم مصر في القناة ، ثم قدوم بعثة المستر « كيف » الإنجليزية لفحص مالية مصر ، ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها ، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين في مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الأسباب الجوهرية التي حفزت النفوس إلى التبرم بنظام الحكم ،
والتخلص من مساوئه ، لأن سياسة الحكومة هي التي أفضت إلى تدخل الدول في شؤون
مصر وامتهانها كرامة البلاد واستقلالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية ، ووجدت مبادئ حكيم الشرق وتعاليمه
سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات
الآخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم أدوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية ، وإقبال الناس عليها ، وتحديثهم
في شؤون البلاد العامة ، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة
في مجلس الشورى ، على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه ، وعلى رأسهم عبدالسلام بك
المويلحي (باشا) ، الذي يعد من تلاميذه الأفاضل ، وإنك لتلص الصلة الروحية بينهما ، من
الكلمات والعبارات الرائعة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب ،
مما سندكره في موضعه ، فإن هذه العبارات هي قبس من روح الحكيم الأفغانى

وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك
المنجورى أحد أدباء سورية حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطراً وسما مقامه ، لأنه تدخل في السياسات
وتولى رئاسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ،
مثل محمود باشا البارودى الذى نفى أخيراً مع عرابى إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك
المويلحي النائب المصرى فى دار الندوة ، وأخيه إبراهيم (المويلحي) كاتب الضابطة ، وكثر
سواد الذين يخدمون أفكاره ، ويعلمون بين الناس مناره ، من أرباب الأقلام ، مثل الشيخ محمد
عبد ، وإبراهيم اللقانى ، وعلى بك مظهر ، والشاعر الزرقانى ، وأبى الوفاء القونى فى مصر ،
وسليم النقاش ، وأديب إسحق ، وعبد الله نديم فى الاسكندرية »

جمال الدين والثورة العرابية

لم يكن جمال الدين الأفغانى مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده وإسرافه ،
وتمكنه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير فى توفيق ، إذ
رآه وهو ولى للعهد ميالا إلى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعا فى محفل
الماسونية ، وتماهدا على إقامة دعائم الشورى

ولكن توفيق لم يف بمعهده بعد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى واستمع لوشارات رسل الاستعمار الأوروبي ، وفي مقدمتهم قنصل إنجلترا العام في مصر ، إذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة إلى الحرية والدستور ، فغيروا عليه قلب الخديو ، وأوغزوا إليه باخراجه من القطر المصري ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظار منعقداً برأسه الخديو ، وكان نفيه غاية في القسوة والغدر ، إذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاهب إلى بيته هو وخادمه الأمين (أبو تراب) ، وحجز في الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحمل في الصباح في عربة مقفلة إلى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة إلى السويس ، وانزل منها إلى باخرة^(١) أقلته إلى الهند ، وسارت به إلى بمباي ، ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ رسمي من إدارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩م) ذكرت فيه نفي السيد بعبارات جارحة^(٢) ملؤها الكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشعر بشيء من الكرامة والحياء أن تسف إليه ، فهي قد نسبت إليه السعي في الأرض بالفساد ، ويعلم الله أنه لم يكن يسعى إلا إلى بقظة الأمة ، وتحريرها من ربة الذل والعبودية ، وذكرت عنه أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوي الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » ، وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفي ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديو توفيق باشا وهو على ما نعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق صريديه وأنصاره ، فتأمل كيف يتنكر الأنصار والأصدقاء لاستاذهم ، وإلى أي حد يضيع الوفاء بين الناس ! ، ولا ندري كيف أساغ البارودي نفي السيد جمال الدين واشترك في احتمال تبعته ، وإذا لم يكن موافقاً على هذا العمل المفكر فلم لم يستقل من الوزارة احتجاجاً واستنكاراً ؟ لا شك أن موقف البارودي في هذه الحادثة لا يمكن تسويفه أو الدفاع عنه بأي حال

نفي جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصري

(١) كان نقله إلى الباخرة في صبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٩ (راجع الأهرام عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩)

(٢) تجد نص هذا البلاغ الطويل في « الوقائع المصرية » عدد ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وفي لأهرام « عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ »

وبقيت النفوس نائرة تقطع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العربية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو صريديه ، والثورة في ذاتها هي استمرار للحركة السياسية التي كانت لجمال الدين الفضل الكبير في ظهورها على عهد اسماعيل ، ولو بقي في مصر حين نشوب الثورة لكان جازاً أن يمدّها بآرائه الحكيمة ، وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الأقدار ، والدسائس الانجليزية ، أن ينفي السيد من مصر ، وهي أحوج ما تكون إلى الانتفاع بحكمته وصدق نظره في الأمور .

أقام المترجم بحيدر اباد الدكن ، وهناك كتب رسالته في الرد على الدهريين ، وألزمته الحكومة البريطانية بالبقاء في الهند حتى انقضى أمر الثورة العربية

عمله في أوروبا — جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة العربية ، واحتل الانجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب إلى أى بلد فاختار الشخوص إلى أوروبا ، فقصده إليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن ، أقام بها أياماً معدودات ، ثم انتقل إلى باريس ، وكان تلميذه الأكبر الشيخ محمد عبده منفياً في بيروت عقب إخماد الثورة ، فاستدعاه إلى باريس ، فوافاه إليها ، وهناك أصدر جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التي أنشأها ، وهي جمعية تألفت لدعوة الأمم الإسلامية إلى الاتحاد والتضامن والأخذ بأسباب الحياة والنهضة ، ومجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامي وكبرائه وهي التي عهدت إلى السيد بإصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركا معا في تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الأستاذ الإمام ، فجاءت آيات بينات في سمو المعاني ، وقوة الروح ، وبلاغة العبارة ، وهي أشبه ما تكون بالخطب النارية ، تستثير الشجاعة في نفوس قارئها ، وتداني في روحها وقوة تأثيرها أسلوب الإمام على كرم الله وجهه في خطبه الحماسية المنشورة في « نهج البلاغة » ، ولا غرو فالسيد جمال الدين هو قبس من نور المآثر الحسينية العلوية ، فكأن روح الإمام على تمتلئ فيه ، وتجلى أثرها فيما يكتبه أو يعليه

أخذت العروة الوثقى شعارها لإيقاظ الأمم الإسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم إلى مقاومة الاستعمار الأوروبي ، والجهاد في سبيل الحرية والاستقلال

وقد ذاع شأنها في العالم الإسلامي ، وأقبل عليها الناس في مختلف الأقطار ، ولكن الحكومة الإنجليزية أفلت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت في مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعي في مصادرتها أن أوغرت إلى الحكومة المصرية بتفريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنهات مصرية إلى خمسة وعشرين جنهيا ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عدداً

قضى جمال الدين في باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة في مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الأمم الإسلامية ، ويراسل تلاميذه وصريديه في مصر

جمال الدين ورينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف إرنست رينان Renan في العلم والإسلام ، وأكبر فيه رينان عبقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه : « كنت أتمثل أُمّاي عندما كنت أخطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين »

عمله في فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن إلى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جمادى الأولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب إلى بلاد فارس ثم إلى روسيا

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ ، رجع جمال الدين إليها ، وفي عودته منها التقى بالشاه في مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه إلى صحبته إذ كان يرغب في الانتفاع بعلمه وتجاريبه ، فأجاب الدعوة ، وسار معه إلى فارس ، وأقام في طهران ، فحفه علماء فارس وأمرأؤها وأعيانها بالرعاية والإجلال

واستعان به الشاه على إصلاح أحوال المملكة ، وسن لها القوانين السكفيلة بإصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ في الحكومة ، وخاصة الصدر الأعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر إليه الصدر الأعظم أن هذه القوانين تؤول إلى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشايات في نفس الشاه ، وبدأ يتفكر للسيد ، فاستأذنه في المسير إلى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو متراً من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره في دعوة الإصلاح ، فازدادت مكانته في البلاد ، ونحوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الإساءة إليه ، ووجه إلى (الشاه عبد العظيم) خمسةائة

فارس قبضوا عليه ، وكان مريضاً ، فأنزعه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم إلى حدود المملكة العثمانية منفياً ، فنزل بالبصرة ، فمظم ذلك على مريديه ، واشتدت ثورة السخط على الشاه

دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمناً حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتاباً إلى كبير المجتهدين في فارس ميرزا محمد حسن الشيرازي ، عدد فيه مساوي الشاه ، وخص بالذكر تخويله إحدى الشركات الانجليزية حق احتكار التبناك في بلاد فارس ، وما يفضي إليه من استئثار الأجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النداء من أعظم الأسباب التي جعلت كبير المجتهدين يفتي بحرمة استعمال التبناك إلى أن يبطل الامتياز ، فاتبعت الأمة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتفاض الأمة إلى إلغائه ، ودفع للشركة الانجليزية تعويضاً ، فخلصت فارس من التدخل الأجنبي

شخصه إلى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ربماً عادت إليه صحته ، ثم شخص إلى لندن ، فتلقاء الانجليز بالإكرام ، ودعوه إلى مجتمعاتهم السياسية والمالية ؛ وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة في مجلة سماها (ضياء الخافقين) ، ودعا الأمة الفارسية إلى خلعه ، وقويت دعوة الحرية في إيران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين إلى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسي أهوج ، وقيل إن للسيد دخلاً في التحريض على قتله ، وتولى بعده مظهر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التي غرسها جمال الدين في إيران تنمو وتترعرع حتى آلت إلى إعلان الدستور الفارسي سنة ١٩٠٦

ذهابه إلى الاستانة وإقامته بها

وفيما هو بلندن ورد عليه كتاب من المايين الهمايوني بواسطة رستم باشا سفير تركيا بدعوته إلى الاستانة ، فاعتذر أولاً ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب إلى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه هي المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت في عهد السلطان عبد العزيز كما تقدم بيانه ، وقد يبدو غريباً أن السلطان عبد الحميد الذي كان نصيراً للاستبداد وخصماً للحرية ، يدعو إلى جواره أكبر زعيم للحرية

في الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد أن يخدم سياسته في الجامعة الإسلامية باستضافته فيلسوف الإسلام ، لكي يظهر للعالم الإسلامي أنه يرعى العلم والعلماء من الأمم الإسلامية كافة ، وقد لبى جمال الدين دعوته ، آملاً أن يرشده إلى إصلاح الدولة العثمانية ، لأن مقصده السياسي هو إنهاض دولة إسلامية أيا كانت إلى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار إلى الاستانة لتحقيق هذا المقصد ، وحققه عبد الحميد بالرعاية والإكرام وأزله منزلاً كريماً في قصر يحيى (نشان طاش) ، من أنخم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتباً وافراً ، قيل إنه خمس وسبعمون ليرة عثمانية في الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة عالية ؛ ثم ما لبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، إذ كان من أخص صفات عبد الحميد أساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع إلى الوشائات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادي الذي نال الحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان وأوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ، ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الأمير شكيب أرسلان في هذا الصدد في كتاب « حاضر العالم الإسلامي »^(١) أن السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصري المشهور في منزله (الكاغدخانة) ، فصادفا الخديو عباس حلمي وسلم بعضهم على بعض ، وتحدثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل إن الشيخ أبا الهدى قدم تقريراً للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديو على الاجتماع في (الكاغدخانة) ، وهناك عند الاجتماع بايعاه تحت الشجرة ، ويقول الأمير شكيب إن السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية^(٢) ، ولكننا نميل إلى الاعتقاد أنها تركت أثراً في نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذي أدى إلى وحشة السلطان منه استمراره في مجالسه على القدح في شاه المعجم ناصر الدين ، مما حمل سفير إيران على الشكوى منه إلى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب إليه الكف عن مهاجمة الشاه فقيل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة في جمال الدين ، واتجهت إليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أي أحد من الاختلاط به إلا بإرادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوساً في قصره

(١) تأليف المستر ستورد الأرميني وتعريب الأستاذ عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات قيمة للأمير شكيب أرسلان

(٢) حاضر العالم الإسلامي ج ١ ص ٢٠٣

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابس والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فإن اتهمه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحبسه في قصره ، ووشايات أبي الهدى الصيادي ، مما يقرب إلى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا إلى أن القدر والاعتقال كانا من الأمور المألوفة في الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة فيما نعتقد ، ما ذكره الأمير شكيب أرسلان في كتاب (حاضر العالم الإسلامي) ، قال ما خلاصته : إنه لما اشتد التضيق على السيد جمال الدين أرسل إلى مستشار السفارة الإنجليزية بطلب منه إيصاله إلى باخرة يخرج بها من الاستانة ، فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل إليه أحد حجابه يستعطفه أن لا يعس كرامته إلى هذا الحد ، ولا يلتمس حماية أجنبية ، فثارت في نفسه الحمية والأنفة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر في فمه مرض السرطان ، فصدرت الإرادة السلطانية بإجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور قبور زاده اسكندر باشا كبير جراحي القصر السلطاني ، فأجرى له العملية الجراحية فلم تنجح ، وما لبث إلا أياماً قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقول الناس في قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية ، لقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفاً من وساوس عبد الحميد ، فقل إن العملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمداً ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فناً ، بحيث انتهت بموت المريض (١)

وذكر الأمير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استروروج) حدثه أن المترجم كان صديقه ، فدعاه إليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له إن السلطان أبي أن يقول العملية إلا جراحه الخاص ، وإنه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل إليه جراحاً فرنسياً مستقل الفكر طاهر الدمة ، لينظر في عقب العملية ، فأرسل إليه الدكتور (لاردي) فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ، ولم تعقبها التطهيرات اللازمة ، وأن المريض قد أشفى بسبب ذلك ، وعاد إلى استروروج ، وأنبأه بهذا الأمر المحزن ، ولم تمض أيام حتى فارق جمال الدين الحياة

وذكر واحد ممن كانوا في خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه القصة أن قبور زاده اسكندر باشا كان أطهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة أنه كان بالاستانة طبيب أسنان عراقي اسمه (جارج) يتردد كثيرا على جمال الدين ، ويعالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابطة (إدارة الأمن العام) قد استمالت (جارج) هذا بالمال ، وجملته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا في ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية إنه أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار إليه ناظر الضابطة إشارة خفية بأن يتركه ، وفهم من الإشارة أنه يذهب إلى السيد ، ويعالج أسنانه ، يعلم من النظارة ، والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطمئن إلى (جارج) ويثق به ، ولم تمض عدة أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان في فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجارج هذا ملازم المريض ، وبعد موته كانوا يرونه دائما حزينا ، يبدو على وجهه الوجوم والحزى ، مما جعلهم يشتبهون أن يكون له يد في إفساد الجرح بعد العملية ، أو في توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الأثيم ، وشمر بوخر الضمير يؤنبه على خيائته هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة العثمانية نعيه حتى أمرت بضبط أوراقه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال في مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش ، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنًا في تركيا ، ولا يزال قبره هناك

صفاته وأخلاقه

وصفه تلميذه الأكبر الأستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : « إنه يمثل لناظره عربيا محضا ، من أهالي الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آبائه الأولين ، من سكنة الحجاز ، ربعة في طوله ، وسط في بنيته ، قحى في لونه ، عصبي دموى في مزاجه ، عظيم الرأس ، في اعتدال ، عريض الجبهة ، في تناسب ، واسع العينين ، عظيم الأحداق ، ضخم الوجنتان ، رطب الصدر ، جليل في النظر ، هش بش عند اللقاء ، قد وفاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة في صفاته ، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، إلى أن يدنو منه أحد ليمس شرفه أو دينه فينقلب الحلم إلى غضب ، تنقض منه الشهب ، فينبأ هو حليم أواب ، إذا هو أسد وثاب ، وهو كريم ، يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ،

لا يبالي ما تأتي به صروف الدهر ، عظيم الأمانة ، سهل لمن لا يثنه ، صعب على من خاشته ، طموح إلى مقصده السياسي ، إذا لاحت له بارقة منه تمجّل السير للوصول إليه ، وكثيراً ما كان التمجّل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الفرور بزخارفها ، ولوع بمظاهم الأمور ، غرور عن صفارها ، شجاع ، مقدم ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ، إلا أنه حديد المزاج ، وكثيراً ما هدمت الحدة ما رفعت الفطنة »

وذكر عنه الأمير شكيب أرسلان أنه كان يفظم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات إلا اللذة العقلية العالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبنين ويشغله بزينة الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر إلى المال نظره إلى التراب ، فلا يدخره ، ولا يتناول منه إلا ما هو ضروري للحياة ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية كرتبة قاضي عسكر مثلاً ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسام مهما كان عالياً

وقال عنه (أديب اسحق) إنه أسمر اللون ، ربعة ممتلئة ، قوى البنية ، جذاب النظر ، نافذ اللحظ ، خفيف المارفين ، مسترسل الشعر ، بحبة وسراويل سوداء تنطبق على الكاحلين ، وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة ، عذب ، عفيف النفس ، قانت ، كثير القيام ، لا ينام إلا الفلح إلى الضحى ، ولا يأكل غير مرة واحدة في اليوم ، على أنه يكثر من شرب الشاي والتدخين ، قوى المارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار السرائر ، ولكنه على فضله ، لا يسلم من حدة المزاج

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة في جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التي تصدر عنها صفاته الأخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها في أشد الأوقات حرجاً ، ولازمته عند اشتداد الحزن ، وتماظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبع عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلاً على ذلك ما كان من موقفه حين نفي من مصر في أوائل عهد الخديو توفيق باشا ، فقد أنزل إلى البحر في السويس خالي الجيب ، فجاءه قنصل إيران في ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار المعجم ، وقدموا له مقداراً من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم : « احفظوا المال فأنتم إليه أحوج ، إن الليث لا يعدم فريسته حينما ذهب »

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنواناً لتاريخه المجيد

عقيدته

تدل رسالته في (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق الإيمان ، يدعم العقيدة الإسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الإسلام الأعلام قال الأستاذ الإمام عن مذهبه وعقيدته : « أما مذهب الرجل فحنيف حنفي ، وهو وإن لم يكن في عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السفة الصحيحة مع ميل إلى مذهب السادة الصوفية رضي الله عنهم ، وله مشاركة شديدة على أداء الفرائض في مذهبه ، وعرف بذلك بين معاصريه في مصر أيام إقامته ، ولا يأتي من الأعمال إلا ما يحل في مذهب أئمامه ، فهو أشد من رأيت في المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حجته الدينية فهي مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلهب غيره على الدين وأهله »

علمه

وقال عن علمه : « أما منزلته من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلبي إلا بنوع من الإشارة إليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعاني وتحديداتها وإبرازها في صورها اللاتقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة في حل ما يعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلتقي إليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتي على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، وإذا تكلم في الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له في باب الشرقيات قدرة على الاختراع ، كأن ذهنه عالم الصنع والإبداع ، وله لسن في الجدل ، وحذق في صناعة الحججة ، لا يلحقه فيها أحد إلا أن يكون في الناس من لا نعرفه ، وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً إلا خصمه ، ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الأوروبيون بذلك بعدما أقر له الشرقيون ، وبالجمل فاني لو قلت أن ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ما قدر لغير الأنبياء ، لكنت غير مبالغ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم » وقال أديب اسحق عن ذكائه : « ومن عجائب ذكائه أنه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئاً كثيراً ، في أقل من ثلاثة شهور بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها في يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية

والمكتشفات المصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديداً حتى كأنه قرأ العلم في بعض مدارس أوروبا العالية »

مجلسه

كان حين إقامته بمصر يلقى الدروس في داره ، فكانت محط رجال العلماء والأدباء وأذكاء الطلبة ، يقضى النهار في بيته ، فإذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه إلى قهوة اعتاد أن يجلس فيها أمام حديقة الأزبكية (قهوة ستاتيا) ، ويأخذ مكانه في الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والأديب ، والعالم اللغوي ، والطبيب ، والجغرافي ، والتاريخي ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فيتسابقون - كما يقول سليم عنجورى - إلى إلقاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الأحاجي لديه ، فيحل عقد أشكلها فرداً فرداً ، ويفتح أغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربي مبين ، لا يتلثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، ويفهم السائلين ، ويبكم المعارضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتعل رأس الليل شيباً ، فيقفل إلى داره ، بعد أن ينقد صاحب المقهى كل ما يترتب له في ذمة الداخلين في عداد ذلك المجمع الأنيق »

مقصده السياسى

قال الأستاذ الإمام عن مقصده السياسى : « أنه كان يسعى لإنهاض إحدى الدول الإسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية ، فيعمود الإسلام شأنه ، ولالدين الحنيفى مجده ، ويدخل في هذا تنكيس دولة بريطانيا في الأقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رموس الطوائف الإسلامية ، وله في عداوة الإنجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الأستاذ الإمام

نقول وقد دل تاريخ السيد على أنه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية في أم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية في الشرق ، وأول باعث لنهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه أنه غارس البزرة الأولى للحركات القومية التي ظهرت في الشرق منذ نيف وخمسين سنة إلى اليوم ، وإلى ما شاء الله ، وإذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مزاج ذلك إليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسته الأقدار واعترضت سبيله عقبات جمة ، بعضها من مكاييد الدول

الاستعمارية ، وخاصة الدولة الإنجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمراءه لدعوته واضطهادهم إياه

فقد رأيت ما أصابه من الخديو توفيق باشا حين ولي الحكم ، إذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استعده لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث أن تنكر له وحبسه ثم نفاه ، وعرفت ما أصابه في الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لا حاجة إلى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً في قصره ، ومحاطاً بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته في ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول

فملوك الشرق وأمراءه كانوا إذن حرباً على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أو لا يشعرون عوناً لدعاة الاستعمار في إحباط جهوده ومساعدته ، فليس عجيباً أن لا يشهد السيد نجاح دعوته في الإصلاح والحرية ، وقد لقي أيضاً خذلاناً من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته في صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ، ولا مرء في أنه قد تقدم الشرق وسبقه إلى الحياة نيفاً ومائة عام ، فلم يلبث الشرق نداءه في حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيد فضلاً وقدرًا ، لأنه قام بدعوته في وقت عز فيه للنصير ، وقل المستجيب إلى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخاصة في أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الاضطهاد ، ونقض العهود والمواثيق ، وكما كان حقيقةً بالألم حين يعرض في ذاكرته مبلغ ما بذله لأُم الشرق من الإخلاص والتفاني في خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمراءها من التنكر والجحود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان

ذكر عنه الأمير شكيب أرسلان في ترجمته^(١) : أنه لقيه بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الإسلام تخطر له خواطر نادرة في هذا الموضوع ، فقال له مرة : « قد فسدت أخلاق المسلمين إلى حد أن لا أمل بأن يصلحوا إلا بأن ينشئوا خلقاً جديداً ، وجيلاً مستأنفاً ، فبذا لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر ، فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم في طريق السلامة »

وقال له مرة أخرى : « لم يبق في الإسلام أخلاق ، فهذا محمود سامي (باشا البارودي

الشاعر الكبير ، رئيس الطراز أثناء الحوادث العراقية) تاهدي ثم مكث معي ، وهو أفضل من عرفته من السليبي^(١) ، وقال له أيضاً : « إن السليبي قد سقطت همومهم ، وباتت مرأيتهم ،



السيد جمال الدين الأفغاني في مرضه الأخير

وماتت خواطرم ، وقام شيء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »

بمثل هذه الخواطر كان يمر السيد عن أله من سوء حالة الأمم الشرقية ، وهذا الألم بذلك على مبلغ الشعور الذي تملك له ، وأنه كان يشتغل عبثاً على الشرق والإسلام ، وبحزن إذ يرى دعوته لم تلق محباً ولا مصبراً ، وإليك لعمري صورة الألم والحزن مرئسة على محياه في مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة ، وهما قدمعت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما بهن واحد من السليبي في مشارق الأرض ومغاربها يبحث عن فخره ويشيد له ضريحاً بليق به كرى الزحل العظيم الذي أمى عمره في بيت الأمم الإسلامية

(١) الإشارة هنا فيما عطف إلى ما كان من بي السيد جمال الدين من مصر فقد في بفرار من مجلس الطراز وكان محمود باشا سامي البارودي ناظر الأوقاف في ذلك الحين وانفك في هذا الفرار

وإنهاضها ، وبث روح الحياة والحرية فيها ، إلى أن قيض الله رجلا من سراة الأمريكان (المستر كراين) ، فأخذ يبحث وبحقق حتى اهتدى إلى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٢٦ ف أقام عليه شاهداً فخماً من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يجدر بسراة المسلمين وعظماهم أن يؤدوه

وهذا المظهر المستمر من نكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السياسى والاجتماعى فى أمم الشرق قاطبة ، فإن الأمم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة إلا إذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم فى سبيل مجدها وعظمتها

رجع ما انقطع

عود الى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ إلى أوائل عهد توفيق باشا ، وهاك أسماءهم :

نواب القاهرة

محمود بك المطار ، عبد السلام بك المويلحي ، يوسف العقبي

نواب الاسكندرية

سليمان الغربي ، عبد الرزاق الشوربجي

نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهنوره ، مصطفى هرجه شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشاذلي عمدة شبرا تناف ، عمر خضر عمدة أبو تور

نواب المنوفية

الحاج علي عمران عمدة سرسموس ، مصطفى غنيم الانباجي عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، احمد السرسى عمدة ادشاي ، علي عياد عمدة السدود

نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفت العنب ، أبو زيد الحناوى عمدة كفر عوانة ، عبد الله المنياوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربقا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

نواب الدقهلية

عبد جوده عمدة محلة انجاق ، محمد عبده عمدة كفر أبو ناصر ، متولى افندى شريف

عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ،
شلي حسين عمدة سلكا

نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جيرة الله عمدة شبرا
العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيمته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة
شنيط الحرابوه ، علي غامر عمدة المزينة ، علي خليل عمدة السعديين

نواب القليوبية

عبد العزيز مطر سليمان منصور (كفر شبين) ، مصطفى علام (سفديس) ، عبد الفتاح
زغلول (ميت كفانه)

نواب الجيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برقت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بني سويف

محمد راضي عمدة انفسط ، علي كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عز الدين عمدة
طنسا بني مالو

نواب الفيوم

احمد جاد الله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهرت

نواب المنيا وبني مزار

بديني الشريعي عمدة سمالوط ، عبد الغنى خالد (السريرية) ، علي افندي حسن ، أحمد محمد
أبو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين

نواب أسيوط

عطيه عبدالعال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبدالرحمن وافي
عمدة بني عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر
احمد عمدة مسرع

نواب جرجا

ابراهيم حسن أبو ليلة عمدة الريانية ، عثمان احمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد حساب
عمدة داود وميت سهيل ، تمام حبارير عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بنجا ، عبد
الشهيد بطرس (البلينا)

نواب قنا

محمود عبد الله عمدة دشنه ، طابع سلامه عمدة القبلى قامولا ، سليم سميد عمدة
المركة والدهشة

نواب اسنا

احمد عبد الصادق (اسوان) ، محمد سلطان (اسنا)

نائب دمياط

الحاج سيد اللوزى

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

فى دور غير عادى (اغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة أعضاء المجلس إلى الاجتماع لدور « فوق المادة » بطنطا ، واختارت
هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الأحدى بها ، والفرض من الاجتماع هو البحث فى مسألة
إبطال المقابلة أو إقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا
القانون ، ولكن الحكومة رأت تخفيفاً لضائفتها المالية أن يعود العمل به حتى تجبى
متحصلات المقابلة ، وكان الأعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن
يجرى العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب المربوطة على أطيانهم ، فدعت
الحكومة المجلس إلى الاجتماع للبحث فى هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع فى
أمر الدعوة

اجتمع الأعضاء فى طنطا برأسة عبد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣
(٧ اغسطس سنة ١٨٧٦) ، ولم يحضر الخديو افتتاح المجلس ، ولا تليت فيه خطبة عرش ،
واقترنت الجلسة الأولى على النظر فى مسألة المقابلة ، فحبذ الأعضاء بقاءها

وثمة ظاهرة بدت في هذا الاجتماع وهي روح جديدة يصح أن نسميها طبقا للمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة » ، ومظاهرها حب الاستقصاء والتجربى عن شؤون الحكومة ، والرغبة الصادقة في بحثها بمنابة تختلف كثيرا عن تهاون المجلس في الأدوار السابقة ظهرت هذه الروح إذ وقف الشيخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربية ، وأبدى موافقته على إعادة العمل بقانون المقابلة ، ولكنه طلب في صراحة محدودة أن توضح الحكومة الطريقة التي كان في نيتها اتباعها لرد المبالغ التي حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال إن مجموع ما حصلته بلغ (إلى ذلك الحين) اثني عشر مليوناً أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامته هذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة إلى أصحابها « وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة في السنة الماضية ، مع أنه له الحق في الاطلاع عليها ليعرف كيفية الإيراد والمنصرف ، ويعلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه في ٦٥ سنة (طبقا لمرسوم توحيد الديون) فإن وافق المجلس بصير طلب هذه البيانات أيضا لتتظفر بالمجلس »

فهذه روح طيبة ، تدل على أن فكرة الرقابة على تصرفات الحكومة قد سرت إلى نفوس الأعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهذا البيان إلا مستأنساً بتأييد زملائه ، و مترجماً عن ميولهم ومشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدينى أفندى الشريمى ، وعلى أفندى عامر ، وعبد الشهيد أفندى بطرس ، ومهمتهم التوجه إلى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التي طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة إلى وزارة المالية بالقاهرة ، وخصت البيانات واستحضرت الكشف المطلوبة ، ومما جاء في بيانها أن جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت في تقريرها إلى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يتعذر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجلاسة الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس ابقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لا غبار عليه ، لأنه بمثابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لإنقاذ الحكومة من ارتباكها المالى ومساعدتها على سداد ديونها ، والأمم في الأوقات العصيبة تهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من أخطائها الماضية ، لأن ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الأيدي وتعاون الأمة والحكومة على إنقاذ البلاد مما يحيق بها من السكاره ، وانتهى في تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادى بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

دور الانعقاد الأول من الهيئة النيابية الثالثة

نوفبر سنة ١٨٧٦ — مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفبر سنة ١٨٧٦ ، بصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والأمير حسن باشا وزير الحربية ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية ، وخيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برأسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش ، وفيها أعرب الخديو عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » ، وذكر أولا أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت إلى تعديله ، وأن « أفكار الجميع مخالفة لما هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » ، وأشار إلى اجتماع النواب بطنطا ، وما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة ، وذكر حضور المسترجوشن والمسيو جوبير مندوبى الدائنين والاتفاق معهما على تسوية الديون بالطريقة التى ستعرض على المجلس (مرسوم ١٨ نوفبر سنة ١٨٧٦) ، وأن هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ما هو محقق لكم من إبلاغ الإيراد بعد انتهاء مدة المقابلة إلى ثمانية ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل إمكان موازنة مالية الحكومة ألزمت الضرورة جعل الإيراد فى مدة المقابلة ثابتا سنويا ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنويا كما كان جاريا ، بل انتهى الأمر فيه على أنه لا يخضم فى المدة المذكورة نظير انتفاع أربابه بالمائة خمسة فى كل سنة ، وبانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى تقدم الإيضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانيا) النظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الأشغال على المجلس »

والشئ الجديد فى هذه الخطبة أن الخديو جعل للمجلس حقا ثابتا فى الاشتراك فى إدارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك بإعلانه ان إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماعه بطنطا ، ويمد هذا التصريح فى ذاته مكسبا للمجلس ، ولا يخفى أن التسوية التى أشار إليها الخديو تتضمن أيضا فرض الرقابة الثنائية الأجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعاتها ، وحسنا فعل

تغييرات في الأعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمدة السنبلارين عضوا بالمجلس بدلا من متولى افندى شريف الذى عين وكيلا لضبطية دكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلا من على حسن من نواب المنيا

لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانه لتحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وهذا بيان اللجان (الأقسام) وأسماء رؤسائها :

(لجنة المدائن) ، ورئيسها محمود بك العطار ، (لجنة الغربية) ، ورئيسها الشيخ عثمان الهرميل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية
(لجنة الشرقية) ، ورئيسها الشيخ أيوب أيوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية ، (لجنة أسيوط) ، رأسه أحمد افندى عبد الصادق ، (لجنة المنيا) برئاسة يدينى افندى الشربى

وقد فحصت اللجان نيابة الأعضاء فأقرت صحة نياباتهم أجمعين

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الأعضاء هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ سليمان حسين . الشيخ أيوب أيوب . يوسف افندى رزق . الشيخ عثمان أحمد همام . الشيخ عطية عبد المتعال . يدينى افندى الشربى . على افندى كساب

وقد وضعت جواب المجلس على خطاب العرش ، مكتوباً بأسلوب جديد ، وروح جديدة ، تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى وردت فى الأجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم ، ويمتاز الجواب أيضاً بإيجاز عباراته ، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لأسلوب الأجوبة السابقة ، وهذا ينبىء بتطور الأفكار ، وتقدم لغة الكتابة والإنشاء

وإننا مقتبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الأعضاء رسالتهم بشكر الخديو على تشريفه المجلس بافتتاحه وقالوا عن خطبة العرش : « إننا شنفنا الأسماع بالإصغاء إلى المقالة العلية ، التى أضاءت شمس معانيها ، فأوجدت لنا السبيل

إلى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سيد أفكاره السنية ، المتجهة على ممر الأوقات لما يعود على البلاد وساكنتها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو في صدور ذلك من نفس كريمة جبات على حب الوطن ، وجلبت إليه كل فائدة جليلة ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل واب ما أشير عنه بالمقابلة الخديوية من جهة الديون ، فإنه من المسائل العظمى المائدة على الحكومة والأهالى بالخيرات الكثيرة ، والتمرات الجملة ، لأنه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة تنظم مالية وإدارة الحكومة ، ويتبع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالأخذ والمطاء بين العموم »

ولم يفت اللجنة أن تشير في جوابها إلى الحق الذى ناله المجلس من الإشراف على أعمال الحكومة ، فقالت في أسلوب حصيف : « وبحسبنا أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتى المالية والأشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل »

وختمت جوابها بقولها : « نسأل المولى الكريم أن يوفقنا لما فيه النجاح والإصلاح لوطننا العزيز ، كما نبتهل إليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديو الأكرم متمماً بأنجاله الكرام ، بحاج سيد النبیین ، وخاتم المرسلین »

فالحق أن هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس فى أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ٨٥) لوجدت التقدم ظاهراً فى الروح والطابع والأسلوب والأفكار ، وقد بدا على مناقشات الأعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال فى الرأى والتطلع إلى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على أن روحاً جديدة من المارضة سرت إلى المجلس

النواب البارزون

وبرز فى ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة فى الرأى ، وقوة فى المنطق ، وسداد فى المقصد ، نذكر منهم على سبيل المثال : (لاعلى سبيل الحصر) : محمود بك المطار ، وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ، ومحمد افندى راضى ، والشيخ عثمان الهرميل ، والشيخ محمود سالم ، وبدينى افندى الشربى ، والشيخ إبراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها وأقساطها ، والأيرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفى وزارة المالية فى جلسات متعاقبة ، وكان يتولى الإجابة بإسهاب على كل ما يطلبه المجلس من الإيضاحات

وبحث المجلس في مسائل عدة تتعلق بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة مريوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ — غاية صفر سنة ١٢٩٤)

ثم استأنف اجتماعه في ١٦ ربيع الثاني بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديو النظر في المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التي اعتزم إرسالها في هذه الحرب

ولا شك أن جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذي تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذي ناله القواب في الرجوع إليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية إلى موارد مالية جديدة ، وقديما لم تكن ترجع إليهم في مثل هذا الشأن ولا في غيره ، بل كانت تفرض ما تشاء من الضرائب ، دون أن ترجع إليهم ، أو تشاركهم في الأمر ، وهذا بلا مرأى مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف أنواعها عشرة في المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤)

الدور الثاني

مارس — يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديو اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ ، بصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والأمير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحري وأحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الأعضاء برئاسة قاسم باشا رسمى

وتليت خطبة العرش ، وتضمن الإشارة إلى معانته البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الأراضي من الشراق وخاصة أطيان الوجه القبلى ، فإن معظمها لم يزرع لحرمانها مياه الري ، وألمع إلى انتهاء الحرب البلقانية ، قال : « والمأمول حضور المساكين المصريين لهذا الطرف وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعاً ^(١) » ،

(١) كان الأمير حسن ثالث أنجال اسماعيل من قواد الحملة المصرية في هذه الحرب ؛ وأشار الخديو في خطبته إلى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم (بأولادنا جميعاً) وفيهم نخلة تورية لطيفة وأسلوب ديمقراطى جميل



جعفر مظهر باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨
إلى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨



قاسم رسمى باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
إلى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨

وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الإعانة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب عن الأوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة ، وأشار إلى تأليف لجنة التحقيق الأوروبية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من عجز الإيرادات

وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك المطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل . الحاج ابراهيم حسن . ايوب ايوب . يوسف رزق . بدينى الشريعى . عبد الشهيد بطرس . احمد افندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالأسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار إليه الخديو فى خطبة العرش وإعراب عن الأمل فى تسوية المشكلة المالية الفاعقة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثناء انعقاد الدور ، فعين الخديو للرئاسة جعفر مظهر باشا حاكم دار السودان السابق ، وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك العصر كما تقدم ببيان (ج ١ ص ١٥٠)

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر أبو حشيش بدل عبد الفتاح زغلول (قليوبية) لاستعفائه ، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان همام (جرجا)

قرارات المجلس

بحث المجلس في الأضرار والخسائر الجسيمة التي أصابت الأفيان بسبب الشراقي الناشئ عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر أن تؤلف لجنة في كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة إمداد الحكومة الأهالي الذين شرقت أفيانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم ما يحتاجون إليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم وإضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال

ونظر في أفيان « المتسحبين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أفيانهم لعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عددهم مما يندر البلاد بالخطر ، فقرر إعطاء « المتسحب » إلى أهله وذوى قرابه الذين تؤول إليهم ملكيتها فيما لو مات ، وأن تكلف بأسمائهم مؤقتاً لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فإذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أفيانه ، وإن لم يرجع تعتبر ملكاً باتاً لمن زرعوها من أقاربه ، والمتسحبون الذين ليس لهم ورثة تعطى أفيانهم بالإيجار لمن يطلبها ، وتسلم المديرية قيمة الإيجار وتستوفى منه المال وتودع ما فاض منه في خزائنها حتى تنتهى السنوات الثلاث ، فإذا حضر صاحب الأرض قبل انتهاء هذه المدة يعطى له ما فاض من الإيجار وتسلم له أرضه ، وإن لم يحضر يضاف الفائض إلى الحكومة ، وتعطى الأرض بلا مقابل للخالين من الأفيان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الري والهندسة لكي تجدد الأراضي كفايتها من الماء في حالة ما إذا نقص النيل كتنقصانه في العام الماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الأشغال ، وتباحث وإياه فيما يجب القيام به من أعمال الري في مختلف المديرية لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراقي في حالة نقص النيل

وقدمت الحكومة للمجلس كشوفاً تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحربية من أموال الإعانة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحكومة بتقديم البيانات التي طلبتها لجنة التحقيق الأوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل إليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيو سنة ١٨٧٨ (٢٦ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٥) دون أن تعرض عليه الميزانية

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد في عهد اسماعيل

يناير سنة ١٨٧٩ - يوليه سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوروبي في شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انفضاض الدورة النيابية السابقة ، إذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الأول ، ومما فرضته الدولتان الانجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنيبيان يمثلان المصالح الأوروبية ويرقبانها ، ونزل اسماعيل على إرادة الدولتين ، وعهد إلى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الأساس ، فدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما انجليزي وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسي وهو المسيو دي بلنيير وزيراً للأشغال

تولت الوزارة شؤون الحكم في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثالث

دُعي المجلس إلى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار في أن يستوفي النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتذكر كنهه حساً ومعنى وتجنّى با كورة ثماره »^(١) ، وعلقت أملها بقيام النواب بواجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) في هذا الصدد : « ولم لا ؟ وإب من أعضائه لرجالا لا تأخذهم في الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ، وحقوق الأمة ، وما ألم بها من الآلام ، وبودهم لو اقتدوا بالإصلاح بدمائهم ، وتناقل الثقات خبراً آخر وهو أنه سيسمح لمراسلي الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخبر) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها إلى الصحف ، فبشروا أهل مصر بمصر جديد ، يفنى به ظارف المجد عن التلبد »^(٢)

اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا ، وحضر الخديو افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة ١٢٩٦) ، يصحبه الأمير محمد توفيق باشا ولي عهده ، والأمير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحاقانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحربية ، ومصطفى

(١) جريدة التجارة (لاديب اسحق) عدد ١٥٣ (٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٨)

(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والأوقاف ، والسيو دي بلنير وزير الأشغال ، وأحمد خيرى باشا المهردار

وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى النواب ، قال فيها :

« أبدي لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى سيتنذا كرون معكم فى بعض مسائل مالية وأشغال داخلية ، فترجو من المولى الكريم أن تم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »
وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاؤها هم محمود بك المطار ، عبد السلام بك المويلحى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانبأى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف افندى رزق ، بدىنى افندى الشريعى ، عبد الشهيد افندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ، الشيخ طايح سلامة

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب إلى أرق المعانى وأروع الأساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وها هو ذا بنصه الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦) :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع إلى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجليل ، حيث عفيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الإنصاف

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شككت مجلس وزارة جعلته مسئولاً كافلاً أمام الأمة تأييداً للمجلس النواب ، وتتميماً له ، ولذلك حينما تعلق إرادتها السامية بأن ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال والداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك ، حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة

« وإنا نبث أيضا عن الأمة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الثناء على هذه الحضرة العظيمة ، لما تمطفت به من تشریف ركبها الرفیع لافتتاح هذا المجلس احتفالا به في يوم ستعجى لأمة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة

« ونعلن من صميم القواد ضرورنا وكال ابتهاجنا بـ تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتم الذي أنبأ عما انطوت عليه تلك المسيرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزي إلى إصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة في صعودها على معارج التقدم وترقيها إلى ذروة السعادة ونيلها الحرية في تصرفاتها قولا وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم في المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية

« فبمث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التي لاتزال راجية أن تنال شرفها التليد الذي شهدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعي الحضرة الخديوية وهمها العلية

« وإنا لا نألو جهداً في دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياما بأداء واجباتنا التي هي في الحقيقة مقاصد ولي النعم

« فليحى الخديو المعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحجي الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لا يحتاج إلى تعليق أو تقریظ ، وهو جدير أن تحفظه الأمة والأجيال المتعاقبة وتتذكروه على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القوي ، وهو لعمري برهان ناطق بوطنية أولئك النواب ومبلغ اضطلاعهم بالأمانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسيم المبادئ الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر إلى ما فيه من دقة النظر والرمي البعيد في قول النواب ان تأليف الوزارة المسئولة أمام الأمة هو تأييد لمجلس النواب ، وتتميم له ، فإن هذا المعنى ينطوى على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابي ، ذلك المبدأ الذي هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديو اسماعيل بلفظ (جلالتم) متخطين لقبه الرسمي (صاحب السمو) ، فكانهم أرادوا أن يجعلوا مصر في مرتبة الدول المستقلة استقلالاً تاماً ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالملك بروح المظلة الوطنية التي يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل ما يجيش بصدرهم من الآمال الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التي شهدت بها التواريخ وأنبأت بها

الآثار» ، ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديو ، ثم هتافهم للحرية ، تجد أن هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمسك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأي الحصيف والمنطق السديد ، وأنا ملخصون أهم هذه الأعمال فيما يلي :

المسائل المالية

(١) وقف محمود بك المطازر بجلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال إن أغلب الأعضاء يرغبون أن يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها ، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح أن يحضر المجلس استمجالا عن ذلك ، فاستقر رأي المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التي يقتضى النظر فيها ، ولا يخفى أن وزارتي المالية والاشغال كان يتولاهما الوزيران الأوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تلكت وزارة المالية في ارسال ما يخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وانها مهمة بإتمامها

أما وزارة الاشغال فقد بادرت بإرسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التي تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها في المسائل المتعلقة بها ، « ولا غرو فإن هذا الاشتراك لا بد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذي تشرع فيه » ، ووعد وزير الاشغال (المسيو بلينير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس في شأنها ، وطبع التقرير ووزع على الأعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد تناقش أعضاء المجلس في مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الاشغال فحضر ، وأجاب الأعضاء على المسائل التي طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الأخير موقف التحدى للمجلس وتلصقا في ارسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طالب إلى المجلس تسهила لمهمته أن ينتدب بعض الأعضاء ليحضروا إلى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكي يتفاوضوا وإياهم في مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء

الأعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ؛ ولكن بعض الأعضاء رأوا الأخذ بالأحوط^(١) ، ومما قاله محمود بك المطار إن المجلس لا ينحصر رأيه في بعض الأعضاء بل لا بد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ولكن نظراً لأن وزير المالية يطلب بعض الأعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه في أى مسألة إلا بعد أن تعرض على المجلس^(٢) ، ولم تفد هذه المجاملة في تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يماطل في عرض مشروعاته

(٤) فأثار عبد السلام بك المويلحي بجلسة ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استمجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

وعرض محمد افندى راضى — وهو نائب جريء كانت له مواقف رائمة كما سيحىء بيانه — أن ينظر المجلس في مسألة أقساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية فوافق المجلس على هذا الرأى

وتناقش المجلس طويلاً في أقساط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لسدادها تتفق مع مواسم جنى المحاصيل الزراعية

(٥) ولما تأخر وزير المالية عن إرسال مشروعات وزارته تقدم لإنهاء من سبعة عشر نائباً وهم : محمود بك المطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل ، أحمد السرمى . باخوم لطف الله . أحمد عبد الصادق . فضل الزمر . يوسف رزق . عبد الشهيد بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . أحمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم الجيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير إرسال المشروعات المالية مع مضى عشرين يوماً على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تتلخص فى الاعتراض على فداحة الضرائب التى كان الأهالى ينوءون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى (١٠ ٪ من قيمة الأموال) والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والويركو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر فى تخفيض الضرائب حتى يرتفع الضيق والضغط عن الناس

فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه فى هذا الإنهاء ، ولما

(١) جريدة (التجارة) العدد ١٦٤ (١١ يناير سنة ١٨٧٩)

(٢) مضبطة جلسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

تأخر الوزير عن الحضور وظهرت نيته في الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأي على المداولة في غيبته في ما عرضه الأعضاء من المشروعات المالية ، وخلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة وإلغاء بعضها ، ويؤخذ مما أدلى به الأعضاء من البيان أن مجموع ما كان يدفع من الضرائب الأصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش إلى ٥٥٠ قرش في السنة ، وهذا يدل على فداحة الضرائب وما أصاب الأهالي من العنت والإرهاق وبعد أن نظر المجلس في هذه المشروعات قرر إرسال صورها إلى وزارة الداخلية حتى إذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الأهالي

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى في حو المجلس أن أعضاءه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة إلى داخل المدينة ، وبدأ هذا النشاط أيضاً في أن أحد الأعضاء أرسل يعقذر عن الحضور لمرضه ، فقال محمود بك العطار ان هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رآه أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها العضو الذى يعقذر بالمرض للكشف عليه طبياً بمعرفة حكيمباشى المديرية ، ، فوافق المجلس على هذا الرأي

المسألة الدستورية

تقدم لإنهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك العطار وعبد السلام بك الموبلحى يتضمن الاعتراض على إغفال مجلس النواب في الرسوم الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى يقضى بأن القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها في مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديو (وسيرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٦٨) ، قال : « ولم ير لمجلس النواب في هذا الذكر بقراسم ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالإدارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل إنما يقصد به الأهالي لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالي لا بد أولاً من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به ، وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نواباً منهم منوطين بالدفاع عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم ، والنظر في شؤونهم بعين المصلحة ، فمن الواجب أن يمرض جميع ما يتعلق بالأهالي على نوابهم لينظر وا فيه ويتدبروه ، وذلك لا يخفى على دولتلو رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نواباً ، وهو يعلم دعوتهم للانتظام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم إجابة الأعضاء

على ذلك الخطاب ، ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض إليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا العجب ، وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك في أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا ، كيف لا ، وإن مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لا يفكر أن موضوع الدكرتو المحكي عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التي لا يصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور المهمة التي تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد إقرارهم على وضمها ، مع أن تلك الحضرة هي التي منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، وإذا كانت حقوقه محفوظة في الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية بمكلفة بأمر الإصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علماً بأن تلك الوزارة أدرى بشأن البرلمان (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهي أبعد من أن تنتهك حرمة ، وبناء على ذلك ها نحن نرفع إلى هيئة المجلس أمر هذا الدكرتو ملتجئين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن ما يؤثر في فؤاد أحدنا لا بد وأن يؤثر في أفئدة الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لأننا جميعاً وكلاء الأمة وأمنائها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شؤونها ، ومصالحها ، وبالجملة إن الذي نراه أن لا نعوض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصاً في هذه المسألة ، التي ليس التساهل والتسامح فيها إلا نوعاً من الإجحاف بحقوق مجلس النواب » (١)

وقد لهجت الألسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) : « إن من تصفح ذلك التقرير علم أن في السويداء رجالاً سودتهم نفوسهم ، فلا تسام خسفاً ولا تضام عسفاً » (٢)

ولما تلى هذا الإنهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه في شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلسته ١٤ صفر لإجابة لطلب المجلس ، « وقدم للمجلس احتراماته الفائقة » ، فشكره المجلس على ذلك ، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة إذ قال :

(١) نقلاً عن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شورى النواب

(٢) جريدة (التجارة) العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩)

« هذه المسألة إنما هي مسألة أساسية ، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحقانية أو الأشغال كان يمكن أن أجاب عنها ، أنا أو رفقاى ، ولكن أرجو قبول عذرى فى عدم المجابة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار ، والعرض عنها للأعتاب السنية ، وبحسب الإرادة التى تصدر بصير الإجراء ، وما دام أن أصل التكلم (فى هذه المسألة) متعلق بصلاحيه المملكه ، ونحن أيضاً بحسب مرغوب وإرادة ولى النعم كل اجتهادنا مصروف لما فيه الإصلاح ، فأحب ما علينا اتحاد الأفكار والخبرة ومبادلة الأفكار مع النواب لأجل التوافق فيما فيه الإصلاح » (١)

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المفظوى على التسويف ، وانبرى عبد السلام المويلحى بك يؤيد حقوق المجلس بقوله :

« من حيث إن هذه المسألة اساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر فى هذا الخصوص وما شاكله ، لأن من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب فى أمثال ذلك »

فأجاب نوبار باشا أن جوابه السابق فيه الكفاية

وقال محمود بك المطار : « إن المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار »

ثم غير نوبار باشا بدهانة مجرى الحديث ، واستطرد إلى القول بأنه مشتغل بترتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لإسناد مناصب القضاء إليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالإرشاد عمن يكونون متصفين بهذه الصفات ، وقال إنه وإن كان لإصلاح المملكه بوضع القوانين لكن المول عليه الإجراء بمقتضاها وتنفيذها

وقد تبين من سياسة نوبار باشا أنه لم يقصد إلا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسعت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتى (التجارة) لأديب إسحق ، و (الوطن) لاميخائيل

(١) نقلا عن النص المنشور فى جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقارنته بالوارد فى مضبطة المجلس

عبد السيد خمسة عشرة يوما لإثارتها الخواطر في كتابتهما ، وفي خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الضباط التي انتهت بسقوط الوزارة كما سيجي بيانه

سياسة الوزارة النوبارية

وأثرها في تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الأولى في أغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص ٧٣) فتولت الحكم في ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغيوم ، وكان لسياستها أثر كبير في تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الأذهان أن لهذه الوزارة طابعاً أجنبياً لا يجلبها إلى النفوس ، فقد ألفت بإيعاز من لجنة التحقيق الأوروبية ، وكان الغرض الأول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقترحات التي انتهت إليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الأوروبية ، وإيثاره المصالح الأجنبية على المصالح القومية ، ولما تحققه الناس من أن إسناد رئاسة الوزارة إليه كان نزولاً على رغبة السياسة الإنجليزية والفرنسية ، وزاد في كراهية الناس للوزارة اشتغالها على عضوين أجنبيين لها فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والمسيو بلنير وزير الأشغال

ولم يكن خافياً أن هذين الوزيرين الأجنبيين إنما يمثلان الدول الأوروبية ، وأن نوبار باشا يخضع لإشارتهما ، وأن الوزارة برمتها كان غرضها الأول رعاية مصالح الدائنين الأجانب ولو أدى ذلك إلى الاضرار بمرافق البلاد ، ولم تألف البلاد من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الأجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسئولية الحكم طبقاً للنظام الجديد الوارد في مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت إسناد مناصب « النظار » من قبل إلى المصريين دون الأجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعته الأوروبية ، كان صدمة لمواطني الأهليين ، هاجت خواطرهم وأقلقته بهم ، فلا جرم ان سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية في ذاتها تشعر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لإتمام عملها ، وكان من أعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن ، ودي بلينير ، ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهي وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخديو

مرسوماً بذلك في ٦ يناير سنة ١٨٧٩^(١) ، وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية إلى أجل غير محدود ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفي ذلك من الافتيات على الحكومة وامتهان كرامة الأمة ما لا يخفى عن الأذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص ١٦٤)

ولم تكن أعمال الوزارة مما يحجبها إلى الأهليين ، ويرغبهم في بقائها ، لأنها في الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الأجانب في الوظائف الهامة ، وأعدت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء المسيو بلوم باشا Blum الذي جعل وكيلًا لوزارة المالية ، والسنيور بارافلي المضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعاً عاماً للحسابات مع بقائه في صندوق الدين ، والمستر فنزجرالد وقد عين مديراً عاماً لحسابات الحكومة ، والسير أوكلان كولفين مديراً لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إمعاناً من زميله في إسناد المناصب إلى الأجانب ولا سيما الانجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مغنم يستغلونها ، كما كان الأجانب يستغلون اتصالهم بالخديو من قبل ، وزاد على ذلك إرهاب الوزارة للأهليين في جباية الضرائب ، وما شاع عنها من العزم على زيادة الضرائب على الأطيان المشورية ، فجاء الفاصحة في خلال شهر يناير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الأقاليم يبتون شكائهم وشكاية الأهليين عامة من فداحة الضرائب والقسوة في جبايتها ، فظهر في الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجاً ، وهو صوت الأعيان والأهليين يمانونوها بالاستياء والسخط

تبرم الناس بالوزارة ، لأعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، أى أنها كانت هيئة أجنبية تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لغضب الخديو ، لأنه لم يكن يفضى عن تجريدته من أملاكه ، وأقصائه عن إدارة شؤون الحكومة ، وهو الذي اعتاد أن يحكم البلاد حكماً مطلقاً خمسة عشر عاماً ونيفاً ، فكان في خاصة نفسه ناقماً على الوزارة راغباً عنها ، ولكنه كان

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٩٣ (١٢ يناير سنة ١٨٧٩)

مضطراً للإذعان نزولاً على حكم الدول الأوروبية ، ولئن كان قد صرح السير ريفرس ويلسن حينما قدم إليه تقرير لجنة التحقيق انه اعترم اطراح طرائق الحكم القديمة ، وأعلن في أمره الصادر لنوبار انه عازم على أن يحكم « مع مجلس النظار وبواسطته » ، لكن ميوله إلى الحكم المطلق لم تكن فارقة لحظة واحدة ، وإنما اضطر للتخلي عن هذا الحكم إلى وقت معلوم ، حتى تنهيا له الظروف التي يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساءه من الوزارة أنها بالفت في غل سلطته بإقصائه عن رئاسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلعان في وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة أن حضور الخديو جلسات مجلس النظار ورؤسه له يعطل الاصلاحات التي كانت تبغيها الوزارة ، لأن هذه الاصلاحات ترمي إلى نقض الأعمال والمساوى المنسوبة هذا ، ولم يكن اسماعيل ليستطيع صبرا على أن يتجرد من السلطة إلى هذا الحد

فالرأى العام المصرى من جهة ، والخديو اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم « الوزارة الأوروبية » ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما في هذه الخصومة فإن كلا منهما كان يبنى إسقاطها

تبرم الموظفين

قنا إن « الوزارة الأوروبية » جعلت شغلها الشاغل تدير المال اللازم لأداء أقساط الدائنين الأجانب ، وهو العمل الذى تألفت من أجله ، وأهملت ماعدا ذلك من الأعمال الحيوية وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لأنها كانت تكيل المال جزافا للموظفين الأجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة ، في حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الباقين منهم في الحكومة ، فصارت الكلمة العليا للموظفين الأجانب ، وشمخوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بفطوسة وكبرياء ، فلا غرو أن نغم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة في أداء مرتباتهم ، وقد تجلى هذا التأخير في السنوات التي أعقبت الارتباك المالى ، وكان مما اقترحت له لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الأشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين في السلك المدنى دون ضباط الجيش

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تعاملهم كوظفئ السلك المدني ، وترجع هذه التفرقة إلى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لا تشعران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان في القوة الحربية أكبر عقبة تحول دون التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، ويدخل في هذا السياق أن الوزارة عمدت إلى انقاص عدد الجيش ، توفيراً في النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الاتفاق عليه ، إذ أن معظم إيرادات الحكومة ، خصصت لأداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة إلى الاستيداع

لم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، إذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفي لتبرمهم واستيائهم ، وبدلاً من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلا هم نالوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا في مناصبهم يؤملون أن تنقدهم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم أن جاء هذا القرار مثيراً لسخطهم ، دافعاً لهم إلى التمرد والثورة

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك أنه بدلاً من أن ينفذ القرار على الضباط في مراكزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه في مكنته ويمود إلى بلده ، فإن وزير الحربية استدعاهم جميعاً إلى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم في ثكنات العباسية أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون إلى الاستيداع في عاصمة القطر وكلهم ناقدون على الوزارة الجديدة

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقين في صعيد واحد مما يسهل إشعال جذوة الثورة في نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم في وقت عودة الحمل من الحج ، أى في وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج وتعظم الحماسة في نفوس الأهالي

ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا — ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه العوامل فخركت في نفوس الضباط المفسولين روح التمرد ، واعتزم أكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلامتهم إلى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن

ففي يوم الثلاثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستائة ضابط برآسة البكباشي لطيف بك سليم (باشا) ، حد كبار أساتذة المدرسة الحربية ، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والكفاءة واستقلال الفكر^(١) ، نخطب فيهم خطبة حماسية ، وحثهم على التعاون والشجاعة ، وأوصاهم بالثبات حتى ينالوا مطالبهم ، فغادروا ثكناتهم ، وساروا بجمعهم الحاشد يتبعهم لقيف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفي جندي قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا إليها اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شوري النواب ، وطلبوا منهم مرافقتهم إلى حيث يقصدون ، وفي هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم في مطالبهم ، وهي فكرة تم عن حسن تدبير للحركة ، لأنها تكسبها صبغة قومية ، على أن الأعضاء رأوا أن لا يرافقوا المتظاهرين ، واكتفى أربعة منهم بالسير في موكب المظاهرة راكبين حميرهم ، فكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس في المظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التي كانت على مقربة من المسالية لحوا نوبار باشا خارجا منها ، راكباً عربته ، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب ، وسدوا الطريق أمامها ، فامتعض نوبار من مسلك الضباط ، وأمر سائقه بالمسير ، فضرب السائق الجياد بسوطه إيذاناً بالمسير ، فانهال عليه الضباط ضرباً وألقوه عن مقدمه ، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بقلابيه ، وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وفي ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من عند الخديو قاصدا وزارة المالية ، فشاهد المظاهرة في إبان شدتها ، وتبين نوبار باشا وهو في أيدي الثوار ، فأقبل لتجديته ، وضرب المتظاهرين بمصاه ، فلم يكن منهم إلا أن هجموا عليه وأحاطوا به ، وشدوه من لحيته ، وأدخلوه هو ونوبار باشا إلى سراي الوزارة ، واقتحم الضباط أبواب الوزارة ، واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وحبسوا نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن في إحدى غرف الدور الأعلى ، وصار الموظفون الأجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وترامى نبأ ما حدث إلى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) فيفيان Vivian قنصل إنجلترا العام توأ إلى سراي عابدين ، حيث قابل الخديو ، وأنهى إليه نبأ المهيجان وطلب إليه التدخل

(١) هو من أكبر نصراء المرحوم مصطفى كامل باشا في الحركة الوطنية الحديثة كما سنبين ذلك في موضعه ، وهو والد صديقنا الوطني الكبير (المرحوم) فؤاد بك سليم (باشا)

فابتهج اسماعيل في سريرة نفسه من هذا الطلب ، لأن فيه معنى الالتجاء إلى سلطته لإنقاذ الوزارة ، وإعادة الأمن إلى نصابه ، وفي ذلك اعتراف من القنصل بأن لا سبيل إلى ضبط الأمن من غير تدخل الخديو ، وهذا ما كان ينبغي اسماعيل ، إذ بذلك لا تستطيع الدول ولا الوزارة الأوروبية أن تنحيه عن الحكم ، وفي هذه الحالة يمكنه أن يعلى شروطه على الدول ، ويطلب أن تعيد إليه جزءاً من سلطانه المطلق ، ليضمن لهم أرواح الأجانب ومصالحهم

بادر اسماعيل إذن إلى إجابة طلب القنصل الإنجليزي ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب إلى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهد المتظاهرون استشعروا الهيبة التي له في النفوس ، وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا في الشوارع المجاورة للوزارة ، ثم ما لبثوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا إلى حيث كان الخديو وأحاطوا به ، فطيب الخديو خاطرهم ، وطلب إليهم الاعتماد عليه في أداء رواتبهم ، فسكنت ثائرة معظم الضباط ، احتراماً لشخص الخديو ، ولكن فريقاً منهم استمروا في صخبهم وضجيجهم ، واقترب واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه ، فأجفل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح ، فشهر الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولكن في الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء ، وجرح بعضهم ، كما جرح التشريفاتي الخديوي وهو إلى جانب مولاه إذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخلوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديو بحراستهم إلى منازلهم ، وانتهت المظاهرة بسلام ، وعاد الخديو إلى سراي عابدين

البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الوقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالعدد ٧٩٩ الصادر في يوم الأحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩ :

« في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخمسة أو الستة من الضباط الصغيرة (كذا) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتنقيحات التي أجريت الآن في نظارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين المطالبة بما هيأهم التأخرة لهم في خزينة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها إليهم من حضرات النظارة ، وحيث

أنه في ذلك الوقت لم يوجد بمخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأحيبوا من طرفهم بمساعدتهم ، ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحاضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها ، فألقت تلك الحاضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظيمة ونصائح مؤثرة ، وفي أثناء ذلك حضرت هناك المساكر أيضاً فتفرق الضباط في الحال وتوجه كل إلى عمله «

سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديو يد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والمؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذي كان شاهداً عياناً لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعياً صحيحاً ، وقال إن الخديو ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين ، وأمرهم بالكف عن الهياج

فالثورة إذ أن كانت طبيعية ، أدى إليها سخط الضباط والرأي العام على وزارة نوبار ، ولكن الخديو قد استغل وقوعها وأراد أن يغتنمها فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترجع السلطة التي فقدتها في عهد تلك الوزارة ، فصارح قناصل الدول أنه لا يكون مسئولاً عن الأمن العام ما لم يعدل مركزه وتعاد إليه السلطة التي من حقوقه ، ففي صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل إنجلترا ، والمسيو جودو Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والمسيو دي بلينيير الوزيران الأوروبيين في وزارة نوبار ، والسير ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين وفي لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم في بيت فيفيان ، وتداولوا في الموقف السياسي ، فقال اللورد فيفيان إن الخديو أنهى إلى القناصل أنه لا بد من أن تتغير مركزه وتعاد إليه سلطته ، فتقرر في هذا الاجتماع أن يطلب من الخديو بيان التغيير الذي يريده ، فقصد المجتمعون إلى سراي مايدن لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودي بلينيير وبارنج في إحدى غرف الدور الأول ، وصعد اللورد فيفيان والمسيو جودو وكيلا إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الطابق الثاني حيث قابلا الخديو ، ثم عادا وأبلغا المجتمعين ما أنبأه إليهما في حديثه ، وهو أنه

لا يعد مسئولا عن الأمن إلا إذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديو حقه من السلطة في حكومة بلاده ، فستل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الأمن إذا أصر القنصلان على بقاءه في الوزارة ، فأجاب أنه لا يضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بدا من التخلي عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين أن يرفعاها إلى الخديو ، وأن يطلبوا له كفالة حياته في مصر ، فقبل الخديو هذا الرجاء ، على شرط أن لا يعود نوبار إلى الدسائس أو التدخل في الأمور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار ، على شرط أن يبقى الوزيران الأجنيبان في مناصبهما ، فقبل الخديو هذا الشرط ، ولكنه طلب إقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين انه استهدف لفضب الشعب مثل نوبار ، وأنه لا يضمن حياته إذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان اسماعيل يحقد على رياض لاشتراكه مع لجنة التحقيق الأوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرا على بقاءه

وبعد أن استقالت وزارة نوبار ذهب الأمير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) إلى القنصلية الإنجليزية العامة واعتذر للمستريفيان والسير ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ ألف جنيه من بيت روتشيلد دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس المسكرى في أمر الضباط الذين اشتركوا في الثورة ، وفي مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر ، ففضى ببراءتهم ، ولم يعاقب أحد من الثائرين

وزارة توفيق باشا

١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطالب الخديو أن يتولى بنفسه رئاسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين عارضا في هذا الطلب ، فمرض إسنادها إلى نجله الأمير محمد توفيق باشا ، فلم يعارضا في ذلك ، وطلب اسماعيل أن يكون له حق رئاسة جلسات مجلس النظار ، فعارضاه في هذا الطلب ، وكانت حجتهما أن رأسته تضعف استقلال الوزارة في العمل ، وأن مرسوم إنشاء مجلس النظار الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل رئاسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديو إلى العدول

عن إصراره ، وكانت الدولتان الإنجليزية والفرنسية تبغيان دخول نوبار عضواً في الوزارة الجديدة لأطمئنانهما إليه وثقته بولائه لهما ، ولكن اسماعيل عارض في ذلك وصارح القنصلين بأن دخول نوبار الوزارة فيه إذلال لذاته ، كما أنه يفضي إلى إثارة خواطر الأمة على الوزارة ، فمدلت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكنهما اشترطا أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) أى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار إذا لم يوافقا عليه ، ولم تمدل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد أن قبل الخديو هذا الشرط

وانتهت المفاوضة بين اسماعيل والدولتين بإعلان الخديو يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التي تم الاتفاق عليها وهي :

(أولا) يجدد الخديو عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التي تم الاتفاق عليها (أى حق الفيتو للوزيرين الأوروبيين)

(ثانياً) لا يحضر الخديو البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين أو منفردين ليطلعهم على آرائه في المسائل التي يطالب منه إقرارها ، أو المسائل التي يرى لزوم عرضها على مجلس النظار

(ثالثاً) تسند رئاسة مجلس النظار إلى الأمير محمد توفيق باشا

(رابعاً) للوزيرين الأوروبيين في مجلس النظار الحق في وقف كل عمل لا يوافقان عليه ، ويشترط في هذه الحالة أن يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

(خامساً) يشكر الخديو الحكومتين على إحلالهما ملاحظاته محل الاعتبار (١١) وعدم إصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة

(سادساً) يقدر الخديو المسئولية التي يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد لحكومتي فرنسا وإنجلترا أنه سيبذل كل جهوده لتنفيذها ، وأنه سيمد الوزارة في كل الظروف بتام معاونته الصادقة للمحافظة على الأمن العام وإنفاذ النظام الجديد^(١)

وبعد هذا الإعلان صدر أمر الخديو في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٦) بإسناد رئاسة الوزارة إلى الأمير محمد توفيق باشا ، وأرسل إليه كتاباً يتضمن

(١) الكتاب الأصفر الفرنسي (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩

خلاصة القواعد التي اتفق عليها مع الدولتين ، وإليك نصه ^(١) نثبتة هنا لأنه يمد مكملا ومعدلا
للأمر الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيت من المهم أن
استجلب دقتكم فيها يجب من اتحاد الرأي بين أعضاء ذلك المجلس وأن أحيطكم علما بما في
افكارى مما يتعلق بإدارة المصالح طبقا لما هو مدون في الذكريتو المؤرخ ٢٨ أغسطس الماضى
الذى هو أساس لهيئة الحكومة ، فاني عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفقري
قط الانفراد عن وكلائي بل غاية قصدى أن أكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبغي أنه قبل أن يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الأحكام
التي تقدم من أحد النظار أن تعرض على مع أسانيدھا من طرف الناظر الذى ھى من
خصائصه حتى يمكننى أن أحيط المجلس علما بجميع ما يتراءى لى من التدابير اللازم اتخاذھا ،
وعلى كلا الأمرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتي بذلك لينظر بالاتحاد مې فى المسائل التي
عرضت على ، انما لأجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المداكرة

« وحيث أن النظار الوطنيين حازون الأغلبية فى المجلس فلأجل التعادل هناك يكون
للنظار الأوروبيين تأثير فى رأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الأغلبية
« هذا وى أملى أن ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة
للقطر المصرى ، وليكن مجلس النظار مطمئنا فى سائر الأحوال على مساعدتى له وحسن
مساعى ، كما أنى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع الموموم

« عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ اسماعيل

وقضى الأمير محمد توفيق باشا وقتا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين
الاوروبيين إلى أن تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها هم :

الأمير محمد توفيق باشا للرأسة . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن
للمالية . المسيو دى بلينيير للاشغال العمومية . على باشا مبارك للمعارف والأوقاف . ذوالفقار
باشا للخارجية . افلاطون باشا للحرية

وغنى عن البيان أن تأليف وزارة توفيق باشا على أساس الشروط التي قبلها الخديو
يعد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لأن تخويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) معناه

(١) من « الوقائع المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

إلغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الأجنيين صاحبي الأمر والنهي في إدارة شؤون الحكومة ، فلا غرو أن قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا ، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الأعمال ، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزارة

وفي خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسته ٢٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٢ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) ، وتقدم « لإنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والأتاوات الفادحة التي ينوء بها الأهالي ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر ، وأرسل المجلس ملاحظاته في هذا الصدد إلى الداخلية . فلم ترد منها اجابة ، وكرروا طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الأهالي من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس على الموافقة على هذا الإنهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوروبيان في بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة موقف المعارضة ما يخلق العقبات في طريقها ، وكانا يبغيان أن تكون لها الكلمة العليا في إدارة شؤون الحكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعترضا التخلص من هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزمهما لما عرف عنه من الميل الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهي ثلاث سنوات قد انتهت ، واستصدرت من الخديو المرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانقضائه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه إلى المجلس لإبلاغ الأعضاء المرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الأعضاء بما يبتته الوزارة ، فاعترموا عدم الإذعان لأرادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرفا يعد من المواقف الرائعة في حياة مصر الدستورية

جلسة تاريخية

وإنا ذا كرون هنا تفصيل ما جرى في الجلسة التاريخية التي تلى فيها أمر الانقضاء كما ورد في مضبطة المجلس

اجتمع الأعضاء بمجلسة الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانفضاض وهذا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لأئحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات للمأمورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وأنه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ، أصدرنا أمراً هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انفض ، وسعادة ناظر الداخلية موكل بإجراء هذا التدبير »

وقال رياض باشا مخاطباً الأعضاء :

— أبدى لكم كامل الشكر والثناء على ما أبدىتموه من الهم والمساعى الخيرة التي من اللزوم أن نكون جميعاً فيها كرجل واحد ، إنما حصلت بعض معذريات أوجبت التأخير ، ولكن لا بد من الحصول على إتمامها ، والمسائل التي أوضحتم عنها صار تلقيها بفاية الاعتبار ، وإن شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية ، وفي الاجتماع الجديد لا بد من النظر فيما فيه المصلحة

وعندئذ نهض النائب الجريء محمد افندي راضي (بك) وقال :

— مما طُلب المجلس لأجله النظر في مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت رد ، والملاحظات التي تحررت عن الأرقام التي تراءت للمجلس أرسلت للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعى مضى تلك المدة وعدم ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا أجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والأمر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ، وحاصل الأمر أنه لا بد من عودة المجلس بعد المدة التي قررها لأجل رؤية تلك المسائل والملاحظات

عبد السلام بك المويلحي — ان المجلس طالب عدم قطع أمر في أي شيء كان إلا باشتراكه ، وان بعض الأعضاء يقول انه إذا كان لا يحصل ذلك ربما يحصل من الأهالي أمور لا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسؤولية

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لأئحة المجلس والجاري لحد تاريخه ولا يمكنني أن أجاب عن ذلك منفرداً ، وإنما ينظر فيه في مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شيء من الأهالي مما يكدر الراحة

عبد السلام بك المويلحي — المجلس لأئحته تقضى أن ينظر في المنافع الداخلية ،

والتصورات التي تراها الحكومة أنها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض
للحضرة الخديوية

رياض باشا — الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن إلا بأمر ثاني

محمد افندي راضي — اللائحة تعطى للمجلس حقوقه

رياض باشا — ننظر في اللائحة والإجراءات السابقة ، وإذا كان مجلس النظار أوسعادة
ولى النعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجري ما يلزم عنه ، وأما مجيئى فإنه لأجل أداء الشكر
والتوجه لطرف الاعتبار كما هو جارى حسب المعتاد عند انقضاء المجلس

محمد افندي راضي — شكر سعادتك مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس إلا إذا
نظر في المسائل التي حرد عنها ، وفي الميزانية

بديني افندي الشريعى — الأمر الصادر يقضى بلفو المجلس فالقصد لإثبات مجلس
الشورى ، ولا نحصل إجراءات ولا قوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب
رياض باشا — الأمر يقضى بانقضاء المجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة عند الانتخاب
الجديد لا بد أنه سيحصل من نفس أهالى الوطن لا من خلافهم

باخوم افندي لطف الله — توجهنا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة
للأهالى بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكى الذى حصل من
الأهالى ، وقيل لهم بأن نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والأولى أن ننظر المسائل التي
قررتها وميزانية المالية بمعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشنس وبمدته هو مدة المجلس لا مانع
من تجديد الانتخاب

رياض باشا — الصعوبات الحاصلة لا تنتهى فى ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات
لا يمكن إبدائها والحالة هذه ، والمسائل التي قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس
بواقع لائحته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التي يلزم الانتخاب بعدها

محمد افندي راضي — المجلس لم يزل باقيا له مدة ، وقد سمع المجلس أن سعادتك أحضرت
أصحاب الجرائيل (الصحف) وأكدم عليهم بعدم درج شيء فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس
الشورى والأجانب ، وهذا فيه نوع تضيق

عبد السلام بك المويلحى — من ضمن ما قلتموه سعادتك أن أهالى مصر همج ، وأنه
لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال فى الجرائيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه
الحالة التي لا تليق

رياض باشا — الذى صار التنبيه على كُتّاب الجرائيل عنه هو ما يتعلق بالأمور التى لا تعلق لها بالقطر . مثل أن الجور بالحق يكتب عبارة من الوارد بجرائيل الأوروبيين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يחדش من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الأفكار

محمد افندى راضى — لا نتوجه لطرف الاعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأجيب طلباته ، وما نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للمعية السنية وصورة لمجلس النظار

عريضة النواب إلى الخديو

وفى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة إلى الخديو وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين بالقاهرة ، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتنانها حقوق المجلس ، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقمئذ وكانت تنوى إصداره والذى تملن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة إفلاس وتلنى فيه قانون المقابلة ، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه ، وطلبوا من الخديو أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتنان حقوق المجلس

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الأوروبيين هما صاحب الكلمة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جمعا ، واشتد التدخل الأجنبي ، وفقدت الوزارة الصبغة القومية ، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه ، فإن مبادرتها إلى فض المجلس ، ولما يمض عليها خمسة أيام ، وإصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لإجراء انتخابات جديدة ، كل ذلك يدل على أنها تنبئ حكم البلاد بمطلق إرادتها ، أى بإرادة المستعمرين ، ولم يكن غائبا عن الأذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور إلى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة ، فإن هذا الموقف يتم على ما يحمله من الزاوية بالهيئة النيابية

أما دى بلنير فهو وإن كان أقل غطرسة من زميله لسكره كان ينفذ اللوائح التي وضعها قبل أن يتعرف رأى المجلس فيها ، ثم ان تحويل الوزيرين الأوروبيين حق (الفيتو) جاء ضغفاً على إرادة ، لأنه بمثابة إلغاء لسلطة مجلس النظار وتحويل الوزيرين الأجانبين سلطة دكتاتورية وجاء الأمر بفض المجلس مما لا يدع مجالاً للشك في نيات السوء التي يضمها الوزيران الأجانبان الانجليزي والفرنسي ، وتجاريهما فيها الوزارة ، وزاد الحالة سوءاً أن السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر في حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الأجنبية وبقاء الوزارة الأوروبية تتولى الحكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم أن ثارت الخواطر واضطربت الأفكار ، وقويت في النفوس فكرة الكرامة القومية ، واتجه شعور الناس إلى التخلص من التدخل الأجنبي وإسقاط الوزارة « الأوروبية » التي امتهنت كرامة الأمة وانتهكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الأفكار من النواب والأعيان والعلماء والتجار ، يكثررون الاجتماع ويتشاورون في إنقاذ البلاد من الهاوية التي تردت فيها

واجتمع الأحرار في دار السيد على البكري نقيب الأشراف^(١) ، ثم في منزل اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول نشأته^(٢) ، وعقدوا بداره « جمعية وطنية »^(٣) تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأي فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية يمارضون به مشروع ريفرس

(١) ترجم له العلامة على باشا مبارك في المخطوط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنة ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) ورث في حجر أبيه السيد محمد البكري ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ عصره كالشيخ الباجوري والسيد الدمهوري والشيخ ابراهيم السقاء ، قال ، وكان ذا فكرة وقادة وقرينة نقادة ، جليل المقدر ، منتصراً صيته في جميع الأنظار ، حسن السمعة كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يبذل المعروف والجاء ، ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وينطق ويحكم بالحق ، ويؤثر مجالسة ذوى الفضل على من سواهم ، مع نفس زكية وأعراق سنية ، وشيم شريفة علوية وهم باذخة هاشمية ، تقلد الخلافة البكرية بما يتبعها وتقابة الأشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٢) هو الذى تولى رئاسة الوزارة في يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) كذلك أسستها الصحف وقتئذ ، راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ أبريل سنة ١٨٧٩) ، وسميت أيضاً (الحزب الوطنى) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

ويلسن^(١) ، ويجعل البلاد قادرة بضمانتهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة وإقصاء الوزيرين الأوروبيين عنها ، وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت في الأفق السياسي شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسي اتجهت إليه الأفكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الأوروبي ، ومن الحكم الاستبدادي ، وتقرير نظام دستوري يحقق مآنيها ، وبدا على شريف باشا أنه قادر على أن يقوم بالدور الذي قام به مدحت باشا في تركيا ، وهو إعلان القانون الأساسي المقرر للدستور في السلطنة العثمانية

وكان موقف الإباء الذي وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيرا للحقانية والخارجية ، ورفضه المثول أمامها ، وإثاره الاستقالة احتفاظا بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين في مساعيهم القومية

وكان معروفا عنه أنه يكره التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه لا يقر استبداد الخديو ، وقد روى عنه أنه قال في هذا الصدد : « إذا كان مقدرا لاستبداد الخديو أن يبقى فإني لا أشترك في الحملة ضد الوزارة الأوروبية »

فبدأ شريف باشا كان إذن محاربة التدخل الأوروبي ، وفي الوقت نفسه إيجاد نظام دستوري يحول دون استبداد الخديو

اللائحة الوطنية

في اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩) اجتمع الأحرار من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راغب باشا ، وكان في مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد علي البكري والشيخ الخلفاوي والشيخ العدوي ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة الوطنية » وهي تتضمن :

(١) جاء في مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة في الكتاب الأصفر ص ٣٠٢ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعته لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راغب باشا

(أولاً) مشروع تسوية مالية عارضوه به مشروع ريفرس ولسن ، ويقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة ، بعكس مشروع الوزارة الذي كان يعد البلاد في حالة إفلاس

(ثانياً) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية في أوروبا وتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه

وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم إليها مشروع التسوية المالية ، واتفقوا على تقديمها إلى الخديو

وهالك نص العريضة التي قدم بها مشروع الميزانية في اللائحة الوطنية :

« سار اطلاعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لا يوافق لوطننا ، فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته ، فمن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوباً أن تقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلا وخارجا . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ماصار إعماله وتحريره إلا بعد حصول علم اليقين لدينا بأن إيرادات بر مصر هي كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلأجل ذلك نحن عن أنفسنا ونيابة عن أبناء وطننا صممنا جزماً على بذل كل مجهودنا في تأدية ديون الحكومة وبذل كافة ما في وسعنا وطاقتنا في إجراء ذلك . وبذا صار ختم هذا إعلاننا بتصديق ذلك . وبأننا متعهدون اتحاداً تاماً قولاً وفعلًا في الإجراء »

تحريراً بمصر في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ أبريل سنة ١٨٧٩)

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية ، وإننا ذاكرون هنا هذه الخاتمة ، لأنها أول طلب إجماعي تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ووضع نظام دستوري على أحدث المبادئ المصرية ، وهالك بيانها :

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ما هو مقتضى إجراؤه في تسوية إيرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به ، بحيث ان الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق في كافة الأمور المالية والداخلية كما

هو جار في بلاد أوروبا . وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لأئحته الموجودة . إنما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المائلة له في أوروبا . وبمعرفة مجلس النظار بصير تنقيح لأئحة النواب الأساسية والنظامية ، وعند التثام مجلس النواب تعرض عليه . ومن بعد مذاكرته فيها وإقراره عليها تعرض للأعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التي تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مقوضا تفويضا تاما في جميع إجراءاته ومسئولا أمام مجلس النواب في جميع إجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين مفتشين أوروبائين (الرقبيين) لإيرادات ومصروفات المالية »

وقد وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب ، وستين من العلماء والهيئات الدينية ، وفي مقدمتهم شيخ الاسلام ، وبطريق الأقباط وحاخام الاسرائيليين و٤٢ من الأعيان والتجار ، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين ، و٩٣ من الضباط

نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنية تضمنت الإصلاح الدستوري الذي أجمع عليه الأحرار في ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فإنها طالبت بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب ، وفي الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهي لم تفقض التعهدات التي التزمت بها الحكومة المصرية للدولة

ثم إن المشروع المالي الذي وضعت اللائحة لا غبار عليه في شيء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لأئحة ريفرس ويلسن في نقط جوهرية إلا في أنه أبقى ضريبة المقابلة على حين أن مشروع ريفرس ويلسن ألغها وفرض ضرائب جديدة على الأطيان المشورية لم يقرها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نية الدائنين والحكومات الأوروبية لما اعترضوا على إنفاذها لأنها تكفل حقوق البلاد وفي الوقت نفسه تقرر حقوق الدائنين

قبول الخديو اللامحة الوطنية

قدم وفد من الأحرار اللامحة الوطنية إلى الخديو ، فاستجاب إلى مطالبهم ، وأقر اللامحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتبت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل إلى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من الدوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديو تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الأحرار ، وتمهيدا لذلك استقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة ، وبني الاستقالة على أن الوزيرين الأجنيين أمهلاء ولم يستشيره في شؤون الوزارة

واستدعى الخديو وكلاء الدول فحضروا يوم الاثنين ٧ ابريل بسراى عابدين ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك المويلحي ، ومحمد بك راضي ، والحاج سيد اللوزي ، وأبلغ الخديو القناصل في هذا الاجتماع نبأ اللامحة الوطنية التي رفعت إليه ، وقال إنه تلقاء الرغبة العامة التي بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللامحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهي أن البلاد ليست في حالة إفلاس ؛ وأنها تستطيع القيام بتمهدياتها المالية ، وأنهى إليهم ما تضمنته اللامحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخب على نظام جديد ، وأضاف إلى ذلك أن الأمير محمد توفيق رغبة منه في عدم مصادمة عواطف الأمة قد استقال من رئاسة الوزارة ، وأنه عهد بتأليف الوزارة الجديدة إلى شريف باشا

احتجاج الوزيرين الأوروبيين

واحتج الوزيران الأوروبيان على اللامحة الوطنية وعلى قبول الخديو اياها ، قائلين في احتجاجهما إن هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار وينافي ما وعد به الخديو من معاونته الوزارة حين تأليفها ، وبعثا إليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ ابريل سنة ١٧٨٩ وفي نفس اليوم الذي تلقى فيه الخديو هذا الاحتجاج أرسل إلى شريف باشا يدعوه إلى تأليف الوزارة

البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية

وإليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللامحة إلى الخديو :

« لما لم يتيسر لهيئة مجلس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة بإصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج إليها الوطن وإجرائها على المحور الموافق لمزم الأهالي ، قد صمم عموم أهالي الوطن العزيز تصميما جازما على تبديل هذه الهيئة بغيرها ، وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح إلى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قدماء المأمورين الكرام ، الذين حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم في أمور الحكومة واعترف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والذوات الفخام ، والمأمورين الكرام ، ووجوه البلاد ، وأعيان المملكة ، ومعتبرى الأهالي ، وبعد أن وقعت فيما بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغي ملاحظته في خصوص هذه الوظيفة المهمة وإصلاح أحوال المالية ، والأمور الداخلية ، عرضوا لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية اللائحة الوطنية التي حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتعلقت الإرادة السنية بوجوب إجراء المواد المدرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الإرادة العلية الصادرة من تلك الحضرة إلى حضرة دولتو أفندم شريف باشا بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ »^(١)

ويلي ذلك الكتاب الآتى بيانه :

كتاب الخديو إلى شريف باشا

وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديو إلى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر لللائحة الوطنية . مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب نثبته هنا بعبارته العربية فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى^(٢) :

« إني بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكننى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الله والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحر كها ، وكانت قبل ذلك

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٨٧٩

(٢) ديباجة الكتاب فى الأصل الفرنسى « إلى صاحب الدولة شريف باشا . يا صاحب الدولة »

والأصل الفرنسى لهذه الوثيقة الهامة منشور فى الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ من ١٩٤

والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوقائع المصرية (١٣ أبريل سنة ١٨٧٩)

في غاية الهدوء والسكون ، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونهتهم على تلك الملاحظات ، فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا إليها ، وزيادة عن ذلك فإن النتيجة التي حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر في حالة المدم^(١) وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة^(٢) ، كانت سببا في تغير قلوب الأمة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لي ذلك المحضر الذي تقدم لي في هذا الخصوص ، فإجابة لما عرض على بذلك ، وبالنظر لثبوتة هندي ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بنسأ على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وأن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء أهليين ، مصريين ، يتبعون في سيرهم الطرق المنصوص عليها في الإرادة المذكورة ، « وأن يتحفظوا على مأمورياتهم كل التحفظ ، إذ أنهم مكفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذي سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها^(٣) ، ولتجهد النظارة قبل كل شيء في أن تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل في أوروبا ، مع مراعاة عوائد الأهالي وأخلاقهم وما يلزم لهم ، وتلتفت أيضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذي رتبته عمد القطر وأعيانه^(٤) ، وحصل التصديق عليه منى ، ولا تتأخر عن إجراء اللازم في إيجاد مصلحة لتفتيش الإيرادات والمصروفات^(٥) ، لأنها هي التأمين اللازم للقطر والمذقم المرهونة عليه ، ومنصوص عنها في الإرادة الصادرة في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلنى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك في أن تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالأمانة والاحترام لدى الجميع لقم بكم المقاصد المؤدية إلى التمدن والعمارة التي أريد أن يقترن بها اسمي^(٦) »

٧ أبريل سنة ١٨٧٩

« اسماعيل »

(١) في الأصل الفرنسى « في حالة إفلاس »

(٢) في الأصل الفرنسى « المكتسبة »

(٣) ترجمة الأصل الفرنسى لهذه الفقرة « التي يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بجمل الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الأمة الذى ستنظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الأحوال الداخلية ويحقق الأمان القومية »

(٤) في الأصل الفرنسى « أعيان القطر وكبراؤه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثنائية

(٦) ختام الوثيقة في الأصل الفرنسى « ولتكن دولكم على يقين من عظيم تقديري

وصادق محبتي »

مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر ، لأن الخديو اسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بأن من واجباته اتباع رأى الأمة ، وأنه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لمخالفتها لإرادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الأمة ممثلة في نوابها تأييداً تاماً ، وأنه موافق على اللامحة الوطنية التي تقدمت إليه ، وعلى هذا الأساس عهد إلى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه إقصاء الوزراء الأوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالإعجاب اشادة الخديو بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة وختمه بالتنويه بميزة شريف باشا وهي « إخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل في أن يقترن اسمه بمحاضرة مصر وعمرانها ، وتلك لعمري عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديو في كتابه مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستوري الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذي يعد قوام الدساتير قد تقرر إذن في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديو اسماعيل إلى الأحرار وعهد بها إلى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فإذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية في عهد اسماعيل ، قلنا إن مجلس شورى النواب أنشئ في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الأوروبية وقفت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديو اسماعيل ، وسعت جهدها في خلمه حتى تم لها ما أرادت ، وتمطلت الحياة النيابية في أوائل عهد الخديو توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس النواب بقي حجر الزاوية في حياة الأمة الدستورية ، فتقرر ثانياً في دستور سنة ١٨٨٢ على عهد الخديو توفيق باشا ، إلى أن رزئت الأمة بالاحتلال البريطاني ، فألغته السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامي الذي ألغى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، فاختفى مبدأ المسؤولية الوزارية لوقت طويل من النظام الدستوري المصري ، إلى أن عاد إلى الظهور في دستور سنة ١٩٢٣

وظاهر أيضاً من وثيقة ٧ أبريل سنة ١٨٧٩ أن الخديو اسماعيل لم ينقض تعهده للدول ،

فإنه أشار في ختام الوثيقة إلى إيجاد مصلحة تفتيش الإيراد والمنصرف ، والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذي تقرر في مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو سلكت الدول مسلك الاعتدال حيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبي ، مادام نظام الرقابة الثنائية باقياً ، ولكن سترى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية وكيف نقضت اتفاقها السابق مع الخديو

تقرير لجنة التحقيق النهائي

وفي خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الأوروبية تقريرها الثاني ووقعته في ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ ، وأعلنت فيه أن مصر في حالة أعباس أو إفلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم يقدم إلى الوزارة لاستقالتها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق أنفسهم

تأليف الوزارة الوطنية

برئاسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الأساس الذي بسطه الخديو اسماعيل في كتابه إليه ، فألفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تديير مشروع اللامحة الوطنية أو مشايعة الأحرار في مطالبهم ، وهم : اسماعيل راغب باشا للمالية . وهو الذي كانت تعقد اجتماعات الأحرار في داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحربية والبحرية) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية وزكى باشا للأشغال العمومية . وذو الفقار باشا للحقانية . ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والأوقاف . وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الأقاليم البحرية والقبلية . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرئاسة بوزارتي الداخلية والخارجية ورفع إلى الخديو جوابه بتأليف الوزارة ، وهذا نصه :

« مولاي . إنني طبقاً للمأمورية التي تنازلتم بتقليدي إياها أتشرف بأن أعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتي (الأسماء) ، فأؤمل أن هؤلاء الأعضاء المكتسبين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم في مطلق أبحاثها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق

زعماء الحركة الوطنية في عمان



محمد بن راضي



اسماعيل راعث باشا



السيد على البكري



حاتم بن سليم باشا



محمد بن ريف باشا



محمد بن ابراهيم المويجي باشا



سعيد بن ناصر باشا



الشيخ الخفائي
الشيخ العدوي



محمد بن العتيق

فتنازلوا مولاي واقبلوا علامات احترامى الفائق ، فانى خادم سموكم الامين
« ٨ أبريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر الرسوم الخديو بتأليف الوزارة على النحو الذى عرضه شريف باشا

الحفلات الوطنية

وابتهج الناس لقبول الخديو اللائحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع
يوم الثلاثاء (٨ أبريل) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان
والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر إلى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديو ، فاستقبل
أولا العلماء ومعهم بطريرك الأقباط ، وتلقاهم بالرعاية والإكرام ، وحثهم على التضافر والتعاون ،
ثم ألقى السيد البكرى خطبة قال فيها : « إنا بلسان الوطن والأمة نرفع إلى مقام الجنب
الخديو الأسمى أجزل الشكر والثناء على عنايته بإنهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء
إدارته ، حيث تفضل بقبول وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة المبنية على أساس العدل الذى
يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد ، داعين لجلالته بالعمز والتأييد ، متخذين هذا
اليوم الذى يجعل ذكر الحضرة الخديوية غمرة فى جبهة التاريخ ، عيداً للوطن والحرية ،
وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى أيضاً كلمة شكر وجيزة ، وبعد ذلك قام الخديو وقال : « إن شاء
الله نقال بدعواتكم الصالحة غاية المرام ، وتوطد الراحة والنظام » ، ثم استقبل التجار وحضهم
على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الأجوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والأفراح إبتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى فى داره
مأدبة كبرى يوم الأربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (٩ أبريل سنة ١٨٧٩) حضرها
الكبراء والمطاء وفيهم بطريرك الأقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ،
واشترك فيها الخديو اسماعيل ، إذ حضرها ليلا ، وجلس بالدار خمسا وعشرين دقيقة ، يؤانس
العلماء ، والكبراء ، ويتبسط فى الحديث معهم ، فكان لحضوره تأثير كبير فى النفوس
وأقام ابراهيم بك المويلحى ومحمود بك المطار شاه بنذر التجار والسيد محمد السيوفى
وغيرهم زينات أمام منازلهم

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من أول أعمال وزارة شريف باشا اقرارها مجلس شورى النواب على استمرار
انقداه ، احتراما لقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ،



حسن راسم باشا

رئيس مجلس شورى النواب حين قدم شريف باشا إلى المجلس دستور سنة ١٨٧٩

فكان عملها هذا تأييداً للمجلس في موقفه التاريخي

ففي جلسة ١٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٦ (١٠ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برئاسة مصطفى بك وهي بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذي تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه :

« ولو أنه كان تقرر بمجلس النظار السابق انقضاء عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم في ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ ، لكن حيث مقتضيات الأحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه في بعض مواد مهمة ، قد تقرر بمجلس النظار الذي تشكل الآن استمراره ، واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهم حضرات أعضائه بعدم الانصراف »

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٦ (١٧ مايو سنة ١٨٧٩) برئاسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية الذي عهد إليه بالرئاسة مؤقتاً بدلاً من احمد رشيد باشا لمرضه ، وأبلغ الأعضاء أن رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر في هذا اليوم لتقديم اللائحة الأساسية الجديدة للمجلس

وقد حضر شريف باشا فعلاً وأنهى إلى الأعضاء أنه معين من طرف الحكومة السنية ليقدم للمجلس لائحته الأساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدين اللتين وضعتا بناء

على اللامحة الوطنية ، قال : « وقد أحضرت منى اللامحة الأساسية ، وأما لامحة الانتخاب فهي تحت التبييض والنظر في مجلس النظار ، وبعده يجرى تقديمها للمجلس « بعدكم يوم » ، ولا يلزمنى أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح ، لأن المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التى تعمل وما يلزم تنقيحه فى الوجود من الأول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والإقرار عليه منه ، وصدر الأمر بذلك ، نعم وإن كان تأخر تقديم اللامحتين اللتين ذكرنا عنهما بهذا ، إلا أن هذا كان لداعى المشغولية التى كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون ، والله الحمد قد تيسر ذلك ، والمأمول أنه بمنابة الله وباتحاد الأفكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعناية للأهالى ، كما أنه جارى النظر بالمالية فى مسألة تسديد الديون السائرة ، وببهاؤها لا بد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح إنما هو رؤية ما يلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للأهالى والبلاد ، فالرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وإن تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح أن مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة فى التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء أنه لا يوضع قانون ولا يعدل شيء من القوانين الموجودة إلا بإقرار مجلس النواب ، ولا يستثنى من ذلك القوانين الأساسية التى تقرر النظام الدستورى ، فإنها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس خول سلطة « جمعية تأسيسية »

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخى قال عبد السلام بك المويلحى : « نكرر الشكر للحضرة الخديوية على إجابة طلبات الأمة ، وأيضا نشنى على غيرة مجلس النظار حيث اهتم بتنفيذ اللامحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل أفكاره فى النظر والتدقيق فى هذه اللامحة التى تعتبر الأساس الأعظم لمزيد عمارة البلاد وإصلاح الأهالى » ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للمذاكرة فيها وإبداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس

فقال محمود بك المطار بأن تكون اللجنة من عشرة ، وأيد الشيخ إبراهيم الجيار تأليفها من خمسة عشر « لأهمية هذه المسألة »

وطالب السيد عبد الرزاق الشوربجى أن تتلى اللامحة أولا بالمجلس ونحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر رأى على ذلك ، وتليت اللامحة فى الجلسة ، وأرجى تأليف اللجنة لليوم

التالى (٢٧ جمادى الأولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضواً للنظر فى لائحة مجلس النواب الأساسية ، فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقاً للمصطلحات الحديثة ، وأعضاؤها هم :

عبد السلام بك المويلحى . عثمان الهرميل . السيد السرمى . محمود سالم . بدىنى الشرىعى . عبد الغنى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشورىجى . ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمد رجب كساب . خضر ابراهيم . عبد الرحمن وافى . تمام خبارير . سليم سعيد ، وانتخب المويلحى بك رئيساً للجنة

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسة ١٢ جمادى الآخرة (٢ يونيه سنة ١٨٧٩) فقلبت وأحيلت على اللجنة الدستورية

دستور سنة ١٨٧٩

هو أول دستور وضع فى مصر « على أحدث المبادئ المصرية » ، وهو وإن لم يصدر به المرسوم الخديوى ولكنه جدير بأن يسمى دستوراً ، لأن الحكومة ارتضته دستوراً للبلاد ، وإنما قدمته إلى مجلس شورى النواب لينال إقراره ، وكان هذا مبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس إذ خولته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٧٨) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة ، وقوامها حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه ، ومن أهم مبادئه تخويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين

عنهم فى مجلس النواب ، أسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على

مسنداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لأنها تثبت وتؤكد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية ، وتأييد لاعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الدولة المصرية ، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التى يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهاناً جديداً على أن مصر لا تنظر إلى السودان كما تنظر الدول إلى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض الوطن ، وتعد أهله جزءاً من الأمة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير فى تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ إلى شريف باشا ، وقد تقرر أيضاً فى دستور سنة ١٨٨٢ ، ومما يسترعى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجاً على سلب السودان عن مصر ، وهذا يدل على احتفاظه بعبدته ،

واستتمسا كه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التي لا انفصام لها
والآن نثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى
النواب ، لما لهذه الوثيقة من الأهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية (١)

(المادة ١) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة
الانتخاب التي تتوضح بالألحمة خصوصية

(المادة ٢) لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من
العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزاً لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم
تتوفر فيه الصفات المقررة بالألحمة الانتخاب

(المادة ٣) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند
تجديد الانتخاب

(المادة ٤) انتخاب النواب يكون في كل ثلاث سنين مرة ، ويبتدأ فيه بأربعة
شهور بالأقل قبل أول شهر كيهك (ديسمبر) الذي هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه

(المادة ٥) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنوياً في أول برمات (مارس) ويحصل
انقضائه بأمر عال

(المادة ٦) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الأحوال أن تأمر بفتح المجلس
قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

(المادة ٧) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس
النظار بالنيابة عنها وبحضور جميع النظار والنواب ، وتلقى فيه مقالة خديوية يتبين بها حالة
القطر المصري الداخلية في السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التي يتراءى لزوم اتخاذها
في السنة الحالية

(المادة ٨) كل نائب يعتبر وكيلًا عن عموم الأمة المصرية وليس فقط عن الجهة
التي انتخبته

(المادة ٩) للنواب الحرية التامة في إبداء آرائهم وقراراتهم ، ولا يجوز أن يكون أحد
منهم مرتبطاً في رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعيد يوجه إليه

(المادة ١٠) المسائل التي تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة في « الوقائع المصرية » ولا في محفوظات مجلس شورى النواب ،
ولذلك رجعنا إلى النسخة المنشورة في « الأهرام » عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

وإذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار وإنما يكون ذلك مقرونا ببيان الأوجه والأسباب

(المادة ١١) إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحاضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب أعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انقضاؤه إلى يوم اجتماعه ، وإذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للأمة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣)

(المادة ١٢) في حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة إلى انتخاب بدله ، ومدة الذي يصير انتخابه لا تستمر إلا لغاية حصول الانتخاب العمومي أى أن مدة البديل لا تتجاوز المدة التي كانت باقية للنائب الأصلي

(المادة ١٣) رئيس المجلس ووكيلاه وكتبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده ويستمررون إلى أول الاجتماع الثاني

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومداولاتهم في الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فإنه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب ، وأقر عليه المجلس

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التي يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فعلا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية ووضع في السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، وبصير الإفراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه في أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) للمجلس الحق أيضا في طلب الإفراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن في غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يميناً بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للحاضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وأن يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدي الوظيفة التي أحييت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف

سفريته وإقامته ويصرف له ما يخص ذلك في كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث إذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فتصرف له العشرة آلاف قرش تماماً ، إما إذا كان في بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شيء إلا إذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البدل في تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة ما يخصه مدة إقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهاباً وإياباً (المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفي الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ما عدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلائهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز الدخول في أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة إلا إذا كان موجوداً بالمجلس ثلثاً أعضائه ، ولا يحسب ضمن الأعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا إذا قرره أغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحاً لرأى الفريق الذى يكون منضماً معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره في إبداء رأيه ، بل يجب عليه إبداءه بنفسه

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضاً بواسطة أحد النواب ، وبعد أن يحال النظر فيه على كومسيون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكومسيون بقبول ذلك العرض أو بدمه وبما هيبة درجة اعتباره (المادة ٢٤) كل طلب مختص بحقوق شخصية يتقدم المجلس بصير رفضه متى تحقق من التحريات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى الأمور المتعلق به ذلك الطلب أو إلى الجهة التابع لها الأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتي إليه بالإصالة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم في أمر ما ، ولا أن يسمع قولاً من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارية العمل بها في الحكومة لينظر فيها وينقحها وبصدر

قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل .

(المادة ٢٧) إن وضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ، ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ما لم يقل بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ، ويجوز للنواب مراعاة المصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الأحوال وظروف الأوقات أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الأساسية

(المادة ٢٨) إذا رفض مجلس النواب قانوناً من القوانين أو بنداً من البنود مما يرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه إلى مجلس النواب ثانياً في أثناء مدة انعقاده تلك السنة (المادة ٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة ٣٠) اللغة الرسمية التي يلزم استعمالها في المجلس هي اللغة العربية (المادة ٣١) يكون أخذ وإبداء الآراء بالصورة الآتية ، وهي إما بالنداء بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً في الصندوق

(المادة ٣٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون إلا بالقرار من المجلس بناء على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً في صندوق لا يكون إلا فيما يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة ٣٣) لائحة إدارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفة (المادة ٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً ، بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التي تتوضح بلائحة الانتخاب

(المادة ٣٥) مركز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التي هي عاصمة القطر (المادة ٣٦) النظار مسئولون أمام مجلس النواب عن كافة الأحوال والأعمال المختصة بإداراتهم ، وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٣٧) لا يجرى العمل بأمر صادر من الحكومة ما لم يكن مُمضًى من الناظر المختص به ومطابقاً لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦ و ٢٧)

(المادة ٣٨) لا تجتمع وظيفة النظارة والنيابة في شخص واحد (راجع المادة ٢٠)

(المادة ٣٩) يجوز لكل ناظر أن يحضر في جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفي دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

(المادة ٤٠) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا في المجلس بشأن كافة الأمور التي يطلبون التكلم فيها

(المادة ٤١) إذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة إلى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأتى لها أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منمقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر بإجراء ما يلزم لإجراؤه تحت مسؤوليته وبالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجري العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المعتبرة هذا ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه إليه

(المادة ٤٢) إذا تراءى للنواب التكلم في بعض مواد خلاف ما يتقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها ويرسل إخطار بذلك لمجلس النظار . وبعد ثمانية أيام من تاريخ إرسال ذلك الإخطار إن لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها ويقر النواب على قبول تلك الأوجه فلهم أن يتموا مداولتهم ويصدروا قرارهم فيها

(المادة ٤٣) النظار ملزمون بالمجابهة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن ينتدبوا أحد كبار موظفي دوائرهم للمجابهة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

(المادة ٤٤) يجوز للنظار أن يؤخروا مجابته عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة اجتماع المجلس بعشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب في أول الاجتماع الثاني للنواب . ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم

(المادة ٤٥) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يمينوا كمية الواردات (الإيرادات) وكيفيتها وضرب الضرائب والجباي وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أي نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالي بشيء منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شيء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

(المادة ٤٦) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردات (الإيرادات) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام

لا يعمل بها إلا في تلك السنة ، ويلزم في السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لإجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة ، واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصورا من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للنظار المختصة به الإدارة وهذا فقط فى المواد العمومية

هذا ، وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب ، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بهما ، ذلك أن الدول الأوروبية ائتمرت بالخديو اسماعيل وسعت فى خلعها من العرش حتى تم لها ما أرادت ، وتولى توفيق باشا مسند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب^(١) بجلسته ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يوليه ١٨٧٩) برأسة مصطفى بك وهبى وتليت إفادة وزارة الداخلية ومضمونها أن النظر فى اللائحتين يقتضى زمنا طويلا ولذلك ترى الترخيص لحضرات الأعضاء « بالتوجه لبلادهم وبعد تاريخه ينظر فيما يلزم » ، أى أن الحكومة قررت فض المجلس ، وكانت هذه آخر جلسة عقدها فى الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تعطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين

ومعلوم أنه أجريت انتخابات جديدة فى عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب ، وهو المجلس الذى اجتمع فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العرابية ، وتولى وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧ فبراير من تلك السنة ، وتضمن معظم النصوص والمبادئ التى تقررت فى دستور سنة ١٨٧٩

دستور سنة ١٨٨٢

وإذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ ، رأينا أن نضع إلى جانبه دستور سنة ١٨٨٢^(٢) ليسهل علينا المقارنة بينهما وتبين مبلغ ما اقتبسه الثانى من الأول

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » فى أواخر عهد اسماعيل

(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ١ - تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولن يجوز انتخابه تبين فيما بعد في لائحة مخصوصة تشتمل أيضاً على كيفية الانتخاب

المادة ٢ - يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويمطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ - النواب مطلقو الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أو تعليمات تصدر لهم تحمل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل إليهم

المادة ٤ - لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما . وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس

المادة ٥ - للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى مؤقتاً لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائياً من أعضائه أو يكون مسجوناً فى غير مدة انعقاد المجلس للدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ - كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالى القطر المصرى لآعن الجهة التى انتخبته فقط

المادة ٧ - مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويمقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنوياً

المادة ٨ - تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوماً إلى ٣٠ يوماً فيجاء إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ - إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيسكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة ١٠ - تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ - تفتتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنقضى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ - ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الأيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير

جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم في أى مسألة بوجهه قطعي ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه

المادة ١٤ — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه ترض أسمائهم على الجنب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرة

المادة ١٥ — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧ — اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرر المحاضر والملاحظات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ — للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضاً أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩ — إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ — للنواب حق الملاحظة على متوظفي الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الإخبار عنه من تمد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفي الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ — النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء

المادة ٢٢ — كل من النظار مسئول عن الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار الحجة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض

مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاء إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السالفين أو بعضهم

المادة ٢٤ — اذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعياً

المادة ٢٥ — مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانوناً معتبراً دستورياً للعمل ما لم يتل فى مجلس النواب بنداً فبنداً ويقرر حكماً حكماً، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوماً ، وإذا كان القانون مستعجلاً فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن الرتين الآخرين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، وإذا تراءى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ — مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس بنظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ — إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأسمى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأسمى مع التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة فللجنة أن تبين رأياها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضاً إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ — على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو في الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أصرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمتخلس وترد الحقوق لأربابها

المادة ٣١ — ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنوياً لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

المادة ٣٢ — تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ — تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لأئحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

المادة ٣٥ — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية

المادة ٣٦ — إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وإن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ما حصل فيه الخلاف من الميزانية فإذا كان مقرراً في ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصاً لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتاً إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ — إذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعياً كما في المادة ٢٣

المادة ٣٨ — كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائياً إلا بعد الإقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد في ميزانية عامة

المقررة بهذا المجلس ، وأية مقابلة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شيء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

المادة ٣٩ — يجوز لسلك مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر في هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ — كل عرض يختص بحقوق أو صوالم شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الإدارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصة به

المادة ٤١ — إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو المحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بمخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز للمجلس النظر لإجراء ما يلزم اجراءه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ — لا يجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك في المداولة إلا ان كان من أعضائه أو من الناظر أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ — يكون إعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالإسم أو وضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٤ — لا يجوز إعطاء الآراء بالنداء بالإسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل ، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالإسم

المادة ٤٥ — انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكتاب الأول والثانى يكون دائما يوضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٦ — لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة

المادة ٤٧ — كل قرار يترتب عليه مسئولية الناظر لا يجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

- المادة ٤٨ — لا يسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه
- المادة ٤٩ — على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية
- المادة ٥٠ — للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار
- المادة ٥١ — إذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار
- المادة ٥٢ — كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والمادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية
- المادة ٥٣ — على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه
- « صدر بمرأى الإسماعيلية في ١٨ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ — ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ »

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستوري في مصر

(١٨٢٦ — ١٨٨٧)

إن الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستقيم الكلام عن محمد شريف باشا ، فإنه بعد بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر سيطر اسم شريف باشا منذ كورا مدى الدهر في سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود في شأن السودان ، واحتجاجة العمل على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة في المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو أن يذكر المصريون دواما موقف شريف باشا فيها ، فإنه موقف مشرف ، يكفي وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده . كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وإن كان أعظم مواقفه شأنًا ، وأبقاها على الزمن أثرًا ، فإن حياته حافلة بالمواقف المجيدة ، وحسبك أن اسمه اقترن بثلاثة أدوار للحركة القومية ، كان فيها مناظر رجاء الأمة وموضع ثقها ، وعمل فيها جميعاً بزماءة وإخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التي ظهرت في عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطني والسياسي الذي اتجهت إليه أنظار الأحرار لتأليف « الوزارة الوطنية »

خالية من العنصر الأوروبي ، قائمة على مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذى يعد قوام النظام الدستورى ، كما تقدم بيانه



محمد شريف باشا

وزير السودان

ومؤسس النظام الدستورى فى مصر

والدور الثانى : دور الثورة المرابية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأى الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده إجابة مطالب المرابين الأولى : وهى المطالب الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التى تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ ونخبه سلطة المجالس النيابية الحديثة

ولما وقع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من أدوار الحركة الوطنية ونمى به المقاومة الأهلية التى اعترضت السياسة الاستعمارية الانجليزية ، وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضاً على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الانجليز فى سلطة الحكومة المصرية

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بأدوار ثلاثة ، من أعظم أدوار الحركة القومية شأنًا ، وله في كل منها مواقف جليلة ، هذا إلى أنه تولى رئاسة الوزارة أربع مرات ، في أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه في كل مرة تحقيق آمال الأمة ، وحل المضلات التي تواجهها البلاد ، فهو من الأفذاذ الذين ينظرون إلى الوزارة على أنها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المنصب ، ولو ضحوا في سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والمبدأ

وتتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الأساليب الحديثة الراقية في حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الأوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال الدولة الممتازين ، الذين يضارعون رجالات أوروبا الأفذاذ في المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية إخلاصه لمصر ، فإنه لم يكن يطمع في المنصب ، ولا جعلها قبلته ومطمح آماله ، بل كانت المنصب تسمى إليه ، ويرجى منه تقلدها ، لمواهبه وصفاته البارزة ، وقد عرضت عليه رئاسة الوزارة في عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على أن يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويعمل على تحقيقها جهد ما يستطيع ، وإذا لم يتحقق برنامجه بادر إلى الاستقالة من الوزارة ؛ زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها إلى ما انصف به من الكرامة والشهم ، وما تحلى به من العفة والنزاهة ، فإن هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المنصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها إذا آنس منها امتناناً لكرامته ، وإنك لتلمح في شخصيته شعور الكرامة والشهم ، وهو بعد وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الأوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباء أن يطأطأ الرأس أمام جبروتها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظاً بكرامته ، وكرامة المنصب الذي يشغله ولما تطلعت إليه أنظار الأحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجاً جليلاً وانحاً ، وهو تقرير النظام الدستوري أساساً للحكم ، وإنقاذ البلاد من طغيان النفوذ الأجنبي ، وقد بقيت وزارته إلى أن خلع الخديو اسماعيل ، وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاه من الوزارة ، فدعاه الخديو إلى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، ونسكنها لم تدم طويلاً لأن نزعتة الدستورية لم تكن لترضى الخديو توفيق ، فاستعفى ثانية من الرئاسة ، وخلفه الخديو توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، إلى أن قامت الحركة العرابية ،

فاتجهت إليه الأنظار من جديد لتأليف الوزارة ، وتحقيق آمال الأمة ، فلي نداء الوطن ،
وَألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، فكان برنامجها في هذه الوزارة هو ذات
البرنامج الذي وضعه لوزارته الأولى في عهد اسماعيل ، ولما اختلف والعرايين ، لم يقبل
مسايرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقي في عزله إلى أن وقع الاحتلال الإنجليزي ، ثم دعى
إلى تأليف الوزارة لإنقاذ الموقف ، فلي دعوة الحديو توفيق ، وتولى الرئاسة واضطلع بها
في ظروف حرجية ، إلى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال في مسألة السودان ، وتدخل
الإنجليز في شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجاً على عدوان السياسة الإنجليزية

فمن هذه النظرة المجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومي ، ويرسم
لنفسه برنامجاً يتقيد فيه بمقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستمسكاً بالكرامة والشم
والإباء ، حريصاً على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلها تولاها ثوبا من
المعظمة والجلال

وإلى جانب إخلاصه وكفاءته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة
فحسب ، بل ازاء أهواء الجماهير ، فإذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها في خطئها
استبقاء لحسن الأحدوتة ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت في موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ،
وهذه الناحية تطالعك بمبلغ إخلاصه ، ومثانة أخلاقه ، وقوة يقينه ، وهي لعمري صفات
نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تستهويهم ميول الجماهير ولا تستدرجهم إلى مسايرتها
رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هي المزايا التي اجتمعت في شريف باشا ، وهي لعمري جديرة بأن تجعله من عظماء
مصر الخالدين

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مرأ دخل كبير في مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ،
والمصر السياسي ، والاجتماعي ، تؤثر في شخصية الإنسان ، وتوجهه الوجهه الأولى في
الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول في شخصية المرء ، فإنها تطبعه بطابع يبقى في الغالب على
مر سنين ، ويرسم أثره في أخلاقه ، وميوله واستعداداته ، وعقائده وآرائه ، وأعماله وأطواره
في الحياة

فما هي إذن نشأة شريف باشا التي تألفت منها العناصر الأولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة في شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦^(١) ، في المعهد الذي كان محمد علي باشا يعمل فيه لإنهاض مصر والأخذ بيدها لترقى إلى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه إليه همته نشر العلوم والثقافة في مصر ، وإعداد طائفة من شبابها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

في هذا المعهد ولد المترجم ، وكان أبوه محمد شريف أفندي ، قاضي قضاة مصر في ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضي القضاة كان يعين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف أفندي عاد إلى الاستانة ، وعاد معه المترجم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضعة سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فمر بمصر في طريقه إلى مقر منصبه ، وقابل محمد علي باشا ، فأكرم وفادته ، ورأى ابنه معه ، ففترس فيه النجابة والذكاء ، ولا غرو فقد كان من أحسن صفات محمد علي الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الأشخاص ، فرغب إلى أبيه أن يعهد إليه تعليمه وتثقيفه ، فقبل أبوه هذه المنة شاكرًا ، وتركه في رعاية أهل مصر العظيم

دخل المترجم مدرسة الخانكة ، وهي المدرسة الحربية التي انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد علي ، وكان من تلاميذها بعض أنجاله وأحفاده ، ولما أتم شريف دراسته في تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ في سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا ، وهي البعثة التي كان بها من أنجال محمد علي الأميران حسين وعبد الحليم ، ومن أحفاده اسماعيل (الخديو) وأحمد رفعت ، ومن نوابغها على مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص المترجم في الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التي ذاعت شهرتها في التعليم الحربي العالي ، فتقدم فيها ووصل إلى أعلى فرقها ، ثم انتقل إلى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين ، والتحق بالجيش الفرنسي ليؤدي مدة التمرين ، كما تقضى به النظم العسكرية ، ونال رتبة (يوزباشي أركان حرب) ، فوصل في العلوم الحربية وفنونها إلى أرقى مراتبها ولما تولى عباس الأول الحكم أمر باسترجاع أعضاء البعثة العلمية بفرنسا ، فعاد المترجم إلى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصري بمثل الرتبة التي نالها في الجيش الفرنسي

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنسي

كان القائد سليمان باشا الفرنسي (السكولوفيل سيف) قائداً عاماً للجيش المصري في

(١) كما جاء في ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرف فيه صفات النبيل والتهذيب والشيم الكريمة التي أخذها عن محمد شريف افندي أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه ، وثقافته المصرية التي اكتسبها في فرنسا ، ومن هنا نشأت صلات الود بينهما ، حتى زوجه بكريمته

ولم يلق المترجم في عهد عباس تقدماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته في ترقيته ، ففكر في ترك منصبه في العسكرية ، وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له في دائرته سنة ١٨٥٣ ، وبقي يشغل هذه الوظيفة إلى وفاة عباس

في عهد سعيد

ولما تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الكفاءة والنبيل ، فأعاده إلى السلك العسكري ، ورفاه إلى رتبة أميرالاي الحرس الخصوصي ، وبقي سنتين مشمولاً بعطف سعيد ورعايته ، إلى أن رفاه إلى رتبة لواء (باشا) ، وولاه قيادة أحد ألويات المشاة ، وألای الحرس الخصوصي ، ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ، ومن هنا ساء العامة شريف باشا الفرنساوي ، إشارة إلى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوي ، ثم ارتقى إلى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأدبية تزداد سمواً ، لما انتصف به من التعفف والإيثار ، والنزاهة والاستقامة

انتقاله إلى المناصب السياسية

كان شريف باشا إلى ذلك العهد مندمجاً في السلك العسكري ، ثم فكر سعيد في أن يمهّد إليه بالمناصب السياسية والمدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر في الأفق السياسي ، وتسترعى الأنظار ، فقد جمع بين الكفاءة ، وكريم الحصال ، وعفة النفس ، إلى إدراك حظ كبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة في أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التي وقعت في مصر على عهد سعيد واسماعيل وتوفيق ، وكان له في أكثرها رأي معدود ، وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب ويتم على يده أهم التطورات السياسية في البلاد

في عهد اسماعيل

توفي سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت

منزلته في عهد إسماعيل ، إذ كان الخديو يقدر صفاته الممتازة منذ زامله في الدراسة ، فعهد إليه بوزارتي الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر إلى الاستانة في يولييه سنة ١٨٦٥ جعله « قائم مقاماً » عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم ينله أحد من قبل من غير العائلة المالكة وكان وزيراً للداخلية حينما أسس إسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه في حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٨٤) ، وإذا علمت أن وزير الداخلية في ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير في الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذي أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدل على ما فطر عليه المترحم من الميول نحو الشورى والدستور ، وفي سنة ١٨٦٨ عهد إليه الخديو برئاسة (المجلس الخصوصي) الذي كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل إلى نهاية عهد إسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا في مساوئ الفروض التي استندتها إسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والإسراف التي اتبعها الخديو ؛ بل بقي نزيهاً لم تمتد يده إلى مال الدولة ، ولم يعث بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عففته ونزاهته ، غير أنه لم يقف من الخديو موقف المعارضة في تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والإغضاء ، وكان يمكن لمثل شريف باشا في مكانته ومركزه أن يسدى إلى إسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة ، ويبصره بمواقب سياسته المالية وأخطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديو ، ولكنه لم يفعل ، ولا ندري هل كان ذلك عن اعتقاد منه بأن ميل إسماعيل للحكم المطلق ، وانفراده بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل في مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح إسماعيل بانتقاد سياسته المالية ، ومهما يكن السبب ، فإن هذه نقطة ضعف في تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الأجنبي في شؤون مصر ، كان موقفاً مشرفاً ، فإنه من جهة ، كان يكره التدخل الأوروبي ، ويأبى أن يكون أداة ذلول له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ، ولا يؤيد استبداد الخديو ، ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التي لازمتها في عهد إسماعيل ، ثم في عهد توفيق ، ولم يحد عنها حتى وفاته

ظهرت فيه هذه المزايا حينما نزل إسماعيل على إرادة الدول ، وألف لجنة التحقيق الأوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التفتيش عن أحوال الحكومة المالية ، فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الإدارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيراً للحقانية والخارجية فاستدعته اللجنة أمامها لكي تسمع أقواله ، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ،

ووقعت لذلك أزمة أدت إلى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى استقالات شريف باشا السياسية التي أقدم عليها دفاعاً عن مصالح البلاد وحقوقها

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم ، وأخذت أنظار الأحرار تنعجه إليه كزعيم مخلص جرى يقف في وجه التدخل الأجنبي ، ومحتفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم أن اتفق الأحرار على اختياره لرئاسة « الوزارة الوطنية » كما يدنا ذلك في سياق الحديث ، فاستجاب الخديو اسماعيل إلى مطالب الأحرار ودعا شريف باشا إلى تأليف الوزارة على أساس اللامحة الوطنية ، فألفها في أبريل سنة ١٨٧٩ ، كما تقدم بيانه ، وأقصى الوزيرين الأوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والأشغال في عهد نوبار وتوفيق ، وأقر مبدأ المسؤولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فأقام البناء الأساسي في صرح الدستور

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستوري في مصر ، ففي عهد وزارته للداخلية سنة ١٨٦٦ أنشئ مجلس شورى النواب ، وفي عهد رئاسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطنة المجلس بتقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمامه ، وفي وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشئ مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة ، فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستوري في مصر

شريف باشا والثورة العربية^(١)

كان شريف باشا رئيساً للوزارة ، حينما خُلع اسماعيل ، فاستقال من الرئاسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعاً للعادة المألوفة عند تغيير ولي الأمر ، وعهد إليه الخديو توفيق تأليف الوزارة فألفها^(٢) ، وكانت ثانية الوزارات التي رأسها ، ولكن الخديو لم يكن في خاصة نفسه يميل إلى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان يبنى أن يقلد الرئاسة وزيراً معروفاً بكرامته لتلك المبادئ فوجد في رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض أنه من دعاة الحكم المطلق

لم يكن الخديو توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن ابقاؤه إياه في الوزارة عند ولايته العرش إلا لتمر الأيام الأولى من حكمه في هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق أنه لا يرغب في بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينهما على

(١) أوجزنا القول فيما يلي من هذا البحث وسنعود إليه مفصلاً بمشيئة الله في كتابنا الآتي (الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي)

(٢) أعضاؤها هم اسماعيل باشا أيوب المالية ، وعلى غالب باشا للحربية ، وعمود سامي باشا البارودي للمعارف والأوقاف ، ومصطفى فهمي باشا للأشغال ، ومراد باشا حلمي للحقانية . واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

نظام الحكم ، فإن شريف طلب إلى الخديو تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة في أغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على أنه إذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك في وزارة أخرى تتألف على غير هذا الأساس ، وقد بر الوزراء بمهدهم ، ما عدا محمود سامي باشا البارودي ومصطفى فهمي باشا ، فانهما رضيا بالاشتراك في الوزارة التي تولى الخديو رياستها ، ثم في وزارة رياض باشا ، وذلك أنه لما استقال شريف باشا ألف الخديو وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رأسها ، وكانت هذه بدعة في نظام الحكم ورجوعاً به إلى الوراء ، لأن القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار في أغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها ويرأس جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشعر بميول الخديو الاستبدادية ورغبته في الرجوع إلى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التي اتبعها توفيق باشا في ترؤسه للوزارة تعطينا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلقى ضوءاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة العرابية وتطوراتها ، فإن مسلك الخديو توفيق باشا كان بلامراء من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديو والشعب ، مما أدى إلى الاحتلال الإنجليزي ، ولو كان الخديو توفيق نصيراً للشورى ، تم الانقلاب الدستوري بسلام ، ولما نجحت الدسائس الإنجليزية في إفساد الحركة العرابية

وبذلك أيضاً على ميول توفيق الاستبدادية أنه بعد أن ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فكر في المدول عن هذه البدعة والرجوع إلى النظام الذي تقرر في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد إلى رياض باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أي أنه اختار للرئاسة سياسياً معروفاً بتشيعه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة في عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ، لم يجتمع في خلالها مجلس يمثل الأمة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذي كان موجوداً من قبل ، إلى أن قامت الثورة العرابية ، وتحرك عرابي باشا على رأس الجند ، وساروا إلى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطلب لعرابي في ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض نزولاً على إرادة العرابيين

الوزارة الدستورية وإنشاء مجلس النواب

كان طبيعياً بعد استقالة رياض باشا أن تتجه الأنظار إلى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التي تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الأحرار سنة ١٨٧٩ في تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت إليه أنظار العرايين سنة ١٨٨١ لرأس الوزارة القومية التي تنقذ البلاد من التدخل الأجنبي ، ويستقر على يدها النظام الدستوري في مصر ، وكاشفوا الخديو بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديو طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالإسكندرية ، فاستدعاه الخديو ، وعهد إليه تأليف الوزارة ، فتردد أياماً في قبول هذه المهمة ، إذ كان لا يرضى عن تدخل الجند في السياسة ، وما يفضي إليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى في البلاد

كان شريف ورياض يختلفان في النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الأجنبي والحكم الاستبدادي ، فإن شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب إقامة الحكم الدستوري ، ووضع حد لتدخل الدول والأجانب في شؤون مصر ، ولكنه كان يريد الحكم الدستوري الصحيح ، ويرى أن تدخل الضباط في شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديو إلى أبدي العصابة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد في شيء ، فرفض بضعة أيام متردداً في قبول الرئاسة ، حتى واثقه العرايون أن لا يتدخل الجيش في شؤون الحكومة ، فألف الوزارة في اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكانت هذه ثلاثة الوزارات التي ألفها ، وتقلد الرئاسة والداخلية ، وعهد بالحربية إلى محمود باشا سامي البارودي ، لأنه كان موضع ثقة العرايين ، وأحد زعمائهم الطموحين إلى السلطة والجاه ، فاختره شريف لهذه الوزارة إجابة لطلب العرايين ، أما بقية الوزراء فهم : حيدر باشا المالية ، واسماعيل أيوب باشا الأشغال ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية ، ومحمد زكي باشا للمعارف والأوقاف ، والعلامة قدرى باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له ، مستمعة لنصائحه ، لسارت في طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم أن انفصلت عن شريف باشا أو انفصل هو عنها ، فقاصرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر

تعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة »^(١) ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد

(١) اخترنا هذا التعبير تمييزاً لها عن وزارة محمود باشا سامي البارودي التي تعدد وزارة الثورة «

وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التي أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التي ألقته الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة لإعادة النظام إلى الجيش ، فإن الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهي حفظ النظام ، وتجعله أداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ، ويعمها الخلل والطمع ، فلما تقلد شريف الرأسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عمربى ليشاركوه على قبوله الوزارة في تلك الأوقات العصيبة ، اغتنم هذه الفرصة لينبهم إلى وجوب اعتماد الجيش عن التدخل في السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التي سمعها منهم بقوله :

« في علمكم ما قاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقياداً تاماً ، وامتثالهم امتثالاً مطلقاً

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الأمن العموى فيه ، وهذا وذلك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها المسكرين ، فتدري أولاً في قبول الرئاسة ، ما كان إلا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تحيى بها الآمال ، ويزيد معها الإشكال ، فأكون عرضة للملامة بين إخوانى فى الوطن ، وبين الأجانب ، وحيث أغاثتنا الألفاف الإلهية ، وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لأنهما من أخص شئون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخراً وسؤدداً ، وفقنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على إيجازها جمعت أسمى ما يقوله زعيم سىامى صائب الرأى ، بعيد النظر ، فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافياً أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع إلى الثورة العرابية لتتخذ منها ذريعة للتدخل فى شئون البلاد ، ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شىء كبير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة إلى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطبته تعليقاً لضباط الجيش ، اكتساباً لثقتهم وتأيدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلمحة الناصح الأمين ، ودعاهم إلى التزام حدود واجباتهم ، وهى الطاعة والنظام والدود عن الوطن ، ولم يكن مثل شريف

ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً أو سلطة ، فقد عرف عنه التعفف والنزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكفاح للدستور من العربيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستوري لمجلس شورى النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسؤولية الوزارية أمام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استثنافاً لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل أن تظهر الدعوة العربية بثلاث سنين

ولقد برز شريف باشا بوعده في تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابي كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع إلى الخديو توفيق باشا في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ تقريراً بإجابة مطالب الأمة في هذا الصدد ، واتبع في تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأي ، ذلك أنه دعا إلى إجراء انتخابات عامة ، طبقاً للأئحة مجلس شورى النواب القديم المؤسس في عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التي ترى إدخالها على نظام المجلس ليقرر ما يراه من التعديل في نظامه حتى ينهض إلى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أي أنه دعا إلى انتخاب مجلس شورى النواب على أن يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديو مجلس شورى النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفي اليوم الثاني من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الأساسي للمجلس النيابي ، كي يبحثه المجلس ، ويقرر ما يراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة ، كتقرير مسؤولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وتخويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على أعمال الحكومة ، والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو إصدار أى قانون أو لأئحة إلا بعد تصديق مجلس النواب

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الأساسي على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها أنه في وضع هذا المشروع إنما ينفذ الخطة التي رآها منذ ثلاث سنوات في عهد اسماعيل ، وإلى ذلك يشير في خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون أنه منذ ثلاث سنوات تراءى لي أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى ، واشتراك رأى نواب الأهالي مع الحكومة في نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة ، وكنت قدمت مشروعاً للمجلس

النواب ، الذي كان موجودا وقتئذ ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق إتمام المشروع ، والحمد لله قد زالت العوائق »

ثم ذكر رأيه في القانون الأساسي القديم لمجلس شورى النواب ، وأنه لا يلائم حالة البلاد ، وأن هذا ما دعاه إلى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩) ، والمع إلى أنه كان هناك رأى بعدم إطلاق سلطة المجلس طرفة واحدة ، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يميل إلى تخويل المجلس سلطته التامة ، مع احترام تعهدات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول ، أو على قانون التصفية ، مؤملا مع الزمن أن تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات ، قال في هذا الصدد :

« ولما كانت لأئمة النواب التي اجتمعتم على مقعضاها لا تلائم أفكارنا جميعا ، كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات ، وكررت بالمعرض الذي رفعته أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا ، فقد اشتغلت مع رفقاى بتحضير لأئمة^(١) موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها ، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالسكية حتى يحكم المستقبل بإطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا ، لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد ، وهو خير البلاد ، والحكومة معتمدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية ، وإبداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ، ولا نشر أى قانون أو لأئمة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك تمهدت بأن تجعل النظر مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقكم ، والغاية فإنه لم يحجر عليكم فى شيء ما ، ولم يخرج أسرارهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

الخلاف بين شريف باشا والعرايين

لم يكذب شريف باشا يمرض مشروع القانون الأساسي حتى وقعت أزمة سياسية دعا إليها طغيان الدولتين الاستعماريتين إنجلترا وفرنسا ، واتفاقهما على دس الدسائس وإلقاء أسباب

(١) كلمة لأئمة تفيد فى مصطلحات هذا العصر معنى القانون

الفتنة والانقسام بين الخديو والنواب ، تمهيداً لتحقيق أطماعهما في البلاد ، ذلك أنه في خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكيل إنجلترا وفرنسا السياسيان إلى الخديو مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديو عند أي صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الأعمال العامة في مصر ، وأن الحوادث الأخيرة بالديار المصرية وأخصها صدور الرسوم الخديوى بمقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه أن تستهدف له حكومة الخديو من الأخطار

وقد أثارَت هذه المذكرة سخط الأمة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخل من الدول الأوروبية في شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريضاً للخديو على مقاومة الأمة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى في الباعث على إرسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر ، وهو طلب الدولتين أن لا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفي خلال ذلك كانت اللجنة التي ألفها مجلس النواب لفحص القانون الأساسي (الدستور) تتولى مهمتهما

وفي الحق ان هذا التدخل كان تحدياً بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدييراً مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، إذ ما شأن إنجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب في مصر ؟ وأي قانون يخولها حق التدخل في وضع الدستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوانٌ منكر لا سند له من الحق ولا من المهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الأساسي ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلبنا حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية إطلاقاً ، ولكن الطامع الاستعمارية لا تحترم حقاً ، ولا ترحى عهداً ، وكان مطلوباً من رجل الدولة السياسى أن يعالج هذه الأزمة بالحكمة والحزم ، صحيح أن الموقف جد عصيب ، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضاً الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شراً ، فارتأى شريف باشا درءاً للأزمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى في المسألة المتعلقة بالميزانية ، ويرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغمة ؛ وبذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب إنجلترا وفرنسا ، والتأجيل في ذاته لم يكن مضيئاً لحقوق الأمة في الدستور ، لأن وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول

أو يقصر على حسب الظروف والملازمات ، فكان من المستطاع تفادي الأزمة بتأجيل البت في هذه المسألة ، وقد طلب شريف باشا من العرايين أن لا يتعجلوا البت فيها وأن يعملوه حتى يتدبر في هذه المسألة ويعالجهما بالتريث ومفاوضة الدولتين في شأنها

ولكن ظهر في الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى إلى رئاسة الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح إلى السلطة والجاه ، وإلى العرش أيضاً ، ومن هنا تمعدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا زين للعرايين أن يتشبثوا برأيهم ، وبرفضوا التأجيل ، وبقروا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله إلى رئاسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً أن رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً إلى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبته ، فاستقالت وزارة شريف في ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة في اليوم التالى ، وكانت أداة في يد العرايين ، وفي عهداتها تلاحقت الأحداث ، ثم استقالت هى أيضاً ، وأعقبتها وزارة راغب باشا ، وفي عهدها ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية بالمدافع يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، فكان ذلك اليوم المشئوم بدء الاحتلال

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت الحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع له فيها رأى ، إلى أن احتل الانجليز الاسكندرية ، وانسحب العرايين منها ، فوصلت المأساة إلى الخاتمة التعمسة التى كان العقلاء يتوجسون منها خوفاً ، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبر يقتاد سفينة مصر ، وينجوها من المهالك التى انحدرت إليها ، فاتجهت الأنظار ثانية إلى شريف باشا لإنقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديو إلى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقاً تكتنفه عوامل اليأس ، على أنه لم يكن يُقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد في وصول البلاد إلى الحالة المحزنة التى وصلت إليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف الوزارة في اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيها رياض باشا الوزير المشهور بكرهيته للعرايين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجاً لوزارته

السابقة ، وأولها إقرار النظام الدستوري ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، ويتبين هذا المقصد من كتابه الذى أرسله إلى الخديو فى هذا الصدد . فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم أن استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة ثقتكم فى ، وائى بالامتثال لأمركم الكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فإن غايتها هى نجاح الوطن مادياً وأدبياً ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن تتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغى أن نحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرننا إلى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فإننى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الأنجليزى ، وببر الأنجليز بوعدم فى الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديو توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسابان شريف باشا ، وأخلف الأنجليز ما وعدوا به ، وظلوا يحتلون البلاد ويسيطرون على حكمها وكان المترجم ينظر بعين الألم إلى وجود الجيش الأنجليزى فى البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديو إلى القاهرة بعد إخماد الثورة إنه لم يملك دمه وبكى حينما رأى فى طريقه إلى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الأنجليزية على جانبي الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى

وظل شريف باشا يدافع الأنجليز عن البلاد إلى أن ظهرت نياتهم الاستعمارية فى سلخ السودان عن مصر ، فقد اغتم الأنجليز استفحال الثورة المهدية ليكروهوا الحكومة المصرية على التخلي عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الأنجليز فى هذه المسألة ، وقال كلمته المشهورة : « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم فى مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهى طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون إلى نصائح المعتمد البريطانى ولما رأى أن الخديو توفيق يميل إلى قبول مطالب الأنجليز لم يرد بدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤)

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم يبن استقالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحية ،

فذكر في استقالته أن الدولة الإنجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل إليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصابها بدون مذاكرة فيها ، قال : « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظم الشورية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ التي نص فيها على أن الحديوي يجري أحكام البلاد باشتراكه مع النظار ، فبناء على ذلك نضطر هنا إلى أن نطلب من مقامكم العالي أن تقبلوا استعفائنا لأنه لا يمكن لنا والحالة هذه أن ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها ، وعلى تدخل الإنجليز في شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، وما زال المرض يماوده إلى أن أدركته الوفاة في أبريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من أعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه إلى مصر ، فقبول بالحزن العام ، ونقل جثمانه إلى الإسكندرية ، ومنها إلى القاهرة وشيعت جنازته في المدينتين في احتفال من أعظم الجنازات القومية التي شهدتها مصر ، ففي الإسكندرية كان أول الجنازة بالمنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفي القاهرة مشى لتشييمها نحو عشرة آلاف شخص ، وأقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حداً على الفقيده ، وازدحمت الشوارع التي مر بها جثمانه بمجموع الناس ، فكان يوماً مشهوداً ، شهته الصحف في كثرة جموعه بيوم عودة الحمل من الحج^(١) ، ولاغرو فالحوادث التي وقعت في مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت إعجاب الأمة بموقف شريف باشا في مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الإنجليزي ، فكان تشييع جنازته مظهراً من مظاهر تقدير الأمة لهذا الموقف المجيد

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا في أنفه وشحم ، عظيم في غير صلف ولا غرور ، دمث الأخلاق ، كريم الطباع ، شريفاً نزيهاً ، صادق الوطنية ، غيوراً على حقوق مصر ، محباً للحرية ، تتمثل فيه أخلاق كرام النبلاء

(١) الأهرام عدد ٢٧ أبريل سنة ١٨٨٧

وطبائعهم وأساليبهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يقتزى عن الصغائر ، مستقل
الرأى ، لا يرضى لنفسه أن يكون أداة في يد غيره ، كانت هذه الصفات رداءاً له في حياته
السياسية ، إذ صانته من أن يتبدل إلى تنفيذ أهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك إزاءهم
مسلك الكرامة والأنفة ، ومن هنا جاءت موافقه المشرفة في الدفاع عن حقوق مصر
وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملماً بعلوم أوروبا وأحوالها ،
فكان ينال احترام ساسة الأوروبيين ممن عاصروهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات
رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فإنه كان يميل إلى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير
من شؤون وزارته إلى مرؤوسيه

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا في عصره رجل الدولة الوحيد الذى ارتضى معاصروه رأسته ، وعلى
الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس
والكرهية فإنهما رضيا أن يعملتا تحت لوائه ، فقد كان رئيساً للمجلس الخصوصى العالى
(مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيساً للوزارة
سنة ١٨٧٩ ، ومن أعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما
ألف وزارته الثانية كان من أعضائها محمود باشا سامى البارودى ومصطفى فهمى باشا الخ ،
ومن أعضائه وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهمى والعلامة قدرى باشا ، ومن
أعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك

فمن هذا البيان يتضح أن كبار الحكم ورجال الدولة في عصره كانوا يمتدحون له
بالزعامة على اختلاف نزعاتهم وأقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه

هذا وقد أعقب شريف باشا ولداً وابنتين ، أما ابنه فهو محمد شريف باشا الذى كان
وكيلاً لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة أحياناً
باسم شريف باشا الكبير ، وأما كريمتاه ، فأحدهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية
من عبد الرحيم صبرنى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة نازلى ، فهى حفيدة
شريف باشا الكبير

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع

بين الخديو اسماعيل والدائنين

قابلت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية إقصاء الوزيرين الأجنيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية ، فأخذت تناوى الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والمراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ إبريل سنة ١٨٧٩ على وكيلى الدولتين الإنجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب إليهما إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقيبين ، ولكي يبرهن على مبلغ اعتزامه احترام هذا النظام عرض على السير ايفلان بارنج (اللورد كرومر) العضو الإنجليزي في صندوق الدين ، والمسيو بليج دى بوجاس Bellaigue de Bughas العضو الفرنسى قبول منصبى الرقيبين مؤقتاً إلى أن يرد جواب حكومتيهما ، فرفضاً ما عرض عليهما ، وبنياء الرفض على معارضيتهما في مشروع اللامحة الوطنية ، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ إبريل استقالة إجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين في احتجاجهم إن الإصلاحات المالية لا ينتظر إنفاذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوروبى ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن . وبارافلى . وبارنج (كرومر) . وبليج دى بوجاس . ودى بلينيير . وفون كريمير . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ، واستقال أيضاً في ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالستر فترزجالد مدير حسابات الحكومة ، والمسيو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكان كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنى عن البيان أن احتجاج أعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تعسف ظاهر ، فإن وزارة ثوبار باشا ، وقد كان العنصر الأوروبى صاحب النفوذ الأكبر فيها ، لم تقم بأى إصلاح في شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيداً وارتباكاً ، أما تأليف الوزارة الوطنية

في ذاته ، فممل لا يدعو إلى الاحتجاج ، لأنه مما لا نزاع فيه أن الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا والخديو حين تأليف وزارة نوبار باشا على إعادة الرقابة الثنائية في حالة إقالة أحد الوزارين الأوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك أن للخديو الحق في الاستثناء عن الوزارين ، أحدهما أو كليهما ، وله أن يؤلف وزارة خالية من المنصر الأوروبي ، ولا جناح عليه في ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثنائية يعود كما كان ، وقد اعترف السيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق في رسالة إلى قنصل فرنسا العام في مصر^(١) إذ قال : « طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وإنجلترا ومصر بتاريخ ١٤ أكتوبر الماضي قد أوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط إعادته حتما إذا عزل أحد الوزارين الفرنسي أو الإنجليزي من منصبه من غير موافقة دولته »

ومما يؤيد هذا الحق أن المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ في عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى في المادة الأولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه أنه لم يبلغ نهائيا ، وأنه يعود إذا عزل أحد الوزارين الأوروبيين ، فتأليف الوزارة الوطنية هو إذن عمل لا غبار عليه من جهة الحق والقانون ، ولكن أعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالتهم إحراج مركز الخديو ، فلما رأى منهم هذا العنف والإحراج لم يربدا من قبول استقالتهم

مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديو مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قرره اللائحة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الأمة ، وما عرض من مجلس النظار ، أصدرنا أمرا بموافقة وإجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي »

وهذه الديباجة كما ترى هي ولا شك صيغة جديدة في مراسيم اسماعيل لم تكن مأوفة من قبل ، إذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الأمة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتاب الخديو إلى شريف باشا ، قد تجلت أيضا في مرسوم ٢٢ أبريل ،

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الأصفر عن سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص ١٢٣ . وانظر أيضا رسالة قنصل فرنسا إلى وزير خارجيتها بتاريخ ٩ أبريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الأصفر المذكور

وهي روح طيبة حقا ، ولكنها مع الأسف لم تظهر إلا متأخرة
لم يكن على مرسوم ٢٢ أبريل أى غبار من وجهة المصالح الأوروبية ، لأنه كفل حقوق
الدائنين وأقر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف السيو وادنجتون وزير
خارجية فرنسا في رسالته إلى وكيلها السيامي في مصر (القنصل العام) أنه لا يختلف في
النقط الجوهرية عن مشروع ريفرس ويلسن^(١) وبالرغم من ذلك فقد احتج أعضاء صندوق
الدين على هذا المرسوم ورفضوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة
وبذل شريف باشا من ناحيته كل ما في وسعه ليدخل الطمأنينة إلى الدوائر الأوروبية
بالنسبة للقوانين التي اعتمدت الحكومة إصدارها ، فاستصدر مرسوما في ٢٣ أبريل سنة ١٨٧٩
بإنشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه
من الأجانب ، ولسكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية أصرتا على موقفهما وطلبتا إلى
الخديو بلسان وكيليهما السياسيين في مصر إعادة الوزيرين الأجنيين ، فأجابهما بأن ليس في
مقدوره إزاء مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على
الرفض ، وأصر على الاستقالة إذا قبل الخديو إعادة الوزيرين الأوروبيين ، وأيد الخديو موقف
شريف باشا ، فاشتدت الأزمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لحله من
الأريكة الخديوية

إن السبب الظاهر الذي انتحلته الدوائر الأوروبية للسعي في خلع الخديو هو إقصاؤه
الوزيرين الأجنيين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد أن هذا لم يكن السبب
الحقيقي ، أو السبب الوحيد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع اسماعيل أن تكتفي
بإعادة نظام الرقابة الثنائية . فمعروف أنه لما تولى توفيق باشا مسند الخديوية عدلت الدولتان
عن إصرارهما على تعيين الوزيرين الأوروبيين . وقبلتا أن يمين الرقيبان الأجنيين . واكتفتا
بأن يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيه صوت استشاري (مرسوم
١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

فهناك إذن أسباب أخرى غير إقصاء الوزيرين الأجنيين عن الوزارة جعلت الدول
تأمر باسماعيل ، وأهمها خوف الماليين الأوروبيين على ديونهم أن تكون عرضة للضياع إذا بقي
اسماعيل في الحكم ، واعتقادهم أن وعوده في الوفاء بها لا تبعث على الثقة ، وأنه لا يتردد في

(١) انظر الكتاب الأصفر — رسالة السيو وادنجتون إلى السيو جودو بتاريخ ٢٥ أبريل سنة

إنكارها والتخلص منها إذا استطاع إلى ذلك سبيلا ، ولا غرو فهو أدرى الناس ببطلان الجانب الأكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمة الماليون والرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعد أن دخلتها ، فسمى الماليون لدى رجال السياسة ليجهلهم على التخلص من الخديو كي يطمثوا على ديونهم ، وكان لآل روتشله نصيب كبير في هذه المساعي

فالعامل المالى كان إذن السبب الأساسى فى خلع اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو ما لحظته الدول على الخديو فى عهده الأخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الأحرار ، وقبوله مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالأخطاء التى وقع فيها وأفضت إلى التدخل الأجنبى ، وسميه فى مقاومة هذا التدخل وإصلاح الأغلاط القديمة

والدول الاستعمارية تنظر طبعا بعين الاستياء إلى ازدهار النهضة القومية وتآليف حكومة وطنية تنهض بالبلاد وتسلك بها سبيل الدول المستقلة ، وتحول دون تحقيق أطماع أوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست أوروبا حيفة من انضمام اسماعيل إلى هذه الحركة ، ومناصرته إياها ، لأن انضمام ملك قوى الإرادة ، شديد الذكاء ، عالى الهمة ، مثل اسماعيل ، إلى الحركة القومية مما يشد أزرها ويكسبها قوة وروعة . فلا غرو إن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت إلى خلمه ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شىء ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الأوروبية فى البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتعالى عليه إرادتها

سمت الدول إذن فى كسر شوكة اسماعيل ، وبدأ بينهما الصراع الذى انتهى بخلمه وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لإعادة الوزيرين الأجنيين ، بل تدع الأمور تتطور حسب الظروف

ذلك أن إنجلترا كان يشغلها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى افريقية الجنوبية ، واضطراب الأحوال فى رومانيا ، فظن الخديو أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لأن وزارة (دمرائيل) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حسابا كبيرا ، لأن النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلا عن أن هزاعها فى تلك الحرب أضعفت شوكتها فى السياسة المالية إلى حين

وكان يؤمل إلا يطول العهد بالنظام الجمهورى وأن الحكم سيمود للإمبراطورية ، ومما يؤثر عنه أنه قال عقب عزل الوزيرين الأجنيين « بعد ثلاثة أشهر ستمود الإمبراطورية في فرنسا ، واقتدكات الإمبراطورية خليفة لى ، ومن هنا إلى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملاً ما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ في التقدير ، ولو كان على بينة من الأمر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها في رفض تدخل الدول هي قوة البلاد الحربية والمالية والمنوية ، فلو أن في مصر وقتئذ جيشاً قوياً يحمى الدمار ويدفع العارة كما كان في عهد محمد على وإبراهيم لسان لمصر حريتها واستقلالها ، ولكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحتفظ بمكانته التى كانت له في عهد أبيه وجده ، وهو وإن عني بذلك في أول عهده بالحكم لكنه ما لبث أن تراحت عنايته به ، حتى وصلت البلاد في أواخر عهده إلى حالة من الضعف الحربى والمالى والمنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الأجنبى

هذا فضلاً عن أن اسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قلبياً من الشعب ، ولا من ضباط الجيش ، لأنهم كانوا يمتقدرون أن سياسته هي التى أمضت الى التدخل الأجنبى ، وقد حاول أن يستشير إخلاص ضباط الجيش وولاءهم إذا اشتدت الأزمة ووصلت إلى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آانس فيهم فتوراً عن مناصرته بالقوة

فتأمل في موقف اسماعيل إذ تأبّت عليه الدول الأوروبية ، وموقف محمد على من قبل حينما تألّبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى ، ترّ الفرق عظيمًا بين الموقفين فمحمد على لم يكثر لهذه المؤامرة ، ولم يعبأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بخلع سنة ١٨٤٠ ، وبقي ثابتاً على عرشه ، لأنه كان مطمئناً إلى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع عنايته طوال عهده ، أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى أرسلها إليه السلطان منبئة بخلع كافيّة لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن في البلاد قوة حربية يعتدبها ، بل كانت مفتوحة الأبواب للتدخل الأوروبى ، وإنك لو اجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة صرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقعت فيها أحداث جسام ، تراجعت لها قوة البلاد الحربية والمنوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الأجنبية في حلع اسماعيل ونزوله على حكمها اعتمد اسماعيل إذن على أساس واه في مقاومة التدخل الأوروبى ، وبني أمله على

انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة في شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره

صحيح أن فرنسا وإنجلترا لم تحركا ساكناً مدة قاربت شهرين ، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلاً ، ولكن عاملاً جديداً ظهر في الميدان عجل بتدخل الدول الأوروبية جماعاً ، ذلك العامل هو ألمانيا ، أو بعبارة أخرى بسمارك

فألمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السبعينية ، فأراد بسمارك أن يزوج بها في غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الألمانية الجديدة ، ويعلمن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها في ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميداناً فسيحاً لإظهار سيطرة ألمانيا ، وهكذا قضى سوء الطالع في ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لمختلف الأهواء والمطامع الاستعمارية الأوروبية ، فإذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لتتال منها مأربها ، ذلك أن النزعة الاستعمارية والمطامع الأشعبية تجمع كلمة الدول على النهب والعدوان

رفعت ألمانيا عقيرتها في المسألة المصرية ، ودعت الدول إلى التدخل لإجبار اسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها أن الخديو لا يملك إصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الأجانب من غير موافقة الدول طبقاً للأنحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وأنها تعتبر الرسوم الصادر في ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ باطلاً ، وأبلغت الدول وجهة نظرها ، فلاقى قبولاً وتأييداً من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والروسيا

وقدم القنصل الألماني إلى الخديو في ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على الرسوم المذكور ، وحذت الدول حذر ألمانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج إلى الخديو في ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الإنجليزي في ٧ يونيو ، والقنصل الفرنسي في ١١ منه ، والقنصل الروسي في ١٢ منه والقنصل الإيطالي في ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بأن بعث بصورة من مرسوم ٢٢ أبريل إلى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

خلع اسماعيل

٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

وكان انجلترا وفرنسا قد شعرتا بشيء من الخجل الاستعماري لرؤيتهما ألمانيا وهي أقل منهما مصالح ومطامع في مصر ، تسبقهما إلى وجوب التدخل ، فاعترفتا أن لا تقتصر على فكرة الحكومة الألمانية في طلب نقض الرسوم الذي أصدره الخديو ، بل عملتا على خلع من العرش

وقد وجدنا الطريق أمامهما معبداً في الاستانة ، فان الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على اسماعيل أو ترضى منه نزعة الاستقلالية ، وزين لها قصر النظر أن الالتجاء إليها لعزل الخديو يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطئ محمد علي دعائم الدولة المصرية ، فليس يخفى أن الباب العالي لم يسبق أن عزل واليا من الأسرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذي أصدره سنة ١٨٤٠ بعزل محمد علي قد بقى عديم الأثر ، ولم يحفل به محمد علي ، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذي ظهرت فيه سلطة الباب العالي في عزل الخديويين ، وهي سلطة تستهوي حكومة الاستانة التي لم تكن تنظر في العواقب ، وقد فات هذه الحكومة الحقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول ، هو تمكين لهذه الدول من التدخل في شؤون مصر تحقيقا لمطامعها الاستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من إسقاط صاحب العرش عن عرشه ، وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

فتركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر بإجابتها مطالب الدول ، وليس يخفى أن فرنسا لم تكن في اشتراكها وانجلترا بعيدة النظر أيضا ، لأنها لم تخدم المصالح الفرنسية ، بل مهدت الطريق لانفراد انجلترا بالتدخل في شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديو توفيق باشا سمعت إذن كل من انجلترا وفرنسا سمعيا في الاستانة للتخلص من اسماعيل ، فلما وجدت الدولتان أن الباب العالي مستعد لخلعه اتفقتا أولا على أن تطالبا منه التنازل عن العرش من تلقاء نفسه إتباعا لمشورتهما ، لتجعلا لنفسهما سلطانا أقوى في مصير مصر ، إذ يكون التنازل قد تم بإرادتهما وتدخلهما ، فأرسلتا إلى قنصليهما في مصر لإبلاغ الخديو اتفاق الدولتين ، فقابلته القنصلان^(١) وأبلغاه رسالة الحكومتين ، ومضمونها أنهما تنصحان

(١) السيد فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل انجلترا ، والسيد تريكو Tricou قنصل فرنسا ، وقد عين الأول بدلا من اللورد فيفيان في مارس سنة ١٨٧٩ ، والثاني بدلا من السيوجودو ، ويلاحظ =

للخديو رسمياً بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وأنهما متفقتان في حالة قبوله نصيحتهما على أن تضمننا له مخصصات سنوية لائقة به ، وأن لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش الذي يقضى بأن يكون الأمير توفيق باشا خلفاً له ، فتأثر الخديو لهذه الرسالة تأثراً عميقاً ، وشعر بالسهم المصوب إلى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الأمر ، ولما انقضى اليماد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائي ، فأجابهما أنه عرض الأمر على السلطان ، وأنه ينتظر جوابه ، وجاءه أيضاً قنصل ألمانيا وقنصل النمسا ، وطلبوا إليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصلي إنجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لهما مثل جوابه لزميليهما ، وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب خلع ، وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد إليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال الماين إلى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المعروض دخل في هذا الإعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلع اجابة لطلب الدول ، ففي ليلة ٢٤ يونيه ورد على الميسو تريكو قنصل فرنسا العام في مصر نبأ برقي من الاستانة ، فغواه أن الباب العالي عول على عزل الخديو وتولية الأمير حليم باشا (عبد الحليم) مكانه ، وبالرغم من ورود هذا النبأ في ساعة متأخرة ، بعد منتصف الليل ، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل إنجلترا ، والميسو تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دي سورما قنصل ألمانيا ، إلى سراي الخديو ، وطلبوا مقابلته ، فأحدث مجيئهم في تلك الساعة المتأخرة من الليل انزعاجاً في السراي ، وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدته الخديو أن ثمة مكيدة تدبر لقتله ، فرجته أن لا يقابلهم ، ولكنه إذ علم أن القادمين هم قناصل إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، وأن شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان في حالة اضطراب شديد ، فطلب إليه القناصل أن يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الإباء

وكان يأمل حتى آخر لحظة أن تختلف الدول فيما بينها ، أو يرفض السلطان النزول على

== أنه من ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تاريخ مرسوم لسوية الديون إلى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تاريخ خلع اسماعيل ، أي في سنتين ونصف ، تعاقب على وكالة فرنسا السياسية في مصر أربعة من القناصل وهم البارون دي ميشيل Des Michels ، والميسو رندر Raindre ، والميسو جودو Godeaux ثم الميسو تريكو ، ويقول الميسو فريسنييه Freycinet الوزير الفرنسي في كتابه عن المسألة المصرية ان كثرة هذه التغييرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية إزاء تماسك السياسة الإنجليزية

رأيهم ، ولكن الدول بقيت على إجماعها في شأنه ، وما زال سفراؤها في الاستانة يستمعون قرار الخلع حتى نالوا بغيتهم ، وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « إرادة » بخام اسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطير الصدر الأعظم هذه الإرادة بالتلغراف إلى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ ، وهذا تعريبها

« إلى سمو اسماعيل باشا خديوى مصر السابق

« إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر قد بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ؛ ولما كان الباب المالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به فرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد الصعاب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء بإسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الإرادة السفينة في تلغراف آخر إلى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ، وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هذه الرسالة إلى التخلي عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطاني »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية إلى سراى عابدين في ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولاً زكى باشا السر شريفاتى ، وكان معه في حجرته بالدور الأول من السراى خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان اسماعيل باشا « خديوى مصر السابق » ، وجفت قلوبهم ، وعلام الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شراً مستطيراً ، وحاروا في طريقة إبلاغها إلى الخديو ، الذى كان وقتئذ بالدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها إليه ، وأحال هذه المهمة إلى المهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلاً إن هذا من شأن الوزراء ، وبينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت إليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه إلى الخديو ، فصعد إلى الطابق الثانى ، وقال اسماعيل وسلمه الرسالة ، ففضها وتلاها ، وعلم خفاها ، فقابلها بالصمت والجلد ، وطلب إلى شريف باشا ، أن يدعو إليه الأمير توفيق باشا فوراً

فخرج شريف من حضرة « الخديوى السابق » ، ليقابل الخديو الجديد ، وذهب إليه في سراى الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرسالة البرقية الأخرى بإسناد منصب الخديوية إليه ، فذهب الأمير إلى سراى عابدين يصحبه شريف ، وصعد وحده إلى الطابق

الثانى ، فلما جاء أبوه مخاطباً إياه « يا أفندينا » وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك إسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكتنفه الموم والأحزان
وفى اليوم نفسه ، فى منتصف الساعة السابعة مساءً ، أقيمت حفلة تولية الخديو
توفيق باشا فى سراى القلعة ، واستقبل فيها وفود المهنيين ، وأخذ إسماعيل يتأهب للرحيل
عن البلاد

رحيله إلى منفاه (٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى إسماعيل هذه الأيام
الثلاثة يستعد للسفر ، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من
القصور الخديوية ، ونقلها إلى الباخرة (المحروسة) التى كانت معدة لركوبه بالإسكندرية
وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراى عابدين منذ الصباح بالكبراء
والذوات الذين جاءوا يودعون الخديو السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل
الخديو توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديو السابق متوكئاً
على نجله ، ودلائل الجزن بادية عليه ، وركب العربية وجلس توفيق باشا إلى يساره ، وركب
بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفىين على
الجانبين تحيى الخديو السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترحل إسماعيل باشا ، ووقف توفيق باشا يودعه وعيناه مغرورتان
بالدموع وكان إسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائى عن القاهرة التى
كانت مسرحاً لمجده وبذخه وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً
ثم التفت إلى نجله وودعه قائلاً :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك
ياخوتك وسائر آل برأ ، واعلم أنى مسافر وبودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض
المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك ، على أنى واثق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى
ذوى شورك ، وكن أسعد حالا من أهلك »^(١) ، وقال الذين شهدوا هذا المنظر انه
أبكم جميعاً

ثم ركب القطار الخاص ، فبلغ الإسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، واستقبله

بها في محطة القبارى محافظ الثغر ، وبعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المعدله ، وتبعته زوارق الشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولما وصل إليها أطلقت المدافع إنذانا بوصوله ورفعت البوارج الحربية أعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض الشيعين الذين جاءوا يودعونه الوداع الأخير

ولم يملك إسماعيل صبره ، فترك مشيعيه بعد أن ودعهم ، ونزل إلى غرفته بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، وبعد هنيهة أقلمت (المحروسة) ، وأخذت تشق عباب الماء حتى غابت عن الأبصار ، ومالت شمس النهار إذ توارت بالحجاب ، ففرت معها شمس إسماعيل ، وسارت الباخرة إلى (نابولى) تحمل العاهل الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بمطلق إرادته ، ثم انتهى بأن فقد عرشه وملكه وماله ، وكمن مرة أقته (المحروسة) من قبل في إبان مجده ، وشهدت رحلاته إلى الاستانة وإلى أوروبا ، حين كان يروح ويفدو ، تحفه المهابة والجلال ، وتغنوله الأمانى والآمال ، ثم حملته للمرة الأخيرة بعد أن نزل عن عرشه ، وطويت صفحته ، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمة إحدى عبر الزمان

وليس يسع الكاتب المنصف إلا أن يشعر بالمعطف على إسماعيل والإعجاب بما أبداه من الشجاعة والإباء فى الأزمة التى انتهت بنزوله عن العرش ورحيله إلى منفاه ، فقد كان حقاً عظيماً فى موقفه ، شجاعاً فى محنته ، وناهيك بشجاعة جعلته يناصر بعرشه فى سبيل مقاومة الدول الأوروبية جماء ، فلو هو ارتضى الذل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الأوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصارىرها ، لضمن لنفسه البقاء على عرشه ، ولكنه آثر المقاومة على الاستمسك بالعرش ، وقليل من الملوك والأمراء من يضحون بالعرش فى سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم إسماعيل هى بلا مرأ من الصفائف المجيدة فى تاريخ الحركة القومية ، لأنها صفحة مجاهدة وإباء وتضحية ، وهى لعمري تضحية كبرى ، لأن عرش مصر وتاجها وصلولجانها ليست من الأمور الهينة التى يسهل على النفوس العادية أن ترهق فيها ، أو تنافس بها ، ولكن إسماعيل ضحى بها فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذا التضحية حقها من الإعجاب والتعجيد ومن يتأمل فى هذه المأساة لا يسهل إلا أن يألم لمصير إسماعيل ، فقد كان جديراً بخير من هذا المصير ، كما أن مصر قد تكون أسعد حظاً لو بقى على عرشه ، فإنه فى السنوات الأخيرة من حكمه أخذ بطرح الأعلاط القديمة ، ويوجه مواهبه المالية إلى إنقاذ مصر من التدخل الأجنبى ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجاربته الماضية ما يكفل له التوفيق

والسداد ، ولكن المآرب الاستعمارية ، والدسائس الإنجليزية والفرنسية ، ألقت العقبات في طريقه ، وما زالت تناهضه وتغالبه ، حتى غلبته على أمره وأقصته عن عرشه وبذلك انسدل الستار على الفصل الأخير من حكم اسماعيل

اسماعيل في منفاه

وصل اسماعيل باشا إلى نابولي بإيطاليا حيث أعد له الملك امبرتو قصرًا لسكناء ، فأقام به هو وزوجاته وأنجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الأوروبية ، ولم تفارقه آماله في العود إلى عرش مصر ، وسمى إلى ذلك سعيًا حثيثًا ، ولكنه أخفق في مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨ ، وأقام بقصره بغير كون على البوسفور ، وظل مقبلاً فيه

وفاته

إلى أن وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ ، وله من العمر خمس وستون سنة ، فنقل جثمانه إلى مصر ، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم في عهد اسماعيل

النظام السياسي

كان اسماعيل يحكم البلاد حكماً مطلقاً ، يتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكي لويس الرابع عشر في قوله « إنما الدولة أنا » ، إلى أن حدث التدخل الأوروبي بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فنلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل في شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) إلى سنة ١٨٧٨ ، أى إلى السنة التى أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديو ، يعينهم لرأسه النظارات المعروفة فى ذلك العصر ، وكانت تسمى « الدواوين » ، وهى الداخلية . والمالية . والعارف . والحقانية . والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية . والأوقاف . وأنشئت أيضاً وزارة للزراعة . وأخرى للتجارة ، ثم أقيمت فى عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨ ، ولم يكن للنظار من السلطة إلا ما يتلقونه عن ولى الأمر ، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الإدارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديو

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحكمة فى إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويحملهم أعظم شأن من هؤلاء ، ولكن يظهر أن السبب فى ذلك هو رغبة إسماعيل فى أن تتعارض السلطانان حتى تكون كل منهما رقيباً على الأخرى فيطمئن على سلوك كليهما ، وهى قاعدة مألوفة فى حكومات الاستبداد

المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون ، بل كانوا كما قلنا موظفين يعينهم الخديو ويعزلهم كسائر موظفى الحكومة

ولم يكن يحضر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء ، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى) ، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قائماً عليهم ، بل كان يضم أيضاً جماعة من الباشوات الذين يصطفهم الخديو ، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة ، ويضع القوانين واللوائح والقرارات الهامة ، ويعمل برأسة الخديو ، ولكنه لم يكن مسئولاً عن سلطة الحكم ، بل كان أعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديو ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة ، اللهم إلا اختيار ولى الأمر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديو بنفسه ، إلى أن أنشئ (مجلس النظار) بالأمر العالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وتقدم الكلام عنه (ص ٧٣) ، ومن ذلك الحين صار الخديو يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار وبالاشتراك معه (فمجلس النظار) قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولاً عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، وأعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار ويتضامنون وإياه فى المسؤولية ، وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر إلى عصرنا الحاضر

مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب ، وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والأدوار التى تعاقبت عليه

التقسيم الإدارى

بيننا فى كتاب «عصر محمد على» (ص ٥٨١ طبعة أولى) التقسيم الإدارى فى مصر على عهد محمد على ، وقد صارت البلاد مقسمة فى عهد اسماعيل إلى ثلاث عشرة مديرية وهى : البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بنى سويف والفيوم . المنيا وبنى مزار . أسيوط . جرجا . قنا . اسنا

وكان يحضر من المحافظات تسما ، وهى القاهرة . الاسكندرية . رشيد . دمياط . بورسعيد . العريش . الاسماعيلية . السويس (وتتد سلطتها إلى سواحل البحر الأحمر حتى «الوجه») . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا)

وبقيت المديرىات يرأسها المديرون ، والمحافظات يتولاها المحافظون ، واستمرت المديرىات

مقسمة إلى مراكز، والمراكز إلى أقسام (أخطاط)، والأقسام إلى نواح وبلاد، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالعمد وتحت أيديهم المشايخ، وجعل تعيين هؤلاء وأولئك بانتخاب الأهلين ورغبتهم

النظام القضائي

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت في عهد سعيد باشا، ولما تولى اسماعيل الحكم أصدر أمره إلى مجلس الأحكام في ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣ م) بإعادة تأليف مجالس أو محاكم الأقاليم (المجالس الثلاثة)، إذ لم يكن بقي منها في آخر عهد سعيد سوى مجلسين، فعمم هذه المجالس في أمهات المدن مع توزيع اختصاصها كما يأتي:

(مجلس مصر) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جيزة

(مجلس بنها) واختصاصه القليوبية والمنوفية

(مجلس المنصورة) واختصاصه الشرقية والدقهلية

(مجلس طنطا) واختصاصه الغربية والبحيرة

(مجلس الاسكندرية) واختصاصه محافظة الاسكندرية

(مجلس بني سويف) واختصاصه بني سويف وقسم ثاني الجيزة والفيوم وبني عزار

(مجلس أسيوط) واختصاصه المنيا وأسيوط وجرجا

(مجلس اسنا) واختصاصه اسنا ومدينة القصر

(مجلس دمياط) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الأقاليم. فصار لكل مديرية مجلس ابتدائي. وزيد عدد (المجالس الاستئنافية) التي كانت تستأنف أمامها أحكام المجالس الابتدائية التي في دائرتها.

وأُنشئ ديوان الحفانية، وأُحيلت عليه إدارة المحاكم ومجالس الأقاليم. وإرشادها إلى طريق الصواب. وسن القوانين واللوائح لها. واشتملت اللائحة العمومية التي سنها سنة ١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها

وفي سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب أنشئت مجالس أو محاكم بالقرى والاطاط لنظر القضايا الصغيرة سميت (مجالس الدعاوى المركزية) تميزا لها من (المجالس المحلية) المنشأة في عواصم المديريات

المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) في كل من الاسكندرية والقاهرة تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب . ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالإسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو علي باشا شريف (الذي صار فيما بعد رئيسا لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه علي بك إبراهيم (باشا) وصار وزيرا للعارف . ومن وكيل وهو احمد بك عبيد . ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والأجانب ، فكانت الغالبية للوطنيين . وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

مجلس الأحكام

وقد بقي (مجلس الأحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما إلى تشكيل المحاكم الأهلية الجديدة ، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلي الذي لم يعمه نظام المحاكم الأهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما أنشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلي ألغى مجلس الأحكام نهائيا كما ألغيت مجالس الأقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الملقاة

ومما لا مندوحة عن ذكره أن النظام القضائي في الجملة كان على حالة من التأخر لا تفريط عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونية ، وكانت مناصب القضاة تسند إلى جماعة معظمهم من الأعيان ، أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة ، ولم تكن العدالة مرعية ، وليس ثمة ضمانات للحقوق ، والرشوة منتشرة ، والنظام في ذاته فاسد ، ولا يزال الناس يتناقلون روايات وأحاديث ، تدل على مبلغ انتشار الرشوة في ذلك العهد بين موظفي المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفي إلى السودان كثيرا ما يصيب من يفض عليهم ولي الأمر ، دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات

وظل النظام القضائي مختلا إلى أن أنشئت المحاكم الأهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا ، وقد كان الشروع في إنشائها على عهد اسماعيل ، إذ مهد إلى ذلك بشعرب قوانين نابليون المعروفة (بالكود) ، واضطلع العلامة رفاعه بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فعرب هو وعبد الله بك السيد القانوني المدني واشترك معهما عبد السلام أفندي أحمد ، وأحمد أفندي حلمي ، وعرب قانون المرافعات عبد الله أبو السعود أفندي وحسن أفندي

فهى ، وعرب العلامة قدرى باشا قانون المقوبات ، والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجبايات ، ومن هذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والمقوبات ، وصدرت بها المراسيم سنة ١٨٨٣ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الأهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الأهلى على جميع سكان المملكة ، لافرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، فى منازعاتهم المدنية والتجارية ، وفيما يقع من أى منهم من الجرائم والمخالفات

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها ما منحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الأوروبية من الامتيازات الأجنبية ، كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطبغة بهذه الصبغة ، حتى سرى الضعف إلى السلطنة العثمانية ، فاستحوالت تلك المنحة حقا مكتسبا ، ثم صارت فى مصر عدوانا على السيادة الأهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع إلى كونها فى الأصل جزءا من السلطنة العثمانية ، إلا أنها تطورت واستفحل خطرها ، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا القديمة

ومما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبمض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تضائل سلطة الامتيازات الأجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، إذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن نقول إن الأوروبيين لم يكسبوا مزايا جديدة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهيمية الجانب ، أى فى عهد محمد على وإبراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذى انتابها فى عهد خلفائهم ، فنالوا

عزايا وحقوقا ما كانت لهم من قبل ، وفي هذا الصدد يقول الميوجا بريل شارم^(١) ما خلاصته :
« لم يكن للبعاليات الأوروبية في عهد محمد علي وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشاؤ
العظيم في عهد سعيد وإسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الأهلين ، وقد ساعد فتح قناة
السويس ومد السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، وبلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف
نسمة ، وطفوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخطاء
معههم ، ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان ينساق من غير تبصر إلى أى مشروع
يعرضونه عليه ، فإذا لم ينالوا من تلك المشاريع ما يبتغونه من الربح ، عوضهم سعيد باشا
مافاتهم من الأرباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا
على إجابتها^(٢) »

« وكانوا يتخرجون في عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لوقفهم
عند حدهم ، وقيل عنه إنه كان لديه نمر يألفه ويضعه بالقرب منه محجوباً عن الأنظار ، فإذا
اشتد الجدل بينه وبين أحد القناصل استدعى النمر في رفق وهدوء ، إلى حيث يراه القنصل ،
فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها في حسم النزاع ... »

« أما سعيد فكان ضعيف الإرادة ، يخضع دائماً لمطالب القناصل ، وقد طنى سيل
الأجانب في عهد إسماعيل واحتتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبذير الحكومة
وسفها^(٣) »

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر إسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس
فيه مظنة التحامل أو المبالغة والإسراف في القول

حدود الامتيازات الأجنبية في تركيا

كانت الامتيازات الأجنبية في تركيا تتبع القواعد الآتية :

أولاً — لم يكن للأجانب حق امتلاك العقارات في بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم
الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر في يونيو سنة ١٨٦٧ ، (٧ صفر سنة
١٢٨٤) ، وفي نظير تخويلهم إياه قبلت الدول الأوربية خضوع رعاياها للوائح الضرائب
المقارئة والقوانين المالية التى تضعها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة الى موافقة الدول ،

وخضوعهم للمحاكم التركية في المنازعات المقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم^(١)
ثانياً — يرجع رعايا الدول الأجنبية في شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية إلى قناصلهم
ثالثاً — تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب مدنية كانت أو تجارية إذا كان
في الخصومة صالح أهلي ، وتفصل في هذه المنازعات طبقاً للقوانين الأهلية دون حاجة إلى
حضور القنصل أو مندوبه أثناء المحاكمة^(٢)

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير المقارية) إذا كان الطرفان
من يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ولا يحس النزاع صالحاً أهلياً

رابعاً — تسرى أحكام القوانين الجنائية الخاصة بالمقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى
على الأهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الإدارية
والتنظيم والصحة ، وتطبق عليهم القوانين الجنائية ، ويحكمون أمام المحاكم العثمانية فيما عدا
الجرائم التي تقع منهم على أجنبي^(٣)

ولم تعد الامتيازات في تركيا الدائرة التي رسمتها المعاهدات على ما فيها من غضاضة
وافتيات على السيادة الأهلية

اتساع حدود الامتيازات في مصر

ظلت الامتيازات في مصر تتبع أوضاعها الأصلية على عهد محمد علي وإبراهيم وعباس ،
وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية أو (مجلس التجار) ،
تفصل في المنازعات التجارية بين الأوروبيين والمصريين ، وقضاتها من الوطنيين والأجانب ،
والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه

ولكن لما ضعف شأن الحكومة في عهد خلفاء محمد علي طفت سلطة الأجانب على
سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم في عهد سعيد ، ثم ازداد في عهد اسماعيل ، وفي خلال هذه
الأيام نالوا المزايا الآتية التي اغتصبوها بالعرف والعادة :

(١) انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التي تقع على
الرعايا الوطنيين

(١) راجع نس هذا القانون في القاموس العام للإدارة والقضاء لفيليب جلاد ج ١ ص ٦١ ، وفي
كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديروزاس ج ١ ص ٤٦٠

(٢) و(٣) انظر كتاب (نظام الامتيازات الأجنبية في السلطنة العثمانية) للمسيو ديروزاس Du Rausas

ج ١ ص ٤٢٤ وما بعدها و ص ٤٧٣

(٢) التزم الأهالي عند ما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاوهم أمام محاكمهم القنصلية ، وذلك أن التنفيذ في منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل ، ولكن القناصل كانوا يمتنعون عن حضور التنفيذ فتتجهم السلطات الأهلية عن اقتحام منازل الأجانب . فيضطر الأهليون إلى الالتجاء للقناصل عساف يرسلون مندوبيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يفصلون بأنفسهم في النزاع بين الفريقين . فيضطر المدعى مرغما إلى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام يتمطل تنفيذها إلى ما شاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى في القضايا التي يرفعها رعاياها على الأهالي

(٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية في القضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب ، وهذا من أغرب ما يذكر في ضعف هيبة الحكومة ، وقد حكمت المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة في قضايا تعويضات والنزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية إغضاب القناصل وحكوماتهم

وقد أحصيت هذه المبالغ في مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ إلى سنة ١٨٦٨) (١) فبلغت ٢٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (٢) ، وهذا يعطيك فكرة جلية عن مبلغ استخذاء الحكومة أمام طغيان الأجانب ، ولقد كان من أسباب هذا الطغيان مجاملة الخديو اسماعيل لقناصل الدول لكي ينال رضا حكوماتهم وبكسب تأييدهم إياه في خلافه مع تركيا ، ولعمري ان الخطر الذي يهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الأوروبي السياسي والمالي ، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة ، ولكن نزعة اسماعيل الأوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت إلى هذا العدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هي التي يسميها رجال القانون « العرف » أو « العادات المرعية » ، وقد صدق القاضي الهولاندى فان بملن Van Bemmelen الذي تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل في قوله عنها :

« إن الأوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بأنه نشأ عن « العرف » ، وفي الحقيقة إنه وليد الاغتصاب الواقع من الأقوياء على حقوق الضعفاء » (٣)

(١) في عهد اسماعيل

(٢) احصاء ماك كون Mac Coon في كتابه مصر كما هي Egypt as it is ص ٢٨٥

(٣) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بملن ج ١ ص ١١٨

اضطراب المعاملات

ساعت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فإن كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحايي رعاياها وتتحيف حقوق خصومهم ، هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلي يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت المعاملات عرضة لأهواء المحاكم القنصلية وقوانينها ، وإذا علمت أن القنصليات العامة للدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركت أنه كانت بمصر ١٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى في المنازعات التي ترفع أمامها إلا قضاء ابتدائيا ، وأحكامها تستأنف أمام محاكم الاستئناف في البلاد التابعة لها ، فإذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف أمام محكمة « اكس » بفرنسا ، وإذا كان ايطاليا أمام محكمة « انكونا » ، وإذا كان يونانيا أمام محكمة « أنينا » ، وإذا كان انجلترا أمام محكمة « لندن » ، وإذا كان نمسويا أمام محكمة « تريستا » ، وإذا كان ألمانيا أمام محكمة « برلين » ، وإذا كان أمريكيا فإلى محكمة « نيويورك » !! فتأمل فيما تقتضيه هذه الفوضى من المتاعب والعقبات ، والنفقات الجسيمة ، وإضاعة الوقت ، مما يؤدي في الغالب إلى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التي لا يعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

إصلاح هذا الفساد

فكر اسماعيل في إصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من أن يعالجه بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، وهي أن القضاء الأهلي هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين في البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فإن المشروع الذي انتهى إليه الاتفاق بين الخديو والدول يقضى بإنشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الأوروبيين ، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والأجانب

ولا صراء أن نظرة بسيطة في أساس هذا النظام يتبين منها فساد ، وبمده عن القواعد النظامية في البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل في غنى عنه بالرجوع إلى النظام القضائي المتبع في تركيا ، فإن اختصاص المحاكم الأهلية في بلاد السلطنة العثمانية بتناول الحكم في المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والأجانب ، وفي القضايا الجنائية التي يتهم فيها هؤلاء ،

ولما كان مصدر الاختصاص القضائي القنصلي هو الامتيازات الأجنبية في تركيا ، فالإصلاح المقبول هو الرجوع بهذا الاختصاص إلى حدود تلك الامتيازات ، لأن تطبيق الامتيازات في مصر إنما جاء تبعاً لسريانها في تركيا ، على أساس أن الامتيازات هي معاهدات أبرمتها تركيا وأنها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر أجزاء السلطنة العثمانية

وقد نصت معاهدة لندن التي حددت مركز مصر الدولي سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى أحكامها في مصر ، فمن الوجهة القانونية والدولية ، ما كان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الأجنبية تزيد عما كان لهم في تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات

ولكن اسماعيل ونوبار ، انزعتهما الأوروبية ، لم يجدا غضاضة من التدخل الأوروبي في ولاية القضاء ، مادام هذا التدخل منظماً ، فارتكبا شططاً كبيراً ، إذ لم يجملا أساس الإصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الأجانب في تركيا ، وارتضيا نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة إلى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الأجانب ، فجاء الإصلاح معكوساً مشوهاً ، وحمل في طياته هدم ولاية القضاء في مصر ، ومهد لتفلفل النفوذ الأجنبي في سلطة القضاء والتشريع ، وفي كيان البلاد المالي والاقتصادي

مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرع نوبار باشا في مفاوضة الدول الأجنبية في إنفاذ مشروعه ، وبدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية إلى الخديو أبان فيها عيوب النظام القضائي القنصلي وامتدح إنشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات الممنوحة للأجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائي المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة ، وطالت هذه المفاوضات ، لأن الجاليات الأجنبية ، لم تكن تميل إلى إنشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم القنصلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضاً على إنشائها ، واعترضت تركيا أيضاً على التخاطر في شأنها بين مصر والدول الأجنبية

إقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقهم سنة ١٨٧٥ على إنشاء المحاكم المختلطة التي سميت « محاكم الإصلاح » ، وإليك بيان الدول التي أبرمت

هذا الاتفاق : الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانيمرك . فرنسا . ألمانيا . إنجلترا . اليونان . هولانده . إيطاليا . البرتغال . روسيا . إسبانيا . السويد والنرويج ، ورضعت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات ، ووافقت الحكومات الأوروبية على هذه القوانين ، وبقيت فرنسا مترددة في موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها

وهاك خلاصة القواعد التي قام عليها نظام هذه المحاكم :

(أولا) تختص بالفصل في المنازعات المدنية بين المصريين والأجانب ، وبين الأجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة

(ثانيا) تفصل في المنازعات العقارية إذا كان أحد الطرفين من الأجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

(ثالثا) تفصل في المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الأجانب في بعض المخالفات البسيطة (رابعا) أما الجنح والجنايات التي تقع من الأجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم الفصلية ، مع استثناء الجرائم التي تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم ، فتختص بالحكم فيها

وقضت لأئحة ترتيب تلك المحاكم بإنشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الأولى في الاسكندرية ، والثانية في مصر ، والثالثة في الاسماعيلية ، ثم نقلت إلى المنصورة ، ومحكمة استئناف في الاسكندرية

وللقضاة الأجانب الأغلبية ، ولهم رئاسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضي إلا أجنبيا ، على الرغم من أن لأئحة ترتيب المحاكم لا تنص على ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه القاعدة بطريق الاستنتاج والتغلب ، وقالوا إن رئاسة الجلسات التي تتألف من عدة قضاة تكون للأجنبي ، فإذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبيا

ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضى الأمور المستعجلة ، الذى له سلطة واسعة المدى في الأحكام ، أو قاضى الأمور الوقتية ، أو قاضى البيوع ونزع الملكية العقارية وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بلمان فى لهجة من التهمك : « مادامت القاعدة أن الأغلبية فى الأحكام مكفولة للأجانب فلم يبق إذا جلس قاض واحد إلا أن يكون أجنبيا ،

ولم ترد أصلاً فكرة إسناد هذه المهمة إلى قاض من القضاة الوطنيين ، وكل ما سمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة متدبون في التفاليس ^(١) ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان بملن يصف المحاكم المختلطة بقوله (ص ٢٠٥) : « إنها ركن قوى من أركان السيطرة الأوروبية على مصر »

وهناك رآسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط ، وهى الرآسة « الفخرية » لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الرآسات الفيت مع الزمن ، فقيا يتعلق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس نخرى واحد ، وهو عبد القادر باشا فهمى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولتناسبة حالته على العاش سنة ١٨٩٤ عين رئيسا نخرى لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ، ولم يعين أحد خلفا له ، وكذلك ألغيت الرآسة الفخرية لمحكمة الإسكندرية سنة ١٨٩٦ ، أما محكمة مصر فكان آخر رئيس نخرى لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه أحد ، وآخر رئيس نخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة هو أحمد عفيفى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩١٤ ولم يعين أحد خلفا له ، والفيت هذه الوظيفة من ميزانية المحاكم المختلطة ، ويجدر بنا أن نتساءل ماذا كان عمل الرئيس الفخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة ؟ إن كل ما كان له من الحقوق أن يرأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لانتخاب نائب الرئيس الأجنبى الذى هو الرئيس الفعلى للمحكمة ، وليس له فى الجمعية سوى الرآسة فقط ، إذا شاء أن يتولاها ، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب ، أى أن رآسته شكلية ، لا عمل لها ، فهى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

افتتاح المحاكم المختلطة — سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة ، واستقبلهم الخديو فى حفلة حافلة بسرأى رأس التين بالإسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، وخطب الخديو مرحبا بهم وبمحاكم « الإصلاح » ، راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة عصر جديد للمدنية ، فرد عليه شريف باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للحقانية ، مهنثا الخديو بالعمل المنطوى على الرقى العظيم الذى تم على يديه ، شاكرآ إلية باسم القضاة على الثقة التى وضعها فيهم ، ولم تكن

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٢٠٧

فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائي المختلط اقراراً نهائياً ، وبذلك خلت الحلقة من القضاة الفرنسيين ، إذ لم يكونوا عيّنوا بعد ، واستمرت فرنسا في ترددّها ورفضها ، إلى أن رأت أن النظام سينفذ رغم إرادتها ، فانتهت بالتصديق عليه في ديسمبر سنة ١٨٧٥

وفي أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية في ذلك الحين المحاكم المختلطة في حفلة أقيمت بسرّاي محكمة الإسكندرية ، أعلن فيها رسمياً افتتاح تلك المحاكم ، وأقيمت في اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة الإسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم في فبراير من تلك السنة ، وألغيت من ذلك العهد المحكمتان التجاريتان في القاهرة والإسكندرية إذ حلت محلّهما المحاكم المختلطة

نظرة عامة في القضاء المختلط

قام النظام القضائي المختلط على أساس تفويض هذه المحاكم سلطة الفصل في جميع المنازعات التي تمس أي صالح أجنبي ، وجعل غالبية القضاة ورأسه الجلسات للأجانب ، فإذا نظرنا إلى حقائق الأمور ، وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ، رأينا في هذا النظام قضاء أجنبياً ، يفصل في المنازعات والمعاملات القائمة بين الأجانب والوطنيين ، فبينما الأجانب في كل بلد متمتع بالحرّ اليُسّر من الاستقلال ، يخضعون للقضاء القومي ، نجد الأمر في مصر على عكس ذلك ، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الأجنبي ، فكأنهم هم الغريباء ، والأجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد في العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالكرامة ترضى بمثل هذا النظام ، لأنه فضلاً عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فإنه نظام جارح للحرية القومية ، باعث على الذل والهوان ، إذ كيف يستشعر الكرامة قوم يخضعون في معاملاتهم مع الأجانب إلى قضاء أجنبي قائم في عقر دارهم ؟ ؟

قلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو في الواقع قضاء أجنبي بكل معاني الكلمة ، وما المنصر المصري فيه إلا أقلية لا ترفع عنه الصبغة الأجنبية ، وإذا دخلت يوماً^(١) أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل إذا دخلت أقلام الكتاب في تلك المحاكم ، أو أقلام التنفيذ ، رأيت في نفسك محكمة أجنبية ، ليس فيها للصبغة المصرية وجود ولا مظاهر ، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصري أن يرأس جلسة ما ، واللغة الأجنبية هي لغة المرافعات والأحكام ، لغة التخاطب والتعام ،

لغة الإعلانات والتنفيذات ، لغة القضاة والكتابة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها ، فلا وجود لها في تلك المحاكم ، ولا يلتفت إليها أحد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له إلا إذا شاء المترجم أن يترجمها للغة الأجنبية ، فرنسية كانت أو إيطالية ، والمتقاضون من الأهلين يدخلون هذه المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء ، ولا يفهمون شيئاً مما يجري حولهم ، ويُقضى في مصيرهم ومصير أموالهم وأملأهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يفعل بهم

فالقضاء المختلط هو إذن قضاء أجنبي ، فيه افتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية ، وفيه أيضاً افتيات على السلطة التشريعية ، لأن الدول المتمتعة بالامتيازات الأجنبية ، قد نالت بإنشاء هذا النظام حقاً جديداً ، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الأجانب لا يكون نافذاً فيهم إلا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات ، فالنظام المختلط لم يقتصر على إنشاء قضاء أجنبي نافذ الأحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البلاد ، بل خول الدول الأجنبية حق التدخل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل إنشاء المحاكم المختلطة

وقد تجلى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخلاف بين الخديو اسماعيل والدائنين فى أواخر حكمه ، فإنه لما صدر مرسوم ٢٢ إبريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم ينتقص شيئاً من حقوق الدائنين ، فإن الدول احتجت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الأجانب بأى طريقة ما من غير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الكاتب الفرنسى المسيو « جابريل شارم » يقول فى بحثه المنشور بمجلة العالمين الفرنسية :

« إن القضاء المختلط الذى كان فى نظر أنصار القضاء القنصلى ينتقص حقوق الأحياء حيال الوطنيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه من الامتيازات الأجنبية ، فإنه بمقتضى الإصلاح القضائى (المختلط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يحس الأجانب سواء من الحكومة المصرية أو من الباب المالى من غير موافقة الدول » (١)

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوى الدلالة على أن مصر خسرت بإنشاء

القضاء المختلط استقلالها التشريعي ، والواقع أن المحاكم المختلطة شاركت الحكومة في سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد في مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أي أن هذه الجمعية صارت سلطة قائمة تقل السلطة القومية المثلة في هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب لأخص أركان الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الخسران بمعاودة أبرمتها ، لأن إنشاء القضاء المختلط هو نتيجة اتفاق بينها وبين الدول ، فلا سبيل إلى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو المعاهدة إلا بمعاودة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من الوجهة القانونية والدولية إلا بمعااهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ، وقد رأت أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة في نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانبها شيئاً

فمن الناحيتين القضائية والتشريعية ، يتمثل في وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القومي ، كما أنه يعارض النظام الدستوري والبرلماني في البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يخص حقوق الأجانب ومصالحهم ويزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجساماً باتساع المعاملات بين الوطنيين والأجانب ، إذ لا شك أنه بسبب تكرار النازحين إلى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل المعاملات بينهم وبين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين مشتبكة ، وحيثما وجدت هذه المصالح صار الفصل في المنازعات التي تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بعبارة أوضح القضاء الأجنبي ، وكل تشريع يخص الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم إلا إذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتفون أنه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي ، وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التي تنتقص السيادة القومية في أخص أركانها ، في ولاية القضاء ، وفي سلطة التشريع ، وفي النظام الدستوري والبرلماني ويجب أن لا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة في قدسها ، بل يمثل أولاً وقبل كل شيء رعاية المصالح الأجنبية وإهدار حقوق الأهليين في سبيل تلك الرعاية

فمن يوم أن أنشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقاري ونزع الملكية على قواعد مضيئة لأمالك المدينين من الأهليين وحقوقهم ، ولا يوجد في العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة في قسوة إجراءاتها

خيال المدينين ، وتمريض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بأبخس الأثمان ، وبأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم قاذ النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديو اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية أصدرت هذه الأحكام جزافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت في تنفيذها ، وأسرفت أقلام محضريها في اقتضاء ما كان يحكم به على الخديو ، حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية ، وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب في دعاوهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال في امتهان العدالة ، فكانت من الكوارث التى أنفلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينفق من نوبار باشا الذى كان السبب في إنشائها ، وفي ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بلمن : « إن المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديو اسماعيل في الوقت الأخير وبعد وقوع المخطور أنه بإبرامه الاتفاقات المنشئة لهذه المحاكم قد خلق لنفسه أسياً جديداً ، إلى جانب سيادة القنصليات » ^(١) ، وقال في خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية ^(٢) : « إن هذه المحاكم التى يرتعد لها الخديو والباشوات لم تكن مستقلة تمام الاستقلال عن العنصر الأجنبى في مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان الأجانب يمدونها محاكمهم ، ويرون أنها أنشئت خصيصاً لمناصرتهم في جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديو ، فكانوا منها في موقف حصين ، إذ يحميهم الرأى العام الأوروبى ، والمحامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلاً عن المال الذى هو عدة الكفاح ، وتشد أزهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التى تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز إلى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبى الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتمتعين بالحمايات ، يبدو أكثر ما يكون في الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحقانية (المحكمة المختلطة) المجاورة لها »

وقال في موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) : « إن المحاكم المختلطة تحت تأثير الضغط الأجنبى قد أسرفت في إصدار الأحكام ضد الحكومة والخديو لصالح الأجانب من المقاولين والوردين أو من الأفاقيين من مختلف النحل ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف

ما يستحقون ، ولقد أدى الإسراف في هذه الأحكام إلى تضخم الديون السائرة التي أثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التي تولدت منها »

وقال أيضا : « إن المحاكم المختلطة هي أداة للسيطرة الأوروبية والاستقلال الأجنبي في مصر ، فهي محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا أجنبيا ، ونفعها للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصري ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطة الحكومة المصرية والحديو ، وخدمت بأحكامها التحالف الأجنبي الذي يستغل البلاد ، ويعد عملها على الأخص في البيوع الجبرية والرهون العقارية كارثة على مصر »^(١)

وعما يذكره أنصار هذا النظام في معرض دفاعهم عنه أنهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة إحدى الحوادث الثلاث البارزة في عصر اسماعيل ، فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وإنشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ،^(٢) فهذا السياق يدل على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع في أن قناة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التي نقصت استقلال مصر المالي والسياسي ، وطبيعي من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما إنشاء المحاكم المختلطة ، لأن وجود هذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائي والتشريعي

ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يذكرونه من أن وجود هذه المحاكم ضروري لنهضة البلاد وتقدمها ، وأن رؤوس الأموال الأجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحميها هذا النظام ، ولعمري ليس يسع العقل أن يسمخ مثل هذا المنطق الذي يقتضي أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم إلا بهدم استقلال البلاد

فليت شعري ألم يكن في البلاد نهضة وتقدم في عصر محمد علي ، أي قبل أن تنشأ المحاكم المختلطة ؟ أو ليس في البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟ ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هي استقلال الأقوياء للضعفاء ، فوجود هذه السلطة القضائية والتشريعية الأجنبية في البلاد لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الأجنبية في شؤون مصر ، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك في أن هذه المحاكم إنما وجدت لحماية المصالح الأوروبية ، فهي مظهر من مظاهر الحماية أو الوصاية الأجنبية التي تعددت أشكالها

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين إلى المحاكم

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمان ج ١ ص ٣٤١

(٢) الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

المختلطة في منازعاتهم ، ويتخذون هذا ذريعة لتسويتها ، ويقولون إن هذه الظاهرة هي شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام^(١)

فليس مجهولا أن المصريين الذين يتحاربون على القانون لرفع دعاوهم أمام المحاكم المختلطة لا يقصدون إلا إرهاب مدينهم بجرم أمام محاكم لا يعرفون لغتها ويضلون في إجراءاتها ، ويحتملون من المصاريف والنفقات الباهظة ما تنوء به كواهلهم ، وليس مجهولا أن قضايا المطالبة بالديون في المحاكم المختلطة تنتهي في الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها إلى اقتضاء الدين اضمافا مضاعفة ، وتؤدي إلى خراب المدينين وتجريدهم من أملاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التي يلجأ إليها فريق من الدائنين المصريين هي ذريعة للتكامل بمدينهم ، وهي لا تنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام ، بل هي من أظهر عيوبه

وصفة القول ان نظام القضاء المختلط قد نقض سيادة مصر واستقلالها في ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستقلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وإن المصري الذي يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة اختصاصها إلى المحاكم الأهلية يسدي إلى مصر حقا أعظم خدمة ، وينال تقدير الوطن عن جدارة واستحقاق ، ويخلد اسمه إلى الأبد في سجل الحركة القومية^(٢)

(١) الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة ص ١٧٧ و ٢٤٦

(٢) كُتِبَ هذا سنة ١٩٣٢ ، تاريخ ظهور الطبعة الأولى ، ثم ألغيت الامتيازات الأجنبية بعد ذلك بموجب معاهدة « مونترو » في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وقد نصت على إلغاء هذه الامتيازات ، وعلى بقاء المحاكم المختلطة لغاية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، أي مدة اثنتي عشرة سنة ، وهي المدة التي سميت « فترة الانتقال » وبانتهائها تلتى المحاكم المختلطة ويصبح الاختصاص كله للقضاء الوطني .

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة في أوائل حكم اسماعيل ، إذ صادفتها الحرب الأهلية الأمريكية^(١) التي أدت إلى نقص محصول القطن الأمريكي وصادراته ، وزيادة إقبال المصانع على القطن المصري وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر . كان محصول القطن المصري سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمن مقداره ٨٨٧ر١٠٧ر١٠٠ ج ، وبلغ ٥٩٦ر٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع في تلك السنة بمبلغ ٨٨٠ر٤٣٠ ج . ثم صعد في السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه في البيان الآتي :

متوسط سعر القنطار	صادرات القطن	
٢٨٠	٥٩٦ر٢٠٠ قنطار	سنة ١٨٦١
٤٦٠	» ٧٢١ر٠٥٢	سنة ١٨٦٢
٧٢٥	» ١ر١٨١ر٨٨٨	سنة ١٨٦٣
٩٠٠	» ١ر٧١٨ر٧٩١	سنة ١٨٦٤
٦٣٥ ^(٢)	» ٢ر٠٠١ر١٦٩	سنة ١٨٦٥

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة في الثمن ، ويتبين منها مقدار مادخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة في المحصول ذاته ، ولا غرو فإن ارتفاع أسعار القطن زاد في إقبال الناس على زراعته ، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ أربعة أمثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتي اطراد الزيادة في سعر القنطار من رتبة جودفير مدى السنوات الخمس التي استمرت فيها الحرب الأمريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها :

(١) ابتدأت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥

(٢) كتاب إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ من ١٧٤ Statistique de l'Egypte ، وبيان السعر عن

الإحصاء الوارد في « الأهرام » عدد ٢٥ يونيو سنة ١٨٩١

السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
أقل سعر للقنطار (بالريال)	١٠ $\frac{1}{4}$	١١	١١ $\frac{3}{4}$	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ $\frac{1}{2}$
أقصى سعر للقنطار (بالريال)	١٤ $\frac{1}{4}$	١٣	١٧ $\frac{1}{4}$	٣٢	٤٦ $\frac{1}{4}$	٥٢	٤١ (١)

على أنه لم تكد الحرب الأمريكية تنتهي سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل في أسعار القطن ، وبدأت الأزمة في مصر تلك السنة ، لما كان متوقعا من منافسة المحصول الأمريكي للقطن المصري ، ويتبين من الجدول الآتي تناقص أسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التي أعقبت الحرب

صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
سنة ١٨٦٥	١٦٩١٠٠٢ ر قنطار
سنة ١٨٦٦	» ١٢٨٨٧٦٢ ر
سنة ١٨٦٧	» ١٢٦٠٩٤٦ ر
سنة ١٨٦٨	» ١٢٥٣٤٥٥ ر
سنة ١٨٦٩	» ١٢٨٩٧١٤ ر
سنة ١٨٧٠	» ١٣٥١٧٩٧ ر
سنة ١٨٧١	» ١٩٦٦٢١٥ ر (٢)

كان من نتائج صعود أسعار القطن في سنوات الحرب الأمريكية أن انغمس الأهليون في الترف والإسراف ، وتوسعوا في النفقات ، واستدانوا من المرايين بفاحش الفوائد بأمل استمرار الصعود في أسعار القطن ، ولم يتبصروا في العواقب ، فركبتهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء في نهاية سنة ١٨٦٥ ، إذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة عاجتها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائيتهم صونا للثروة العامة ، وضئبا بها أن تنتقل إلى أيدي المرايين والتجار والمالين الأجانب ، فتمهت بسداد ديون الأهليين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه (ص ٢٩)

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الأزمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ،

وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة هو توالى الديون الفادحة التى افترضها الخديو اسماعيل وتكاثرت عنها فى الفصل الثانى عشر ، فإن هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعباً عبثاً فادحاً عجزت آخر الأمر عن احتماله ، وناهيك بقروض أفضت بالحكومة إلى الإعسار وتدخل الدائنين فى إدارتها ، فكان شأنها شأن المدين الذى ركبته الديون وعجز عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية فالقروض إذن هى السبب الأساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها فى اختلال توازن الميزانية ، إذ ابتلعت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد إلا النزر اليسير لإنفاقه على حاجات البلاد ومراقبتها

الميزانية فى عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانية بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لأن الخديو لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أسراً واحداً ، وكانت كل أموال الدولة رهن إرادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلل وسوء الإدارة وضياع الأموال بغير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الأرقام الإجمالية التى كانت الحكومة تنشرها عن إيراداتها ومصروفاتها ، لأن هذه الأرقام لا تبين حقيقة الإيراد والمنصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فإن كثيراً من أبواب الإيراد كانت تغفل فى الميزانية ، ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثمانى سنوات متوالية تكون ميزانية جديدة يُعرف منها حقيقة الدخل والخرج ، بل لا بد أن تكون مثال الفوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ولا لمجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت إرادة الخديو هى القانون ، وأوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

نشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٨٢^(١) كنموذج للميزانيات فى ذلك العهد :

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ أغسطس سنة ١٨٧١ بعد أن حولنا الأكياس إلى جنيهات مصرية

الإيرادات

٤٥٢٣٦٦٥	أموال وعشور الأتليان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس
١٤٣٠٣٥	عشور ونخيل
١٥٥٥٨٠	ويركو (ضريبة) أرباب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات
٨٦٧٨٠	رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الأتليان والأملاك وعوائد الأوزان
٧٩٢٠	وعوائد الذبيح وغيره
١٤٠١٥	أموال جهات الواحات
٢٩٨٩٠	عوائد زيوت وأملاك
٦٠٠	إيجار أتليان الميرى
٤٩٢١١٠	عوائد كورتينه وغيره
٥٦٣٨٨٥	إيراد الجمارك
١٠٠٠٠٠	صافي إيراد السكك الحديدية
١٧٥٠٠٠	صافي إيراد السودان
١٧٠٣١٠	إيراد الملاحة
١٨٥٠٠٠	أرباح أسهم قناة السويس
	أرباح ورق التمغة وتمغة المصوغات وغيره بالمالية
	أموال الالتزامات وهي التزام المطرية والرسالة والنطرون والأسماك وغيره
٢٥٨٧٩٥	وإيرادات الهاويسات
	إيجار أتليان وأملاك الميرى ورسوم مبيعات الأملاك والأتليان بمصر
١٨٥٠٠٠	واسكندرية ودمياط ورشيد
٢٠٢٥٣٥	إيراد المحافظات

جنيه

٧٢٩٣٦٢٠

(١٧)

مجموع الإيراد

المصروفات

جنيه

٣٠٠,٠٠٠	مخصصات الخديو
١١٠,٧٢٥	مخصصات العائلة الخديوية
٦٥٨,٣٣٥	ويركو الاستانة (الجزية)
٢٦,٨٠٠	ديوان الداخلية وأعضاء المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء)
٧٠٠,٠٠٠	ديوان الجهادية والمدارس الحربية
١٥١,٧١٠	ديوان المالية وملحقاته
٢١٠,٠٠٠	ديوان البحرية ووابورات النيل
٩,٠١٥	ديوان الخارجية
	مجلس الأحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجلس التجار (المحكمة التجارية)
٣٣,٦١٠	
١٤٨,٠١٥	مديريات الأقاليم بحرى وقبلى
٠١٧,٨٧٥	ديوان الأشغال العمومية
٠٣٦,٣٤٥	مجلس الصحة والاستباليات
٠٨٥,٢٢٥	دواوين المحافظات
٠٨٩,٢٨٠	ضبطيات مصر والاسكندرية
٥٣,٠٢٠	ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس
٢٨,٣٠٠	ديوان الجمارك

مرتبات ومعاشات

١٧,٩٥٠	مرتبات حريم وإشرافات
٢١٣,١٦٠	مرتبات أرباب المعاشات والموظفين
٤٢,٨٦٥	قيمة الرتب إلى الأشخاص المستودعين
٦٦,٧٧٠	مخصصات الحج الشريف والتكايا
	ربح أسهم قناة السويس الذى أعطى لها لمدة معلومة مقابل ثمن الأملاك والأراضي
١٧٠,٣١٠	

تابع المصروفات

جنيه	احتياطي
٢٠٠,٠٠٠	
	مخصصات القروض
٢٥٨,٥٠٠	دفعية قرض سنة ١٨٦٢
٦٠٤,٧٨٥	دفعية قرض سنة ١٨٦٤
٩٢٩,٤٦٠	» » سنة ١٨٦٨
٥١,٤٨٠	القومية المجددية
٥٧٢,٨١٠	قرض السكة الحديدية

دفعيات الأشغال العمومية الجارية وذلك

عن المستحق في سنة ١٢٨٨ هـ

٢٩٢,٥٠٠	إنشاء رصيف ميناء الإسكندرية
١٣٨,٨٧٠	إنشاء ميناء السويس
١١٥,٧٢٥	إنشاء الترعة الاسماعيلية بما فيها عمليات القناطر
٢٨,٩٣٠	كوبرى قصر النيل
٥٣,٩٠٠	تطهير ترعة المحمودية
٢,٨٢٥	تركيب فنارات السويس
٦٤١,٩٠٩٥ ج	مجموع المنصرف

الزيادة (المزعومة) في الميزانية

جنيه

٧,٢٩٣,٦٢٠	الإيراد
٦,٤١٩,٠٩٥	المنصرف
٨٧٤,٥٢٥ ج	الوفر (المزعوم)

وقد أوردنا في الفصل السابق الأرقام التي كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السفوية

وتقدمها لمجلس شورى النواب ، وأظهرنا الشك في صحة هذه الأرقام ، فإن ما ورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الأوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ ما فيها من المعجز وإليك البيان :

السنة	الإيراد جنيه	المنصرف جنيه	المعجز جنيه
١٨٧٧	٩٥٨٩٩٠٠	١٠٩٧٢١٠٠	١٣٨٢٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧٤٣٢٩٨٢	١٠٨٧٣٥٤٨	٣٤٤٠٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩٩٤٩٠٠٠	١٠٣٣٠٠٠٠	٣٨١٠٠٠

الضرائب

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجب من الأهالي ومواعيد الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفي كلما احتاج وزير المالية إلى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة إليه » ، فيصدق المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالي وقاعدة الضرائب في ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجب وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدي تتقاسمه من يوم جبايته إلى حين إنفاقه

كتب القاضي الهولندي فان بلمن يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجري في عهد الخديو السابق (اسماعيل باشا) ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتي : يؤدي المدير كل مرة إلى وزير المالية المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله إلى خزائن الحكومة ، بل يقطع الخديو جزءاً منه ، ثم يليه المفتش فيقطع جزءاً آخر ، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيباً مما جاءه ، ومأمورو المراكز يسبقون المدير إلى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت مبهمة

(١) و(٢) عن التقرير النهائي للجنة التحقيق الأوروبية المنشور في الكتاب الأصفر الفرنسي ١٨٧٨

— ٧٩ من ٢٠٦ و ٢٠٧ ، ويلاحظ أن العجز يزيد عما قدرته اللجنة في تقريرها الابتدائي الذي أوردنا

غامضة ، والضرائب تجبي أحيانا مقدما ، وقد تجبي الحكومة أكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، وإذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لأن الحكومة لا تعطى إيصالات بما يدفع لها من الأموال ، ولأن الناس يعيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والإرهاب ^(١)

ولم تكن الضرائب موزعة على الأهلين توزيعا عادلا ، بل كانت الأهواء تتحكم في إعفاء المتصلين بالخدو وحاشيته ، وإرهاق الفلاحين بفادح الاتاوات لسد المعجز في ميزانية الحكومة ، وكانت أطيان الخديو لا تدفع الضرائب ، وبالرغم من قرار مجلس شورى النواب في دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطاً بمندوبي الحكومة ومن يرافقهم من العمدة والأعيان فإن المعدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الأطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة مطردة ، وبدأت الزيادة منذ تورط في القروض ، إذ لم يجد مورداً لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما احتاج إلى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب ، كالسدس ، والرى والإعانة ^(٢) والمقابلة ^(٣) ، وضريبة ترعة الإبراهيمية ، وهي ضريبة إضافية فرضت على الأطيان المنتفعة بهذه التركة ، وما ربط من الموائد على المباني ، ومعاصر الزيتون ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشي وعوائد الأغنام ، وعوائد دواب الركوب ، والعربات بمصر والاسكندرية ، وما فرض على الأشخاص مثل الويركو ، أي الضريبة على أرباب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من المصوغات ، وعوائد الصوف ، والدخولية ^(٤) ، وضريبة الملح ^(٥) ، ورسم القيدية وكان يؤخذ

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمان ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٠٢ و ١٥٦ و ١٦٣ و ١٦٤ (٣) راجع ص ٣٩

(٤) مما يدل على كثرة أصناف الضرائب التي فرضت في عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم في ١٧

يناير سنة ١٨٨٠ أوائل عهد توفيق باشا قضى بإلغاء نيف وثلاثين صنفا منها

(٥) منشأ هذه الضريبة أن الحكومة كانت تحتكر الملح ففرضت على كل فرد من الأهلين رسماً أو ضريبة مقابل ما يفترض أن يصرف له من الملح في السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠٠٠٠ جنيه في السنة ، وقد رهننت متحصلاتها ضمن ما رهن ولاء لقرض سنة ١٨٧٣ ثم ألغيت في أوائل عهد توفيق باشا

بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لأحدى دوائر الحكومة الخ
وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد في بعض السنوات خمسة
جنيهاً ونصفاً كما تقدم بيانه (ص ١٦٤) ، وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجبي الآن
من الضريبة على الفدان وعما كان يجبي في عهد سعيد باشا

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبثاً فادحاً ، بل ظالماً بالفا ، لأن المالك لم يكن
يبيق له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها ، فلا عجب أن تؤدي
هذه الحالة بالأهلين إلى الضنك والبؤس ، وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون إلى بيع
حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة ، وكذلك كانوا
يضطرون إلى بيع مواشيهم ، وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك
أراضيهم وتركوها بوراً ، وقد سمي هؤلاء « المتسحبين » وكثر عددهم بحالة أقلت بال
الحكومة ومجلس شورى النواب ، فوضعت قانوناً لتوزيع أطيان المتسحبين كما تقدم
بيانه (ص ١٥٨)

وزاد الحالة بلاء وضمناً سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالها في ذلك الحين من
الظلم والرشوة والقسوة والإرهاق ، وكانت الحكومة لا تضطرارها إلى المال تجبي الضرائب
مقدماً ، وخاصة في سنوات العسر المالي ، فكانت تكسر الأهلين على أداء الضريبة قبل حلول
موعتها بتسعة أشهر ، وفي بعض الأحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الأهلين عسراً وضمناً بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الأوروبية وتأليف
الوزارة المختلطة ، فإن العنصر الأوروبي في الحكومة لم يكن يعنيه إلا أن تجبي الضرائب
بمنتهى القسوة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصاً جسيماً لم يسبق
له نظير في عهد اسماعيل ، فزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ، إذ حرمت أطيان بأكملها وخاصة
في الوجه القبلي من الزراعة ، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨ ، فاشتد الكرب
بالناس ، وحدثت بالوجه القبلي مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء
الضرائب مقدماً ، ومات بسبب هذا المجاعة عشرة آلاف شخص ونيف ، معظمهم من
مديريات جرجا وقنا وإسنا ، فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآته البلاد من البؤس
والشقاء الاقتصادي

وكان من نتائج زيادة الضرائب والإرهاق في جبايتها أن اضطر الفلاحون من أجل أدائها
إلى الاستدانة ، لأن عمال الجباية كانوا يلجأون إلى الضرب بالكرباج لإكراه الأهالي على

أداء ما يطلب منهم ، فكان الأهالي يختارون أهون الشرين ، فيستدينون من المرايين ما يطلب منهم من المال ، ومن هنا تفاقمت ديون الأهالي ، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش ، حتى ركبتهم الديون ، ونزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان المرابون كلهم أو معظمهم من الأجانب ، أو من في حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتنفلوا من ذلك الحين في أملاك الأهلين ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الأهالي ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر

فحق ملكية الأتليان الزراعية لم يكدي يتقرر في عهد سعيد باشا ويتوطد في أوائل عهد إسماعيل حتى أصابه صدع شديد في أواخر هذا العهد ، وذلك على أثر طغيان سيل الإفرنج ، وانتقال الملكية إليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التي تجعل حق الملكية في حكم العدم ، وتجعل المالك في يد الدائن المرتهن أجيراً وأسيراً

وصف المسيو جابريل شارم هذه الحالة التي شاهدها بنفسه وصفاً مؤثراً قال فيه :

« إن الحالة التي تسترعى النظر هي مسألة الملكية الزراعية ، فإن الأتليان والتاجر أخذت تنقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) إلى أيدي الأوروبيين ، ذلك أن الإرهاق في فرض الضرائب على الفلاحين جعل بقاء الأرض في أيديهم أمراً بعيداً عن الإمكان

« كان الفلاح في عهد سعيد باشا يؤدي الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفيهما من غلة أرضه ، ويبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، ويعيش به عيشة رغداً ، في بلاد اشتهرت بقلة تكاليف المعيشة ، وفي أوائل عهد إسماعيل كان الفلاح أحسن حالاً وأكثر رغداً ، فإن ارتفاع أسعار القطن الناشئ عن الحرب الأمريكية جعل لإيراده يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثمانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسراً ورخاء مثلاً رآه في ذلك العهد ، ولكن هذا اليسر ما لبث أن تبدل عسراً وضنكاً ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الأمريكية ، وهبط الدخل هبوطاً جسيماً ، وفي الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب في ازدياد ، فاضطر الفلاح إلى أن يوجد بكل ما كان مدخراً أو مخبوءاً عنده ، ولم يبق لديه إلا أرضه ، فإذا ما أرهاقته الحكومة في طلب الضرائب اضطر أن يلجأ إلى أحد المرايين الأجانب ليقرضه بالربا الفاحش ، ويرهن أرضه ، فإذا ما تأخر عن الوفاء سيق إلى المحاكم فتتزع ملكيته وتباع أرضه بأبخس الأثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين في المائة ، ولوحظ كثيراً أن سيلا من

الرايين كانوا يتبعون جُباة الضرائب في القرى ليقرضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأخفش الفوائد ، وقد تبلغ الفائدة ١٠ أو ١٢٪ في الشهر الواحد أى ١٢٠ إلى ١٤٤ في السنة »

ويقول المسيو شارم إن هذه الوسيلة قد أدت إلى هبوط قيمة الأراضي ، فالفدان الذى كان يباع (في أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيهًا صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانية جنيهات فقط ، وإن الأجانب الذين يملكون الأراضي بطريق المزايدة أو بطريق الإكراه كانوا يسمون الأهالي الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة^(١)

وكتب القاضي الهولندى (فان بلمن) يصف هذه الحالة بما يوافق في الجملة وصف المسيو جارييل شارم ، وقد كتبت أقوالهما في أوقات متقاربة ، قال في هذا الصدد :

« انتشر المرابون انتشاراً هائلاً في عهد اسماعيل ، ونصبوا شبكاتهم في طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم الرايين من الأروام والأوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات القنصلية ، والطريقة المخربة التي تجبى بها الضرائب مقدماً كانت في الواقع لصالح المساليين من رعايا القنصليات ، وفي بعض الأحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغاً من المال ، على أن تكل إليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم في جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الأهالي أكثر مما أدروه للحكومة وأكثراً من الضريبة المستحقة »^(٢)

البذخ والإسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءاً ضرب الإسراف التي ابتدعها الخديو اسماعيل والتي تكلمنا عنها في الفصل الحادى عشر ، فإنها اقتضت خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها ، ولا عجب فإن مادة الإسراف وصفوفه ومظاهره كانت أجنبية « من وارد أوروبا » ، ففقدت البلاد ملايين الجنيهات تسربت إلى الخارج في وقت هي أحوج ما تكون إليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف إلى ذلك تلك الملايين التي أنفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعها تلك العاصمة النهماء إلى المال ، وقد رأيت كم بذل فيها من الرشال رجال الاستقانة ، وكم انفق فيها على إقامة

(١) مجلة العالمين الفرنسية عدد أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٩٧

(٢) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمن ج ١ ص ١٣١

الحفلات والولائم ، وكان لا يكاد يمر عام إلا ويقضى الخديو بالاستئانة أو بأوروبا ردها من الزمن ينفق فيه الأموال بغير حساب ، وكانت رحلاته وسياحاته في العواصم والمدن الأوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفي عهده ظهرت بدعة اصطيفاف السراة والأعيان في الخارج ، تلك البدعة التي كلفت البلاد إلى الآن مئات الملايين من الجنيهات وكان الخديو مثالا يحتذى به باشوات القطر وأمرأؤه وكبرأؤه وأعيانه (والناس على دين ملوكهم) ، فقلدوه في البذخ والإسراف ، وتمشى داء الإسراف في مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كابتناء القصور والاستكثار منها ، والإنفاق من غير حساب على زخرفتها وتأنيسها ، وأسرفوا في حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم وأسفارهم ، وملاهيهم وأهوائهم ، مما اضطر معظمهم إلى الاستئانة من المرابين والبنوك ، ورهن الأملاك والعقار ، فخرت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة

استغلال الأجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفاء اسماعيل للأوروبيين وزكونه إليهم واجتذابهم إليه ، كل ذلك مكن لهم من مرافق البلاد ، فجاءوا برؤوس أموال لهم استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهي ومحال الدعارة ، فتفتحت الثغرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدي الأجانب ، وامتدت أيدي الأعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستئانة من البيوت الأجنبية ليشتروا الأطينان والعقار ، فوجدت في البلاد ثروات مادتها أجنبية ، ولا ريب في أن هذا الأساس يؤدي إلى تبعية الثروة القومية للأجانب ، دولاً وشركات ، جماعات وافراداً ، فالاستقلال المالي قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلاً عن النواحي الأخرى ، وأهمها القروض التي عقدها الخديو

صحيح أن بعض رؤوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورعايتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادي ، لأن كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسر واسترقاق ، وذل واستعباد ، دهما قالت الأمة من الرفاهية والثمرات والفوائد الوقتية فإنها لا تعدل تبعيةها وخضوعها لرؤوس الأموال الأجنبية ، هذا إلى أنها تصبح عرضة للأزمات والشدائد إذا ماسحبت الأجانب أموالهم لأي سبب ما ، فإن هذه الأموال لدخولها في بناء الأمة الاقتصادية تصير جزءاً من كيائها ، وتشعر الأمة بالحاجة إليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها أبداً خاضعة لإرادة الأجانب ، محتاجة إلى

استرضائهم ، والنزول على إرادتهم ، وأمامنا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية قد أفضى بثروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الأجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح أكثر الملاك الوطنيين أجراء للأجانب ، وهذا ليس استقلالاً ولا تقدماً ، بل هو الاستعباد الاقتصادي الذي يستتبع حتماً الاستعباد السياسي ؛ لأنه لا يمكن لأمة أن تتحرر سياسياً وهي خاضعة في كيائها الاقتصادي للأموال الأجنبية ، ولا تحتاج هذه الحقيقة لإقامة الأدلة والبراهين عليها ، فأننا نلمسها بأيدينا في عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل في عصر اسماعيل ، فانه وضع في عنقه أغلال الأسر والذل باعتماده على رؤوس الأموال الأجنبية ، وانتهى به الأمر إلى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولاً على إرادتهم

ومما ساعد رؤوس الأموال الأوروبية على التغلغل في مرافق البلاد إنشاء المحاكم المختلطة ، فإنها كانت ولم تزل حامية لهذه الأموال وسبيلها إلى تكميل البلاد والأهليين بقيود الرهون العقارية ونزع الملكية ، والسيطرة على مرافق الأهليين وحقوقهم وأموالهم ، كما بينا ذلك في الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك الرهون ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفرع قبل إنشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازي كان هو المألوف في مصر قبل إنشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لأن الفلاح لا يتخلى بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقاً لأحكام الرهن الحيازي ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه إلى هذا النوع من الرهن الذي يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أنشئ النظام القضائي المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقاري الجديد الذي بمقتضاه يرتهن الدائن الأرض مع بقائها في حيازة المدين ، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً إذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهافت عليه ، لأنه في الظاهر لا يخرج الأرض من حيازة صاحبها ، ولكنه في الواقع كارثة على الملكية العقارية ، لأن السهولة التي يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه يادى الأمر إلى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره في العواقب ، كل ذلك قد رغّب إلى الأهليين الاستمدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقاري على أملاكهم ، وقد ابتهجوا بادية الأمر لهذه الوسيلة التي تمكنهم من الحصول على المال ، ولكنها أدت إلى نزع أملاك المدينين وخروجها نهائياً من أيديهم إلى أيدي المرايين والبيوت المالية الأجنبية ،

وليس أمهل أمام المحاكم المختلطة من إجراءات نزع الملكية ، والبيوع الجبرية ، ولا أدعى منها إلى الخراب ، لما تقتزن به من فسوة الإجراءات وفداخة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية والبيوع الجبرية هي من الكوارث التي جاءت مع النظام القضائي المختلط والتي أدت إلى تسرب الثروة العقارية إلى أيدي الأجانب ، ولو كان في البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهون كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك في قانون الخمسة الأفدنة

والامتيازات الأجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الأجانب المالي ، لأنها فضلاً عن أنها تجعل لهم كيئناً مستقلاً في جسم الدولة فإنها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون الموائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة العقارات ، ومع ذلك كانوا يتلكأون في أدائها ولا يعترفون إلا بما يروق لهم منها ، ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجبركية ، على أنهم كانوا أيضاً في هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجري تهريبه من السواحل والنفور ، وتقف الامتيازات الأجنبية حجر عثرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضغافاً مضاعفة ، دون أن يشاركوا الأهليين في أعباء الضرائب والتكاليف العامة ، فوقع معظم العبء على عاتق الأهليين ، وفي هذا من الخسران ما لا يحتاج إلى بيان

وصفوة القول إن تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب قد ظهرت في عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها في عهد الاحتلال الإنجليزي

وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية أن تقوم برءوس أموال أهلية ، كما سارت في عهد محمد علي ، فليس من ينكر أن التقدم الاقتصادي قد ظهر في عهده ، وتجلى في أعمال العمران التي نهض بها ، كإقامة القناطر ، وشق الترع ، وإقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك ، مما بسطناه في كتاب (عصر محمد علي) ، ولكونها قامت من غير اعتماد على رءوس الأموال الأجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يعترض على ذلك بأن محمد علي لجأ إلى السخرة في إقامة هذه الأعمال ، فإن السخرة كانت أيضاً قائمة في عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يسخرون لا في الأعمال العامة فحسب بل وفي أملاك الخديو وحاشيته أيضاً

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية

وتتألف صادرات مصر في ذلك العهد من القطن والسكر والأرز والقمح والبقول والذرة والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصندف والслаمكي وبعض المنسوجات والحبال والصوف والكتان والنطرون والأفيون والشمع وواردات السودان كسمن الفيل والصمغ وريش النعام

وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والأثواب الحريرية والسجاد والطرايش والأجواخ والفحم والأخشاب وأدوات البناء والحديد والنحاس والآلات والأواني والمجوهرات والمقايير والغاز والزيت والفاكهة والدخان والأنبذة والمشروبات الروحية والمواشي والخردوات والسكاكين وأصناف المطارة والزجاج والورق

وكان ميزان التجارة لصالح مصر إذ كانت الصادرات أزيد من الواردات وليس لدينا احصاءات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد ، فإن البيانات الواردة في تقرير لجنة « كيف » وفي كتاب (مصر كما هي) لماك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن الاحصاءات الواردة في كتاب إحصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و ١٦٦ ، وعن إحصاء السيوفرنسوا شارل رو Roux في كتاب (إنتاج القطن في مصر) ص ٨٤ و ١٠٠ على أننا اعتمدنا على إحصاء كيف ، وقد أخذنا عنه أرقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ أي من عهد عباس الأول إلى سنة ١٨٧٥ (١)

الواردات بالجنهات	الصادرات بالجنهات	السنة
١٠٠٠٠٠٠ ١٦٢١ ج	٢٠٠٠٠ ٤٣٠٠٠ ج	١٨٥٠
١٠٠٠٠ ٦٨١	٢٠٠٠ ١٥٥	١٨٥١
١٠٠٠ ٥٧٥	٢٠٠٠ ٢٢٧	١٨٥٢
٢٠٠٠ ١٠٠٠	١٨٤٨٠٠٠	١٨٥٣
٢٠٠٠ ١٤١	٢٠٠٠ ٨٧	١٨٥٤

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٠٠٠	٢,٥٢٧,٠٠٠
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٥٧	٣,١٠٤,٠٠٠	٣,١٤٩,٠٠٠
١٨٥٨	٢,٥٣٣,٠٠٠	٢,٧١٥,٠٠٠
١٨٥٩	٢,٥٦٥,٠٠٠	٢,٤٩٤,٠٠٠
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٠٠٠	٢,٦٠٤,٠٠٠
١٨٦١	٣,٤٢٢,٠٠٠	٢,٥٦٨,٠٠٠
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٠٠٠	١,٩٩١,٠٠٠
١٨٦٣	٩,٠١٤,٠٠٠	٣,٠٦٣,٠٠٠
١٨٦٤	١٤,٤١٦,٠٠٠	٥,٢٩١,٠٠٠
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٠٠٠	٥,٧٥٣,٠٠٠
١٨٦٦	٩,٧٢٣,٠٠٠	٤,٦٦٢,٠٠٠
١٨٦٧	٨,٦٢٣,٠٠٠	٤,٣٩٩,٠٠٠
١٨٦٨	٨,٠٩٤,٠٠٠	٣,٥٨٢,٠٠٠
١٨٦٩	٩,٠٨٩,٠٠٠	٤,٠٢١,٠٠٠
١٨٧٠	٨,٦٨٠,٠٠٠	٤,٥٠٢,٠٠٠
١٨٧١	١٠,١٩٢,٠٠٠	٤,٥١٢,٠٠٠
١٨٧٢	١٣,٣١٧,٠٠٠	٥,٠٠٥,٠٠٠
١٨٧٣	١٤,٢٠٨,٠٠٠	٦,١٢٧,٠٠٠
١٨٧٤	١٤,٨٠١,٠٠٠	٥,٣٢٢,٠٠٠
١٨٧٥	١٢,٧٣٠,٠٠٠	٥,٦٩٤,٠٠٠

ويلاحظ أن حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) في أيدي البيوت التجارية الأجنبية ومعظم ما تدره من الأرباح عائد إليها

الصناعة

يرجع إلى الخديو اسماعيل الفضل في استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التي أنشأها في الوجه القبلي ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق بإنشاء مصنع الورق في دار الطباعة ببولاق ، وقد أنشأ من مصانع الغزل والنسيج ما تكلمنا عنه في الفصل العاشر ولكنه لم يوجه همهته إلى إحياء الصناعات الكبرى التي ظهرت في عهد محمد علي ، ولم يفكر في إنشاء العامل التي تنتج من المصنوعات ما ينمي ثروة البلاد وتغنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الأجنبية

ثم إن اقتباسه عادات الأوروبيين في مأكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتنى لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه في ذلك الأمراء والأميرات من آل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والأعيان ، والمتعلمون ، وسيدات تلك الطبقات الممتازة ، فقلده في اقتباس العادات الأجنبية واقتناء لوازمها وكالياتها من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات ، وأدوات الزينة والزخرف ، وأثاث المنازل وديانها . والمآكل والشارب وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة ، لأنها لم تستطع أن توافي مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مباراة الواردات الأجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الأهلية القديمة كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الأثاث وما إليها

ولو اتبع الخديو سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول إلى العوائد الأوروبية مقرونا بإنهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الأهلية ويطنى عليها سيل المصنوعات الأجنبية ، ولا يسرى هذا الرأي على ما استوردته البلاد من المصنوعات الإنتاجية ، كالآلات الزراعية مثلاً أو المواد التي تزيد من ثروة البلاد ، فإن استيرادها من الخارج يزيد من إنتاج البلاد الاقتصادي ، ولكن واردات الملابس والأثاث والرياش وما إلى ذلك من الكماليات أدت بلاسراء إلى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الأهلية

ولا نقول هذا غلواً في النقد ولا إسرافاً في الرأي ، وإنما هو ما يراه المنصفون من الأوروبيين الذين عاشوا في عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضي الهولندي فان بيلن يقول في هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديو اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ،

فإن أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفسدت على هذا الأمير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يمد معنى إلا بكل ما هو أوروبي ، وبكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرش مصر أن يعيش كملك أفرنجي في قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن الأسف أن كل ما أنفقه في هذا السبيل لم يمد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعات تلك الأشياء الهالكة ، المديعة الجدوى ، وتلك الأسماك التي لم تزد الثروة القومية فيها واحدا ، وكان يدفع أثمنها أضغافا مضاعفة ، ولأجل أن يستوفي مطالبه الخارقة في هذا الصدد ، لم تكفه الأموال التي كان يجلبها من شعبه على فدايتها ، فأمدّه أصدقائه الأوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط الخربة ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفي الحكومة إلى تقليد الأوروبيين في ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا إلى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الأثاث والعربات ، وأدخل الخديو الحياة الأفرنجية في قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهاقت الأميرات وزوجات الباشوات والأغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهاقفا شديداً ، وأسرف أولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والماعولات من العمل في شراء الفساتين التي لا عداد لها ، وابتاع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسوت جميع جواريهن بكل ما أبدعته الأزياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والأرائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التي كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا تسلم عما خسرت مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية^(١)

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح أن يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعى ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تنطور إلى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبى وعاداته ، ومال الناس إلى محاكاة الأوربيين فى السكن والملبس والمأكل وسائر أنماط الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور ، فإن الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الأخرى فى تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار

فى السكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولا شك أن التخطيط الفرنجى أدعى إلى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن إلى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، والذى يعد بلا مرء آية فى الفن ، فهذه القصور أخذت تفتلش مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدوداً من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة إلى إحياء الطراز العربى وإدخاله فى قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حاكمهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية ، كالجبة والمبابة والممامة ، وارتدوا الطربوش والبذلات الفرنجية ، وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت محلها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا القبة ، فقد استمسك المصريون بالإعراض عنها

ودخلت الموائد الأوروبية فى أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يعدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الفرنجى ، ولا مرء فى أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرقى وأصح من الأساليب القديمة ، ولكنها مع الأسف قد استقيمت محاكاة الأفرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ؛ وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ، وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت إلى الطبقات الجاهلة ، فعم منها الفساد ، وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها بريثاً

ومن مظاهر التطور الاجتماعى إقبال الناس على الرياضة والتزده ، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحي ، وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سبل المركبات لا يقطع عصر كل يوم فى طريق شبرا ، ثم فى طريق الجزيرة والجزيرة والأهرام ، وكان لإنشاء جسر (كوبرى) قصر النيل فضل كبير فى ميل الجماهير إلى التزده ، لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجزيرة ، وكانت (شبرا) هى متنزه سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون إلى كوبرى قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة وبدأ على المجتمع الميل إلى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل إلى الثراء والرفاهية ، ثم إلى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الغنائية فى عصر إسماعيل ، وازداد إقبال الناس على سماع الأغاني والموسيقى ، وارتقت أساليب الغناء ، وزادت مكانة المغنين فى النفوس ونالوا من محبة الناس حظا عظيما ، وفى مقدمتهم عبده الحولى ، وارتقى الذوق الموسيقى فى المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطبقات الأخرى ، وابتدع الخديو إسماعيل سنة الرقص الافرنجى ، فكان يقيم فى سراى عابدين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) باللغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو إليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية ، ورجال السلك السياسى وعقيلاتهم ، وكانت « الوقائع المصرية » تعنى باخبار هذه الحفلات وتصفها فى مكان بارز من صفحاتها

وكان لحفلات الأفراح فى ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والأعيان يفتنون فى تفخيمها وتمظيمها ، ويتنافسون فى مظاهر البذخ والإسراف فيها ، وبلغت بعض هذه الأفراح من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقلونها جيلا بعد جيل ، أما أفراح الخديو إسماعيل ، فحدث عنها ولا حرج ، وخاصة الأفراح التى أقامها احتفالا بزواج أنجاله الأمراء ، إذ عقد لولى عهده محمد توفيق باشا (الخديو) على الأميرة أمينة هانم (أم المحسنين) كريمة الهاى باشا ابن عباس الأول ، والأمير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن إبراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الأمير محمد على الصغير بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم أفراح هذا العصر ، ولا يزال الناس يذكرون فخامة هذه الأفراح ويسمونها (أفراح الأنجال)

وامتاز هذا العصر بهجة الحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء

الدراسة في المعاهدة العالية ، الحربية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديو أحيانا ، ويشهدها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحفلات سباق الخيل في ذلك العصر مظاهر رائعة ، إذ كان يتسابق الجمهور إلى مشاهدتها في القاهرة (بالعباسية) أو في الإسكندرية ، وتعطى فيها الجوائز للخيول العائرة ، فكان هواة الخيل يتنافسون في اقتناء الجياد السريعة ، ويحضر الخديو إسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنشر أنباؤها بعناية كبيرة في « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها وإحراز قصب السبق في اقتناء خير الجياد واستمرت حفلات الموالد والأعياد موضع إقبال الناس ورعاية الحكام ، وبقيت الموالد في القاهرة والأقاليم مكانتها التقليدية في النفوس

الحياة العائلية

واستتبع انتشار التعليم ارتفاع الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط الزوجية على نحو أرقى من الفهم القديم ، وينظرون إلى الزوجة كشريكة المرء في حياته ، وقسيمته في سرائه وضرائه « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة » ، وقلَّ تعدد الزوجات في الأوساط المثقفة ، كما قلَّ الطلاق والتسرى ، وبدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات

النهضة النسائية

وبدأت النهضة النسائية في عصر إسماعيل ، إذ أنشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ١٩٩ ج ١) ، وبدأت المرأة تشترك بنصيبها في النهضة الاجتماعية والأدبية ، فكانت « عائشة عصمت تيمور » طليمة هذه النهضة ، وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير في ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا إلى نهضتها وإلى تعليم البنات وثقيفهن أسوة بالبنين^(١) ، وتتجلى لك فكرته من كونه وضع كتابا مشتركا لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه (المرشد الأمين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢ ، وهو كتاب قيم في

(١) عن كتاب (عصر محمد علي) ص ٤٩٣ من الطبعة الأولى و ٤٠٠ من الطبعة الثانية

الأخلاق والتربية والآداب ، وضمه كما يقول في مقدمته بحيث « يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية » ، ودعا فيه إلى وجوب تعليم البنات وإعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن في المجتمع ، قال في هذا الصدد : « ينبغي صرف الهممة في تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الأزواج ، فتتلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فإن هذا مما يزيدهن أدباً وعقلاً ، ويجعلهن بالمعارف أهلاً ، ويصلحن به لمشاركة الرجال في الكلام والرأى ، فيعظمن في قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلهما وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تقاطي من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن ، وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فإن فراغ أيديهن عن العمل يشغل ألسنتهن بالأباطيل ، وقلوبهن بالأهواء وافتعال الأقارب ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء »

فالدعوة إلى نهضة المرأة في مصر ترجع كما ترى إلى رفاة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين ، فجددها ووسع نطاقها

طبقات الشعب

تلك نظرة إجمالية في التطور الاجتماعي على عهد اسماعيل ، والآن ننقل من الإجمال إلى التفصيل ، فنتابع الكلام عن الطبقات التي يتألف منها المجتمع ، على النحو الذي اتبعناه في دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفي عصر محمد علي (١)

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر في أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أي في أواخر عهد محمد علي ٤٤٠٤٧٦٤٤٠ نفس (٢) وبلغوا سنة ١٨٥٩ في أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين (٣) ، ثم بلغ عددهم في أواخر حكم اسماعيل نحو ستة

(١) راجع الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ وعصر محمد علي ص ٦٠١ (طبعة أولى)

(٢) عصر محمد علي ص ٦٠١ من الطبعة الأولى و ٤٩١ من الطبعة الثانية

(٣) إحصاء مالك كون في كتابه (مصر كما هي) ص ٢١

ملايين نسمة ، وهذا مستفاد من أن الإحصاء الرسمي الذي حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٦٣٨١٠٦٨٠ نسمة في ذلك اليوم ، أي بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصل الزيادة في تلك السنوات إلى أكثر من ثمانمائة ألف نفس .

الأسرة الحاكمة

الخديو والأمراء

تفرعت الأسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها في عهد خلفاء محمد علي ، بما أنجبه هو وأبناؤه من الأمراء والأميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة في المجتمع ، وابتنوا القصور الفخمة وافتنوا الأملاك الواسعة والثروات الضخمة

وقد عني محمد علي بتنشئة أبنائه تنشئة صالحة ، فعلمهم في المدارس ، وأرسل بعضهم إلى أوروبا لإتمام علومهم ، وعنى على الأخض بأن ينالوا حظاً وفيراً من النشأة الحربية ، ففي الحق أنه لم يقصر في تثقيفهم وإعدادهم للقيام بالمهام الكبيرة

ولسكن خلفاءه قصرىوا في الاندماج في الشعب والاعتزاز بالانتساب إليه ، فمع أن محمد علي هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية ، فإن الأمراء والأميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلاً ما كانوا يتخاطبون بها ، وكانت التركية هي لغة التخاطب والتفاهم في بيوتهم ، وقد عنوا بدراسة اللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى إلى تراخي علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم إلى قلة أعمالهم القومية والخيرية ، بل أفضى ببعضهم إلى إثارة الميعة خارج القطر المصري سواء في الاستانة أو في أوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمة ظاهرة أخرى بدت على الأمراء والأميرات من البيت العلوى ، وهي التنافس والتحاسد بينهم ، مما أدى في بعض المواطن إلى بغض متبادل وعداء شديد ، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك وصرفوا جهودهم إلى ما فيه خير البلاد وسعادة أهلها لنالت على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هذا العداء إلى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن إلى

باقى الأمراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فبهى له الخوف أن يتقى شرهم بوسائل الإيذاء والعدوان ، فعباس الأول كان معروفاً عنه كرهه لأفراد أسرته من أعمامه وعماته وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره إلى العزلة بالإسكندرية ، وحنق على عمته الأميرة نازلى هانم حتى قيل أنه شرع فى قتلها ، لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل إنها هى التى حرّضت المملوكين اللذين قتلاه فى قصره بينها كما تقدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طبيته تحول دون تفكيره فى إيذاء الأمراء من آل بيته ، فلم ينل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولكن اسماعيل كان على العكس يسعى الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالإسكندرية ، فلم يحتفل بتشيع جنازته ، ولا عني بأن يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالإسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سیر به إلى جدته كان هو يقيم الأفراح فى القاهرة إيذاناً باعتلائه عرش مصر

وعداً اسماعيل لأخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض ، وله حوادث يتناقضها الناس ، فإسماعيل ومصطفى فاضل على أنهما أخوان وأبوها البطل ابراهيم باشا ولكنهما من الدتين مختلفتين ، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منهما سنًا وهو أحمد رفعت الذى آلت إليه ولاية العهد فى عهد سعيد باشا ، لكنه غرق فى حادثة كفر الزيات الشهيرة ، فصار اسماعيل ولياً للعهد ، ولما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضل ، بل أخذ يكيد له ويعمل على إقصائه عن البلاد ، وبذل ما فى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره إلى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضاً فى حرمانه ولاية العهد التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مساعاه ، فاشترى أملاكه ، وغير نظام الوراثة وجعلها فى نسله ، وكذلك اشترى أملاك الأمير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنا وعائلاهما الاستانة وأوروبا واشتدت العداوة بينهما طوال عهد اسماعيل

علماء الأزهر

لم يكن لعلماء الأزهر شأن كبير فى تطور الأحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد على (عصر محمد على ص ٦٠٦) ، ويلوح لنا أن الأزهر ومن

يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا في عصر اسماعيل شيئاً من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية ، فخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسي المهدي الذي كان من أفاضل العلماء في ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الأزهر وإفتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ إصلاح الأزهر ، وفي عهده أنشئ نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٧٩) ، وكان إليه المرجع في تعيين القضاة الشرعيين وفي كل ما تقره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديو اسماعيل احتراماً كبيراً ومنزلة عظمى ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الأزهر والإفتاء عضوية المجلس الخصوصي العالي^(١) (مجلس الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، أي أنه صار من وزراء الدولة ، وهي ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الأزهر كما كان المعين الذي استمدت منه النهضة العلمية والأدبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والأدباء والشعراء في ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم في الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم يمد المدارس والوظائف والقضاء والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدل على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه

ولما جاء السيد جمال الدين الأفغاني مصر سنة ١٨٧١ وجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من المنتسبين إليه البيئة الصالحة التي بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفع في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكري والعلمي ، وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التي حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فالتجأ السيد جمال الدين إلى الأزهر في بث تعاليمه الحرة دليل على ما فيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك أن الشيخ محمد عبده إمام هذه النهضة في ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الأزهر الأعلام ، فالشخصيات الكبيرة التي نشأت في الأزهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة في ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاية الأمور ، واستمسكهم بالتقوى والتمفف والزاهة ، وابتمادهم عن الزلنى للحكام ، مما رفع من منزلتهم وجعل لهم في نفوس الخاصة والعامة مكاناً علياً

(١) الوقائع المصرية عدد ٥٣٩ (٩ يناير سنة ١٨٧٢)

الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لأن كثيراً من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس في عهد محمد علي وخلفائه

ولكن من الواجب أن نقرر حقيقة مؤلة ، وهي أن معظم الموظفين (وحكمنا لا يشمل الجميع) لم يعضوا نصب أعينهم الإخلاص في أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الأهلين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساساً لأعمالهم لسعد الشعب في عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الأرزاء التي كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا في الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن هنا جاء سوء الإدارة وانتشار الرشوة ومظالم الحسكام ، وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهلين ، بل أهملت هذه الناحية إهمالاً جسيماً ، حتى لم يكن الأهلين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين

الزراع والصناع والتجار

أما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من أعباء الضرائب ، وما اقترن بها من القسوة في تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح في عهد إسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما في عهد سعيد ، وظلت السخرة سائدة في ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان الخديو وأطيان الحكام ، وبقيت المظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة الحسكام في معاملة الفلاحين هي القهر والإرهاق ، وكان الضرب بالسكرباج عادة مألوفة في جباية الضرائب أو الاقتصاص ممن يخالفون الأوامر أو يستهدفون لغضب الحسكام لأي سبب ، ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحسكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الأهلين إرهاب آخر من ناحية الأجانب من الرابين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والأهلين عامة إلى أقصى درجات الاستغلال ، حتى انتزعوا منهم الأملاك والأموال وكبّلهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومراقبه ، بل كانت تقاسم الأجانب إرهابه واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكدر ويقنع بأقل الحاجات والنققات

الأعيان

كان الأعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الأهاليين ، فقد اقتنوا الأطنان والضياح واستصلحوا أطنانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما أنشأته الحكومة من أعمال العمران كشق النزع وإقامة القناطر وتسهيل وسائل الري ، وإنشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطنانهم وأملاهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لأوامر الحكومة ويتزلفون إلى الحكام لينالوا رضاهم ويأمنوا على مصالحهم ، وفي كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما إلى ذلك ، وكان الأعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بمصبيتهم العائلية وصراكم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديو جانبهم ، وأنعم على كثير منهم باللقاب والرتب — وكانت نادرة في ذلك العصر — وأسند المناصب الإدارية والقضائية إلى فئة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائية والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصورا على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطري وسلامة المنطق

وكان الأعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويمى الأخلاق ، فيهم صرورة ووفاء ، وشهامة وصماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هذه الناحية أنهم كانوا خيرا ممن خلفوهم في العصر الحديث

الفصل السابع عشر

شخصية الخديو اسماعيل

والحكم على عصره

في شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن إلى الجانب السيء ، وظهرت آثار الجانبين مما في أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاماً التي تولى فيها حكم مصر إن أخلاق اسماعيل هي العامل الأول في شخصيته ، فدراسة أخلاقه تمطينا عنه صورة عامة

لقد كان بلا صراء آية في الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة وعلو الهمة ، وكان شجاعاً ، لا يعرف الجبن والإحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة أما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الأصدقاء والأعداء على السواء

كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الأشياء بسرعة خاطرتشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضي السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة إرادته ومضاء عزمته من الهمة التي كان ينفذها مشاريعه ، فلم يكن يعرف التردد والإحجام ، وإذا أراد أن ينجز عملاً لا تقف في سبيله عقبة إلا ذلها ، أما شجاعته فحسبك أن تتبينها من السياسة التي رسمها لنفسه في السنوات الأخيرة من حكمه ، حين أدرك سوء نية الدول الأوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من إصرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران أجنيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف اسماعيل موقف المعارضة واتبع حيالها خطة المقاومة ، وهي سياسة تقتضى حظاً كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر ، وفي سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه ، وضحي به فعلاً ، وقليل من الملوك من يضحون بعرشهم في سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية

وكان إسماعيل بلا نزاع محباً لبلاده ، راغباً في تقدمها ، عاملاً على أن يسير بها في مضمار الحضارة والعمران ، ساعياً في توسيع ملكها ، وإعلاء شأنها كما بينا ذلك في فصول الكتاب فالدكاء ، وقوة الإرادة ، والشجاعة ، والإقدام ، والرغبة في إعلاء شأن مصر ، هذه

هي الصفات التي تمتاز بها شخصية إسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات في مختلف الأعمال التي تمت على يده ، فقد سعى ووفق في الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كي يصل بمصر إلى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر ورفعة شأنها

واتجهت همته إلى توسيع أملاك مصر في افريقية ، فأكمل فتح السودان ، ووصل بمحدود مصر إلى منابع النيل ، وشواطئ المحيط الهندي ، أى إلى حدودها الطبيعية ، وبذل في هذا السبيل أقصى ما لديه من عنيفة وقوة ، وتلك لعمري صفحة مجيدة من صحائف إسماعيل ، تزين تاريخه ، بقدر ما يزدان بها تاريخ مصر القوي

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وإنشاء المدارس الحربية العالية وتسليح الجند بأحدث الأسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة

ووجه أيضاً همته إلى إنهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على مياه البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والاقيانوس الهندي

وله على العلم والأدب أياد بيضاء ، بما أنشأ من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصري ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والأدبية ، والحركة الفكرية التي ظهرت في عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ، والطباعة والنشر ، هي من آثاره الخالدة كما تراه مفصلاً في الفصل التاسع

وأعمال العمران التي تمت على يده ، كفتح الترغ ، وإقامة الجسور ، والعناية بزراعة القطن واستحداث مصانع السكر ، وإصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الأطنان الزراعية ، وإنشاء السكك الحديدية والكبارى ، والأسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الأعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الأعمال المجيدة في فصول هذا الكتاب ، ففيها بيان لما ذكرناه ، وتفصيل لما أوجله

كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم ، وإن ننس لا ننس آخر صفحة ختم بها حياته السياسية ، إذ قاوم المطامع الاستعمارية التي بدت من الدولتين الإنجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الإذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب إلى مطالب الأحرار ، وعهد إلى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبي ، وأقر مبدأ مسؤولية الوزارة أمام مجلس شورى النواب

ولا شك أن موقفه في هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد ، ومناصرة للحركة القومية ، وفي هذا السبيل استهدف لغضب الدول الأجنبية ، حتى فقد العرش والتاج ، فهو من هذه الناحية ضحية كبرى في سبيل الاستقلال والدستور

والإقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفي والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالصفحة التي ختم بها اسماعيل حياته السياسية جديرة بأن تسجل في صحائف الحركة القومية بالفخار والإعجاب

وإذ ذكرنا الحسنات ، فمن الواجب علينا أن ننقل إلى الأخطاء والسيئات لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول إنه بجانب الحسنات التي ذكرناها ، يوجد الجانب السيئ من شخصية اسماعيل ، وهو بذخه ، وإسرافه ، وعدم تقديره المواقب ، وضعفه أمام الملذات والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى التبذير في أموال الخزانة العامة ، فلم تكفه الملايين التي كان يجلبها من الضرائب ، بل عمد إلى البيوت المالية والمرايين الأجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولا يخفى أن هذه القروض هي الوسيلة التي تدرعت بها الدول للتدخل في شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيح أن هذه القروض لو استدانها دولة أوروبية لما كانت في نظر الدول مسوغاً للتدخل في شؤونها ، والعبث باستقلالها ، وإنما كان تدخل الدول في شؤون مصر اضطهاداً مقصوداً منه تحقيق أطماع استعمارية قديعة ، ولكن مما لا نزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى إدراك هذه المقاصد ، وتعرف هاتيك المطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع في حبالها ، وليس من شك في أن الديون هي من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبية في شؤون الأمم الشرقية ، ولم يكن اسماعيل في حاجة إلى من يبصره بمطامع إنجلترا والدول الأوروبية في مصر ، فإن تاريخ محمد علي وإبراهيم صفحة ناطقة بتطلع إنجلترا إلى وضع يدها على البلاد

وما وقوفها في وجه فتوحات ابراهيم ، وانماهاها بمصر في مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، يبعد عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لأن ما لقيته مصر في عهد أبيه وجده كان جديراً بأن يفتح عينيه ، ويبصره بالخطر الذي يهدد مصر من ناحية التدخل الأوروبي

لكن اسماعيل لم يفتن لعواقب هذا التدخل ، لأن ثمة عيباً كبيراً في سياسته عامة ، وهو ركونه الشديد إلى الأوروبيين والدول الأجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حد لها ، وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه في القروض الخارجية ، فقد كان الحسن ظنه بالأجانب لا يحسب حساباً لليوم الذي ينقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض أداة للتدخل الأجنبي ، ومن مظاهر هذه الثقة أنه عهد إلى الأجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطلعهم على أسرارها ، ومكّن لهم من مرافقتها ، ففي عهده تعددت البيوت المالية والشركات الأجنبية التي تفلقت في البلاد ، وعهد إلى الأجانب بمناصب كبرى من التي كانت الحكمة تقتضي إبعادهم عنها ، كتميين السير صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي حاكماً لمديرية خط الاستواء ، والكولونل غردون باشا حاكماً لها من بعده ، ثم حاكماً عاماً للسودان ، والمسيو منزجر محافظاً لسواحل البحر الأحمر ومديراً لشرق السودان ، والجنرال استون باشا رئيساً لأركان حرب الجيش المصري ، والأميرال ماكيلوب مديراً للموانيء والفنارات ، والمستر موريس وكيلها ، والمسيو فرديكو مديراً لوابورات البوستان الخديوية ، والمستر كليار مديراً للبريد ثم للجهارك ، وهلم جرا ، كما أنه أسند الكثير من المناصب العالية في دوائره وأملاكه وبطانته إلى موظفين من الافرنج

كل هذه التعيينات ترجع إلى إسراف اسماعيل في ثقته بالأجانب والاعتماد عليهم ، وتلك نقطة ضعف كبير في سياسته تبين لنا الفرق بينه وبين محمد علي

لقد تولى اسماعيل الحكم والطريق أمامه معبد بما قام به محمد علي وإبراهيم من جلائل الأعمال ، فكان مطلوباً منه أن يكمل البناء الذي شاده جده وأبوه ، ويحتفظ باستقلال الدولة التي ألقت المقادير زمامها إليه ، ولم يكن يغيب عن ذهنه أن محمد علي كان يخشى على مصر من التدخل الأجنبي ، فلم يمد يده إلى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى أن يعهد إلى الأجانب بالمناصب الخطيرة ، أو يمكن لهم في البلاد ، وبلغ به بعد نظره أن رفض تخويل شركة انجليزية امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس ، لكيلا تكون ذريعة للتدخل الأوروبي في شؤون مصر

فالطريق إذن كانت مرسومة أمام الخديو اسماعيل ، ولم يكن مطلوبا منه إلا أن ينهض بأعمال التقدم والعمران معتمداً على موارد الخزانة العامة ، وهي موارد تكفى للقيام بتلك الأعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل أبيه وجده ، وتورط في القروض تلو القروض دون حاجة إليها ، ومن غير أن يفكر في طريقة إيفائها أو إيفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة في الإعسار كما رأيت مفصلاً في الفصل الحادى عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الأجنبية حقوقاً ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا أشبه ما تكون بالوصاية على مصر

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة ، من إنشاء صندوق الدين ، إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تعيين لجنة تحقيق أوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والإدارية ، إلى تعيين وزيرين أجنيين في الوزارة المصرية لها حق القيئو ، أى وقف كل عمل تشريعى أو تنفيذى للحكومة ، ولاشك أن هذه الأحداث كما قلنا فى مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المحزنة التى وصلت إليها البلاد كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية ولا نكران أنه سعى فى السنوات الأخيرة من حكمه فى أن يتخلص من هذه الوصاية التى اتخذت شكلاً مهيئاً من التدخل الفعلى فى شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الأوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغلغل النفوذ الأجنبى السياسى والمالى فى مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره

فإذا نظرنا إلى الامور فى جوهرها وحقائقها ، نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت فى عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه فى عهد محمد على ، ولئن كان اسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقاً زادت نظرياً من حدود الاستقلال ، فإن مصر من الوجهة العملية كانت فى عصر محمد على أكثر استقلالاً مما صارت إليه فى عهد اسماعيل ، وحسبك دليلاً على ذلك أن اسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولاية الأسرة المحمدية العلوية الذى خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى أن خلع الخديو بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لأنه تدخل مهيئ فى سيادتها الداخلية ، ومن تصارييف القدر أن يقع هذا التدخل ضد الخديو الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك إلى الضعف الذى أصاب البلاد من ارتباك أحوالها المالية وتضعف قوتها الحربية والعنوية ، فسهل على الدول أن تتدخل فى شؤونها وتعتب باستقلالها ، ولا شك فى أن

الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر في عهد محمد علي وحالتها في عهد اسماعيل
ففي عهد محمد علي لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للأجانب ، ولا رقابة منهم على
مالية الحكومة ، ولا وزراء أوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة غالبية القضاة
فيها من الأجانب ، فهذه النظم والأوضاع قد تقرر في عهد اسماعيل ، وهي قيود شلت
سيادة الحكومة الأهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلي ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر
عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تغمثر في أديال الارتباك المالي والرقابة الأوروبية
إلى أن انتقلت الرقابة احتلالاً إنجليزياً عسكرياً ، وهو الاحتلال الذي نعانى به إلى اليوم
(سنة ١٩٣٢)

والخلاصة أن عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به أخطاء وأغلاط أفضت
إلى تصدع بناء الاستقلال المالي والسياسي

ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده
دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنًا

ولكن هكذا شاء جد مصر العائر أن تتلاحق الأخطاء وتختلط السيئات بالحسنات في
تاريخ اسماعيل ، فاغتنمت الدول الاستعمارية الفرصة في أغلاطه ، والضعف الذي انتاب البلاد
على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلاً إلى تحقيق أطباعها في أرض الكنانة ، والضعف في كل
عصر آفة الأمم ، ومضيفة لحقوقها ، والقوة هي سياج حريتها واستقلالها ، وقديماً طمع
الأقوياء في الضعفاء ، سنة الله في خلقه ، ولن نجد لسنة الله تبديلاً

وثائق تاريخية

وثيقة رقم ١

مذكرة شريف باشا إلى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٢)

« أفادت الأنباء الأخيرة الواردة إلى القاهرة أن غردون باشا قد استولى نهائياً على منطقة (مرولى) الواقعة على نهر السومرست (نيل فكتوريا) ، وأن الجنود المصرية أسسوا محطة في (ماسندى) عاصمة (أونيبورو) ، وأخذ الأهلون إلى الطاعة والسكينة ، وأرسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف بأحوال البلاد لإنشاء محطة عسكرية في (أوردنجانى) وأخرى على شاطئ بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (ريبون)

« وأفادت الأنباء الأخيرة أيضاً أن غردون باشا احتل (مقاتو) على شاطئ بحيرة ألبرت ، حيث يصب نهر السومرست في البحيرة ، ووصل بين مقاتو و (الدفلاى)^(١) الواقعة على النيل الأبيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها إحدى البواخر النيلية « وعلى ذلك قد تم إلحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت بمصر وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا

« وإنى لسميد إذا أعلن نتيجة هذه الحملة التى كملت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما أظهروه من الهمة والإخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقاً للغاية التى قصد إليها الخديو وهى نشر لواء الحضارة وإحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد »

اللائحة الأساسية لمجلس شورى النواب

الصادرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

أنظر ج ٢ ص ٧٨

« فى ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣ ، (٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦) أمر على إلى سعادة راغب باشا (رئيس مجلس شورى النواب) ، منطوقه :

(١) انظر مواع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب

« حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعتها ، ومحسناتها الجليلة ، في الممالك المتمدة ، كان أملى تشكيل مجالس شورى بمصر ، تنتخب أعضاء من الأهالى ، فالآن أشكر الله تعالى ، على أنى عاينت من أهالى مملكتنا ، من الأهلية والاستعداد — ما يزيد حصول هذا الأمل ؛ فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور ، ولذا صار عقد المجلس الخصوصى برياستنا ، وصارت المداولة بحضور أربابه لدينا ، في تنظيم لائحة كيفية تأسيسه ، وانتخاب أعضاء ، وصار إعمالها ، حسب ما هو موضح أدناه ، تحتوى على ثمانية عشر بنداً ، وقد عيناكم رئاسة ذلك المجلس ، وصدر أمرنا على تلك اللائحة لناظر الداخلية لإجرائه مقتضاه ، كما قد صدر أمرنا أيضاً عنها ، إلى مفتش عموم الأقاليم ، لنشرها إلى أهالى الأقاليم ، لأجل انتخاب الأعضاء بموجبها . وأصدرنا هذا لكم لعلكم تعلمون بذلك ، وانتخاب ما يلزم لكم من الكتاب ، واستحضار الدفاتر ، والأوراق اللازمة لهذا الخصوص بمعرفتكم وما القصد من هذا إلا التشاور ، والتعاون ، على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الآراء في الأمور النافعة ، فنسأل الله ، أن يوفقنا في كل الأمور »

البند الأول — تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية ، والشعورات التى تراها الحكومة ، أنها من خصائص المجلس ، ليصير المذاكرة ، وإعطاء الرأى عنها ، وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

البند الثانى — يجوز انتخاب من بلغ عمره ، خمسة وعشرين سنة ، وما فوق ذلك ، بشرط أن يكون موصوفاً بالرشد والسكال ، وأن يكون من الأشخاص الملمومين عند الحكومة ، بأنه من الأهالى التابعين لها ، ومن أولاد الوطن

البند الثالث — يحرم من صلاحية هذا الانتخاب ، الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملأهم ، بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق ، التى حرما منها ، وأيضاً الفقراء المحتاجين ، والأشخاص الذين أعينوا على حلهم ، قبل الانتخاب بسنة ، والأشخاص الذين صار مجازاتهم ، بالليمان والطرء بحكم

البند الرابع — إن الأشخاص الذين ينتخبون القواب ، يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملأهم بأحكام الإفلاس ، وتعلقت بها حقوق للغير ، إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم ، وألا يكون سبق مجازاتهم ، بالليمان ، والطرء بحكم ، وألا يكونوا من الداخلين ، سلك العسكرية تحت السلاح

البند الخامس — المستخدمون في الخدمات الميرية ، والمستخدمون في الجهات الخارجة عن الميري ، سوى كانوا من العمدة ، والوجوه ، وغيرهم ، وكذا الداخلون سلك العسكرية ، سوى كانوا تحت السلاح ، أو إمدادين — لا يجوز انتخابهم ، ليكونوا من أعضاء المجلس . وأما من رفقوا من المستخدمين بلاجنحة ؛ حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم في الإمدادين فيجوز الانتخاب منهم ، إن كانوا حازين الأوصاف المعتبرة المذكورة

البند السادس — إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم ، يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم ، من أقسام المديريات ، بحسب كبر القسم ، وصغره ، وبصير انتخاب ثلاثة في مصر ، واثنين في الإسكندرية

البند السابع — حيث أن كل بلد ، عليه مشايخ معينون ، برغبة الأهالي ، فبالطبع هم المنتخبون ، من طرف أهالي ذلك البلد ، والنائبون عنهم لانتخاب العضو ، المطلوب انتخابه في القسم ، إذا كان تلك المشايخ ، حازين الأوصاف المعتبرة المذكورة ، فهؤلاء المشايخ يحضرون المديرية ، ويكتب كل أحد منهم ، اسم من ينتخبه في القسم ، في ورقة مخصوصة ، ويضعها مقفولة بالصندوق ، المعد لقسمه بالمديرية

البند الثامن — بعد ما يتم وضع الأوراق بالصناديق ، تفتح على يد المدير ، والوكيل ، ونظر قلم الدعاوى ، وقاضى المديرية ، فينظر إذا كان أكثر الآراء ، متفقة على انتخاب واحد في القسم فيصير هو نائباً عن القسم ، وإن تساوت الآراء ، في انتخاب اثنين ، أو ثلاثة ، فيقرع بينهم بحضورهم ، والذي تصيبه القرعة يصير نائباً عن القسم ، وفي كلا الحالتين ، يؤخذ من المشايخ الحاضرين بالمديرية في البلاد ورقة بأختامهم ، بما استقر عليه الحال ، في انتخاب تلك النواب . وأما الانتخاب في مصر ، والإسكندرية ، ودمياط ، فيصير باتفاق أو بأكثرية آراء وجوه ، وأعيان تلك اللدائن

البند التاسع — يصير تجديد انتخاب الأعضاء ، في كل ثلاث سنين ، حسب ما هو موضحاً بالبند السابع

البند العاشر — أعضاء المجلس ، لا يزيدون عن خمسة وسبعين شخصاً

البند الحادى عشر — لا يعقد المجلس ، إذا غاب من أعضاء أكثر من الثلث ، وإن كان أحد الأعضاء ، له عذر ضرورى — فيلزم عرض عذره ، على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر ، فإن قبل عذره بالمجلس فيها ، وإلا فإن لم يحضر بعد إعلانه ، عدم قبول عذره — يصير انتخاب غيره بدله ، من قسمه حسب اللائحة

البند الثاني عشر — لا يصح التوكيل عن أحد الأعضاء ، بل هو يحضر المجلس بنفسه
البند الثالث عشر — يصير تحقيق حال كل عضو ، من أعضاء المجلس حين اجتماعهم ،
بمعرفة قومسيون ، فإن وجد مستكمل الشروط ، المعبرة المحررة — في البنود السابقة —
يقبل ، وإلا فتلقى نيابته ، وينتخب غيره من قسمه وجهته

البند الرابع عشر — بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب ، المنتخبين بالقومسيون ،
ويوجدون حازين الأوصاف المذكورة ، في البنود السابقة ، فيعطى قرار عنهم بالقومسيون
ويعرض عنه إلى رئيس المجلس ، ومنه أيضاً إلى الأعتاب الخديوية ؛ ليعطى كل واحد منهم
بيورلدى ، يتضمن كونه منتخباً ، في ظرف ثلاثة سنين ، في شورى النواب

البند الخامس عشر — حيث من المعلوم ، أن كل مجلس من المجالس المائة لهذا ، له
صدور نظامنامه ، فبالطبع صدور نظامنامه هذا المجلس ستمطى له

البند السادس عشر — إن عقد المجلس سيكون في هذا العام ، في ١٠ هاتور لغاية
١٠ طوبة ، وأما في السنين الآتية ، فيصير انعقاده ، في ١٥ كيهك ، لغاية ١٥ أمشير
البند السابع عشر — لولى الأمر جمع المجلس ، أو تأخيرته ، أو تحديد مدته ، أو تبديل
أعضائه ، وانتخاب غيرهم ، في مدة مملومة ، حسب ما هو موضح بهذه اللائحة
البند الثامن عشر — لا يجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس

اللائحة النظامية

حدود ونظامنامه مجلس شورى النواب

الصادرة في ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦

بند ١ — مجلس الشورى يكون بالمحرورية مصر

بند ٢ — مجلس الشورى وظيفته المداولة ، في المنافع الداخلية ، والمقودات التي تراها
الحكومة ، أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه ، وإعطاء الرأى عنها ، كما هو مذكور في
بند في اللائحة الأساسية ، فيما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى ، فيما يتعلق بالدافع
الداخلية ، يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصى ، ويجرى المذاكرة عنه بالأعلام ،
والقومسيونات بمجلس الشورى ، حسبما يأتى بعده بما يتعلق بالمقودات ، من بند ١٦ إلى
بند ٢٠ ، وبند ٢٣ في هذه اللائحة ، وبعد إعطاء التقارير عنها ، تنظر بمجلس الشورى أيضاً

كما في بند ٢١ ، وبند ٢٢ ، وإتمام المذاكرة ، وإعطاء الرأي ، يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية

بند ٣ - رئيس مجلس شورى النواب ، ووكيله ، بتصبيان من طرف الحضرة الخديوية
بند ٤ - افتتاح مجلس شورى النواب ، إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية ، أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية ، وتقرأ فيه مقالة . فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية ، فقرابة المقالة بالنطق الخديوي ، أو من يتوكل في قرايتها ، متملق بالإرادة العلية ، وإن افتتحه الموكل ، فإما أن تكون المقالة من الحضرة الخديوية ، وبقرأها الموكل بالافتتاح ، أو أنها تكون من الموكل بالافتتاح ، وهو الذي يقرأها بموجب الأمر .

بند ٥ - بعد افتتاح مجلس شورى النواب ، وقرابة المقالة يكون لأربابه الحق ، في أن يقدموا جواباً عنها في مدة يومين ، وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل الرسوم ، بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى

بند ٦ - إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية ، فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى ، يجب تقديمه للأعتاب السكرام ، بواسطة رئيس مجلس الشورى ، ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية ، يصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء

بند ٧ - حيث تقرر في بند ثمانية ، وبند ٣ ، وبند ٥ من اللائحة الأساسية ، الأوصاف اللازمة ، في حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية ، ففي حال الانتخاب بالمديرية ، إذا كان الموزع له انتخاب النواب ، يمينون أشخاصاً من الغير ، جازر تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند الثالث عشر من اللائحة الأساسية ، يصير الإيضاح من المديرية ، إلى مقتضى العموم عن كيفيةهم ، ومن طرفه يصير تبين ذلك ، بالكشف الذي يرسل لرئيس مجلس الشورى ، بأسماء النواب الذي تعينوا ، لأجله أجرى منطوق البند المشار عنه

بند ٨ - من بعد افتتاح مجلس الشورى ، وقرابة المقالة ، يصير تقسيم المجلس إلى خمسة أفلام ، بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضاً ، ورؤساء الأفلام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضاً ، وفي الأفلام المذكورة يجري التفحص عن المنتخبين ، حسب المدون في بند ١٣ من اللائحة الأساسية ، بمعنى أن كل قلم يتفحص عن حال المنتخبين ، الذين هم بقلم آخر ، وأعضاء القلم الجاري فيه التفحص المذكور ، يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأفلام الآخر . وبعد إعطاء القرارات اللازمة عن ذلك ، يصير إعطائهم إلى رئيس مجلس

الشورى ، اعرضهم للحضرة الخديوية ، كما فى بند ١٤ من اللائحة الأساسية

بند ٩ — متى تم تحقيق صحة الانتخاب ، لزم رئيس مجلس شورى النواب ، أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ، ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة ، أو المتنازع فيها ، متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم ، كالموضح فى بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ١٠ — ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنمر ، بحسب ما يراه رئيسه ، ويكون لذلك دفتر واضح ، ببيان تلك الأشغال مادة مادة ، بغاية الاختصار ، وتواريخ ورودها ، والنمر التى وضعت عليها ، بالنسبة لترتيب رؤيتها ، وملحوظة تباشر فيه عما يجرى فيها

بند ١١ — من يؤمر من الذوات من طرف الحكومة بالمباحثة فى شأن تصور من التصورات ، المعروضة للمداكرة فيها بمجلس شورى النواب ، متى طلب أن يتكلم لزم الإذن له بذلك ، ولا يقتضى إزاله بالانتظار للنوبة ، حسب المقيّد بـ دفتر النوبة

بند ١٢ — مجلس شورى النواب ، له أن يجبر على الحضور بالشورى ، كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر من الحضور ، وذلك بواسطة ترتيب عقوبات . على من لم يحضر مجلس الشورى ، وكل رئيس قلم من الأفلام ، يعطى إلى رئيس مجلس الشورى ، قائمة فى كل يوم صباحاً ، بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر

بند ١٣ — إذا كان عدد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ فى اللائحة الأساسية ، لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه ، وهكذا فى كل يوم (متى انتضح الحال على هذا الوجه) يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه بند ١٤ — إذا كان عقد مجلس الشورى ، فى يوم من الأيام ، أقل من القدر الموضح عنه ، بند ١١ من اللائحة الأساسية ؛ لـ كن نفس الأفلام يوجد بعضهم مستوفياً ، بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضاء ، فالقلم الذى يكون بهذه الصفة ، لا يصير تعطيله ، بل ينظر فى الأشياء المحولة عليه

بند ١٥ — الذى يأمر بافتتاح كل جلسة ، من جلسات مجلس شورى النواب وقفها هو الرئيس ، وتقتضى فى آخر كل جلسة ، أن يمين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ، ساعة افتتاح الجلسة التى تليها ، وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ، وبعاق الترتيب المذكور فى محل مجلس الشورى ، وترسل صورة الترتيب فى الحال ، إلى كاتب الديوان الخديوى ،

ويقتضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه ، لوصول الأخباريات ، والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية

بند ١٦ - التصورات التي تراها الحكومة ، تتلى صورتها بمجلس شورى النواب ، بمعرفة من يندب لهذه المأمورية من طرف الحكومة

بند ١٧ - بعد قراءة التصورات المذكورة في بند ١٦ ، يصير طبعها وتوزيعها على الأقسام للنظر فيها بأوقاتها ؛ فتبحث فيها ، وتعين الأقسام من مجموعها ، قومسيون مركب من خمسة أعضاء . يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم ، بالصندوق سراً ، وبالقومسيون المذكور ، ينظر في تلك التصورات ، ويتحرر القرار اللارم عنها

بند ١٨ - إذا صدر رأى من واحد ، أو من جماعة من الأعضاء ، الغير داخلين القومسيون المذكور ، في بند ١٧ من هذه اللائحة ، بخصوص مادة من المواد المندرجة ، بالتصورات المرسولة من طرف الحكومة ، ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكورة عنها ، بند ٢٣ من هذه اللائحة - تقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى ، إلى رئيس مجلس الشورى ، وهو يوصله إلى القومسيون المختص بالنظر في ذلك ، ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك ، متى تقدم التقرير في شأنها ، من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى ، وإنما عند ثلاثة ذلك التقرير بمجلس الشورى ، يجرى ما يلزم له في المذاكرة ، وأخذ الآراء حسب الوارد بينود هذه اللائحة ، من بند ٢٠ إلى بند ٢٢

بند ١٩ - كل من أورد رأياً ، بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات ، كما ذكر في بند ١٨ من هذه اللائحة - كان له حق التكلم في هذا الخصوص ، بالقومسيون المختص بالنظر في ذلك

بند ٢٠ - متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون ، بخصوص صورة مادة ، لزم أن يتلى بمجلس الشورى ، ويطلع ، ويوزع على أعضاء مجلس الشورى ، قبل المذاكرة بأربعة وعشرين ساعة على الأقل

٢١ - تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه في بند ٢٠ من هذه اللائحة ، في الوقت المعين له ، في ترتيب أشغال مجلس الشورى ، ويقتضى افتتاح المذاكرة أولاً ، فيما يتعلق بصورة التصور المعروضة على وجه العموم ، ثم فيما يتعلق بكل قلم ، أو باب منها خاصة

بند ٢٢ - من بعد أخذ الآراء ، عن كل مادة خاصة من المواد ، التركيب فيها

التصورات المذكورة — يجب أخذ الآراء أيضاً ، بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم

بند ٢٣ — إذا ترأى للقومسيون المختص ، بالنظر في إحدى التصورات المرسولة ، من طرف الحكومة ملحوظات فيما يتعلق بذلك — تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، وقبل تلاوتها بمجلس الشورى ، تبعث في ظرف للحكومة

بند ٢٤ — المسائل اللازم المداولة فيها ، بمجلس شورى النواب ، بواقع ترتيب أشغاله ، بحسبما يستقر عليه الحال ، في آخر كل جلسة ، كما ذكر ببند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم في الجلسة الثانية ، أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها ، وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال في ذلك — يجرى العمل

بند ٢٥ — المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية ، اللازم المذاكرة فيها بمجلس الشورى ، بواقع ترتيب أشغاله ، كما في بند ١٥ من هذه اللائحة — يلزم أن كل مسألة فيها ، قبل وصفها في ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى في مجلس الشورى ، عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ ، أو تأخيرها لوقت آخر ، أو نحو ذلك

بند ٢٦ — إذا طلب الكلام اثنان ، أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى في آن واحد ، لزم أعمال القرعة المقتضية في تقديم أحدهم على الآخرين ، بمعرفة رئيس مجلس الشورى
بند ٢٧ — في حال المكالة بمجلس الشورى في مسألة ، لا يجوز افتتاح المكالة في مسألة أخرى

بند ٢٨ — في حال المكالة إذا تكلم أحد من الأعضاء ، فيما هو جارى التكلم من أجله — لا يحصل التكلم من غيره فيها ، قبل إتمام كلام الأول

بند ٢٩ — لا يجوز لأحد أن يتكلم في كل مسألة ، بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ، ما لم يقتضى الحال للتكلم من بعض الأعضاء ، غير مرة واحدة ، إذا احتاج الأمر لإعطاء توضيحات ، أو لإعطاء الجواب ثانى مرة ، بناء على طلب عضو آخر ، وأما في القومسيونات التى تتشكل بمجلس الشورى ، فإن لكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء

بند ٣٠ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب ، أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام ، وأذن له الرئيس بذلك ، ولا أن يتكلم إلا وهو في موضعه

بند ٣١ — إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه — وجب الإصغى إليه (كذا في الأصل)

بند ٣٢ — يجب أن يكون أخذ الآراء بطريقة أخذ الآراء بالصندوق في الجهر ، وبطريقة الأكثرية المطلقة

بند ٣٣ — تفريغ صندوق الآراء ، يكون بمعرفة كاتب السر

بند ٣٤ — لا تكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة ، إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى ، كما في بند ١١ من اللائحة الأساسية

بند ٣٥ — يجب على مجلس الشورى ، احترام حق العدد الأقل منضمة المذكرات به فيجب الإصغى للعدد الأقل ، وأن تسمع الملاحظات الصادرة منهم

بند ٣٦ — إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم ، وهو الأقل ، وأما الأكثر لم يعطوا رأيا في المادة المعروضة — لزم الرئيس أن يسأل باقي الأعضاء عن رأيهم

بند ٣٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو الذى يؤدي وظيفة الرئاسة عليه ، وقط يسأل أرباب مجلس الشورى عن رأيهم ، وليس له رأى مطلقاً ، إلا في صورة انقسام الآراء ، إلى طريقين متساويين ، وأما فيما عدا ذلك من الأحوال ، فلا يدخل لنفسه برأى ، من جملة الآراء بمجلس الشورى ، وليس له أن يتداخل في مذكرات مطلقاً

بند ٣٨ — متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى — لزم أن تكون نسختها الأصلية ، مقيدة في دفتر مخصوص لذلك ، ويختم عليها من الرئيس والأعضاء ، ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر ، وختم الرئيس ، وتقدم للحضرة الخديوية

بند ٣٩ — المجئ إلى مجلس الشورى يومياً ، والذهاب منه ، يكون بحسب ما يراه رئيسه باستئساب المجلس

بند ٤٠ — أعضاء مجلس الشورى ، يحضرون إلى المجلس المشار عنه ، بملابس الحشمة اللائقة ، وجلوهم فيه يكون بهيئة الأدب

بند ٤١ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى النواب ، أن يغيب بدون إذن يصدر إليه منه ، ويتحرر له تذكرة رخصة ، من طرف رئيس مجلس الشورى ، ولا يجوز له أن يحزر تذكرة رخصة ، إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى ، ما لم تقتضى الضرورة الملزمة ، تحرير التذكرة على وجه المجلة . وبعد تحريرها على هذه السكيفية يصير إخبار مجلس الشورى ، من طرف الرئيس بذلك

بند ٤٢ — المحاضر التى تنمر لإثبات مجلس شورى النواب ، تكون مشتملة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ، ورأى كل واحد منهم بالاختصار

بند ٤٣ — المحاضر المذكورة في بند ٤٢ ، تقيد بدفتر مخصوص لذلك ، ويقرؤها كاتب السر في أول مجلس للشورى ، المنعقد من اليوم الذى يلي يومها ، ويوضع الرئيس إمضاءه ، على ذات الدفتر في كل يوم

٤٤ — الأوامر التى تصدر من الحضرة الخديوية ، فيما يتعلق بأحد الخصوصيات المذكورة ، في بند ١٧ من اللائحة الأساسية ، تتلى بمجلس الشورى في الحال ، ويجرى العمل بمقتضاها

بند ٤٥ — التنبيه بإرجاع من يخرج عن ما يليق ، بحسب الأصول ؛ إنما هو من وظائف الرئيس لا غير

٤٦ — إذا خرج المتكلم في مادة من المواد عن المسئلة المقتضى الكلام فيها — ثم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها ، وعدم الخروج عنها . ولا يجوز إلى الرئيس أن يأذن بالكلام ، فيما يتعلق بأسباب الرجوع ، إلى المسئلة المقتضى الكلام فيها

بند ٤٧ — يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول ، وتنبيه عليه بالرجوع إليها ، فرجع وطلب الكلام فيمتذر ، ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول ، في غير الصورة المذكورة بند ٤٨ — إذا خرج المتكلم عن الأصول مرتين ، في مسألة واحدة ، وطلب الكلام

للاعتذار — يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام في بقية الجلسة ، فيما يتعلق بالمسألة . ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى ، في هذا الأمر بالأغلبية

بند ٤٩ — إذا خرج المتكلم عن المسئلة المقتضى الكلام فيها ، وصار إرجاعه إليها مرتين في مسألة واحدة ، ثم هم بالخروج عنها مرة ثالثة — ثم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى ، عن لزوم منعه من الكلام في باقى الجلسة ، بخصوص المسئلة التى الكلام بصدها ، تقتضى أن يحكم مجلس الشورى في هذا الأمر بالأغلبية

بند ٥٠ — إذا اقتضى الحال التنبيه ، على أحد من الأعضاء بالسكوت ، لكونه تكلم في غير محله ، وقطع الكلام على غيره ، فيقتضى أن لا يؤذن له بالكلام في بقية الجلسة

بند ٥١ — لا ينو غ لأحد بمجلس الشورى ، أن يصدر منه مسبة لأحد ، ولا إشارة بالإقرار ، أو بدمه ، على قول أحد بمجلس الشورى

بند ٥٢ — إذا حصل من أحد الأعضاء ، أمر مخل بانتظام جال مجلس الشورى — ثم أن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك ، بالامم من طرف الرئيس ، فإن أصر على ذلك ولم يرجع ثم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه ، في ضمن المحضر الذى يتحرر ، بما يقع في مجلس الشورى

بذلك اليوم ، وفي صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع عن الأمر ، المحل بانتظام مجلس الشورى — يلزم المجلس المشار عنه ، بناء على طلب الرئيس ، أن يحكم من غير مذاكرة ، بإخراجه من مجلس الشورى ، بمدة لا تقتضى أن تزيد خمسة أيام فقط ، ولا بأس أن يأسر أيضاً ، بإعلان صورة الحكم المذكور ، بالجهة التى يكون انتخاب النائب ، المحكوم عليه من طرفها

بند ٥٣ — فى مدة افتتاح مجلس الشورى ، وفى الأيام المحددة له ، لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه ، بوجه من الوجوه ، إلا إن كان (لا سمح الله) حصل من أحد منهم ، مادة قتل فظيماً ، لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ، ويتمين بدله حسبما فى بند ١٣ ، من اللائحة الأساسية

بند ٥٤ — لا يجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى ، أن يطبع وينشر المقالة التى قالها بمجلس الشورى ، والمذاكرات التى حصلت بها ، من غير ترخيص رئيس مجلس الشورى له بذلك ، وإن طبع ونشر بغير ترخيص — يترتب عليه الجزاء اللازم ، بقرار من قومسيون يتمين من القلم الذى هو من أعضاء

بند ٥٥ — فى مدة العضوية ، إذا حصل من أحد الأعضاء ، ما يمنع لياقة وجوده ، عضواً بمجلس شورى النواب ، فيما هو واضح فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٥ ، من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية ، ويتمين بدله ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٦ — فى مدة دوام افتتاح المجلس المحددة له ، لا يقبل الاستعفى من أحد من الأعضاء . وفى أوقات تعطيله إذا أراد أحداً منهم أن يستعفى — لزم أن يقدم إلى رئيس مجلس الشورى ، ويوصله إلى يد الرئيس ، قبل انقضاء مجلس الشورى بثلاثين يوماً بالأقل . وحينئذ يجرى المكاتبه لجهته ، لأجل تسمية خلفه ، كما فى بند ١٣ من اللائحة الأساسية

بند ٥٧ — رئيس مجلس شورى النواب ، هو المنوط بالضبط اللازم ، فى أثناء الجلسات المنعقدة ، وفيما يتعلق بداخل المحل المعد لإقامة مجلس الشورى

بند ٧٨ — إذا تراء لريس مجلس الشورى ، تأخير عقد المجلس المشار عنه فى يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ، ولو كان عدد الأعضاء مستوفياً ، كما فى بند ١١ من اللائحة الأساسية — لا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط ، ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية بذلك فى الحال

بند ٥٩ — يرسل الخفر اللازم ، لجهة مجلس الشورى من طرف الحكومة

بند ٦٠ — لا يدخل جهة مجلس شورى النواب ، إلا الأعضاء المنتخبون ، والأشخاص
المتعلقون بمجلس الشورى ، ومن يرسل من طرف الحكومة ، بمأمورية تختص بأشغال
الشورى . وهذا يتبع اجراءه لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية ، بتجوز دخول
من يتصرح له بذلك ، بموجب التذكرة التى تعطى لهم حينذاك ، من طرف رئيس
مجلس الشورى

بند ٦١ — حيث ذكر فى بند ٢ ، وبند ٣ ، وبند ٤ ، وبند ٥ ، فى اللائحة الأساسية ،
الأوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم ، لوظيفة العضوية بمجلس شورى النواب ،
ومن يجوز لهم انتخاب النواب ، فى الانتخاب السابع ، تقضى أن الذى يحصل انتخابهم
للعضوية نكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، زيادة على الأوصاف المقررة فى حقهم ، وفى
الانتخاب الحادى عشر ، يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم إلمام بالقراءة
والكتابة ، علاوة على الأوصاف المنصوصة فى شأنهم أيضاً

مراجع البحث

نذكر هنا أهم المراجع التي اعتمدنا عليها في بحث فصول الكتاب
مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد وإسماعيل

— الخطة التوفيقية . للعلامة علي باشا مبارك . في عشرين جزءا . وقد تكلمنا عنها
(ج ١ ص ٢٣٩)

— « الوقائع المصرية »

— مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Société Royale de Géographie

— مجلة المجمع العلمي المصري Bulletin de l'Institut Egyptien

— مجلة مصر (١٨٩٧—١٨٩٤) Revue d'Egypte المصنف جلياردو بك Gaillardot

— مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا في هوامش الكتاب الأعداد التي رجعنا إليها

— التوقيعات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الأفرنجية والقبطية —

للواء المصري محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣ م)

— النتيجة المستحصنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكي ومحمد أفندي

نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)

— مجموعة القوانين والقرارات

— مجموعة الأوامر والقيودات بالدفترخانة المصرية (دار المحفوظات)

— قاموس الإدارة والقضاء . لفيليب جلاد في ستة أجزاء

— كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنورادنجيان أفندي تم طبعه سنة ١٩٠٣

في أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

— الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠

Actes diplomatiques et firmans impériaux relatifs à l'Egypte

— مجموعة المعاهدات . لدى مارتنس في ٣٥ جزءا

De Martens — Recueil général des Traités

— مجموعة معاهدات الباب العالي . للبارون دي تستام طبعه سنة ١٩٠١ في عشرة

أجزاء Recueil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa

— تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد

— تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨

— مذكرات عمرباشي باشا (كشف الستار عن سر الأمرار)

— حقائق الأخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا سرهنك طبع سنة ١٣١٢ هـ
في جزأين

— الكافي . لميخائيل بك شاروهم طبع سنة ١٨٩٨ في أربعة أجزاء

— البحر الزاخر في تاريخ الأوائل والأواخر . لمحمود باشا فهمي طبع سنة ١٣١٢ هـ

— كشف الستار عن أسرار مصر — لمدام أولب ادوار طبع سنة ١٨٦٥

Les mystères de l'Egypte dévoilés — M^{me}. Olympe Audauard

— مصر الحديث . لادوين دي ليون طبع سنة ١٨٧٧

The Khedive's Egypt — Edwin de Leon

— تاريخ أوروبا السياسي من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ إلى انتهاء مؤتمر برلين
سنة ١٨٧٨ . للمسيو ديبيدور

Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour

— دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهد عباس وسعيد

المراجع السابقة ثم :

— مصر الحديثة — للمسيو مريو (طبعه سنة ١٨٦٤)

Egypte Contemporaine — Merruau

— (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

— الفلاح (ذكريات عن مصر) — لادمون أبو . طبع سنة ١٨٦٩

Le Fellah, par Edmond About

— سليمان باشا — للمسيو فانترينييه Soliman Pacha, par Vingtrinier

(فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٦٠) طبع سنة ١٨٨٦

— مصر سنة ١٨٥٨ للمسيو دلاتر Delatre وهي مقالة منشورة بمجلة الشرق والجزائر
والستعمرات السنة الثامنة والتاسعة L'Égypte en 1858, Revue d'Orient,

d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)

— مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة
بالسنة الثامنة

— رسائل عن مصر — لبارتلمي سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧

Lettres sur l'Égypte, par Barthelemy Saint Hilaire

— رحلة سعيد باشا في السودان للدكتور أباته باشا طبع سنة ١٨٥٨

Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du
Soudan — Abbate

مراجع خاصة بمصر اسماعيل

المراجع السابقة ثم :

— مصر كما هي Egypt as it is للمستر ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

— (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩

— مصر وأوروبا L'Égypte et l'Europe

للقاضي المختلط فان بلمان Van Bemmelen طبع في جزاين سنة ١٨٨٢

— رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار

Lettres sur l'Égypte contemporaine, par Gellion-Danglar

— المسألة المصرية La Question D'Égypte للمسيو دي فريسدينيه De Freycinet

طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولي لمصر والسودان

Situation internationale de l'Égypte et du Soudan

للمسيو كوشري Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— المسألة المصرية والقانون الدولي.

La Question égyptienne et le droit international

لدي مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

- أوربا ومصر . للمسيو نوتوفيتش Notovitch طبع سنة ١٨٩٨
- الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية)
- الكتاب الأزرق الإنجليزى Blue Book
- خديويون وباشاوات Khedives and Pachas
- المستر موبلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤
- مصر مرحلة فرحلة L'Egypte à petites Journées للمسيو رونيه Rhoné طبع سنة ١٨٧٧
- مصر الأخيرة La dernière Egypte للمسيو ليبك Lepic طبع سنة ١٨٨٤
- مصر وتقدمها في عهد اسماعيل
- L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha
- المسيو رونشتي Roncheti طبع سنة ١٨٦٧
- مصر واسماعيل باشا لساكرى وأوتربون Sacré et Outrebon . طبع سنة ١٨٦٥
- التأليف عن مصر والسودان . للأمير ابراهيم حلمي
- The litterature of Egypt and the Sudan
- في جزأين . وفيه بيان المؤلفات التي ظهرت عن مصر منذ المصور القديمة إلى سنة ١٨٨٥ وله ملحق لغاية سنة ١٨٨٧
- سياحة السلطان عهد العزيز في مصر
- Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire
- المسيو جاردى Gardey طبع سنة ١٨٦٥
- معلومات جغرافية Notices géographiques للعلامة قدرى باشا (عن مصر وبلدانها وتاريخها) طبع سنة ١٨٦٩
- إنجلترا في مصر England in Egypt للورد ألفرد مانتر طبع سنة ١٨٩٣
- مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر طبع في جزأين سنة ١٩٠٨
- مصر Egypt للبارون مالورتي Malortie طبع سنة ١٨٨٣
- الحياة الاجتماعية في مصر Social life in Egypt
- لستانلى لين بول S. Lane Poole طبع سنة ١٨٨٤

— أفكار عن نظام الوراثة المباشرة في عرش مصر

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

المسيو جوبتي Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et Congrès

المسيو رنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقاً لمعاهدات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'après les traités de 1840 - 41

المسيو برديانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جي لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزاني Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديو والسلطان . للمسيو جيومون Guillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend Turco-Egyptien

المسيو لوري Laury طبع سنة ١٨٦٩

— خديو مصر . للمسيو جيومو Guillaumot طبع سنة ١٨٦٦

— كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادوارد Edourds

— كلمات عن مصر — الخديو والفلاح

Quelques mos sur l'Egypte Contemporaine

لألفريد ميرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩

— مصر في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867

المسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

— مصر وتركيا للمسيو فردينان دلسبس طبع سنة ١٨٦٩

— البروجريه اجي-يان Le Progrès Egyptien مجلة أسبوعية كانت تصدر

بالإسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) معارضة سياسة إسماعيل

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩

- مصر تحت حكم إسماعيل الميسيو مريو Merruau (مجلة الماين عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٦)
- مجلة أركان حرب الجيش المصرى
- الجريدة العسكرية
- مصر للمصريين لسليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء (ناقص منها الجزء الثانى والثالث)
- تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠
- تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الإنجليزى
Egypt's Ruin ليتودور رودستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠
- تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩)
- لإلياس بك الأيوبى طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين
- التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر . المستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt
Secret history of the English occupation of Egypt
- طبع سنة ١٩٠٧ وعمرته جريدة « البلاغ » للأستاذ عبد القادر حمزة
- صور مصرية Croquis egyptiens لشونسكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧
- خواطر فى السياحة Impressions de voyage
- لدام لى شيلد M^{me}. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢
- (ولها) شتاء فى القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣
- نظرة فى حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو رونيه Rhoné
- Coup d'œil sur l'état present du Caire ancien et moderne
- أسماء كبار موظفى الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ إلى ١٢٩١ هـ (١٨٦١ — ١٨٨٥ م) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ
- إحصاء مصر Statistique de l'Egypte لدى رينى بك De Regny مدير إدارة الإحصاء (السنة الأولى) ١٨٧٠ — (السنة الثانية) ١٨٧١ — (السنة الثالثة) ١٨٧٢
- إحصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistique de l'Egypte ، أصدرته وزارة الداخلية بالفرنسية وقد أشرنا إليه فى الهامش أحيانا باسم رينى بك لأنه وضع مقدمته وتولى

ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الندى
في الاستقراء المصري) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣ م .)

— دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا لفرناي
Fr. Levernay طبع سنة ١٧٧٠

— إحصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧

Essai de statistique general de Egypte لأميتشي بك Amici طبع سنة
١٨٧٩ في جزاين

— مصر القديمة والحديثة وتمدادها الأخير

L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement

لاميتشي بك Amici طبع سنة ١٨٨٤

— الإحصاء السنوي العام الذي تصدره مصلحة الإحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠
تجربة حكومة أوروبية في مصر

Un essai de Gouvernement europeen en Egypte

للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة عن مجلة العالمين
(١٥ أغسطس وأول سبتمبر و ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

— (وله) خمسة أشهر في القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠

— تاريخ الصحافة . للفيكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ في جزاين

— اسماعيل باشا خديو مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦

— حياة البلاط في مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة ١٨٨٧

— شريف باشا . للمسيو سانتيردى بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧

— نوبار باشا . للمسيو هولنسكى Holynski طبع سنة ١٨٨٥

— نوبار باشا . للمسيو برتران

— إنجلترا ومصر . للمستر ديسى Dicey طبع سنة ١٨٨١

— جغرافية مصر . لأمين باشا فكرى طبع سنة ١٢٩٦ هـ

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— شئون سياسية عن مصر Choses politiques d'Egypte لبوريلى بك

Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب في منتخبات الجوائب . لأحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ —
١٢٩٨ في سبعة أجزاء

— إنجلترا في مصر L' Angleterre en Egypte

لدام جوليت آدم Juliette Adam تعريب على بك فهمي كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألماني جورج إبرز G. Ebers وله (ترجمة فرنسية
للمسيو ما سبرو) في جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريس في القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو بريير Perrier طبع
سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne

للمسيو مونتان Montant (اطلس به رسوم وصور)

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣

La Conference de Constantinople et la. Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس

للمسيو فردينان دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ إلى
سنة ١٨٨١ في خمسة أجزاء

Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal
de Suez

— (وله) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez طبع
سنة ١٨٩٠

— (وله) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧
في جزأين

— قناة السويس . للمسيو فوازان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧)
في سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلان Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Chrls Roux

— (وله) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ في جزاين

- قناة السويس البحرية Le Canal maritime de Suez للمسيو فونتين Fontaine (وقد نقلنا عنه صورة ابتداء العمل في حفر القناة)
- افتتاح قناة السويس L'inauguration du Canal de Suez للمسيو نيكول Nicole وفيه رسوم للرسم ربو
- عائلة فرنسية Une famille Française للمسيو بريدييه Bridier وفيه ترجمة فردينان دلسبس طبع سنة ١٩٠٠
- فردينان دلسبس . لبرتران وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧
- قناة السويس وما تكلف مصر

Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez

- للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١
- شراء أسهم قناة السويس أو الغزوة الانجليزية في مصر
- L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez
- للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦
- قناة السويس والسياسة المصرية

Le Canal de Seuz et la politique Egyptienne

للأستاذ حسين حسنى طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

- مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، و « الوقائع المصرية » و « مجلة مصر » و « مجلة المالمين » الفرنسية
- السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم فوزى باشا في جزاين
- الاسماعيلية Ismailia للسير صمويل بيكر Sir Samuel Baker طبع سنة ١٨٧٥
- (وله) ألبرت نيازا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨
- مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues للكولونل شابي لونج بك Chaillé Long bey طبع سنة ١٨٩٢

- (وله) أفريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦
- (وله) الأنبياء الثلاثة غردون والمهدى وعرابي Les trois prophètes طبع سنة ١٨٨٦
- (وله) منابع النيل Les Sources du Nil طبع سنة ١٨٧٨
- (وله) مصر وأفريقية والافريقيون Egypt, Africa and Africans طبع سنة ١٨٧٨
- (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة المالمين الفرنسية عدد أول نوفمبر سنة ١٨٩٤)
- ١ اكتشاف منابع النيل
Journal of the discovery of the surces of the Nil
- للرحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمة فرنسية)
النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف شيلو بك
Chelu bey طبع سنة ١٨٩١
- دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (محاضرة بالفرنسية) طبعت
سنة ١٨٨٠
- جبر الكسر في الخلاص من الأسر . لمحمد رفعت بك (تسكمتنا عنه ج ١
ص ١٤٧)
- الكتاب الأزرق الانجليزي Blue Book عن سنة ١٨٨٣
- الكولونل غردون في أفريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa
لمستر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون إلى أخته)
- يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع سنة ١٨٨٥
- مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنري بنسا Pensa طبع
سنة ١٨٩٥
- النار والسيوف في السودان لسلطين باشا . أصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية
Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة «البلاغ»
عن النسخة الإنجليزية
- السودان وعردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi
للكاتب هومان Heumann طبع سنة ١٨٨٦

— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنوم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ في
ثلاثة أجزاء

— تركة مصر في الأقاليم الاستوائية

La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales

للمسيو ديهران Deherain (مجلة العالمين عدد ١٥ مايو ١٨٩٤)

— نشرات هيئة أركان حرب الجيش المصرى (عن السودان)

Publications of the Egyptian General Staff

للكولونل بردى باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات في السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi pacha

— في باطن افريقية (١٨٦٨ — ٧١) Au cœur de l'Afrique

للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات في مديرية خط الاستواء والعودة مع أمين باشا

Dix années dans Afrique Equatoriale لكازاتى Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف وليس بودج Wallis Budge

في جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان

— مصر المسلمة والحبشة المسيحية

Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داي Dye طبع سنة ١٨٨٠

— الحملة المصرية على الحبشة

Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوتزارا Suzzara (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وأبريل

ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية . الأستاذ داود بركات ، طبع

سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان في نظر العلم والتاريخ للدكتور أحمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وإنجلترا Fachoda, la France et l'Angleterre

لروبير دكى Rober de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

— تقسيم أفريقية Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

— مسألة أفريقية La Question d'Afrique

— للمسيور رمون رونز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

— تاريخ مصر المالى من عهد سعيد باشا (سنة ١٩٥٤ — ١٨٧٦)

Histoire financière de l'Egypte مؤلف مجهول J. C. قيل انه بابونو

Paponot ، وقيل انه ج . كلودى J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨

— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيلاً لكتاب « مصر كما هي » لماك كون

— التقرير الابتدائى للجنة التحقيق العليا الأوروبية

Commission supérieure d'enquete—Rapport préliminaire

طبع سنة ١٨٧٨

— التقرير النهائى للجنة المذكورة

Rapport concernant le règlement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد أيضاً فى الكتاب الأصفر الفرنسى

— الملكية العقارية فى مصر La propriété foncière en Egypte

ليمقوب ارتين باشا . طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية

— حقيقة المالية المصرية La vérité sur les finances égyptiennes

المستر أجوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨

— مصر ومستقبلها الزراعى والمالى

L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيو بابونو Poponot

— الأطنان والضرائب فى القطر المصرى لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

— القوانين المقاربية فى الديار المصرية لجامعة السير إلدون جورست

— تحفة الحديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل . أو أعظم ترعة للرى فى الدنيا (ترعة

الإبراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠

— الرى فى مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١

- مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة في مصر
Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte
للينان باشا دى بلقون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢
- مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographie لبونولا بك Bonola bey
وفيه بيان أعمال العمران التي تمت في مصر على عهد الأسرة المحمدية العلوية طبع
سنة ١٨٩٠
- زراعة القطن في مصر والفزاون في إنجلترا . للمسيو جون نيزيه J. Nine (مجلة
المالين عدد أول ديسمبر سنة ١٨٧٥)
- حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصري
La situation economique et financière de l'Egypte.
Le Soudan Egyptien
للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١
- إنتاج القطن في مصر La production du coton en Egypte
للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨
- مذكرات المستشار المالي
— تقارير اللورد كرومر
- مصر اليوم L'Egypte d'aujourd'hui لسكريساتي Cressati طبع سنة ١٩١٢
- عن التعليم والنهضة العلمية والأدبية
- التعليم في مصر . لأمين سامى باشا طبع سنة ١٩١٧
— مجلة « روضة المدارس »
- كتاب الوسيلة الأدبية . للشيخ حسين المرصفي طبع سنة ١٢٨٩ هـ (١٨٧٢ م)
في جزأين
- سر الليال في القلب والإبدال . لأحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منه
سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م)
- التعليم العام في مصر L'instruction publique en Egypte
للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

- التعليم العام في مصر (بالفرنسية) . ليعقوب أرئين باشا طبع سنة ١٨٩٠
- ترجمة حياة علي باشا مبارك . للدكتور محمد دري باشا
- ترجمة حياة محمود باشا الفلكي . لمحمد مختار باشا وإسماعيل باشا الفلكي
- ترجمة حياة إسماعيل باشا الفلكي . لأحمد زكي باشا

عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

- مضابط مجلس شوري النواب
- « الوقائع المصرية »
- صحف « الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الأهرام » و « الفار دالكسندري » .
- و « الريفورم » و « المونيتور اجبسيان » التي كانت تصدر في ذلك العهد
- صحيفة « الجوائب » التي كانت تصدر بالأستانة . لأحمد فارس الشدياق
- تجربة حكومة أوروية في مصر للمسيو جابريل شارم — مصر الحديثة للورد كرومر (تقدم ذكرهما)
- الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الأفغاني
- حاضر العالم الإسلامي . للكاتب الأمريكي ستودارد . تعريب الأستاذ عجاج نويهض
- وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للأمير شكيب أرسلان

عن القضاء

- إدارة نظام القضاء في مصر
- Comment on administre la Justice en Egypte
- للو كوفتش Lucovich طبع سنة ١٨٦٦
- مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بلمان (تقدم ذكره)
- المحاكم المختلطة في مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤
- نظام الامتيازات في السلطنة العثمانية
- Le regime des Capitulations dans l'Empire Ottoman
- للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ في جزأين
- الامتيازات الأجنبية . لعمربك لعافى طبع سنة ١٣٢٢ هـ

- كتاب المحاماة . لأحمد فتحي زغلول باشا طبع سنة ١٩٠٠
— تطور المركز القضائي للإجانب في مصر

De l'evolutiou de la condition Juridique en Eygpte

للمسيو لامبا Laemba طبع سنة ١٨٩٦

- الكتاب الذهبي للمحاكم المختلطة

Le Livre'dOr du cinquanteaire des Jurdictions mixtes d'Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

فهرست الجزء الثانى

٣

الفصل العاشر

٣

٤

أعمال العمران

١٣	المواصلات والسكك الحديدية	٤	منشآت الري والزراعة
١٣	الخطوط التى أنشئت فى عهد عباس وسعيد	٤	الترع
١٤	الخطوط التى أنشئت فى عهد اسماعيل	٤	الترعة الابراهيمية
١٥	التلغرافات	٦	قناطر التقسيم
١٧	البريد	٨	الترعة الاسماعيليه
١٨	المتحف المصرى	٨	الترع الأخرى
١٩	دار الآثار العربية	٩	القناطر
١٩	دار الرصد	٩	إصلاح القناطر الخيرية
١٩	مصلحة الإحصاء	١٠	مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة
١٩	مصلحة المساحة	١٠	التوسع فى زراعته القطن والقصب
٢٠	الأعمال الصحية	١٠	زيادة مساحة الأقطان المزروعة
٢١	عمران المدن	١١	منشآت الصناعة
٢٢	فى القاهرة	١١	معامل السكر
٢٣	فى الاسكندرية	١٢	معامل النسيج
٢٤	القصور	١٣	معامل الطوب واللباغه والزجاج والورق

الفصل الحادى عشر

٢٥

مأساة الديون

٢٦

قرض سنة ١٨٦٤

٢٥

ديون مصر فى عهد اسماعيل

٢٨

قرض سنة ١٨٨٥

بيان هذه القروض وهل كانت مصر

٣٠

قرض سنة ١٨٦٦

٢٦

فى حاجة إليها

٥٨	التوقف عن الدفع	٣١	قرض سنة ١٨٦٧
	إنشاء صندوق الدين	٣٢	ظهور اسماعيل باشا صديق
٥٩	(بدء الوصاية الأجنبية على مصر)	٣٣	قرض سنة ١٨٦٨
٦٠	مشروع توحيد الديون	٣٥	الحصول على المال باستعمال الخيلة
٦٠	مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦	٣٦	قرض سنة ١٨٧٠
٦١	إنشاء مجلس أعلى للمالية	٣٧	الديون السائرة
٦١	الرقابة الثنائية	٣٨	الحالة المالية سنة ١٨٧٠
٦٢	مقتل اسماعيل باشا صديق	٣٩	قانون المقابلة
	مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وتسوية	٤١	القرض المشتموم سنة ١٨٧٣
٦٤	الدين العام	٤٢	الشمور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤
٦٥	نظام الرقابة الثنائية	٤٣	دين الرزنامة سنة ١٨٧٤
٦٦	إدارة صندوق الدين	٤٣	ما أخذ من بيت المال والأوقاف الخيرية
	لجنة مختلطة لإدارة السكك الحديدية	٤٤	مطالبات من الحكومة لم تدفع قيمتها
٦٦	وميناء الإسكندرية		مقدار مادخل خزانة الحكومة من
٦٨	لجنة التحقيق العليا الأوروبية	٤٤	القروض
٧٠	إن بلادى لم تعد فى أفريقية	٤٥	الخلاصة
	مراى السياسة الإنجليزية وقأليف الوزارة	٤٦	إسراف اسماعيل
٧٢	المختلطة	٤٦	أمثلة من إسراف إسماعيل
٧٣	إنشاء مجلس النظار	٤٩	التدخل الأجنبي فى شؤون مصر المالية
٧٥	وزارة نوبار باشا الأولى	٤٩	بيع أسهم مصر فى قناة السويس
٧٦	قرض جديد . سلفة الدومين	٥٦	بعثة كيف الانجليزية
٧٧	ختم النزاع بين الخديو والدائمين	٥٧	التنافس فى النفوذ بين إنجلترا وفرنسا

الفصل الثانى عشر

٧٨	الحركة الوطنية والحياة النيابية
٧٨	إنشاء مجلس شورى النواب ٧٨ نظام المجلس

ص		ص	
١٠٧	الجواب على خطبة العرش	٨١	الحياة السياسية في عصر اسماعيل
١٠٧	تغييرات في الأعضاء	٨٢	الانتخابات الأولى للمجلس
١٠٨	المسائل التي تباحث فيها المجلس	٨٢	أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦
١٠٨	الميزانية	٨٤	افتتاح المجلس وخطبة العرش
١٠٩	المصروفات وأقساط الديون	٨٦	لجنة الرد على خطبة العرش
١٠٩	الهيئة النيابية الثانية	٨٦	الجواب على خطبة العرش
١٠٩	انتخابات سنة ١٨٧٠	٨٩	لجان المجلس
١١٢	دور الانعقاد الأول سنة ١٨٧٠	٨٩	اعتماد عضوية النواب
١١٣	لجان المجلس	٩٠	محاضر الجلسات
١١٣	تغييرات في الأعضاء	٩١	طريقة المداولة في المجلس
١١٣	أعمال المجلس	٩١	مباحث المجلس
١١٤	الميزانية	٩٦	انتهاء الدور
١١٤	دور الانعقاد الثاني سنة ١٨٧١	٩٧	رواية لا أصل لها
١١٥	تغيير بعض الأعضاء	٩٨	دور الانعقاد الثاني
١١٦	لجنة الرد على خطاب العرش	١٠٠	لجان المجلس
١١٦	أبحاث المجلس	١٠٠	تغييرات في الأعضاء
١١٧	الميزانية	١٠٠	قرارات المجلس
١١٧	سنة ١٨٧٢	١٠١	المنافسة في المسألة المالية
١١٧	الدور الثالث سنة ١٨٧٣	١٠٢	ميزانية سنة ١٨٦٨ — ١٨٦٩
١١٨	تغيير في الأعضاء	١٠٣	دور الانعقاد الثالث
١١٩	مباحث الأعضاء	١٠٣	خطبة العرش وأهميتها
١١٩	المسألة المالية	١٠٤	أعمال العمران في عهد اسماعيل
١٢٠	الميزانية	١٠٤	الجيش والبحرية
١٢١	إيقاف الحياة النيابية سنتين	١٠٥	مقاصد اسماعيل
١٢٢	أدوار النهضة والمعارضة	١٠٥	السودان في خطبة العرش
١٢٥	جمال الدين الأفغانى . ترجمة حياته	١٠٦	التعليم

١٤٩	مجلس شورى النواب ووزارة	١٤٩	عود إلى الحياة النيابية
١٧٧	توفيق باشا	١٤٩	الهيئة النيابية الثالثة
١٧٧	جلسة تاريخية	١٥١	اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا
١٨٠	قرار المجلس	١٥٣	دور الانعقاد الأول
١٨٠	عريضة النواب إلى الخديو	١٥٤	تغييرات في الأعضاء
١٨٠	الجمعية الوطنية	١٥٤	لجان المجلس
١٨٢	المطالبة بتأليف وزارة وطنية	١٥٤	الجواب على خطاب العرش
١٨٢	اللائحة الوطنية	١٥٥	النواب البارزون
١٨٤	نظرة عامة في مشروع اللائحة الوطنية	١٥٦	الدور الثاني
١٨٥	قبول الخديو اللائحة الوطنية	١٥٨	قرارات المجلس
١٨٥	احتجاج الوزيرين الأوروبيين	١٥٩	الدور الثالث
١٨٥	البلاغ الرسمي عن الجمعية الوطنية	١٦٠	خطبة العرش
	كتاب الخديو إلى شريف باشا وتكليفه		جواب المجلس على خطبة العرش
١٨٦	تأليف الوزارة	١٦٠	خطاب تاريخي
	مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس	١٦٢	أعمال المجلس
١٨٨	النواب	١٦٢	المسائل المالية
١٨٩	تقرير لجنة التحقيق النهائي	١٦٤	نشاط المجلس
	تأليف الوزارة الوطنية برئاسة	١٦٤	المسألة الدستورية
١٨٩	شريف باشا	١٦٧	سياسة الوزارة النوبارية وأثرها في
١٩١	الحفلات الوطنية		تطور الحركة
١٩١	وزارة شريف باشا ومجلس النواب	١٦٩	تبرم الموظفين
١٩٤	دستور سنة ١٨٧٩	١٧٠	إحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستبعاد
٢٠٠	دستور سنة ١٨٨٢	١٧٠	ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا
٢٠٦	محمد شريف باشا	١٧٢	البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط
٢٠٦	ترجمه حياته	١٧٣	سقوط وزارة نوبار باشا
		١٧٤	وزارة توفيق باشا

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع بين الخديو اسماعيل والدائنين

س	م	م	م
٢٣٣	رحيله إلى منفاه	٢٢٤	الموقف السياسى
٢٣٥	اسماعيل فى منفاه	٢٢٥	مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٩
٢٣٥	وفاته	٢٣٠	خلع اسماعيل

الفصل الرابع عشر

نظام الحكم فى عهد اسماعيل

٢٤٢	اتساع حدود الامتيازات فى مصر	٢٣٦	النظام السياسى
٢٤٤	اضطراب المعاملات	٢٣٦	المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار
٢٤٤	إصلاح هذا الفساد	٢٣٧	مجلس شورى النواب
٢٤٥	مذكرة نوبار باشا ١٨٦٧	٢٣٧	التقسيم الإدارى
٢٤٥	المفاوضات بشأن النظام القضائى المختلط	٢٣٨	النظام القضائى
٢٤٥	إقرار نظام المحاكم المختلطة	٢٣٩	المحكمة التجارية المختلطة
٢٤٧	افتتاح المحاكم المختلطة	٢٤٠	مجلس الأحكام
٢٤٨	نظرة عامة فى القضاء المختلط	٢٤١	إنشاء المحاكم المختلطة
			حدود الامتيازات الأجنبية فى تركيا

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

٢٦٤	البذخ والإسراف	٢٥٤	نظرة عامة
٢٦٥	استغلال الأجانب مرافق البلاد	٢٥٦	الميزانية فى عهد اسماعيل
٢٦٨	التجارة	٢٥٦	ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢
٢٧٠	الصناعة	٢٦٠	الضرائب

فهرست الخرائط والصور

٥	خريطة التربة الإبراهيمية
٦	قناطر التقسيم بدیروط
٩٥	إسماعیل راغب باشا رئیس مجلس شوری النواب
٩٩	عبد الله باشا عزت رئیس مجلس شوری النواب
١٢٥	جمال الدین الأفغانی
١٤٧	السید جمال الدین الأفغانی فی مرضه الأخير
١٥٧	قاسم رسمی باشا رئیس مجلس شوری النواب
١٥٧	جعفر مظهر باشا رئیس مجلس شوری النواب
١٩٠	زعماء الحركة الوطنية فی عهد إسماعیل
١٩٢	حسن راسم باشا رئیس مجلس شوری النواب
٢٠٧	محمد شریف باشا

فهرست هجائی للكتاب

الرقم الأول يشير إلى الجزء والذي يليه إلى الصحيفة ، وبينهما هذه العلامة — وخرف (ن) يشير إلى أن صاحب الاسم كان من أعضاء مجلس شورى النواب (١)

(١)

ابراهيم السوارى باشا ١ — ١٧٧
ابراهيم الشادلى (ن) ٢ — ١٤٩
ابراهيم الشريعى (ن) ٢ — ٨٤ و ٤٩
ابراهيم عاصم ١ — ١٧٨
ابراهيم عامر (ن) ٢ — ١١٠
ابراهيم عبد الغفار الدسوقي ١ — ٢٦٣
ابراهيم فوزى باشا ١ — ١١٨ و ١١٩ و ١٢٦
و ١٥١ و ١٥٤
ابراهيم اللقانى بك ١ — ٢٤٩ و ٢٦٣ و ٢٨٠
و ٢ — ١٣٥
ابراهيم مرزوق بك ١ — ٢٦٢ و ٢٨٠
ابراهيم المويلحى بك (أنظر مويلحى)
ابراهيم النبراوى بك ١ — ٣٩
ابراهيم هلال ١ — ٢٤٤
ابراهيم لوكيل (ن) ٢ — ١٠٠
الابراهيميه (الترة) ١ — ٢٦٩ و ٢ — ٤
الابراهيميه (خريطة الترة) ٢ — ٥
الابراهيميه (نيمولى) ١ — ١١٣ و ١٢١
و ١٢٧
أبو بكر ابراهيم ١ — ١٣٢
أبو بكر راتب باشا ٢ — ١١٤ و ١١٨
أبو تراب ٢ — ١٣٦
أبو حراز (بلدة) ١ — ١٦٠
أبو زعل ١ — ٢١٧
أبو زيد ابراهيم ١ — ٢٤٣
أبو زيد عبد الله الوكيل (ن) ٢ — ١١١
أبو ستيت (حيد) ن ٢ — ٨٤

أبا الوقف ٢ — ١١
أباه باشا ١ — ٣٩
أبظه (أحد) ن ٢ — ٨٣
أبظه (محمد قدادى) ن ٢ — ١١٨
ابراهيم أحمد المنشاوى (ن) ٢ — ٨٣
ابراهيم أدهم باشا ١ — ١٩٧ و ٢٠٥
ابراهيم أدهم بك ١ — ٢٤٣
ابراهيم الألفى باشا ١ — ٢٠
ابراهيم باشا ١ — ٥ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٧
١٩ و ٢٤ و ٢٩ و ٤٤ و ٦٥ و ٦٩ و
١١٣ و ١٤٨ و ١٥٠ و ١٧٧ و ١٨٤
و ٢١٨ و ٢٢٠ و ٢٠١ و ٢٧٩
ابراهيم (بحيرة) ١ — ١٢٤ و ١٢٥ و ١٦٧
ابراهيم الجيار (ن) ٢ — ١٤٩
ابراهيم حسن (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩
ابراهيم حسن أبوليلة (ن) ٢ — ١٥١
ابراهيم حسن باشا (الدكتور) ١ — ٢٩١
ابراهيم حلمى ١ — ١٧٠
ابراهيم حلمى (الأمير) ٢ — ٣٠٢
ابراهيم حلمى بك ١ — ٢٤٣
ابراهيم در بك (ن) ٢ — ١٤٩
ابراهيم الديب (ن) ٢ — ١٤٩
ابراهيم رافت بك ١ — ٢١٧
ابراهيم رمضان بك ١ — ٥٤ و ٢١٧
ابراهيم السقا (الشيخ) ١ — ٩٦ و ٢٨٢
ابراهيم (سلطان دارفور) ١ — ١٣٠

(١) قد عاوننى الأستاذ الأديب الشيخ محمود أبو زية الموظف بمجلس مديرية الدقهلية فى وضع فهرست الطبعة الأولى ، والأستاذ الأديب محمد ابراهيم جمعة المدرس بمدرسة حلوان الثانوية فى فهرست الطبعة الثانية ، فلهما منى جزيل الشكر والتناء

أبو سن (بلدة) ١ — ١٦٠
 أبو شغب (الإمام الشافعي) ن ٢ — ٨٣
 أبو شغب (يوسف) ن ٢ — ١١٨
 أبو قراد (بلدة) ١ — ١٦٦
 أبو قرون (معركة) ١ — ١٩٤
 أبو كيزان (فار) ١ — ١٩١
 أبو الجادنيا (ن) ٢ — ١١٠
 أبو نضارة (بمقوب صنوع) ١ — ٢٤٩
 أبو الهدى الصيادي ٢ — ١٤٠
 أبو الوفاء نصر الهوريني ١ — ٢٦٢ و ٢٨١
 الأبيض (عاصمة كردقان) ١ — ١٥٨ و ١٦٠
 أنربي بك أبو العز (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ — ٨٢ و ٨٩
 اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ — ١ — ١٠٧ و
 ١٢٦ و ١٢٧ و ١٧٦
 آثار قديمة ١ — ٢٨
 أجناتيف (الجنرال) ١ — ٩٦ و ٩٨
 احتكار ١ — ٢٥
 احصاء (مصلحة) ٢ — ١٩
 أحمد أبو حسين (ن) ٢ — ٨٣
 أحمد أبو حمر (ن) ٢ — ١١٥
 أحمد أبو سعدة (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد اسماعيل (ن) ٢ — ١٥٤
 أحمد الأنصاري ١ — ٢٤٣
 أحمد باشا (الشيخ) ١ — ٢٤٤
 أحمد البتانوني ١ — ٢٤٣
 أحمد تيمور باشا ١ — ٢٥٧
 أحمد جاد الله (ن) ٢ — ١٥٠
 أحمد الجيزاوي (الشيخ) ١ — ٢٠٣
 أحمد حبيب (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد حسن (ن) ٢ — ١١١
 أحمد حسين (ن) ٢ — ١١١
 أحمد حلمي ٢ — ٢٣٩
 أحمد حمدي باشا ١ — ١٦٨ و ٢٧٥
 أحمد خلف الله (ن) ٢ — ١١١
 أحمد خيرى باشا ٢ — ٨٥ و ٩٨ و ١١٢ و ١١٨
 أحمد دبوس (ن) ٢ — ٨٣
 أحمد الدهشان (ن) ٢ — ١٥٠
 أحمد الديب (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد رشيد باشا ١ — ٢٤٣ و ٢ — ١٥٩ و ٩٨
 و ١٩٢
 أحمد رستم الملايلي ١ — ٢٤٣
 أحمد الرفاعي (الشيخ) ١ — ٢٠٣
 أحمد رفعت (الأمير) ١ — ٤٠ و ٦٩ و ٢١٨
 أحمد ذحى بك ١ — ٢٤٤
 أحمد زكى باشا ١ — ١٦٩ و ٢٦٥
 أحمد سالم (ن) ٢ — ١٤٩
 أحمد السكي بك ١ — ٢٦٤ و ٢٧٠
 أحمد السرسى (ن) ٢ — ١١٦ و ١٤٩
 أحمد سعيد بك (المهندس) ٢ — ٧
 أحمد سلطان (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد صادق باشا ١ — ٢٤٤
 أحمد عبد الرحيم (الشيخ) ١ — ٢٦٣ و ٢٨١
 أحمد عبد الصادق (ن) ٢ — ٨٤ و ١٥١
 أحمد عبد الغفار (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد عبيد بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٣ و ٢٨١ و ٢ — ٢٨٣
 أحمد عزى بك ١ — ١٨١
 أحمد عفيفى باشا ٢ — ٢٩٤
 أحمد على (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد على اسماعيل (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد على محمود (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد فارس الندياق ١ — ٢٤٣ و ٢٦٠
 أحمد فايد باشا ١ — ٢١٧ و ٢٦٤ و ٢٧٠
 أحمد فائق باشا ١ — ١٧٠
 أحمد فتحي بك ١ — ٢٤٣ و ٢٦٤ و ٢٨٠
 أحمد فريد بك ١ — ٢٤٤
 أحمد فهمي ١ — ١٧٠
 أحمد مؤاد (الدكتور) ٢ — ٣٠٩
 أحمد كمال باشا ١ — ٢٠١
 أحمد محمد أبو طالب (ن) ٢ — ١٥٠
 أحمد مشرفه ١ — ٢٤٤
 أحمد المنكلى باشا ١ — ٣٦ و ٢٢٤
 أحمد نجيب بك ١ — ٢٧٠ و ٢٧١
 أحمد ندا بك ١ — ٢٣٥ و ٢٤٦ و ٢٧٦
 أحمد نصير (ن) ٢ — ١١٨

أبو سن (بلدة) ١ — ١٦٠
 أبو شغب (الإمام الشافعي) ن ٢ — ٨٣
 أبو شغب (يوسف) ن ٢ — ١١٨
 أبو قراد (بلدة) ١ — ١٦٦
 أبو قرون (معركة) ١ — ١٩٤
 أبو كيزان (فار) ١ — ١٩١
 أبو الجادنيا (ن) ٢ — ١١٠
 أبو نضارة (بمقوب صنوع) ١ — ٢٤٩
 أبو الهدى الصيادي ٢ — ١٤٠
 أبو الوفاء نصر الهوريني ١ — ٢٦٢ و ٢٨١
 الأبيض (عاصمة كردقان) ١ — ١٥٨ و ١٦٠
 أنربي بك أبو العز (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ — ٨٢ و ٨٩
 اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ — ١ — ١٠٧ و
 ١٢٦ و ١٢٧ و ١٧٦
 آثار قديمة ١ — ٢٨
 أجناتيف (الجنرال) ١ — ٩٦ و ٩٨
 احتكار ١ — ٢٥
 احصاء (مصلحة) ٢ — ١٩
 أحمد أبو حسين (ن) ٢ — ٨٣
 أحمد أبو حمر (ن) ٢ — ١١٥
 أحمد أبو سعدة (ن) ٢ — ١١٠
 أحمد اسماعيل (ن) ٢ — ١٥٤
 أحمد الأنصاري ١ — ٢٤٣
 أحمد باشا (الشيخ) ١ — ٢٤٤
 أحمد البتانوني ١ — ٢٤٣
 أحمد تيمور باشا ١ — ٢٥٧
 أحمد جاد الله (ن) ٢ — ١٥٠
 أحمد الجيزاوي (الشيخ) ١ — ٢٠٣
 أحمد حبيب (ن) ٢ — ٨٤
 أحمد حسن (ن) ٢ — ١١١
 أحمد حسين (ن) ٢ — ١١١
 أحمد حلمي ٢ — ٢٣٩
 أحمد حمدي باشا ١ — ١٦٨ و ٢٧٥
 أحمد خلف الله (ن) ٢ — ١١١
 أحمد خيرى باشا ٢ — ٨٥ و ٩٨ و ١١٢ و ١١٨
 أحمد دبوس (ن) ٢ — ٨٣
 أحمد الدهشان (ن) ٢ — ١٥٠

- أحمد يكن باشا ١ — ٢٠
الأخوة (بلدة) ١ — ٢٠٩
آدم باشا (اللواء) ١ — ١٥١ و ١٥٠
ادوار (الأمير) ١ — ١٠٨
ادوار (بحيرة) ١ — ١٢٨ و ١٦٧ و ٢ — ١٣٥
اديب اسحق ١ — ٢٤٥ و ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦
اراكل بك نوبار ١ — ٤٠ و ٣٩
اراكل بك نوبار ١ — ١٤٢ و ١٤٥
ارض روم ١ — ٢٢٥
ارقاذى (معركة) ١ — ١٩٥
اركان حرب (جريدة) ١ — ١٨١ و ٢٤٧
اركان حرب (مدرسة) ١ — ١٧٩
اركان حرب (هيئة) ١ — ١٧٩
أرندروب (الكولونل) ١ — ١٤٤ و ١٤٥
ارنست لينان دى بلقون ١ — ١٢٠ و ١٤٥ و ١٦٩
اربترى (مستعمرة) ١ — ١٠٧
الأزهر ١ — ٢٠٣ و ٢ — ٢٧٧
اسبك (الرحالة) ١ — ١٠٨ و ١٢٥
اسبك (خليج) ١ — ١٢٨
استانتون (ماجور جنرال) ٢ — ٥١
استرجاع السودان ١ — ١١٨ و ١٢٦
استرودج (المستشرق) ٢ — ١٤١
استقلال مصر التام ١ — ٧٨ و ٧٩ و ٨١ و ٨٦
استون باشا (الجنرال) ١ — ١٤٤ و ١٧٠ و ١٨٠
و ١٨١ و ٢٨٥ و ٢ — ١٩
اسرة خديوية ٢ — ٢٧٦
اسطمان بك ١ — ٤٨
اسطول (احصاؤه) ١ — ١٨٧
اسطول تجارى ١ — ١٨٨
اسعد آباد (مدينة) ٢ — ١٢٦
الإسكندرية ١ — ٢٦٦
الإسكندرية (توسيع مينائها) ١ — ٨٦
• (عمرانها) ٢ — ٢٣
• (جريدة) ١ — ٢٤٩
اسماعيل (الخديو) عصره ١ — ٦٧
• (نشأته) ١ — ٦٩
• (سياسته الخارجية) ١ — ٧٠
• سياسته حيال تركيا ١ — ٧٢
اسماعيل — سياسته حيال الدول الأوروبية ١ — ٨٢
اسماعيل (شخصيته) ٢ — ٢٨١
• أعمال العمران في عهده ٢ — ١٠٤ و ١٠٤
اسماعيل ابو جبل باشا ١ — ٣٩
• احمد (ن) ٢ — ٨٤
• ايوب باشا ١ — ١١٧ و ١٢٧ و ١٣٠
و ١٣١ و ١٥٢ و ١٥٩ و ١٧٧ و ٢٠٦
اسماعيل بوشناق بك ١ — ٢٠٠
• تيمور باشا ١ — ٢٥٧
• حسن (ن) ٢ — ٨٣
• راضى ١ — ١٧٩
• راغب باشا ١ — ٧ و ٢٥٦ و ٢٦٨ و ٢ —
٩٥ و ٩٧ و ١٨٢ و ١٨٩
اسماعيل زهدى بك ١ — ٢٤٤
اسماعيل سرهك باشا ١ — ١٩ و ٢١ و ٣١ و ٣٣
و ٧٧ و ١٧٧ و ١٨٣
• سليم باشا ١ — ٢٠ و ٧٨ و ١٩٥
• سلبان (ن) ٢ — ١١١
• صادق باشا ١ — ١٩٣ و ١٩٤
• صبرى باشا ١ — ٢٤٧
• صديق باشا ١ — ٨٠ و ٢٣٦ و ٢٣٧
و ٢ — ٣٢ و ٥٠
اسماعيل صديق باشا (مقتله) ٢ — ٦٢
• عبد الخالق باشا ١ — ٢٤٤
• الفاسكى باشا ١ — ١٩٨ و ٢٣٤
و ٢٤٦ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٠ و ٢
١٩ —
اسماعيل فوزى بك ١ — ٣٤
• باشا الفريق ١ — ٢٢٦
• محمد باشا ١ — ٢٨٦ و ٢ — ٦
الاسماعيليه (مدينة) ١ — ٩٥
الاسماعيليه (ترعة) ١ — ٩٠ و ١٠٠ و
٨ — ٢
الاسماعيليه (غندكرو) ١ — ١١١ و ١١٨ و
١٢١ و ١٥٦
اسمونت (الجنرال) ١ — ٣٦
أسوان ١ — ٢٨
أسيوط ١ — ١٦١

أوردحاني (بلدة) ١ — ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣
أوسا (بحيرة) ١ — ١٤٥ و ١٥٨ و ١٦٩
أوغنده مملكة) ١ — ١٠٤ و ١١٤ و ١٢٠
و ١٢١

اولب ادوار (مدمام) ١ — ١٩ و ٢١
اونوروا (مملكة) ١ — ١٠٤ و ١١٣ و ١٢١
و ١٢٢

ايبانوريا ١ — ٣٥

ايدى ١ — ٣٣

ايلت (مقاطعة) ١ — ١٤٣

أيوب أيوب (ن) ٢ — ١٥٠

(ب)

باب اللوق ١ — ٢٣٥

باب المنذب (بوغاز) ١ — ١٠٤

بابونو ١ — ٥١

باخوم لطف الله (ن) ٢ — ١٦٣ و ١٧٩

بارافالى ٢ — ٦١ و ١٦٨

بارنج (أنظر كرومر)

البارودى (محمود باشا ساي) ١ — ١٩٤

و ٢٣٩ و ٢٥٤ و ٢٥٩ و ٢ — ١٣٥

و ١٣٦ و ١٤٧

باريس (مؤتمر) ١ — ٣٧

باستري ١ — ٣٤

بالمرستون (الورد) ١ — ٦١

البحر الأحمر ١ — ١٥٣ و ١٥٨

بحر الجبل ١ — ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ و ١٢١

بحر الرجاف ١ — ١١٣

بحر شبين ٢ — ٨

بحر العرب ١ — ١٢١

بحر الغزال ١ — ١٠٤ و ١٢١ و ١٢٩ و ١٥٣

و ١٥٦ و ١٥٨

بحر يوسف ٢ — ٦

البحرية (في عهد عباس الأول) ١ — ١٧

البحرية (في عهد سعيد) ١ — ٣٢

البحرية (في عهد اسماعيل) ١ — ١٨٥

البحيرات المرة ١ — ٥٣

بدرأوى عاشور ١ — ٢٤٣

أشرفى (قنار) ١ — ١٩١

اشمنت ٢ — ٤

أغبان ٢ — ٢٨٠

أفلاطون باشا ٢ — ١٧٦

الافيانوس الهدى ١ — ١٥٣

اكتشافات جغرافية ١ — ٤١

أكروى (بحيرة) ١ — ١٠٨

البرت (بحيرة) ١ — ١٠٨ و ١١٩ و ١٢١

و ١٥٨

الماس (المنقية) ١ — ٢٨٩

الهامى باشا ١ — ١٢ و ١٣ و ٢٠ و ٢١ و ٩٤

الامام الشافعى ١ — ١٣٣

الامام العشماوى (ن) ٢ — ١١٠

امتنى لك ٢ — ١٩

امتيازات أجنبية ٢ — ٢٤٠

امتيسى ملك اوغنده ١ — ١١٤ و ١٢٠ و ١٢٢

و ١٢٣

امليانى ١ — ١٥٤

اميديب (بلدة) ١ — ١٢٣ و ١٥٧ و ١٧٠

أمين أفا ١ — ١٨١

أمين الدف (ن) ٢ — ١٠٩

أمين باشا ١ — ١٢٦ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٦٤

و ١٧٠

أمين باشا (خليج) ١ — ١٢١

أمين باشا فكرى ١ — ٢٤٣ و ٢٥٩ و ٢٦٤

و ٢٨٠

أمين بك الرافعى ١ — ٩

أمين بك سيد احمد ١ — ٢٤٤

أمين ساي باشا ١ — ١٩٧ و ٢٣٥

انجراوية (مصاحبة) ١ — ٣٢

انجلترا (سياستها ازاء مصر) ١ — ٢٨٥ و ٢٨٦

٤٩ و ٥٨ و ٦١ و ٧١ و ٢١٩ و ٢٢٢

و ٢٢٧ و ٢٣٠

اندراسى (الكونت) ١ — ٩٦

الاهرام (جريدة) ١ — ٢٤٨

أوبرا ١ — ٢٨٦

أوجينى (الامبراطورة) ١ — ٨٤ و ٩٦ و ٩٧

و ٩٨ و ٢٨٦

بنات (تعليم) ١ — ١٩٩
 البنادر (سواحل) ١ — ١٦٩
 بناس (رأس) ١ — ١٦٩
 بنها ١ — ١١
 بنى عياض ١ — ٢١٤
 بيجت باشا (مسقط) ١ — ١٤ و ٢٠٥ و ٢٦٤
 و ٢ — ٧٦
 بواز (مدام) ١ — ٩٨
 بوبولاني ١ — ٣٣
 بور ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٥٦
 بور اسماعيل ١ — ١٣٨ و ١٥٨ و ١٦٩ و ١٨٦
 بوردى باشا ١ — ١٦٧
 بور سعيد ١ — ٩٥ و ١٩٠
 بور سعيد (قار) ١ — ١٩١
 بورو (الرأس) ١ — ١٤٥
 بوير (المسنير) ١ — ٦٩
 بوسته حدوية (وابورات) ١ — ١٨٩
 البوغوس (اقليم) ١ — ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٨
 بولار ١ — ١٧٨
 بولهار (بلدة) ١ — ١٣١ و ١٤٠
 بوليجون ١ — ١٨٢
 بونات على الخزانة ٢ — ٣٧
 بيت المال ٢ — ٤٣
 بيكر (الملازم) ١ — ١١٥
 بيلوز ١ — ٥٣
 بيو التاسع ١ — ٧٠
 بيومى افندى ١ — ١٦
 بيومى عابد (ن) ٢ — ١١٠

(ت)

تاجوره ١ — ١٤٠ و ١٤٤ و ١٤٥
 تادرس بك وهي ١ — ٢٦٤
 تاكا (اقليم) ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١٤٣
 التجارة في عهد اسماعيل ٢ — ٢٦٨
 التجارة (جريدة) ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦
 تجنيد اجبارى ١ — ٢٩
 تخطيط مصر (كتاب) ١ — ٥٣
 النخوم (وادي) ١ — ١٦٢

بدني الشريفى (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٠ و ١٧٩
 براوه (بلدة) ١ — ١٣٨
 بربر ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦٣ و ١٦٩ و ١٧٢
 بربره ١ — ١٠٤ و ١٠٨ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣
 و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٤٠ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦٢
 و ١٦٨ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٦ و ١٨٩
 بربره (فنار) ١ — ١٩٢
 برتون (بشة) ١ — ١٦٩
 برحبير بك (الدكتور) ١ — ١٩٨
 بركات الديب (ن) ٢ — ٨٣
 بركة (بلدة) ١ — ١٤٣
 برلس (قدر) ١ — ١٩١
 برنبال الجديدة ١ — ٢٠٨
 برنيس (برنيقة) ١ — ١٦٧
 بروث (الكولونل) ١ — ١٢٦ و ١٥٤
 بروجريه اجبسيان (جريدة) ١ — ٢٥٠
 بروس ١ — ٥١
 بروكنش ١ — ٩٦
 بروكش باشا ١ — ٢٠١ و ٢٣٥ و ٢٤٦
 البريد ٢ — ١٧
 البريد في السودان ١ — ١٦٥
 بسمارك ٢ — ٢٢٩
 البعثات ١ — ١٧ و ٤٢ و ٢١٨
 البعثات الجغرافية ١ — ١٦٧
 البعثات العلمية ١ — ٢٠٤
 بفوند (الدكتور) ١ — ١٦٨
 بكتيشة ١ — ١٢٢
 بكتيت ١ — ٢٣٥
 البكرى (السيد على) ١ — ٧ و ٢ — ١٨١
 و ١٨٥ و ١٩١
 البكرى (السيد محمد) ٢ — ١٨١
 البلال ١ — ١٢٩
 البلفان (حرب) ١ — ١٩٥
 بلنير ٢ — ١٦٧ و ١٦٨
 بلوم باشا ٢ — ١٦٨ و ٢٢٤
 بلنج دى بوجاس ٢ — ٢٢٤
 بملن (انظر فان بملن)

ترساة الاسكندرية ١ — ١٨٥ و ١٨٠
الترع ٢ — ٨
الترمذى (المحدث) ٢ — ١٢٧
تريكو (المسيو) ٢ — ٢٣٠
التعليم في (عهد سعيد باشا) ١ — ٤٢
تقلا (بشارة باشا) ١ — ٢٤٨
تقلا (سليم بك) ١ — ٢٤٨
تلفرافات ١ — ٢٧ و ٢ — ١٥
تمام حبارير (ن) ٢ — ١٥١
التمثيل ١ — ٢٨٦
توريرن ١ — ٣٤
توفيق باشا (الحديو) ١ — ٨ و ٦٤ و ٧٥ و ٨٢
٧٦ و ١٠٧ و ١١١ و ٢٥٩ و ٢ — ١٧٤
و ١٧٧ و ٢٣٢
التوفيقية ١ — ١١١ و ١٢١
تيودورس (النجاشى) ١ — ١٤١

(ث)

ثابت باشا ١ — ٢٠٥
ثاقب باشا ١ — ١٤ و ٢٧١
ثغرات التدخل الأجنبي ١ — ٤٨
ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا ٢ — ١٧٠
الثورة المراية ١ — ٥ و ٨ و ٣٠ و ١٣٦ و ١٨٠
و ١٩٤ و ٢٦٠ و ٢ — ١٣٥ و ١٣٦ و ٢٠٩
و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٨

(ج)

جاد يوسف (ن) ٢ — ١٥٠
جارح (طبيب) ٢ — ١٤٢
جاردى (المسيو) ١ — ١٦
الجالش (نهر) ١ — ١٤٤
جاليس بك ١ — ٢٢٢
الجب (نهر) ١ — ١٣٨ و ١٥٨
جبرت (بلد) ١ — ١٣٢
الجبهرى ١ — ١٣٢
جبرة الله محمد (البكباشى) ١ — ٣٨
جرانت (رحالة) ١ — ١٠٨ و ١٢٥

جرجس برسوم (ن) ٢ — ٨٣
جرجس بك خنين ١ — ٢٥
جردفون (رأس) — ١٠٥ و ١٤٦ و ١٤٩
و ١٧١ و ١٧٢
جرنفلد (شركة) ١ — ٨٥ و ١٩١
الجريدة العسكرية ١ — ١٨١
جريفز (الكلونل) ١ — ١٦٢
الجزار (السعد) ن ٢ — ١١٠
الجزار (على) ن ٢ — ٨٣
الجزية لتركيا ١ — ٧٤
جشم آفت هانم ١ — ١٩٩
جعفر صادق باشا ١ — ١٠٥ و ١٤٩ و ١٥٠
و ٢٤٣
جعفر مظهر باشا ١ — ١١١ و ١١٦ و ١٢٧
و ١٥٠ و ١٥١ و ٢٤٣ و ٢ — ١٥٧
الجلال (قبائل) ١ — ١٣٤ و ١٤٢
جلاد (قاموس) ١ — ٢٥
جلياردو بك ١ — ١٩٨
المسيو جلياردو ١ — ١٤٤ و ١٧٢
جليلة نمرهان ١ — ٤٤ و ٢٧٤
جمال الدين الأفغانى ١ — ٢٠٤ و ٢٤٨ و ٢٥٢
و ٢٦٠ و ٢ — ١٢٣ و ١٢٥ إلى ١٤٨
جمعية تأسيسية ٢ — ١٩٣ و ١٩٤ و ٢١٧
لجمعية الجغرافية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٨
الجمعية الخيرية الإسلامية ١ — ٢٤٤ و ٢٦٠
جمعيات علمية ١ — ٢٤٢
الجمعية العمومية المصرية ١ — ١٠٣
جمعية المعارف ١ — ٢٤٢ و ٢٥٦
الجمعية الوطنية ١ — ٧ و ٢ — ١٨٠ و ١٨١
و ١٨٥
جيمى (إبراهيم) (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ — ١٠٩
جيمى (مصطفى) (ن) ٢ — ٨٢ و ١٠٩
جنزورى (شاهين أحمد) ن ٢ — ١١٠
جوارز ١ — ٣٨
جويرى ٢ — ٦٢
جودو (المسيو) ٢ — ١٧٣ و ٢٣١
جورج (بحيرة) ١ — ١٢١

جوشن ٢ — ٦٢
 جوندت (مركة) ١ — ١٤٥
 جونكر (جزيرة) ١ — ١٠٤
 الجيرة ١ — ١٥٧ و ١٦١
 جيسى باشا ١ — ١٥٤ و ١٥٥ و ١٧٠
 جيلاجيفو (رأس) ١ — ١٤٥
 جيجون بك ١ — ١٩٩ و ٢٣٥
 الجيش (إصلاحه) ١ — ٢٨
 الجيش في عهد عباس الأول ١ — ١٧
 الجيش في عهد سعيد ١ — ٢٨ و ٢ — ١٠٤
 الجيش في عهد إسماعيل ١ — ١٧٧ و ١٨٣
 و ٢ — ١٠٤
 جيكر باشا ١ — ١٥٤

(ح)

الحاجر (ترعة) ٢ — ٨
 حافظ باشا ٢ — ٨٤ و ١٠٣
 حافظ بك رمضان ٢ — ١٥٥
 حافظ محمد ١ — ١٩٨
 حانون (رأس) ١ — ١٠٥ و ١٣٩
 الحالة الاجتماعية ٢ — ٢٧٢
 الحالة المالية والاقتصادية ٢ — ٢٥٤
 حامد افندي نيازى ١ — ١٩٨
 الحبشة ١ — ١٠٥ و ١٤١
 الحبشة (حرب) ١ — ١٤٣ و ١٤٨
 حدود مصر الطبيعية ١ — ١٠٤
 الحديدية ١ — ١٣٢
 الحرب السبعينية ١ — ٨٥
 الحركة الوطنية والحياة النيابية ٢ — ٧٨
 حروب مصر في عهد إسماعيل ١ — ١٩٣
 الحزب الوطنى ٢ — ١٨١
 حزين الجاحد (ن) ٢ — ٨٣
 حسن باشا (الأمير) ١ — ١٤٦ و ١٤٧
 و ١٥٠ و ١٩٦
 حسن إبراهيم ن ٢ — ١١١
 حسن باشا الإسكندرانى ١ — ١٨ و ٣٧
 حسن باشا المناسترى ١ — ٢٣٣
 حسن حارس باشا ١ — ١٧٠

حسن راسم باشا ٢ — ١٠٣ و ١٩٢
 حسن زايد (ن) ٢ — ١١٠
 حسن بك سلامة ١ — ٤٠
 حسن بك الصربى ١ — ٢٤٣
 حسن صالح ١ — ١٩٩
 حسن صفوت ١ — ١٧٠
 حسن الطويل (الشيخ) ١ — ١٨١ و ٢٥٩
 و ٢٦١
 حسن حاصر — (ن) ٢ — ١١٠
 حسن عبد الرازق (ن) ٢ — ١١١
 حسن بك عبد الرحمن ١ — ٢٧٣
 حسن عبدالله (ن) ٢ — ١٥٠
 حسن غيث (ن) ٢ — ١١٠
 حسن فريد افندى ١ — ١٨٦
 حسن بك فهمى المصرى ١ — ٢٥٥
 حسن غيث ٢ — ١١٠
 حسن كامل بك ١ — ٣٤
 حسن باشا محمود ١ — ٢٧٥
 حسن افندى مظهر ١ — ١٧٧
 حسن المرقبى ١ — ٢٤٤
 حسن بك نور الدين ١ — ٢٦٤
 حسن بك وصفي ٢ — ٧
 حسين حسن (ن) ٢ — ١١٠
 حسين حسنى باشا ١ — ٢٥٠ و ٢٦٤
 حسين عوف باشا (الدكتور) ١ — ٢٤٣ و ٢٧٢
 حسين باشا فهمى المعيار ١ — ٢٨٠
 حسين حمزة (ن) ١ — ٢٤٣ و ٢ — ٨٣
 حسين حسن (ن) ٢ — ١١٠
 حسين سويلم (ن) ٢ — ١١٠
 حسين النجدى (ن) ٢ — ١١١
 حسونه النواوى (الفيخ) ١ — ٢٤٣ و ٢٤٦
 حسين افندى ابراهيم ١ — ٢٦٥ و ٢٦٩
 حسين افندى أمين (ن) ٢ — ١١٠
 حسين بك الصغير ١ — ١٩
 حسين بكير (ن) ٢ — ١١٥
 حسين شرين باشا ١ — ٢٤٣
 حسين عطا الله (ن) ٢ — ١٥٠
 حسين افندى على الديك ١ — ٢٨٧

جوشن ٢ — ٦٢
 جوندت (مركة) ١ — ١٤٥
 جونكر (جزيرة) ١ — ١٠٤
 الجيرة ١ — ١٥٧ و ١٦١
 جيسى باشا ١ — ١٥٤ و ١٥٥ و ١٧٠
 جيلاجيفو (رأس) ١ — ١٤٥
 جيجون بك ١ — ١٩٩ و ٢٣٥
 الجيش (إصلاحه) ١ — ٢٨
 الجيش في عهد عباس الأول ١ — ١٧
 الجيش في عهد سعيد ١ — ٢٨ و ٢ — ١٠٤
 الجيش في عهد إسماعيل ١ — ١٧٧ و ١٨٣
 و ٢ — ١٠٤
 جيكر باشا ١ — ١٥٤

(ح)

الحاجر (ترعة) ٢ — ٨
 حافظ باشا ٢ — ٨٤ و ١٠٣
 حافظ بك رمضان ٢ — ١٥٥
 حافظ محمد ١ — ١٩٨
 حانون (رأس) ١ — ١٠٥ و ١٣٩
 الحالة الاجتماعية ٢ — ٢٧٢
 الحالة المالية والاقتصادية ٢ — ٢٥٤
 حامد افندى نيازى ١ — ١٩٨
 الحبشة ١ — ١٠٥ و ١٤١
 الحبشة (حرب) ١ — ١٤٣ و ١٤٨
 حدود مصر الطبيعية ١ — ١٠٤
 الحديدية ١ — ١٣٢
 الحرب السبعينية ١ — ٨٥
 الحركة الوطنية والحياة النيابية ٢ — ٧٨
 حروب مصر في عهد إسماعيل ١ — ١٩٣
 الحزب الوطنى ٢ — ١٨١
 حزين الجاحد (ن) ٢ — ٨٣
 حسن باشا (الأمير) ١ — ١٤٦ و ١٤٧
 و ١٥٠ و ١٩٦
 حسن إبراهيم ن ٢ — ١١١
 حسن باشا الإسكندرانى ١ — ١٨ و ٣٧
 حسن باشا المناسترى ١ — ٢٣٣
 حسن حارس باشا ١ — ١٧٠

خط شريف (٢٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢)

٨٠ — ١

خطربة (مدرسة) ١ — ١٧٩

خفاجى بك ١ — ١٨٢ و ١٨٣

الشيخ الخلفاوى ٢ — ١٨٢ و ١٩١

خليج أمير المؤمنين ١ — ٥٣

الخليج ١ — ٢٠٩

خليفة إبراهيم (ن) ٢ — ١١١

الشيخ خليفة الصفي ١ — ٢٠٣

خليفة محمود ١ — ٢١٣

خليفة مرزوق (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٤

خليل أفا ١ — ٢٠٢

خليل أفا (مدرسة) ١ — ٢٠٢

خليل حلمى ١ — ١٦٨

خليل بك درويش ١ — ١٩

خليل عبد الرحيم (ن) ٢ — ١٥٠

خليل عفت بك ١ — ١٧٩

خليل فوزى ١ — ١٦٨ و ١٧٠

خليل باشا يكن ١ — ٢٤٣

(د)

دار الآثار العربية ٢ — ١٩

الدار البيضاء ١ — ١١

دار العلوم ١ — ١٩٨ و ٢٣٢

دار فور ١ — ١٠٤ و ١٢٠ و ١٥٢ و ١٥٣

١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٦٨

دار الكتب ١ — ٢٠٥ و ٢٣٣ و ٢٣٤

داره (بلدة) ١ — ١٥٤ و ١٥٦

الدانوب (نهر) ١ — ١٨

دانيال (مسجد النبي) ١ — ٦٦

الأستاذ داود بركات ٢ — ٣٠٩

دائرة سفينة (قرض) ٢ — ٣٠ و ٣٦

دخولية ١ — ٢٦

درى (اللورد) ٢ — ٥١

درفيو (ادوار) ٢ — ٥٠

درفيو (اندريه) ٢ — ٥٠

درى باشا (الدكتور) ١ — ٢٤٠ و ٢٧٢

و ٢٧٧

حسين نحرى باشا ١ — ٢٤٣

الأمير حسين ١ — ٦٩ و ٢١٨

حسين كامل (السلطان) ١ — ١٨٢ و ٢٠٥

و ٢٣٧

حشمت افندى ١ — ١٨٦

حفرة النحاس (بلدة) ١ — ١٦٨

حفلة افتتاح قناة السويس ١ — ٩٦

حكم دارو السودان فى عهد اتحماعيل ١ — ١٤٩

الحلمية (سراى) ١ — ١١

حلوان ٢ — ٢٣

الحمد ١ — ٢٢٧

حماد أبو عامر (ن) ٢ — ٨٣

حماد بك عبد العاطى ١ — ١٨١ و ٢١٨ و ٢٢٢

و ٢٢٣ و ٢٤٤

الحمايين ١ — ٢٠٩

الحماسين ١ — ١٤٣ و ١٤٤

الحماة ١ — ١٦٩

حمزة فتح الله (الشيخ) ١ — ٢٤٦ و ٢٦٤

حمودة (محمد) ن ٢ — ٨٣

حميد حمد (ن) ٢ — ١١١

حنك (بلدة) ١ — ١٦٢

الحناوى (أبو زيد) (ن) ٢ — ١٤٩

حنا يوسف (ن) ٢ — ١١١ و ١٥٠

حنفى العريف (ن) ٢ — ١١١

الحوض المرصود (معمل) ١ — ١٨٢

الحياة السياسية ٢ — ٨١

الحياة العائلية ٢ — ٣٧٤

(خ)

خالد باشا ١ — ٣٩

الخراطوم ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩

و ١٦٠ و ١٦١

الخرفش (سراى) ١ — ١٠

خضر حشيش (ن) ٢ — ١٥٧

خط الاستواء (مديرية) ١ — ٨٥ و ١٠٤

و ١٠٧ و ١١٦ و ١١٨ و ١٢١ و ١٢٦

و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٦

الخطط التوفيقية ١ — ٢٣٩

(ر)

رءوف باشا ١ — ١١٤ و ١١٨ و ١٢٢
و ١٣٤ و ١٥٥
راتب باشا (السردار) ١ — ١٤٦ و ٢ — ٧٦
رأس البر ١ — ١٩١
رأس التين (فنار) ١ — ١٩١
رأس الفريب (فنار) ١ — ١٩١
راشد باشا حسنى ١ — ١٩٤ و ١٩٥ و ٢٤٣
ربانيل ١ — ١٧٨
الرجاف ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٦٠
الرجاف (بحر) ١ — ١١٣
رجب بك سرى (المهندس) ٢ — ٧
رزنامة (دين) ٢ — ٤٣
رزق عكاشة (ن) ٢ — ١٥٠
رستم باشا (حاكم دار السودان) ١ — ٣٩
رستم باشا (سفير تركيا بلندن) ٢ — ١٣٩
رشيد (فنار) ١ — ١٩١
رضوان باشا (الأميرال) ١ — ١٣٢ و ١٣٦
رضوان الاييارى ١ — ٢٥٩
رضوان بلال (ن) ٢ — ١١٠
رفاعة بك رافع الطهطاوى ١ — ١٦ و ١٧ و ٤٢
و ٢١٩ و ٢٤٦ و ٢٥٣ و ٢٦١
رفاعة عنبر (ن) ٢ — ١١١
رقابة ثنائية ١ — ٧ و ٧١ و ٢ — ٦١ و ٦٥
و ١٨٩ و ٢٢٤ و ٢٢٥
رقبى (تجارة) ١ — ١٢٧ و ١٥٤
الرمل (ضاحية) ٢ — ٢٤
رهيفة ١ — ١٠٦ و ١٥٨
رميح شعاعه (ن) ٢ — ٨٤
رندر (المنيو) ٢ — ٢٣١
روتشلد ٢ — ٥٣ و ٥٤ و ٢٢٧
رودلف (بحيرة) ١ — ١٥٨
روز (مدام) ١ — ١٩٩
رونى ١ — ١٥٤
روينرس ١ — ٥٥
روضة الأخبار (جريدة) ١ — ٢٤٨
روضة المنارس (مجلة) ١ — ٢٣٤ و ٢٤٦

دستور سنة ١٨٧٩ — ١ — ٨ و ٢ — ١٩٤
إلى ٢٠٠

دستور سنة ١٨٨٢ — ١ — ٧ و ٢ — ٢٠٠
إلى ٢٠٦

دستور (مسألة دسورية) ٢ — ١٦٤

دسرايلى ٢ — ٢٢٧ و ٥٤

دقلاى (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٦١

دقلة افندى ١ — ١٦ و ٢١٧

الدجاوى (ترعة) ٢ — ٦

دمريكر ١ — ٣٤

دمياط (فنار) ١ — ١٩١

دقلة ١ — ٢٨ و ١٥٨ و ١٦٠

دهشور ١ — ٢٥٤

دوباجا (بلدة) ١ — ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣

دوبرنارضى ١ — ١٧٨ و ١٧٩

دواوين ٢ — ٢٣٦

دويست ١ — ٩٦

دور بك ١ — ١٤٢ و ١٩٧ و ٢٤٦

دوست محمد خان ٢ — ١٢٧

دوكه ١ — ١٦٦

دومين (سلفة) ٢ — ٧٦

ديروط ٢ — ٦

الديروطية (ترعة) ٢ — ٦

ديسو (شركة) ١ — ٣٥

ديوان المنارس ١ — ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥ و ٢٢٩

ديم الزبير (بلدة) ١ — ١٢٩ و ١٥٦

دين ممتاز ٢ — ٦٤

دين موحد ٢ — ٦٠ و ٦٤

دين الأهالى ٢ — ٢٥٥

ديون (نسوية) ٢ — ٦٤

ديون (توحيد) ٢ — ٦٠

ديون سائرة ٢ — ٣٧

ديون (مأساة) ٢ — ٢٥

(ذ)

ذو الفقار باشا ١ — ٣٣ و ٣٩ و ٥٦ و ٢٤٤

و ٢ — ٩٨ و ١٧٦

رومين ٢ — ٦٦
الرياح التوفيقى ٢ — ٩
رياح المنوبة ١ — ٢٢٨ و ٢ — ٨
رياض باشا ١ — ٨٠ و ٩٦ و ٢٣٨ و ٢٤١
و ٢٦٠ و ٢ — ٦٩ و ٧٥ و ٨٥ و ١٣٠
و ١٣٢ و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٧
ريبون (شلاتات) ١ — ١٢١
ريجوليه ١ — ١٥٤
الريفورم (جريدة) ١ — ٢٥٠
ريفرس ويلسن ٢ — ٦٩ و ١٦٧
رينان (الفيلسوف) ٢ — ١٣٨
رينى بك ٢ — ١٩
ريونجا (ملك أونيو) ١ — ١١٣ و ١١٤

(ز)

زايد هندى (ن) ٢ — ٨٣
الزبير باشا رحمت ١ — ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١
و ١٥٢ و ١٥٥ و ١٦٤
الزراف (بحر) ١ — ١٠٥ و ١١٣ و ١٢١
الزرقانى ١ — ٢٦٤ و ٢ — ١٣٥
الزعفران (سراى) ١ — ١٩٨
الزعفران (فناز) ١ — ١٩١
الزقازيق ١ — ٥٣
زكالى ١ — ٣٤
الزمر (حسنين) (ن) ٢ — ١١١
الزمر (عاصر) (ن) ٢ — ٨٣
الزمر (فضل) (ن) ٢ — ١٥٠
زنوبيا (فناز) ١ — ١٩١
زوربروخن (الدكتور) ١ — ١٥٤
زيرنيا (مسرح) ١ — ٢٨٧
زبلج ١ — ١٠٤ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٤
و ١٣٦ و ١٤٠ و ١٥٢ و ١٦٩ و ١٧٤
و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨٩

(س)

ساحل (ترعة) ٢ — ٩
الساغانى (محمود صفوت) ١ — ٢٦٢

سالم حماد (ن) ٢ — ١١١
سالم باشا سالم ١ — ٢٤٣ و ٢٧٤
سالم صوار (ن) ٢ — ١١٥
ساي (جزيرة) ١ — ١٧٦
سباستبول ١ — ٣٧
ستودارد ٢ — ١٤٠
ستوارت (تقرير الكولونيل) ١ — ١٧٤
ستيتيه الطبلاوية ١ — ٢٥٨
ستيفنس ١ — ١٤
سراى الحلمية ١ — ١١
سراى الحرفش ١ — ١١
سرس ١ — ١٧٦
سعد الله بك حلاية ١ — ٢٤٤
سعيد باشا ١ — ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ إلى ٦٦
سعيد افندى ١ — ٣٤
سعيد نصر باشا ١ — ١٧٧ و ٢ — ١٧٤
سكان (عدد) ٢ — ٢٧٥
سكرك (معامل) ٢ — ١١
السكك الحديدية ١ — ١٤ و ٢٧ و ٢ — ١٣
سلانين باشا ١ — ١٥٤ و ١٧٢
سلامة باشا ابراهيم ١ — ١٤ و ٥٤ و ٢١٧ و
٢ — ٣ و ٧ و ٩
سلستريا ١ — ١٨ و ٣٥
السلطان سليم ١ — ٧٣
سليم باشا ١ — ٣٩
سليم الحموى باشا ١ — ٢٤٨ و ٢٤٩
سليم سعيد (ن) ٢ — ١٥١
• عنجورى ١ — ٢٤٩ و ٢ — ١٣٥
• فتحي باشا ١ — ١٨ و ٣٦
• قبطان بك ١ — ٤ و ١٠٧ و ١٠٨ و
١١١
• النقاش ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٣٥
• سليمان الزبير ١ — ١٥٥
• سيدم (ن) ٢ — ٨٣
• عاصر (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩
• العبد (ن) ٢ — ١١٠
• عبد العال (ن) ٢ — ٨٤ و ٨٩
• الموانى (ن) ٢ — ٨٣

سيد احمد نافع (ن) ٢ — ٨٣

سيد احمد رضوان (ن) ٢ — ١٥٠

سيد احمد رمضان (ن) ٢ — ٨٣

سيد احمد القاضي (ن) ٢ — ١١٠

السيوفية (مدرسة) ١ — ١٩٩

(ش)

شارع محمد علي ١ — ٢٣٥

شارل رو ١ — ٩٥

شاي لوچ بك (الكلونل) ١ — ١٢٠ و

١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٣٨ و

١٥٤ و ١٣٩ و

شاسبو (بنادق) ١ — ١٨٢

شاكر حسين ١ — ٢٠

شالويا ٢ — ٦١

شامبه ١ — ١١٧ و ١١٩ و ١٢١ و

شاء عبد العظيم ٢ — ١٣٨

شاهين احمد الجزوري (ن) ٢ — ١١٠

شاهين باشا ١ — ٣٩ و ٧٧ و ٩٦ و ١٧٧

٢ — ١٨٢ و ١٨٥ و ١٩٤ و ١٩٥ و

٢٨٤ و ١٨٩ و

شنا يوسف (ن) ٢ — ٨٢

شعاعة شاش (ن) ٢ — ١١٠

شحاته بك عيسى ١ — ١٧٩ و ٢٨٥

شدوان (فزار) ١ — ١٩٢

شرف الدين عياد (ن) ٢ — ١١٨

الضريف (أحمد) (ن) ٢ — ٨٣

الضريف (عيسى) (ن) ٢ — ١١٠

شمراوى (حسن) (ن) ٢ — ٨٤

شعير (علي) (ن) ٢ — ١٠٧ و ١١٠

شعير (محمد) (ن) ٢ — ٨٣

شفيق بك منصور ١ — ٢٤٤

شكا (بلدة) ١ — ١٢٩

الأمير شكيب أرسلان ٢ — ١٤٠ و ١٤١ و

١٤٦ و

شلي حسين (ن) ٢ — ١٥٠

شنارف (رأس) ١ — ١٦٢

سليمان الغربي (ن) ٢ — ١١٨ و ١٤٩

• باشا الفرنساوى ١ — ١٨ و ٢١٨

٢٢١ و ٢٢٢ و ٢ — ٢١٠

• قبودان حلاوة ١ — ١٨٥ و ٢٨٥

• منصور (ن) ٢ — ١٥٠

• نجاتى بك ١ — ٢١٨

الصاعنه ١ — ٢٠٩

السليكي (نهر) ١١ — ١٧٠

سنار ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨

سواكن ١ — ٨١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧ و

١٠٨ و ١١٠ و ١١٤ و ١١٨ و

سوبات (محطة) ١ — ١١٨ و ١١٩

• (نهر) ١ — ١٠٥ و ١١٣

سوتزارا ١ — ١٤٤ و ١٤٨ و ١٧٢

السودان في عهد عباس الأول ١ — ١٧

• • • سعيد باشا ١ — ٣٩

• • • اسماعيل ١ — ١٠٤

• (توسيع نطاقه) ١ — ١٠٤

• تمثيله في مجلس النواب ٢ — ١٩٤

١٩٧ و ١٩٨ و

السودان (مديرياته) في عهد اسماعيل ١ — ١٥٨

السودان (تجارته) ١ — ١٦٤

• (ميزانيته) ١ — ١٦٦

• الرحلات والبعثات الجغرافية فيه ١ — ١٦٧

السودان • حدوده أمس واليوم ١ — ١٧٤

• في خطبة العرش ٢ — ١٠٥

السودان سكة حديد ١ — ١٦٢ و ٢ — ١١٩

سورما (البارون) ٢ — ٢٣١

السومال ١ — ١٣١ و ١٣٧ و ١٣٩ و ١٤٣

السومال (حملة) ١ — ٨٦ و ١٣٧

السومرست (نهر) ١ — ١١٢ و ١٢٢

السويس ١ — ١١ و ٢٨ و ٣٥ و ١٤٨

• (طريق) ١ — ١٤

سنهيت ١ — ١٠٥ و ١٤١ و ١٤٨

سياسة انجلترا ازاء السودان ١ — ١٠٨ و ١١٧ و

١٥٢ و

سياسة مصر الخارجية في عهد اسماعيل ١ — ٧٠

السيد الفتي (ن) ٢ — ١١٠

شنان بك ١ — ٣٧ —

شنتزر (ادوار) ١ — ١٢٦ —

الشواربي : سالم (ن) ٢ — ١١٠ —

الشواربي (محمد) (ن) ٢ — ٨٣ —

الشواربي (نصر منصور) (ن) ٢ — ٨٣ —

شونقرت (جورج) ١ — ١٢٥ و ١٦٩ و ٢٤٤ —

شير علي خان ٢ — ١٢٨ —

الشيرازي (محمد حسن) ٢ — ١٣٩ —

شيلو بك ١ — ١٥٦ و ١٥٩ و ١٦٠ —

(ص)

صادق بك شهن ١ — ٢٦٩ —

السيد صالح مجدي بك ١ — ٢٦١ و ٢٨١ —

الصباحي ١ — ١٥٥ —

الصحافة ١ — ٢٤٥ —

الصحافة الحرية ١ — ١٨١ —

صخور الأخوين الصمالية (فار) ١ — ١٩٢ —

صدي الأهرام (جريدة) ١ — ٢٤٨ —

صديق عبد النعم (ن) ٢ — ١٥١ —

صمويل بيكر باشا ١ — ٨٥ و ١٠٧ و ١٠٨ —

١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٧ —

١١٨ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٥١ و ١٥٩ —

١٦٧ و ١٦٩ و ١٧٢ —

الصناعة ٢ — ٢٧٠ —

صندوق الدين ١ — ٧ و ٧١ و ٢ — ٥٩ —

٦٦ و

صنوع (يعقوب) ١ — ٢٤٨ —

(ض)

ضرائب في عهد اسماعيل ٢ — ٩٢ و ١٠١ —

١٠٢ و ١٥٦ و ١٦٣ و ١٦٨ و ١٧٧ —

٢٦٠ و

ضرائب في عهد سعيد باشا ١ — ٢٥ —

ضريبة الدخولية ١ — ٢٦ —

ضريبة المواشي ٢ — ٩٢ و ١١٦ —

ضياء الخائفين (مجلة) ٢ — ١٣٩ —

ضيف الله حسن (ن) ٢ — ١١١ —

(ط)

طابية العرب ١ — ١٩ —

طائل افندي ١ — ٥٤ و ٢١٧ —

طاح سلامة (ن) ٢ — ١٥١ —

الطب (مدرسة) ١ — ١٩٨ —

الطباعة ١ — ٢٥٠ —

طرايش (معمل) ٢ — ١٢ —

طلعت باشا ١ — ٢٥٧ و ٢ — ٩٨ —

طهران ٢ — ١٣٨ —

طوسون باشا ابن سعد باشا ١ — ٩٦ و ٢٠٥ —

طوسون بن محمد علي ١ — ١٠ —

طومات ١ — ١٧٠ —

الطينة ١ — ٥٣ —

(ع)

عادات صربية ٢ — ٢٨٩ —

عالي باشا ٢ — ١٣٠ —

عامر بك سعد ١ — ٢٧٠ و ٢٧٢ —

عامة (رواية) ١ — ٢٨٧ —

عائشة عصمت تيمور ١ — ٢٥٧ و ٢٨١ —

عباس باشا الأول ١ — ١٠ إلى ٢٢ —

عباس حلمي الثاني ٢ — ١٤٠ —

العباسية ١ — ١١ —

عبد الباقي عزوز (ن) ٢ — ٨٣ —

عبد حوده (ن) ٢ — ١٤٩ —

عبد الحمولى ١ — ٢٨٨ و ٢ — ٢٧٣ —

عبد الحليم باشا (الأمير) ١ — ٣٩ و ٤٥ و ٦٩ —

٧٠ و ٧٤ و ٧٦ و ٢١٨ و ٢٤٤ —

عبد الحميد (السلطان) ١ — ١٦٦ و ٢ — ١٣٩ —

عبد الحميد زهرة (ن) ٢ — ٨٣ —

الأستاذ عبد الحميد العبادي ٢ — ٣٠٤ —

عبد الرحمن الاياري ١ — ٢٤٣ —

الحراوى (الشيخ) ١ — ٢٠٣ —

و ٢٣٥ —

عبد الرحمن حمد الله (ن) ٢ — ٢٤ —

خالد (ن) ٢ — ١١١ —

المقاد (السيد حسن موسى) ن ١ — ٢٤٤
 و ١٠٩ — ٢
 المقاد (موسى بك) (ن) ٢ — ٨٢ و ٨٩
 المقاد (الموسيقى) ١ — ٢٨٩
 عقباوى (الدكتور) ١ — ٢٧٣
 حلبة (رأس) ١ — ١٠٦ و ١٥٨
 على إبراهيم (ن) ٢ — ٨٤
 على إبراهيم باشا ١ — ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠
 و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٥٦ و ٢٨٢ و ٢ — ٢٣٩
 على أبو سالم دنيا (ن) ٢ — ٨٣
 أبو عمارة (ن) ٢ — ٨٣
 على أبو عمورى ١ — ١٦٤
 برهان بك (المهندس) ٢ — ٧
 جعفر (ن) ٢ — ١١٣
 حسن (ن) ٢ — ١٥٠
 حسن حجاج ن ٢ — ٨٣
 حيدر ١ — ١٧٠
 خفاجى بك (ن) ٢ — ٨٤
 خليل (ن) ٢ — ١٥٠
 خيرى (لللارم) ١ — ١٧٠
 رضا باشا ١ — ١٣٦
 رضا بك الطوبجى ١ — ١٧٧
 على رياض بك ١ — ٢٧٦
 الزعفران (ن) ٢ — ١١٥
 سرى باشا ١ — ٣٩
 السلاكلى ١ — ١٨١
 سبد احمد (ن) ٢ — ٨٣
 الشامى (ن) ٢ — ١١٥
 شركس ١ — ٣٩
 شريف باشا ٢ — ٢٣٩
 كساب (ن) ٢ — ١٥٠
 عامر (ن) ٢ — ١٥٠
 عزت افندى ١ — ٢٧١
 عمار (ن) ٢ — ٨٣
 عمران (ن) ٢ — ١١٥ و ١٤٩
 عياد (ن) ٢ — ١٤٩
 غالب باشا ١ — ١٩٤

على فهمى رفاعه بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٦ و ٢٦٤
 بك فهمى كامل ٢ — ٣٠٦
 كامل ن ٢ — ٨٢
 كساب ٢ — ١٥٠
 اللبى (الشيخ) ١ — ٢٦١ و ٢٨٩
 مبارك باشا ١ — ١١ و ٣٦ و ٤٢
 ١٨٧ و ٢٠٧ وما بعدها و ٢ — ٧٦
 محمود (ن) ٢ — ١١٠
 على مظهر بك ٢ — ١٣٥
 مهنا (ن) ٢ — ١١٠
 وحي بك ١ — ١٧٧
 عياد (ن) ٢ — ١٤٩
 اليماني (ن) ٢ — ١١١
 عماره السيد ١ — ٢٧٢
 عماره العشرى (ن) ٢ — ١١٠
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه ١ — ٥٣
 عمر أبو يحيى (ن) ٢ — ٨٤
 عمر احمد (ن) ٢ — ١٥٠
 عمر باشا ١ — ٣٩
 حمد (ن) ٢ — ٨٤
 خضر (ن) ٢ — ١٤٩
 عمر رشدى باشا ١ — ١٦٨
 وصفى ١ — ٢٠
 عمليات (مدرسة) ١ — ١٩٩
 عنبر افندى ١ — ٢١٠ و ٢١٢
 العهد (الفاؤما) ٢ — ٩٣
 عيسى باشا حمدى (الدكتور) ١ — ٢٧٦

(غ)

غردون باشا ١ — ٨٦ و ١٠٩ و ١١٦ و ١١٧
 و ١١٩ و ١٢٠ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٥١
 و ١٥٦ و ١٥٩
 غلادستون ١ — ٥١
 الغناء ١ — ٢٨٦
 غندكرو ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١١١ و ١٢١
 و ١٢٧ و ١٥٨ و ١٦٠ و ١٦١

فور (بلدة) ١ — ١١٣ و ١٢١ و ١٥٦
 فولر (المهندس) ٢ — ٧
 الفيتو (حق) ٢ — ١٧٥ و ١٧٦ و ١٨١
 فبدال باشا ١ — ١٩٨
 فوري (للارشال) ١ — ٣٨
 فيفيان ١ — ١٤٠ و ٢ — ٦٢ و ١٧١
 و ١٧٣ و ٢٣٠
 فيكتوريا (بحيرة) ١ — ١٠٥ و ١٠٨ و ١٢١
 و ١٥٧
 فيلييه (المسيو) ٢ — ٥٨

(ق)

قاسم باشا (الأميرال) ١ — ١٩٤
 قاسم أمين بك ٢ — ٢٧٥
 قاسم رسمي باشا ٢ — ١٥٦ و ١٥٧
 قاسم فتحي بك ١ — ٢٧٣
 قاسم منصور (ن) ٢ — ١١٠
 القاهرة (جريدة) ١ — ٢٦٠
 القاهرة (عمراتها في عهد اسماعيل) ٢ — ٢٢
 القباري ١ — ١٢
 قدرى باشا ١ — ٢٤١ و ٢٤٦ و ٢٧٨
 قرض سنة ١٨٦٢ — ٦٥
 القرض المشنوم ٢ — ٤١
 القروض الأجنبية (ابتدائها) ١ — ٦٤
 قروض مصر في عهد اسماعيل ٢ — ٢٥ وما بعدها
 القرم (حرب) ١ — ١٨ و ٣٥ و ٢٢٤
 قسمايو (انظر بور اسماعيل)
 قصار (رأس) ١ — ١٠٦
 قصر العيني (مدرسة) ٢١٦
 قصر النيل (كوبري) ١ — ٢٣٦
 القصير ١ — ١٦٧
 قضاء الأجانب ١ — ٤٧
 القضاء (نظامه) ١ — ٤٥ و ٢ — ١١٣
 و ١١٦ و ٢٣٨
 القصارف (بلدة) ١ — ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦٠
 و ١٦١
 قطن (أسعاره) ٢ — ٢٥٤
 قطن (زراعته) ٢ — ١٠

(ف)

الفارد الكسندري (جريدة) ١ — ٢٥٠
 فاطمة الأزهرية ١ — ٢٥٨
 فايكو (بلدة) ١ — ١١٢ و ١٢١
 فازوغلي ١ — ١٦٥
 الفاشر ١ — ١٥٤ و ١٥٦ و ١٥٨ و ١٦٠
 و ١٦١
 فاشوده ١ — ١٠٥ و ١٠٦ و ١١٧ و ١٢٧
 و ١٤٩
 فان بعلن ١ — ٨٢ و ٢ — ٣٠١
 فرانس باشا ١ — ٢٣٤ و ٢ — ١٩
 فترجرالد ٢ — ١٦٨ و ٢٢٤
 فرج ابراهيم (ن) ٢ — ١١١
 فرج الله البوصيلي ١ — ١٦٤
 فردينان دلبس ١ — ١١ و ١٣ و ١٤ و ٢٤
 و ٢٧ و ٣١ و ٣٩ و ٤٠ و ٥٠ و ٥١
 و ٥٤ و ٥٦ و ٥٩ و ٨٤ و ٨٨ و ٩٠
 و ١٠١
 فردى ١ — ٢٨٧
 فردريك ولهايم ١ — ٩٦ و ٩٨
 فردة (ضريبة) ٢ — ١١٦
 فرس (بلدة) ١ — ١٧٦
 الفرعونية (ترعة) ١ — ٥٣
 فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ — ١ — ٧٣
 و ٧٥ و ١٠٦
 فرمان ١٥ يونيه سنة ١٨٦٦ — ١ — ٧٥
 و ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ — ١ — ٧٦ و ٧٧
 و ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ — ١ — ٧٩
 فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ — ١ — ٧٩
 و ٨ يونيه سنة ١٨٧٣ — ١ — ٨٠
 و أول يوليه سنة ١٨٧٥ — ١ — ١٣٢
 فرنسا (سياسة اسماعيل حيالها) ١ — ٨٩
 فرنسوا جوزيف ١ — ٩٦ و ٩٨
 فرنك لاسل ٢ — ٢٣٠
 فنية (نهضة) ١ — ٢٨٥
 فؤاد بك سليم ٢ — ١٧١
 فوجه (بلدة) ١ — ١٦٦

كودوك (انظر) قاشودة
 كومشخانه ١ — ٢٢٥
 الكوكب المرقى (جريدة) ١ — ٢٤٨
 الكوكب المصرى (جريدة) ١ — ٢٤٩
 كولستن (الميرالاي) ١ — ١٦٧
 كولفين ٢ — ١٩ و ١٦٨ و ٢٧٦
 كوم بتي مراس ١ — ٢٠٩
 كوميدى (مسرح) ١ — ٢٨٦
 الكوة بلدة ١ — ١٦١
 كراس الرابع (البطريق) ١ — ٢٠٤ و ٢٥١
 كيف (بعثة) ٢ — ٥٦
 كيوجا (بحيرة) ١ — ١٣١

(ل)

لابورى ١ — ١١٩ — ١٢١
 لاثوكة ١ — ١٢١ — ١٥٧ و ١٦١
 لائحة التعليم ١ — ٢٣١
 اللائحة السعيدية ١ — ٢٤ و ٢٥ و ٢ — ١٠٨
 اللائحة الوطنية ٢ — ١٨٢ و ١٨٦ و ١٨٨
 و ٢٢٤
 لائحة المعاشات ١ — ٢٦
 لاردى (الدكتور) ٢ — ١٤١
 لادو (بلدة) ١ — ١١٨ و ١٢٠ و ١٢١
 و ١٥٨ و ١٥٧ و ١٢٦
 لارى باشا ١ — ١٧٨ و ١٨٢ و ٢١٧ و ٢١٩
 و ٢٠٣
 لامير بك ١ — ٢٠٩ و ٢٣٥
 لجنة التحقيق الأوروبية ٢ — ٤٣ و ٦٨ و ١٦٧
 و ١٨٩ و ٢٢٤
 لطيف باشا ١ — ٣٩
 لطيف سليم باشا ٢ — ١٧١
 لوبير ١ — ٥٣ و ٥٤ و ٢٦٧
 اللوزى (السيد) ٢ — ١٥٩ و ١٨٥
 لينان باشا ١ — ٥٤ و ٥٧ و ٥٨
 لورنج باشا (الجنرال) ١ — ١٤٦
 لوكت (الميرالاي) ١ — ١٧٠
 لبي ١ — ٣٤
 ليونار ١ — ١٧٩

قطن (محمولة) ٢ — ٢٥٤
 القلايات ١ — ١٠٤ و ١٤٣ و ١٥٧ و ١٦١
 القلعة السعيدية ١ — ٣٠ و ٤٢
 قنات ١ — ١٦٧
 قناة السويس ١ — ٦ و ٢٧ و ٣١ و ٤٨
 وما بعدها و ٨٨ وما بعدها
 قناة السويس (بيع أسهم مصر فيها) ١ — ٨٦
 و ١٠١ و ١٠٢ و ٢ — ٤٩
 قناطر التقسيم ٢ — ٦
 القناطر الخيرية ١ — ٢٢٨ و ٢ — ٩ و ١١٨
 قنفذة ١ — ١٩٣
 قورع (معركة) ١ — ١٤٦
 قوزرج (بلدة) ١ — ١٦٠
 القومانية الحديدية ١ — ٣٤
 قومسيون مصر ١ — ٤٧
 قياخور ١ — ١٤٦

(ك)

كابريقة (الملك) ١ — ١١٣ و ١١٤ و ١٢٥
 الكاغدخانه (متزه) ٢ — ١٢٦
 كابل (مدينة) ٢ — ١٤٠
 كبكية (بلدة) ١٥٦ و ١٥٧
 كتخدائية ١ — ١٠
 المستر كراين ٢ — ١٤٨
 كرجوع (بلدة) ١ — ١٦٥
 كردقان ١ — ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٠
 الكردى (بلدة) ١ — ٢٠٩
 كرن (سنهت) ١ — ١٤٠
 كروسكو ١ — ٤٠
 كرومر ٢ — ٦٦ و ٦٩ و ١٧٣ و ٢٢٤
 كريم ٢ — ٦١ و ٦٦ و ٦٩
 كريت (حرب) ١ — ١٩٤
 كسلا ١ — ١٠٤ و ١٠٦ و ١٤٠ و ١٥٧
 و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١
 كسلا (ثورة) ١ — ١٤٩
 كلبار باشا ٢ — ١٧
 كندر ٢ — ١٢٦
 كونيچ بك ١ — ٣٣

(م)

مائيو دلسيس ١ - ٥٤

مارشان (الكولونيل) ١ - ١٠٥ و ٢٥٤

ماريت باشا ١ و ٢٥٤ و ٢ - ٢٠

ماريوت ٢ - ٦٦

ماسندي ١ - ١١٣ و ١٢٢ و ١٢٥

ماكيلوب باشا ١ - ١٣٨ و ١٨٥

مالاربه (البارون) ٢ - ٦٦

مالطبرون ١ - ٢١٩

مالية (حالة) ٢ - ١٠١ و ١٠٢ و ١١٩

١٦٢ و ٣٠٢

مبروك الديب (ن) ٢ - ١١٥

للتحف المصري ٢ - ١٨

مقر (مدرسة) ١ - ٢٢٠

المتحيين (أطبان) ٢ - ١٥٨

مقتل (المهندس) ١ - ١٦٨

متولى شريف (ن) ٢ - ١٤٩

مجالس الأقاليم ١ - ٤٥ و ٤٧

التجار ١ - ٤٧

تفتيش الزراعة ٢ - ١٠ و ١٢٨

تنظيم الزراعة ٢ - ١٠٠

مجالس ملعاة ٢ - ٢٣٨

مجمع - طبقات ٢ - ٢٧٥

مجدلا ١ - ١٤١

مجدى (السيد صاخر بك) ١ - ٢٦١

مجلس الأحكام ١ - ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٦٩

٢ - ٢٨٤

مجلس (أعلى المالية) ٢ - ٦١

المجلس الخصوصى ١ - ٤٤ و ٤٥ و ٢ -

٢٣٧

مجلس شورى النواب ٢ - ٧٨ وما بعدها

• • • (أدواره) ٢ - ٨٤ و ١٢٣

١٤٩ و ١٦٧ و ١٧٢ و ١٧٩ و ١٩١

١٩٤ و ٢٠٠ و ٢٠١

مجلس شورى النواب (أدوار النهضة والمعارضة)

٢ - ١٢٢

مجلس شورى النواب (أعضاءه) ٢ - ٨٢

١٠٩ و ١٤٩

مجلس شورى النواب (المعارضة) ٢ - ٩٧

مجلس شورى النواب (نظامه) ٢ - ٧٨ و ٢٨٧ و ٢٩٠

• المنورة ٢ - ٧٨

• المعارف المصرى ١ - ٢٤٢ و ٢٥٦

• النظار ٢ - ٧٣ و ١٧٥ و ٢٣٧

المجمع العلمى ١ - ٢٤٢

محاكم أهلية ٢ - ٢٥٣

• شرعية ١ - ٤٥

• قنصلية ٢ - ٢٤٤

• مختلطة ٢ - ٢٤٠ إلى ٢٥٣

محرم على (ن) ١ - ٢٤٣ و ٢ - ٨٣

محفوظ رشوان (ن) ٢ - ١١١

محكمة تجارية ٢ - ٢٣٩

محمد الماس افندى ١ - ٣٨ و ٣٩

محمد بو حمد (ن) ٢ - ١١٠

• أبو السعود بك المهندس ٢ - ٧

• أبو المسكارم (ن) ٢ - ١١١

• الأترجى (ن) ٢ - ١١٠

• إسماعيل بك حب الرمان المهندس ٢ - ٧

• أعظم خان ٢ - ١٢٧

• أمين ١ - ١٦٨

• أمين بك ١ - ١٧٨

• الأبابى (ن) ٢ - ٨٣

• ألسى بك ١ - ٢٠١ و ٢٤٨

• الأنصارى (ن) ٢ - ١١٠

• أنيس ١ - ١٨٦

• أيوب سليمان (ن) ٢ - ١١٢

• بدران (الأستاذ) ٢ - ٣٠٤

• بدر (الدكتور) ١ - ١٤٦ و ١٤٧

و ٢٧٥

• بيوى أفندى ١ - ١٦ و ١٧

• بيوى مكرم ١ - ٢٤٣

• جابر (ن) ٢ - ١١١

• جمال الدين (ن) ٢ - ٨٣

• جودت ١ - ١٧٠

• جيرة الله (ن) ٢ - ١٥٠

• حافظ بك (الدكتور) ١ - ٢٧٤

- محمد حساب (ن) ٢ — ١٥١
 • حجازي (ن) ٢ — ١٤٣
 • محمد حسن كساب (ن) ٢ — ٨٣
 • حسين النجدي (ن) ٢ — ١٤١
 • الحدة ١ — ١٤٥
 • حماد (ن) ٢ — ١٧٧
 • حمادي (ن) ٢ — ٨٤
 • حمودة (ن) ٢ — ٨٣
 • خليل صبحي ٢ — ٩١
 • خير الله (الملازم) ١ — ١٧٠
 • الدهقان (ن) ٢ — ١١١
 • راسخ بك ١ — ٤٠
 • راضي بك (ن) ٢ — ١٥٠ و ١٥٥
 • ١٦٣ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠
 • رجب كساب (ن) ٢ — ١٧٨
 • رضا بك ١ — ١٧٧
 • رعنا ١ — ١٧٨
 • رفعت بك ١ — ١٤٦ و ١٤٨
 • ساي افندي ١ — ١٦٨
 • سحلي (ن) ٢ — ٨٤
 • بك سعيد ١ — ٢٦٢
 • سعيد بك (ن) ٢ — ٨٣
 • سلطان (ن) ٢ — ١٥١
 • سليم (ن) ٢ — ١٤٩
 • سيد احمد باشا ٢ — ١٣٣
 • السيوفي ٢ — ١٩١
 • الشافعي بك ١ — ١٩٨ و ٢٤٣
 • شافعي بك (الدكتور) ١ — ٢٤٣
 • شريف افندي ٢ — ٢٤٨ و ٢٤٩
 • شريف باشا ١ — ٧ و ٨ و ٩٦ و ١٢٢
 • ١٣٩ و ٢٠١ و ٢٠٥ و ٢١٨ و ٢٢٩
 • ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٥٦ و ٢ — ٦٩
 • ٧٦ و ١٨٢ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٩
 • ١٩١ و ١٩٥ و ٢٠٦ و ٢٢٤
 • محمد الشوربجي ٢ — ١١٨
 • صادق باشا ١ — ٤١ و ٢٨٥
 • صالح ١ — ١٧٨
 • صالح الحوت (ن) ٢ — ١١٠
- محمد الصيرفي (ن) ٢ — ٨٣
 • عارف باشا ١ — ٢٤١ و ٢٥٦ و ٢٦٣
 • عامر بك (الدكتور) ١ — ٢٧٣
 • عبد البر ٣ — ١٥٧
 • عبد الرازق افندي ١ — ٢٦٤
 • عبد الشكور (أمير هزر) ١ — ١٣٤
 • و ١٣٦ و ١٤٤
 • الشيخ محمد العباسي المهدي ١ — ٢٠٣ و ٢٧٩
 • و ٢ — ٢٧٨
 • محمد عبد الله (ن) ٢ — ٨٣
 • عبد الوهاب (ن) ٢ — ١٥٠
 • عبده (ن) ٢ — ١٤٩
 • عبده (الشيخ) ١ — ٢٠٤ و ٢٥٥ و ٢٦٠
 • و ٢ — ١٣٥ و ١٣٧
 • محمد عثمان جلال بك ١ — ٢٤٨ و ٢٥٦
 • عرفان باشا ١ — ٢٤٣
 • عزت افندي (البكباشي) ١ — ١٤٦
 • و ١٦٩
 • محمد عفيفي (ن) ٢ — ٨٣
 • علي الكبير ١ — ٩ و ١٢ و ٥٤ و ٨٣
 • علي البقلي باشا ١ — ١٤٦ و ١٩٨ و ٢٤٦
 • و ٢٧٢
 • محمد عlish (الشيخ) ١ — ٢٩٥
 • فني افندي ١ — ٢٦٤
 • فرج (ن) ٢ — ١٥٠
 • القراموي (ن) ٢ — ١١٠
 • فريد بك ١ — ١٠١ و ٢ — ٣٤٣
 • فهمي بك المهندس ٢ — ٧
 • فوزي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨
 • محمد قطة المدوي ١ — ٢٦٣
 • القطاوي بك (الدكتور) ١ — ٢٨٨
 • كامل ١ — ١٧٨
 • ماهر باشا ١ — ١٦٨
 • مختار باشا (الواء) ١ — ١٣٣ و ١٣٤
 • و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٩
 • و ١٧٠ و ١٨١ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨
 • و ٢٨٤
 • نادي باشا ١ — ١٣٦ و ١٦٩

محمد وفا ١ — ٢٤٩

• الوكيل (ن) ٢ — ٨٣

• محمود أبوسن بك ١ — ٢١٧

• بك الأسلامبولى ١ — ٢٥٧

• زغلول (ن) ٢ — ١١٠

• سالم (ن) ٢ — ١٤٩

• سامى بك ١ — ١٧٧

• السيد (ن) ٢ — ١٣٧

• صبرى باشا ١ — ١٦٨ و ١٧٠

• صفوت الساعاتى ١ — ٢٦٢

• عبد المطلبى (ن) ٢ — ١٠٠

• عبد الله (ن) ٢ — ١٥١

• محمود المطار بك المطار (ن) ٢ — ٨٢ و ١٤٢

و ١٨٤ و ١٩٢ و ٢٦٦ و ٢٢٨

• محمود الفلكى باشا ١ — ٢٨ و ١٩٨ و ٢١٧

و ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٧

و ٢٦٨

• محمود فهمى باشا ١ — ٧٧ و ١٩٥ و ٢٨٣

• فوزى افندى ١ — ١٩٨

• المحمودية (ترعة) ١ — ٢٦ و ٣٤

• المحيط الهندى ١ — ١٥٨

• مختار بك ١ — ٣٤

• المدارس فى خطبة العرش ٢ — ١٠٦

• المدارس فى عهد عباس الأول ١ — ١٦

• المدارس فى عهد اسماعيل ١ — ١٩٧

• مدرسة ابتدائية بالخرطوم ١ — ١٦ و ٣٩ و ١٦٣

• مدرسة أبوزعيل ١ — ٢١٧

• مدرسة الإدارة والألسن ١ — ١٩٨

• مدرسة أركان حرب ١ — ٤٢

• مدرسة إيطالية ١ — ٤٤

• المدرسة البحرية ١ — ٤٧ و ١٩٧

• للمدرسة التجهيزية بالعباسية (الحديوية) ١ —

٢٠١ و ٢٠٥

• مدرسة رأس التين بالاسكندرية ١ — ٧٠١

• مدرسة الزراعة ١ — ٢٠١

• مدرسة العميان والحرس ١ — ٢٠١

• مدرسة بربر ١ — ١٦٣

• مدرسة التلفراف ١ — ٢٠٠

• مدرسة الجبخانه ١ — ١٧٩

• مدرسة الحقوق ١ — ١٩٨ و ٢٠٥ و ٢٢٢

و ٢٤١

• مدرسة الخطرة ١ — ١٧٩

• مدرسة دار العلوم ١ — ١٩٨ و ٢٣٢ و ٢٣٣

٢٣٤ و ٢٤١ و ٢٥٤

• مدرسة الفنون والصنائع (مدرسة الصليات)

١ — ١٩٩ و ٢٣٥

• مدرسة القايلات ١ — ٤٤ و ١٩٢ و ١٩٩

• مدرسة قلفاوات الشيش ١ — ١٧٩

• مدرسة الطب (قصر العيني) ١ — ٤٤ و ١٩٧

و ١٩٨ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٦

• مدرسة اللسان للصبرى القديم (المبروغليقية)

١ — ٢٠١ و ٢٣٥

• مدرسة المساحة والمحاسبة ١ — ٢٠١ و ٢٠٥

و ٢٣٢

• مدرسة المفروزة ١ — ١٧ و ٤٢ و ٢٢١

و ٢٢٣

• مدرسة الهندسة ١ — ٤٢ و ١٩٧ و ٢٠٥

و ٢١٧ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٧ و ٢٣٢

و ٢٦١ و ٢٦٨

• مديريات ٢ — ٢٣٧

• مدين ١ — ١٦٩

• مرآة الأحوال (جريدة) ١ — ٢٤٩

• الفرق (جريدة) ١ — ٢٤٩

• السلطان مراد ١ — ١٩٦

• مراد السعودى (ن) ٢ — ١١١

• مرشيد بك ١ — ١٧٨ و ١٧٩

• مرصنى (بلدة) ١ — ٢٥٣

• المرصنى (أحمد شريف الدين) ١ — ٢٠٥

• المرصنى (الشيخ حنين) ١ — ٢٣٤ و ٢٤٦

• مرصولى (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢

و ١٢٣

• مرى ١ — ١٣

• مريو ١ — ١٤

• مساحة (مصلحة) ٢ — ١٩

• المسافرخانه (قصر) ١ — ٦٩

انجلترا بسلطة مصر في الصومال ١ — ٨٦

و ١٢٩

معرض باريس سنة ١٨٧٦ — ٢ — ٢٨

المسكر المصري في غندوكرو ١ — ١٨٢

مفتش عمومي ٢ — ٢٣٦

مقابلة (قانون) ٢ — ٣٩ و ١١٥ و ١١٧

و ١١٩ و ١٥١ و ١٥٢

مقاكو (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٢٢

المكاسر (ترعة) ٢ — ٨

مكركة (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١ و ١٥٧ و ١٦١

مكسبيلان (الأرشيديوق) ١ — ٣٨

المكسيك (حرب) ١ — ٣٩

ملككية زراعية ٢ — ٢٦٣

الملاحة البحرية (شركة) ١ — ٣٤

الملاحة النيلية (شركة) ١ — ٣٣

الملاوي (سليمان) ن ٢ — ٨٣

ممتاز باشا ١ — ١٥١

متابع النيل ١ — ١٠٧

منبوتو ١ — ١٥٧ و ١٦١

منجلا ١ — ١٢١ و ١٢٧

المنذرة ٢ — ٢٤

منصور افندي أحد ١ — ٢٣٤ و ٢٧٦

حسن افندي ١ — ١٢٨

حماده (ن) ٢ — ١١١

منزجر باشا ١ — ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٥ و ١٦٩

المنفلوطي (علي أبو النصر) ١ — ٢٦١

و ٢ — ٧

السيد مصطفى (١) — ٢٧٠

منواشي (معركة) ١ — ١٣٠

المهدي (ثورة) ١ — ١٠٧ و ١١٧ و ١١٨

و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٣٦ و ١٦٥ و ١٧٣

و ١٧٥

المهدي (محمد أحد) ١ — ١٢ و ١٧٣

مبنى يوسف عمر (ن) ٢ — ١١١

موجيل بك ١ — ٢٧ و ٣٣ و ٤٠ و ٥٧

و ٥٨ و ٢٢٣

مورا (الأمير) ١ — ٩٦ و ٩٨

موسى باشا حدى ١ — ٤١ و ١٢٧ و ١٤٩

للمستشفيات ٢ — ٢٠

مسد اليك ١ — ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٧٥

السلمية ١ — ١٦٥

المستولية الوزارية ٢ — ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٨

مشايخ البلاد ٢ — ١٠٨

مصرع الرق ١ — ١٢١

الصانع في عهد عباس ١ — ١٩

مصر (جريدة) ١ — ٢٤٨

مصطفى باشا ١ — ٢٠

محمد السيوفى ٢ — ١٩١

مصطفى سلامه (الشيخ) ١ — ٢٦٣

علام (ن) ٢ — ١٥٠

غني (ن) ٢ — ١٤٠ و ١٧٧

فاضل باشا ١ — ٣٤ و ٤٥ و ٦٩

و ٢٣٤

كامل ١ — ١٧٠

كامل باشا ١ — ٥ و ٢ — ٢٠٣ و ٣٤٣

محمد عز الدين (ن) ٢ — ١٥٠

هرجه (ن) ٢ — ١٤٩

وهي بك ١ — ٢٥١ و ٢ — ٢٢٦

مصنوع ١ — ٨١ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧

و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٥ و ١٤٧ و ١٥٣

و ١٦٩ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٨٦ و ١٨٩

مطوش باشا ١ — ٢٤

مظفر الدين شاه ٢ — ١٣٩

مظفر باشا (محمد) ١ — ١٤ و ٢٤٤

معاشات (لائحة) ١ — ٢٦

معامل السكر ٤ — ١١

المعامل في عهد إسماعيل ٢ — ١٢

المعامل في عهد عباس الأول ٢ — ١٦

معاهدة (لندن) سنة ١٨٤٠ — ١ — ٥٠

و ٦١ و ٧٢ و ٧٥

معاهدة تسجيل البريد بين مصر وانجلترا ١ — ٨٦

و ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بين مصر وانجلترا

لتعاون على إبطال الرقيق ١ — ٨٦

معاهدة وضع أوغنده تحت حماية مصر سنة ١٨٧٤

١ — ١٢٠

معاهدة ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ للتضامن اعترف

نصير شريف (ن) ٢ — ١١٥
نظام توارث العرش ١ — ٧٣
نظام الحكم في عهد عباس وسعيد ١ — ٤٤
ن * * * * * ٢ — ٢٣٦
النظامية (مصرف) ٢ — ٧٨
نفيشه ٢ — ٨
نو (بحيرة) ١ — ١٢١
النوبة ١ — ١٠٩
نوبار باشا ١ — ٣٤ و ٣٩ و ٤٠ و ٨٠ و ٨٩
و ٩٠ و ٩٦ و ١٢٦ و ١٤٢ و ٢٣٧
و ٢٣٩ و ٢٦٨
نوبار باشا (وزارة الأولى) ٢ — ٧٥
نيامبونجو (بلدة) ١ — ١٢١
النيل ١ — ١٠٤
و الأبيض ١ — ١٠٥ و ١١٢ و ١١٣
و الأعلى (مديرية) ١ — ١٠٦
نيل فيكتوريا ١ — ١١٢ و ١١٩ و ١٢١
نيمولي (بلدة) ١ — ١٢٧

(أ)

هارون ١ — ١٥٥
هراة (مدينة) ٢ — ١٢٧
هرهر (مدينة وسلطنة) ١ — ١٠٥ و ١٣١
و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٧ و ١٤٣
و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٦٩ و ١٧٤
هرنسك (تورة) ١ — ١٩٤
ملال بك (ن) ٢ — ٨٣ و ٨٩
حام حمادى (ن) ٢ — ١٠٠
هنرى (الأمير) ١ — ٩٦
السير هنرى اليوت ١ — ٩٦ و ٩٨
هيجنبوتام (المهندس) ١ — ١١٥

(و)

وادی حلقا ١ — ١٥٨ و ١٦٢
و الطويلات ١ — ٥٣
و النيل (صحيفة) ١ — ٢٤٧
و وادی (مملكة) ١ — ١٥٤ و ١٥٤

موسى الجندى (ن) ٢ — ٨٣
و خليل (ن) ٢ — ١١٠
موتسي بك ١ — ١٦٥ و ٢ — ١٧
الموسيقى ١ — ٢٨٦
موبس (بحر) ١ — ٥٣
للويلحي (إبراهيم بك) ١ — ٢٤٣ و ٢٤٨
و ٢٥٥ و ٢٨٠ و ٢ — ١٣٥ و ١٩١
للويلحي (عبد السلام باشا) (ن) ١ — ٢٥٥
و ٢ — ١٣٥ و ١٤٩ و ١٥٥ و ١٧٩
و ١٨٥ و ١٩٣ و ١٩٤
للويلحي (محمد) ١ — ٢٤٣
ميت العز ١ — ٢١٣
ميركون (قصر) ٢ — ٢٨
ميغائيل اثناسيوس (ن) ٢ — ٨٤
و عبد السيد ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦
و فرج (ن) ٢ — ١٥٠
ميزانية ٢ — ١٠٢ و ١٠٨ و ١١٤ و ١١٧
و ١٢٠ و ٢٥٦
ميزون بك (القائم مقام) ١ — ١٦٨ و ١٦٩
ميشيل (البارون) ٢ — ٦٢
مى (الآنسة) ١ — ٢٥٧

(ن)

نابيه (الورد) ١ — ١٤١
نابليون بونابرت ١ — ٣٠ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٤
و ٢٢٩ و ٢٤٢
نابليوت الثالث ١ — ٣٨ و ٦٤ و ٦٩ و ٧٠
و ٨٤ و ٩٠
نازلى (الأميرة) بنت محمد على ١ — ١٢ و ٢١
الناصر (بلدة) ١ — ١١٩ و ١٢١
ناصر الدين شاه ٢ — ١٣٩ و ١٤٠
ناطوره (رعة) ٢ — ٨
نزهة الأفكار (جريدة) ١ — ٢٦٣
النزهة (حديثه) ٢ — ٢٤
و (قصر) ٢ — ٢٤
نسائية (نهضة) ٢ — ٢٧٤
نسج (معامل) ٢ — ١٢
نغان طاش ٢ — ١٤٠

اليسوب (مجلد) ١ — ٢٤٦
يعقوب صنوع ١ — ٢٤٩
يوحنا (ملك الحبشة) ١ — ١٤١ و ١٤٢
و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥٥
يوسف الحكيم بك (المهندس) ٢ — ٧
د حلمي ١ — ١٦٨
د رزق (ن) ٢ — ١١٠ و ١٥٠
د صالح ١ — ٢٤٣
د صديق بك ١ — ١٧٧
د ضياء ١ — ١٧٠
د عبد الفتاح (ن) ٢ — ٨٢
د العفي (ن) ٢ — ١٠٩ و ١٤٩
د محمد صهر (ن) ٢ — ٨٤

وادي نجون ٢ — ٧٣ و ٢٢٥
الوجه (نفر) ١ — ٤١
ودلاي ١ — ١٢١ و ١٢٦ و ١٥٧ و ١٥٨
الوزارات ١ — ٤٥
وزارة مختلطة ٢ — ٧٢
الوطن (جريدة) ١ — ٢٤٨ و ٢ — ١٦٦
الوقائع المصرية ١ — ٢٤٥
ولادة (مدرسة) ١ — ٢٩٨

(ي)

ياقوت (صاحب معجم البلدان) ١ — ١٣١
ياوربك ١ — ١٧٨
يحي منصور باشا ١ — ٢٠٦

تصحيح خطأ

في الجزء الأول

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٩٤	١٧	القل الكبير	القصاصين
٢٦٠	٣	١٨٤٣	١٨٤٥

للمؤلف

حقوق الشعب

هو كتاب وضعناه سنة ١٩١٢ ، يتضمن شرح المبادئ والنظريات والقواعد الدستورية ،
وحقوق الإنسان ، في قالب محاضرات ومحاورات لتعليم الشعب حقوقه وواجباته

نقابات التعاون الزراعية

نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا

كتاب الجمعيات الوطنية

صحيفة من تاريخ النهضة القومية

تاريخ الحركة القومية

وتطور نظام الحكم في مصر

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية في تاريخ مصر الحديث ، وبيان الدور
الأول من أدوارها ، وهو عصر المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية في مصر ، وتاريخ
مصر القومي في هذا العهد

الجزء الثاني : من إعادة الديوان في عهد نابليون إلى انتهاء الحملة الفرنسية ، ومن جلاء
الفرنسيين إلى ارتقاء محمد علي أريكة مصر بإرادة الشعب

عصر محمد علي

يتناول تاريخ مصر القومي في عهد محمد علي الكبير

عصر إسماعيل

(في جزئين)

الثورة العراقية

والاحتلال الإنجليزي

مصر والسودان

في أوائل عهد الاحتلال

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٨٩٢

مصطفى كامل

باعت الحركة الوطنية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨

محمد فريد

رمز الإخلاص والتضحية

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩

ثورة سنة ١٩١٩

تاريخ مصر القوي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١

(في جزئين)

في أعقاب الثورة المصرية

الجزء الأول : تاريخ مصر القوي من أبريل سنة ١٩٢١ إلى وفاة المفور له « سعد
زغلول » في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧